جامعة القاهرة

كلية الحقوق

جامعة القاهرة
المكتبة
University of Cairo

الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلى

"دراسة موضوعية إجرائية مقارنة"

رسالة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من

تامـــــر أحمد عزات

القاضى

وقد تشكلت لجنة المناقشة والحكم من

الاستاذ الدكتور/ مأمون محمد سلامة (رئيساً)

استاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

ورئيس جامعة القاهرة الأسبق

الاستاذ الدكتور/ حسنين إبراهيم صالح عبيد (مشرفاً وعضواً)

استاذ القانون الجنائى بكلية الحقوق – جامعة القاهرة

ونائب رئيس جامعة القاهرة الأسبق

الاستاذ الدكتور / سامح السيد جاد (عضواً)

أستاذ القانون الجنائى بكلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

ونائب رئيس جامعة الأزهر الأسبق

١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م

جامعة البحرين
المكتبة
LIBRARY
University of Bahrain

بسم الله الرحمن الرحيم

أَلحمدُ لله ربِّ العَلمين الرَّحمنِ الرَّحيم مَلك
يَوم الدين إِيَّاكَ نَعبُدُ وإِيَّاكَ نستَعينُ أهدنا
الصِرَطَ المُستَقيم صِرَاطَ الذين أنعَمتَ
عَليهِم غَيرِ المَغضُوبِ عَليهِم ولَا الضَالين

صدق الله العظيم

إهـــــداء

إلى والدي ... مثلي الأعلى ... رمز العطاء
إلى والدتي ... رمـــز التضحيـــــــــة

إلى زوجتي
إلى أشقائي
إلى أبنائي

إلى الأخ الأكبر سعادة المستشار/ عادل الشهاوي
إلى كل من مد لي يد العون ... وهم كُثر.

مقدمـــة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين أصطفى، وصلى وسلم على سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأذن الخبر التي استقبلت آخر إرسال السماء، ولسان الصدق الذي بلغ عن الحق مراده من الخلق، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً وبعد

١ـ التعريف بالموضوع وأهميته

لا شك أن المصالح الأساسية للدولة هي محط أنظار المشرع، وهذه المصالح قد تتعرض للاعتداء بما يهدد مسيرة التقدم و الرقي للبلاد، تمثل القيمة الاجتماعية العليا للمجتمع، والمشرع وحال حمايته لهذه المصالح يتدخل بتشريعات اقتصادية واجتماعية وجنائية، و الأخيرة هي ما سوف نحاول دراسته في هذه الرسالة.

ويتعرض المشرع في حمايته لهذه المصالح لحرية الفرد وحقوقه الأساسية، وهو في ذلك يكون بين أمرين الأول هو حماية المصلحة العامة وما تقتضيه من ضرورة السرعة في مواجهة جرائم أمن الدولة، والثاني هو المصلحة الخاصة وما تقتضيه من حماية للحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية، لذلك فقد يُفرض على هذه الحريات بعض القيود القانونية الضرورية لبقاء المجتمع، دونما غلو في فرض هذه القيود أو انتهاك لتلك الحريات.

ويتعرض المشرع في تنظيمه لجرائم أمن الدولة للحريات بقيود تقتضيها مصلحة المجتمع فخرج عن القواعد العامة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية حيث رأى عدم كفاية هذه القواعد لحماية أمن الدولة.

٢- نطـــاق البحـــث

تتداخل جرائم أمن الدولة مع جرائم أخرى، لذاك تبدو أهمية تحديد نطاق الدراسة في جرائم أمن الدولة الداخلي دون الخارجي، لأن هناك ما يطلق عليه جرائم أمن الدولة لمجرد وقوعها في ظل تطبيق قانون الطوارئ، كالجرائم التموينية الواردة في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة١٩٤٥، و التسعير الجبري بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، لذلك وحتى لا يختلط الأمر فسوف نحرص على تحديد نطاق الدراسة بجرائم أمن الدولة الداخلي.

٣- منهـــج البحـــث

يقوم البحث في أساسه على منهج تحليلي مقارن، حيث يسعى من جهة أولى إلى إجراء تحليل للنصوص التجريمية المؤثمة للأفعال الماسة بأمن الدولة الداخلي، ومحاولة تأصيل هذه الجرائم- قدر الإمكان – إلى جرائم تمس النظام السياسي للبلاد، وأخرى تمس النظام الاقتصادي والاجتماعي، وأخرى تثير العصيان و الفتنة في أرجاء البلاد.

ومن جهة ثانية إلى استعراض الإجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي والنهائي لجرائم أمن الدولة، سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية، والتي افرد لها المشرع إجراءات خاصة نظرا لأهمية المصلحة المحمية فيها.

٤- خطـــة البحـــث

لما كانت حماية أمن الدولة الداخلي جنائيا تقتضي استعراض جوانب هذه الحماية سواء أكانت موضوعية أو إجرائية، ونستند في دراسة الجانب الموضوعي إلى معيار تقسيمه إلى أحكام عامة وأحكام خاصة، بينما نستند في دراسة الجانب الإجرائي إلى معيار تقسيمه إلى إجراءات تتم في ظل الظروف

العادية وأخرى في ظل الظروف الاستثنائية، إلا أن ماهية أمن الدولة الداخلي وعلاقته بالجريمة السياسية هي مرحلة سابقة على دراسة جوانب الحماية وهو ما سنعالجه في فصل تمهيدي.

وعلى ذلك تنقسم الدراسة إلى:-

فصل تمهيدي في ماهية أمن الدولة الداخلي وتاريخه وعلاقته بالجريمة السياسية يعقبه بابان يتناول أولهما حماية أمن الدولة الداخلي موضوعيا ويتناول ثانيهما حمايته إجرائيا، وأخيراً نتبع ذلك بخاتمة تتضمن خلاصة البحث وتوصياته.

فصل تمهيدي
في أمن الدولة الداخلي

١ - تمهيـــد وتقســـيم

للوقوف على مدى الحماية الجنائية التي يوفرها المشرع المصري لأمن الدولة الداخلي يلزم التعريف أولاً بالمقصود بأمن الدولة، وتناول التطور التاريخي لفكرة أمن الدولة الداخلي وحمايته. وجوانب الحماية الجنائية التي أولاها المشرع له، ومعيار تمييز جرائم أمن الدولة الداخلي.

ولما كان أمن الدولة يغلب عليه الطابع السياسي فإن ذلك يقتضي تناول الجريمة السياسية تعريفاً وتاريخاً، وكذا الآثار المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية، وذلك على النحو التالي :

المبحث الأول
ماهية أمن الدولة الداخلي وتطوره التاريخي

٢ - تقســـيم

يستلزم الوقوف على ماهية أمن الدولة الداخلي تناول المقصود بأمن الدولة لغةً وفقهاً لبيان مدى الحماية التي يمكن أن يوفرها المشرع له، وكذا التطور التاريخي لماهية أمن الدولة الداخلي.

وعلى ذلك سنتناول بالدراسة في هذا المبحث تعريف أمن الدولة، وتطوره التاريخي في مطلبين متتاليين:

المطلب الأول
ماهية أمن الدولة

٣ ـ تقسيم

نتناول فيما يلي تحديد ماهية أمن الدولة وبيان المقصود به لغةً وفقهاً وذلك على النحو التالي:

أولاً : في اللغة

يعرف الأمن في اللغة أمناً ،أماناً وأمنا وأمنة بمعنى اطمئنان، ولم يخف[١].

وأمن : أمناه وثق به، أما أمن على ماله أي تأمين على المال عند فلان من الناس اتخذه أميناً عليه، وأمن : صدق ووثق وركن.

أمن : أمانة فهي ضد خان وجمعها أمناء[٢].

وقد وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم بمعنى عدم الخوف في قوله تعالى "الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ"[٣]. وقد استخدم القرآن الكريم لفظ الأمن من الخوف أي أن الأمن هو السكينة والاطمئنان وعكسها الخوف. كما وردت كلمة أمناً في قوله تعالى : "وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُم بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ" . واستخدم كذلك لفظ آمناً بمعنى مطمئناً وهادئاً، ويتضح هذا من إقران لفظ – وأرزق أهله من الثمرات – بلفظ أمن أي أقرن الأمن بالرزق.

ووردت كلمة الأمن بعد ذلك في قوله تعالى : "إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ

---

(١) المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤، جمهورية مصر العربية، ص٢٥.

(٢) لسان العرب لابن منظور: المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٩٥، ص١٢١.

(٣) سورة قريش، الآية ٤.

وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ".

وكلمة أمنة هنا تعني السكينة، وقد اقترنت بنزول الماء الطهور من السماء، وفي قوله تعالى "قال إبراهيم رب أجعل هذا البلد آمناً وأجنبي وبني أن نعبد الأصنام "(١). وكلمة آمناً هنا دعاء من سيدنا إبراهيم إلى ربه بجعلها هادئة مطمئنة.

ثانياً : في الفقـــه

ينصرف أمن الدولة اصطلاحاً – حسبما ذهب البعض(٢) إلى الإجراءات الخاصة بتأمين الفرد داخل الدولة ضد الأخطار التي تمس نفسه وماله ووضع التشريعات التي تحقق حمايته والحفاظ على مقدساته من خلال أجهزة الأمن الداخلي بمنع وقوع الجرائم وإنشاء الأجهزة القضائية لتوقيع العقاب على الخارجين عن القانون، كما ذهب رأي آخر(٣) إلى أنه سيادة الحكومة على المحكومين بها سواء من الناحية المادية بكونها قابضة على زمامهم، أم من الناحية المعنوية بكونهم يبدون لها الطاعة والولاء.

ومما سبق يتضح عدم إمكانية تعريف أمن الدولة الداخلي تعريفاً جامعاً مانعاً، لسببين أولهما أنه حقيقة متغيرة لارتباطه باعتبارات مختلفة كطابع الأمن القومي والحدود الآمنة، فقد تُقدر دولة أن نشاط المنظمات غير الحكومية فيها من شأنه زيادة النشاط الأهلي ومساحة التعبير فتطلق له الصلاحيات، وقد تقدر في ظروف أخرى أنه يشكل خطراً على الأمن الداخلي بتكتلاته التي قد تتخذ طابعاً

---

(١) سورة الأنفال : الآية ١١.

(٢) إبراهيم محمود السيد اللبيدي: الحماية الجنائية لأمن الدولة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣٩ ؛ علي صادق عبد الحميد : أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٧٦، ص٦، ص٧.

(٣) د. رمسيس بهنام : القسم الخاص – قانون العقوبات ، الإسكندرية، ١٩٨٢/ ص٣١.

سياسياً فتفرض عليه من القيود. ويعني ذلك أن الأمن ليس حقيقة ثابتة تعمل الدولة على تحقيقها دفعة واحدة إلى الأبد، بل هي حقيقة تخضع لعوامل عديدة داخلياً وخارجياً وهذه الحقيقة متغيرة من وقت لآخر[١]،

وثانيهما أنه حقيقة متغيرة بتغير الزمان والمكان ويترتب عليه اختلاف نظرة الدولة إليه كل على حدة، كما أن مفهوم أمن الدولة الواحدة عرضة للتغير والتبديل لتعدد العوامل الداخلية والخارجية التي تتحكم فيه، كتغير نظام الحكم فيه أو الأيدلوجية الخاصة به ومثال ذلك تغير مفهوم الأمن لدى الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات مما أدى على تفككه[٢].

وعلى ذلك فإن جرائم الإخلال بأمن الدولة الداخلي تقع على الدولة في علاقاتها بالمحكومين بقصد الإطاحة بالهيئات الحاكمة أو استبدال النظام الاجتماعي ، أو السياسي، ومن أمثلتها محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة بالقوة أو نظامها أو شكل الحكومة ومقاومة رجال السلطة في تنفيذ القوانين، ولعل هذا ما جعل الفقيه (جارو) يذهب إلى أن جرائم الإخلال بالأمن الداخلي تقع على الحكومة Crime de lese Gouvernement [٣].

وليس من شك في أن الاعتداء على الأمن الداخلي يعد من أكبر الجرائم

---

(1)Walfers Arnold: National security as an ambiguous, symbol (Political science quarterly). Vol, 70, 1952, p387.

(2)Akeurst Michae : A modern introduction to international law, 4ed, 1982, London, p.253. Akeurst Michae : A modern introduction to international law, 4ed, 982, London, p.253.

د.علـــي الديـــن هلال : الأمن المصري والأمن العربي :محاضرة بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، ٢٠ يناير ١٩٨٠.

د. إبراهيم محمد السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص٤٨.

(٣) د.عبد المهيمن بكر: جرائم أمن الدولة الخارجي،دار النهضة العربية، ١٩٧٥/١٩٧٦، ص٢. هذا وقد ألغي تعبير جرائم أمن الدولة الداخلي في القانون الفرنسي عام١٩٦٠ أســـباب تقـــترن بـــتطور فكرة أمن الدولة واستخدام فكرة الاعتداء على المصالح الأساسية للأمة (المادة ٤١٠/١).

Vitu (A): Atteintes aux intéréts fondamentaux de la nation- juris-classeur 1996 , Art. 412-1. 412-8. P.4.

لخطورته على الأمن والاستقرار. ولذلك انصرفت عناية الشرائع المختلفة على فرض عقوبات مشددة له لتقر الأمن في ربوعها وتحمي أنظمتها وسلطاتها من هذا التحدي السافر(١).

ولعل الاختلاف في المسمى العام لهذه الجرائم هو أكبر دليل على نسبية جرائم أمن الدولة الداخلي واختلاف مدى الحماية الجنائية المقررة للدولة. ففي مصر أطلق على هذه الجرائم مسمى الجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل على خلاف الحال في سوريا، ولبنان، والمغرب حيث أطلق عليها اسم الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي، وأضاف المشرع الكويتي إلى المسمى السابق لفظ " وحرمة الأديان " وتسمى في بلغاريا بمسمى الجرائم ضد الجمهورية الشعبية(٢).

وفي فرنسا كانت هذه الجرائم تسمى بالجرائم ضد أمن الدولة الداخلي إلى أن ألغى هذا المصطلح بالأمر الصادر في ٤ يونيو ١٩٦٠ وحل محله مصطلح الاعتداء على المصالح الأساسية للأمة، وذلك لأسباب تقترن بتطور فكرة أمن الدولة(٣).

---

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢.

(٢) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص١١٢.

(3) Vitu (A): Atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation Juris-classeur, 1996. P.4.

المطلب الثاني
التطور التاريخي لحماية أمن الدولة

٤ ـ تمهيـــد وتقســـيم

نشأت الدولة في شكلها البدائي بظهور العشيرة التي كانت تتكون من مجموعة من الأسر ذات الروابط المشتركة، وفي مرحلة أخرى تكونت القبيلة. وقد استقر عدد من هذه القبائل في قطعة معينة من الأرض واتخاذها للسكن والمعيشة وتكونت القرى، ثم تحولت هذه القرى إلى مدينة يتولى شئونها وحكمها أقوى رجالها وأشدهم بأساً.

وقد دافعت هذه الأشكال الأولى لتكوين الدولة عن وجودها فقط في مواجهة الجرائم التي قد تمس هذا الوجود، أما الجرائم التي ترتكب ضد الأفراد فقد اعتبرت من الشئون الخاصة بين الجاني والمجني عليه، ولا شأن للعشيرة أو القبيلة في التدخل بالتجريم أو العقاب عليها، أما الجرائم الموجهة إلى هذه الأشكال فكانت تعاقب بالشدة حيث فُرضت عقوبة الإعدام أو النفي لمرتكبها في مرحلة من مراحل التاريخ، يطلق عليها البعض من الفقهاء المرحلة البربرية أو الهمجية[1].

ثم بدأت هذه الأشكال البدائية للدولة تكون الحضارات كنتيجة طبيعية لتطور الجماعة، فنشأت الحضارة الفرعونية، ثم الدولة البطلمية، ثم الدولة الرومانية، والدولة الإسلامية. ثم العصور الوسطى، وهي ما سنولى درسته فيما يلي:

أولاً : العصـر الفرعوني

تتميز الحضارات الفرعونية عن غيرها في كافة العصور بالتحديد والوضوح

---

(1) Garraud : Traité théorique et pratique de droit français 1916, T3. no.172, p494 ets.

د.حسام الدين محمد أحمد: حق الدولة في الأمن الخارجي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٧ وما بعدها.

في كافة نواحي الحياة، حيث استقر نظام قانوني إلى أن عرف بالنظام القانوني الفرعوني[١]. ووجدت عدة قوانين دلت عليها النقوش والآثار الفرعونية أهمها[٢] مجموعة قوانين (بوحوريس) وكان أولها تقنين (تحوت).

وكانت الجرائم الماسة بأمن الملك أو المملكة المصرية تشكل لها محاكم خاصة تتكون من أثنى عشر قاضيا، بعضهم من رجال الجيش وخاصة في عهد رمسيس الثالث، وكانت هذه المحاكمات تعقد بصورة سرية في محاضر موجزة، ولا تنشر أسباب الحكم على خلاف القضايا الجنائية العادية[٣].

وقد وفرت الحضارة الفرعونية الحماية لدولتها عن طريق تشديد العقوبات على مرتكبي الجرائم ضد أمن البلاد الداخلي، فكان المصريون يعرفون التجريد من الشرف والرتب العسكرية ضد الجنود الخارجين على أوامر رؤسائهم، وكان الملوك ينزلون عقوبة الإعدام لمثيري الفتن التي كانت مقررة لعدد كبير من الجرائم[٤]. وكانت نفس العقوبة للاعتداء على الملك وأسرته، وهو ما تم في حادث الشروع في اغتيال الملك رمسيس الثالث عندما اعتزم أن يورث العرش من بعده لأحد أبنائه غير الشرعيين، وعلمت زوجته الملكة بذلك، وتآمرت مع بعض ضباط الحرس للتخلص منه إلا أن أحد المعاونين عدل عن تنفيذ المؤامرة[٥].

---

(١) د. إبراهيم محمود السيد اللبيدي: مرجع سابق، ص٣، د.عبد المهيمن بكر : الأحكام العامة في جرائم أمن الدولة الخارجي، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٦٥، ع١، ص٣؛ د.مصطفى العبادي : مصر الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٥، ص٣٧.

(٢) د.محمد عبد الهادي الشقنقيري: مذكرات في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٥.

(٣) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص٤؛ د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: جرائم انتهاك أسرار الدفاع: رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، دراسة مقارنة، ١٩٩٥،ص٣٦ د.فتحي المرصفاوي: تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٨٠؛.د.محمود سلام زناتي: تاريخ القانون المصري، القاهرة، ١٩٧٣، ص٨٦؛ د.مجدي محمود محب حافظ: الحماية الجنائية لأسرار الدولة، حقوق القاهرة، رسالة دكتوراه، ١٩٩٠، ص٢٢.

(٤) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: مرجع سابق، ص٤؛ د.رؤوف عبيد : القضاء الجنائي عند الفراعنة، المجلة الجنائية ، ١٩٨٥، ع٣١، ص٥٧.

(٥) د.محمود سلام الزناتي: مرجع سابق ص ٨٦.

بل أن الفراعنة قد ذهبوا إلى أبعد من ذلك فكان يعاقب كل من يصل إلى علمه وجود مؤامرة ضد نظام الحكم ولم يبلغ عنها بالصلب هو وأسرته[١]. كما عاقب الفراعنة مفشي أسرار الدولة بقطع لسانه.

ثانياً : العصر البطلمي

كان الملك في عصر البطالمة يحكم باعتباره امتدادا للفراعنة، وقد صدرت في هذا العصر عدة تشريعات أو أوامر ملكية، منها ما يتعلق بالقانون العام، ومنها ما يتضمن تنظيماً للشئون الإدارية، ومنها ما يدخل في مجال القانون الجنائي الذي فرق بين طائفتين هما الجرائم الخاصة التي تقع على آحاد الناس، والجرائم العامة التي تضر بالمصلحة العامة سواء أكان يتعلق بمصلحة الملك[٢] أو مصلحة المجتمع. وكانت جرائم الخيانة العظمى والمساس بأمن الدولة تعد بمثابة المساس بسلامة الملك ذاته[٣].

وكان الملك هو الدولة، يمتلك كل شيئ فيها، وكانت الجرائم المضرة بشخصه ومصلحته تعتبر انتهاكا لمصالح الدولة ذاتها كالتآمر، والثورة، والعيب في الذات الملكية، وسرقة مواشي الملك، والإهمال في جمع محاصيله[٤].

وكانت العقوبات على مقترفي تلك الجرائم تتسم بالقسوة، فكان الإعدام عقوبة من يرتكب جرائم الخيانة العظمى أو التمرد، وقطع اللسان عقوبة من يفشي سراً من أسرار الدولة للعدو، وفقدان الشرف لمن يتهرب من الخدمة العسكرية[٥].

---

(١) د.عبد الرحيم صدقي: الإرهاب، ١٩٩٦، ص٥٥.

(٢) وقد أنشأت محاكم خاصة للفصل في القضايا الهامة يرأسها كبار موظفي الدولة أو الهيئات القضائية تنظر القضايا التي يمس موضوعها الملك أو موارده ومصالحه. د. محمد فتحي نجيب : التنظيم القضائي المصري، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٧.

(٣) د.جابر يوسف المراعي: مرجع سابق، ص٣٧ وما بعدها.

(٤) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص٦.

(٥) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص٦. د.جابر يوسف المراغي، المرجع السابق، ص٣٧ وما بعده ؛

وكانت الجرائم التي تمس الذات الملكية أي أمن الدولة تشكل لها محاكم استثنائية.

وكان من حق كل مواطن مباشرة الاتهام في الجرائم الماسة بأمن الجماعة بل أصبح واجباً عليه تحقيقاً للصالح العام وصيانة أمن الجماعة والصلح في هذه الجرائم لم يكن له أثر[1].

ثالثاً : العصـــــــر الروماني

أُدرجت الجرائم المرتكبة من المواطن الروماني ضد الدولة تحت مصطلح Prcditio بمعنى جرائم مساعدة العدو الأجنبي، وذلك سواء بإفشاء الأسرار إليه أو غير ذلك من صور المساعدة التي من بينها انضمام المواطن الروماني إلى مدينة معادية لروما أو غير حليفة لها وتسليمه مواقع وجنود رومانية أو أشخاص عاديين إلى العدو. وكان مجلس الشيوخ يمارس سلطة الاتهام فيما يمس أمن الدولة من جرائم حتى إذا ما تبين مجاوزة الأمر حدود اختصاصه رفعة إلى السلطة القضائية لتسير فيه حتى صدور الحكم[2].

وقد استخدم مصطلح Crimen laesa majestatis للدلالة على الجرائم ضد السلطة، واحترام وكرامة الحاكم.

وكانت الإمبراطورية تعتبر تجسيداً للشعب الروماني[3]، فقد أصبحت الجرائم ضد الدولة تعنى في المرتبة الأولى الجرائم ضد الإمبراطورية وهيبة الإمبراطورية أو ضد روما ذاتها، وهو ما يعرف باسم " قانون چوليا" واعتبرت هذه الجرائم من الكبائر Capitals وعوقب عليها بالإعدام أو الحرمان من الماء، والتعذيب بالنار، والتعرض للحيوانات المفترسة[4].

---

(١) أستاذنا د.حسنين إبراهيم صالح عبيد ، شكوى المجني عليه ، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث ، السنة الرابعة والأربعون، سبتمبر، ١٩٧٤، ص٤. عبد الوهاب العشماوي، التهام الفردي أو حق الفرد في الخصومة الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣، ص٢٧.

(٢) أستاذنا د.حسنين إبراهيم صالح عبيد، المرجع السابق، ص ٤ وما بعدها.

(٣) د.حسام الدين محمد أحمد : مرجع سابق، ص٢٩ وما بعدها.

(٤) د.أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مكتبة رجال القضاء ، ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ص٦٥ ؛ د.محمد محمود سعيد : جرائم الإرهاب: دار الفكر العربي، ١٤١٦هـ /١٩٩٥، ط١، ص١٠ وما بعدها.

وقد نص قانون " كورنيليا " أيضاً على هذه الجرائم، وأطلق عليها القانون الروماني " جرائم المساس بالعظمة ".

وفي العهد الجمهوري اعتبر مرتكبو هذه الجرائم أعداء للجمهورية وأعداء للشعب، وفي العهد الإمبراطوري أصبحت نصوص المعاقبة على هذه الجرائم وسيلة للقضاء على كل من يهدد مركز الإمبراطور وسلطانه وامتد العقاب ليشمل الكتابات والأقوال والأفكار(١).

رابعاً : العصور الوسطى

ازدادت السلطة البابوية على أعضاء المجموعة الأوربية الكاثوليكية مما نجم عند ظهور الجرائم ضد العقيدة، واختصت المحاكم الكنسية بها وكانت تمارس سلطتي الاتهام والقضاء(٢). كما أنشأت محاكم التفتيش للفصل في هذه الجرائم ووصلت العقوبة عليها إلى الحرق، وقام الملوك في فرنسا، وإنجلترا بتوسيع نطاق القضاء الملكي وذلك باستخدام نظرية المساس بالذات الملكية المقدسة من القانون الروماني، ويرى البعض أن هذه النظرية لم تكن معدة في الأصل لتشمل الجرائم المواجهة الموجهة ضد شخص الملك(٣).

ففي فرنسا ظهر اتجاه يميل إلى التوسع في اختصاصات الملك في الفصل في بعض الجرائم، وبصفة خاصة في الاتهامات المتعلقة بجرائم المساس بالسلطان، وذلك عن طريق مجالس قضائية استثنائية، وكانت في واقع الأمر ستاراً للتنكيل بخصوم الملك.

وفي إنجلترا كان الاتهام بالخيانة سلاح الملكية ضد خصومها وهم آنذاك

---

(١) د.محمد محمود سعيد : مرجع سابق، ص ١٠وما بعدها.

(٢) أستاذنا د.حسنين إبراهيم صالح عبيد : المرجع السابق، ص٥، د. عبد الوهاب العشماوي: المرجع السابق ، ص٤٠.

(3) Reginal Wieme: droit pénal politique et le procés des ministres de charles these, Paris 1972. p15.

الكنيسة والسادة الإقطاعيون، وذلك عن طريق التفسير الموسع لجريمة الخيانة[١]. إلى أن صدر تشريع إدوارد الثالث عام ١٣٥١، والذي حصر حالات الخيانة في طوائف سبع وهو يعتبر أساساً لتشريعات الخيانة التي تتابع صدورها بعد ذلك في إنجلترا[٢].

وبقيام الثورة الفرنسية وانتشار أفكارها تحددت العلاقة بين الأفراد وبين الدولة، ولم يعد الملك أو الحاكم هو الدولة وأن الأفعال الواقعة ضده أو ضد سلطاته هي محض فعل موجه إلى الدولة، فأصبحت الدولة هي صاحبة الاتهام[٣]. فكان طبيعياً أن تصبح الدولة نفسها هي الهدف المراد حمايته بالمعاقبة على هذه الجرائم. لذلك حل مفهوم " الجرائم الماسة بأمن الدولة" محل مفهوم جرائم " المساس بالعظمة – أو بوليّ الأمر"، وكما كان من آثار فقه الثورة الفرنسية حدوث التمييز بين الجرائم المضرة بأمن الدولة الخارجي، والمضرة بأمن الدولة الداخلي حيث اعتبر مرتكب جرائم المساس بأمن الدولة الداخلي جديراً بالشفقة[٤]. إلا أنه ورغم ذلك لم تلجأ الثورة إلى تخفيف العقوبات في باب جرائم الدولة على أساس أن قوة العقوبات في هذه الجرائم خير ضمان لرجال الثورة في البقاء في السلطة، بل أن – بيبرليوبولد– P.Leopold قام بإعادة عقوبة الإعدام بعد أن ألغاها وأفرط في استعمالها بعد ذلك.

وقد ورد في المدونة العقابية الصادرة في ١٧٩١ نص على عقوبة الإعدام وخاصة في مجال جرائم أمن الدولة الداخلي.

---

(١) بل أن مجرد الحديث حول شرعية زواج الملك أو سبب موته كان من قبيل جرائم أمن الدولة ؛ د.عبد الرحيم صدقي، مرجع سابق ، ص٦٨.

(2) Kenny : esquisse de droit criminel anglais. P.336-337.

راجع: د.حسام الدين محمد أحمد: مرجع سابق، ص٢٣ وما بعدها.

(٣) د. عبد الوهاب العشماوي، المرجع السابق، ص٣٨.

(٤) د.محمد محمود سعيد : مرجع سابق، ص١١ وما بعدها. وقرب هذا المعنى: د.محمد الفاضل:محاضرات في الجرائم السياسية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية ، ص٥٥.

وفي أسبانيا كانت جرائم أمن الدولة من قبيل الجرائم الدينية حيث نُص في عهد – الفونس العاشر– على عقاب من لا يحمي حياة وشرف الملك إزاء أي ثورة ضده بالإعدام ، وقد كان كبار الموظفين يعاملون ذات معاملة الملك فيما يتعلق بتطبيق أحكام الجرائم الماسة بالحكم(١).

خامساً : الشريعة الإسلامية

تهدف الشريعة الإسلامية إلى رعاية مصالح الناس والدولة من أي تعد أو تهديد يؤثر على كيان الدولة، فكانت هي أولى الشرائع التي واجهت جرائم أمن الدولة من الناحيتين الداخلية أو الخارجية حفاظاً على كيان الدولة(٢).

ويتجسد الاعتداء على أمن الدولة الداخلي في الشريعة الإسلامية في جريمة البغي ، والذي يعنى لغة تجاوز الحد والاعتداء، والباغي هو الظالم المستعلي والخارج عن القانون وجمعها بغاة والفئة باغية(٣).

وقد ورد كفعل في قوله تعالى " وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ".(٤) كما وردت كلمة البغي في الآية الكريمة بمعنى الاعتداء.

ويعرف الحنفية " البغاة " بأنهم الخارجون عن الإمام الحق بغير حق فلو كان خروجهم بحق فليسوا بغاة. أما الحنابلة فيعرفون البغاة بأنهم قوم من أهل الحق يخرجون عن قبضة الإمام ويرون خلعه لتأويل سائغ وفيهم منعة يحتاج في كفهم إلى جمع الجيش.

---

(١) د.عبد الرحيم صدقي: مرجع سابق، ص٦٩ وما بعدها.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص١٠ وما بعده.

(٣) المعجم الوجيز: مرجع سابق، ص٥٧؛ لسان العرب لابن منظور جـ١، ص٣٢٣؛ د.محمد بهجت مصطفى الجزار : الجرائم الإرهابية بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، ٢٠٠٢، ص٢٧٢.

(٤) سورة الحجرات : الآية ٩.

ويعرف المالكية البغي بأنه الامتناع عن طاعة من ثبتت إمامته في معصية بمغالبة ولو تأويلا[1]. ويعرفه الشافعية بأنه خروج جماعات ذات شوكة ورئيس مطاع من طاعة الإمام بتأويلها فاسد.

كما عرف الفقهاء البغاة بأنهم قوم يخرجون على الإمام (رئيس الدولة، أو الحاكم العام) بتأويل سائغ ولهم منعة وشوكة، وهم فرقة من المسلمين خالفت الإمام الأعظم (الخليفة أو الإمام الذي ليس بعده إمام أو الرئيس الأعلى للدولة الإسلامية)[2].

وتنهض جريمة البغي على أركان خمسة وهي :

(أ) أن يكون الإمام عادلاً

بمعنى أن يكون مقيماً للدين، منصفاً للمظلوم، آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر ، يقود الأمة على نحو يرضي الله.

(ب) : أن يكون للخارجين تأويل

بمعنى أن يكون للخارجين (البغاة) تأويل سائغ يبرر خروجهم سواء أكان هذا التأويل صحيحاً أو فاسداً، وإن كان الحنفية يرون أن الخارجين بتأويل أو غير تأويل دون منعه حكمهم حكم قطاع الطرق أو كان يقولون أن انتخاب الخليفة لم يكن بالطريق الصحيح[3].

(ج) أن يكون للخارجين منعة وحوزه

ويقصد بذلك القوة كما يقصد بها الكثرة التي تمكن البغاة من مقاومة الإمام ويشترط الشافعية أن يكون للبغاة رئيس مطاع.

---

(١) د.محمد بهجت مصطفى الجزار: المرجع السابق، ص٢٧٢، شمس الدين الشيخ محمد عرفه الدسوقي: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لأبي بركات سيدى أحمد الدردير، القاهرة ، ج ٤.

(٢) د.عبد الحميد الشواربي: الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص٢٩.

(٣) د.إبراهيم محمد السيد اللبيدي: مرجع سابق، ص١٤، د.حسين سليمان جادو: فلسفة السياسة الجنائية في الفكر الإسلامي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٢، ص٣٤٩؛

(د) أن يكون الخروج فعلياً ومغالبة

ويقصد به الخروج الفعلي على الإمام بعمل أو نشاط إيجابي كمقاومة السلطان أو من ينوب عنه أو بعمل سلبي بالامتناع عما وجب على الخارجين من حقوق كالامتناع عن أداء الزكاة[١]. وأن يقترن هذا النشاط باستعمال القوة.

يذهب البعض إلى أن البغي يبدأ من وقت التجمع للبغاة لا من وقت الاعتداء وهو مذهب أو حنفية الذي يكتفي بتجمعهم وامتناعهم، ويرى في ذلك ما يكفي لقتلهم[٢].

(هـ) أن يكون الخروج من جماعة المسلمين

فأن حدث من غيرهم فلا يعد بغياً، إذ لو وقع من أهل الذمة لكانوا محاربين (من المحاربة لا من الحرابة) لأنهم بخروجهم صاروا ناقضين لعهد الذمة والعلة أن البغاة لهم تأويل سائغ والذميون لا تأويل لهم[٣].

وقد استقر في التشريع الإسلامي مبدأ هام وهو أن شخص الحاكم أو الخليفة أو الملك أو رئيس الدولة ليس فوق المستوي البشري، فكان الخلفاء الراشدين وخاصة – علي ، وعثمان ، وعمر – لا ينتقمون لأنفسهم بل يستمعون إلى نقد الناقد ولوم اللائم، ولكن هذا الاتجاه السامي تغير في عند الأمويين . فالوليد بن عبد الملك وأبوه وأشياعهم كانوا يقتلون من يسبهم، ويعتبرون جريمتهم لا تغتفر، ولم يقر فقهاء الإسلام أحكامهم أو يؤيدوها بل سكتوا[٤].

---

(١) د.محمد بهجت مصطفى الجزار: مرجع سابق، ص٢٧٧.

(٢) د.عبد القادرعودة:التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، القسم العام، ١٩٨٤، مكتبة رجال القضاء، ، ص٧٠٣.

(٣) د.عبد لقادر عودة : التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، القسم الخاص، مكتبة رجال القضاء، ١٩٨٤، جـ٢ ، ص٧٠٣.

(٤) د.عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق، ص٢٨.

المبحث الثاني
جوانب الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي

٥ ـ تمهـــيد وتقســـيم

تدخل المشرع لتوفير الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي لما قد يرتكب من جرائم قد تضر بالجماعة وبوجودها، كما تدخل بإجراءات خاصة في حالة حدوثها تتعلق بإجراءات التحقيق والمحاكمة موفراً لها نيابة متخصصة لسرعة إنجاز التحقيقات فيها، ومحاكم استثنائية تتولى محاكمة مرتكبيها اعتقاداً من المشرع بأن هذه السياسة الجنائية قادرة على القضاء على تلك الجرائم التي قد ترتكب، وعلى هذا سنتناول بالدراسة في هذا المبحث كيفية التدخل التشريعي لتحقيق الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي من الناحيتين الموضوعية، والإجرائية في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول
الجوانب الموضوعيـــة

٦ ـ تمهيـــد وتقســـيم

اقتضت السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع لحماية أمن الدولة الداخلي موضوعياً إضافة بعض نصوص التجريم إلى القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بموجب القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك، والأسلحة والذخائر، ولم يفرد لها – قانوناً خاصاً[١]،

---

(١) أحمد عبد العظيم مصطفى المصري: المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهـــرة، ص٤٤٧، د.نور الدين هنداوي : السياسة الجنائية للمشرع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، ١٩٩٣، ص ١٤و ٨٥.

ويطلق جانب كبير من الفقه اسم جرائم الإرهاب على الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، وهي كلمة غير واردة في صلب التشريع من قبل.

وقد ذهب رأي[1] إلى أن هذه السياسة الجنائية محل نظر لسببين:

أولهما : نصوص المدونة العقابية تتميز بالثبات ولا يجوز تغيرها بين الحين والآخر، ومن الثابت وفقاً لآراء الفقهاء. بل والمناقشات حول هذا القانون قبل إصداره، وأن هذه الظاهرة جديدة ولن تستمر في مصر ويمكن محاصرتها وإنهاؤها خلال فترة وجيزة باتباع سياسة اجتماعية واقتصادية وجنائية حكيمة وبالتالي فلا محل لوضع النصوص الجنائية المتعلقة بها في قانون العقوبات، بل كان يتعين وضعها في قانون خاص بمكافحة الإرهاب حتى يمكن تغيير وتبديل السياسة الجنائية للأفضل إذا اقتضت الظروف ذلك بعيداً عن رسوخ نصوص قانون العقوبات.

ثانيهما: أن هذه الجرائم ذات أحكام خاصة سواء من ناحية التدابير أو أسباب الإعفاء من العقاب والظروف القضائية المخففة، بل حتى من ناحية الإجراءات الجنائية المتبعة بشأنها واختصاص المحاكم بنظرها، وبالتالي فهذه الأحكام الخاصة بهذه الجرائم هي الواجبة الاتباع في هذا الشأن وليس الأحكام العامة لقانون العقوبات. فكان من باب أولى وضع هذه الجرائم في قانون جنائي خاص، يشمل كل ما يتعلق من أحكام موضوعية وإجرائية بحيث يمكن تعديلها في أي وقت.

وقد ذهب جانب كبير من الفقه إلى تأييد ورود الجرائم الماسة بأمن الدولة في متن قانون العقوبات دون اختصاصها بقانون مثل جرائم المخدرات، أو الأحداث، وذلك بالنظر إلى ما تنطوي عليه من جسامة تستوجب إدماجها في نصوص قانون العقوبات لكي تنطبق عليها القواعد العامة المقررة في هذا

---

(١) د.نور الدين هنداوي : المرجع السابق، ص١٥ وما بعدها.

القانون[1]. ونشاطر الرأي الثاني حجته وذلك لأن ورود النصوص التجريمية في القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ في متن قانون العقوبات لما تتصف به هذه الجرائم من خطورة شديدة على أمن البلاد الداخلي، وما تتصف به من صفة الدوام، هي ليست ظاهرة مؤقتة في مصر، بل هي جرائم يمكن أن تنبعث من تحت الرماد في أي لحظة، وليست مرتبطة بظروف معينة أو أوقات محددة.

هذا عن سياسة المشرع في تجريم بعض الأفعال. أما عن سياسته العقابية فقد أنتهج سياسة تعتمد على التشديد تحقيقاً لمقتضيات الردع العام كوظيفة للعقوبة الجنائية سواء الردع العام أو الردع الخاص. وسنتناول الحماية الموضوعية بشقيها التجريمي والعقابي في فرعين متعاقبين على النحو التالي:

أولاً : أحكـام التجـريـم

٧ – تمهيـد وتقسـيم :

سنتناول فيما يلي إلقاء نظرة عامة على الوضع في كل من القانون المقارن والمصري.

(أ) في التشريعات المقارنة:

عنيت دول العالم بإفراد حماية خاصة لأمن الدولة نظراً لما يمثله من مساس قد يعصف بكيان الدولة وسنولي بالدراسة بعض هذه التشريعات.

١ – القانون الفرنسي

ورد النص على جرائم الاعتداء على الأمة والدولة والسلام الاجتماعي في الكتاب الرابع من تقنين ٢٢ يوليو ١٩٩٢ والمعمول به اعتباراً من مارس١٩٩٤.

---

(١) جاء في تقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشوري بشأن مشروع القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ حول الخطوط العامة والملامح الرئيسية للمشروع أنه: " آثر أن يدخل الأحكام الجديدة ضمن أحكام قانون العقوبات بدلاً من إصدار قانون مستقل للإرهاب وذلك على أساس أن قانون العقوبات هو القانون العام للتجريم والعقاب في مصر فضلاً عن أنه يشتمل على القواعد العامة التي تسري على جميع الجرائم. راجع: مضبطة الجلسة السادسة والستين لمجلس الشورى المعقودة صباح الأحد الموافق٢١ يوليو ١٩٩٢.

ويلاحظ أنه أقل أقسام هذا التقنين من حيث التجديد، فلا يوجد تغيير هام في مجال التجريم أو العقاب. ولا يزيد عن كونه إعادة كتابة ما ورد في التقنين السابق[١] بأسلوب جديد من حيث الصياغة مسجلاً ما استقر عليه القضاء الفرنسي منذ قرنين من الزمان[٢].

وقد عبر عن ذلك مقرر اللجنة التشريعية بالجمعية الوطنية بقوله أن "الكتاب الرابع جاء ليقنن المبادئ المستقرة منذ قرن أو قرنين من الزمان والتي لا يمكن أن تتغير فجأة، وإلا لأدى ذلك إلى مخاطرة تعرض الدولة الديمقراطية ذات السيادة للخطر"[٣].

ولعل الموجات الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا في أواخر الثمانينات في إطار الهجمات الإرهابية التي غزت العالم بصفة عامة والتي لا تستطيع أي دولة أياً كان نظامها السياسي أو درجة تطورها الحضاري أن تكون بمنأى عنها مما يتطلب تعاوناً دولياً وبصورة فعالة لوقف هذا النوع من الإجرام[٤]، وهو ما دعا فرنسا إلى اتخاذ إجراءات قانونية حاسمة لمواجهة هذه الموجة. كما نص المشرع في المادة ٤٢١-٢ على حماية الهواء والأرض وباطنها والبحر الإقليمي، وجعلها إمعاناً في الحماية من الجرائم الشكلية حيث لم يستلزم للعقاب عليها حدوث ضرر فعلي[٥].

---

(١) تقنين نابليون الصادر في ٢ فبراير ١٨١٠ والمطبق ابتداء من أول يناير ١٨١١.

(2) Giudicelli (G)- Delage: les crimes et délits contre la nation L'Elat et la paix publique R.S.C 1993.p.493, ets,

(3) F. Colcombet, Rapp. Ass. Net. 224.p.15. cité par, Giudicelli (G)- Delage: art.préc. p.493.

(4)-Bouloc (B), le probléme des repentis, la tradition Française relativementau statut des repentis. R.S.C 1986.p.771.

-Giullaume et G.Jevasseur: le terrorisme international éd Pedone. 1977. ch. Bassiouni. Perspecitves en matiére de terrorisme.in "Mélanges Bouzat" 1980.p.471;

-J.Foyer. Droit et politique dans la repression du terrorisme en France in " Mélanges levasseur" éd litec. 1992. p.409. ets.

-M.Ecartier, Le terrorisme dans le nouveau code pénal français. R.S.C. 1995. p.225. ets.

(5)- Bouloc (B): le probléme des repentis, op.cit., p 70.

- Cartier (M.E) Le terrorisme, dans le nouveau code pénal français, Rév..SC. crim 1995/P/231.

٢ – القانون الإيطالي

واجهه المشرع الإيطالي ظاهرة الإرهاب حيث أستحدث العديد من النصوص والتي اتجهت بصفة عامة نحو الردع، فجرم الأنشطة التي تهدف لإحياء الحزب الفاشي وذلك بمقتضى قانون ٢٠ يونية ١٩٥٢، والذي حمي أيضاً النظام الدستوري للدولة لمواجهة الإرهاب الأحمر Rouge وبصفة عامة فقد أخذ المشرع الإيطالي – على خلاف الاتفاقية الأوربية بشأن الإرهاب – في تحديد جرائم الإرهاب على عنصر نفسي يقوم على تسبيب أيدلوجي للواقعة(١).

واهتمت الدول الأوربية بتجريم الإرهاب باعتباره شكل من أشكال التجريم المنظم فالحركة المشتركة للاتحاد الأوروبي بشأن التنظيم الجنائي عام ١٩٩٨ قد أوردت الإرهاب ضمن أشكال الإجرام المنظم الذي يتطلب ضرورة تقوية التعاون بين الدول الأعضاء، وكذا النص الافتتاحي للاتفاقية متعددة الجنسيات بشأن الإجرام المنظم (اتفاقية الأمم المتحدة ديسمبر ٢٠٠٠)، الذي يعظم تبني اتفاقية عامة بشأن الإرهاب الدولي لكون هذه الجرائم تمثل نوعاً جديداً من الجرائم يبرر اتخاذ إجراءات خاصة ذات طابع إجرائي تؤدي إلى تقييد الحريات ومخالفة الحقوق الأساسية(٢).

٣ – القانون الإنجليزي

واجه المشرع الإنجليزي ظاهرة الإرهاب بقانون مواجهة الإرهاب الصادر في ١٩٨٩ في قسمه الثاني، وعرفه بأنه استعمال العنف لتحقيق أهداف سياسية،

---

(1) Palazzo (F) Terrorisme et Législation anti- terrorisme en Italia, Rev, SC. Crim. 1987.p.645.

(2) Cesoni (M.L) terrorisme et involutions democratiques, Rev, dr. pén et de criminologie, 2002, P.141.

وقد ورد الباب الخامس من الكتاب الرابع من قانون العقوبات الفرنسي الجديد مخصصا للمساهمة الجنائية في عصبة الأشرار:

De la participation à une association de malfaiteures.

كما يتضمن أي استخدام للعنف ضد المواطنين بهدف ترويعهم، ويبين من هذا التعريف أن الإرهاب يتطلب توافر أمرين، أولهما: استعمال العنف (violence) الغير مبرر والغير قانوني، والذي غالبا ما يتضمن جرائم جنائية – لما ينطوي عليه من تهديد وتعريض الأفراد للخطر– وثانيهما : تحقيق أهداف سياسية أو ترويع أمن المواطنين[1].

(ب) القانون المصري

أورد المشرع الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي في الباب الثاني من الكتاب الثاني في قسميه الأول والثاني ابتداء من المادة ٨٦ من قانون العقوبات وحتى المادة ١٠٢ مكرر من ذات القانون وبدأت بتعريف الإرهاب في تطبيق أحكام هذا القانون بأن " كل من استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي أو جماعي بهدف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص، أو إلقاء الرعب بينهم، أو تعريض حياتهم، أو حرياتهم، أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة[2]، أو الاستيلاء عليها، أو منع ، أو عرقلة ممارسة السلطات العامة، أو دور العبادة، أو معاهد العلم لأعمالها، أو تعطيل تطبيق الدستور، أو القوانين، أو اللوائح[3]"

---

(1) Clive Waalker, the prevention of terrorism in British law, second edition, Manchester University, press.P.7-8.

(٢) المادة ٨٦ من قانون العقوبات وهذه المادة مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية ، ع٢٩ مكرر، بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨؛ وقد أضاف القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ سالف الذكر المواد ٨٦ ،٨٦ مكرراً ، ٨٦مكرراً (أ) ، ٨٦مكرراً (ب) ،٨٦ مكرر (جـ) ، ٨٦ مكرر (د) ، ٨٨ ، ٨٨مكرراً ، ٨٨ مكرر (أ) ، ٨٨ مكرر(ب)، ٨٨مكرراً (جـ) ، ٨٨ مكرراً (د) ، ٨٨مكرراً (هـ).

(٣) وفي التشريع السوري نص كذلك على جرائم الإرهاب البيئي إذ نص عليها صراحة في المادة ٣٠٤ عقوبات واعتبرها من جرائم أمن الدولة الداخلي والتي نصت على انه "يقصد بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر ترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة، والمواد الملتهبة، والمنتجات السامة، أو المحرقة ، والعوامل الوبائية أو الجرثومية التي من شأنها أن تحدث خطرا عاما.د. محمد بهجت الجزار: مرجع سابق، ص١٢٦.

وبإمعان النظر في هذا النص وتعريفه للإرهاب يبين لنا أنه يركز على أمور ثلاثة:

(١) أنه يحاول تحديد صور الأفعال المادية التي تؤدي إلى الإكراه سواء مادياً أو معنوياً.

(٢) أن الإرهاب قد يقع من الجاني منفرداً أو ضمن تشكيل جماعي تنفيذاً لمشروع إجرامي. كما قد يقع بمجرد تعرض سلامة المجتمع وأمنه للخطر دون اشتراط وقوع الضرر.

(٣) أن المصلحة المحمية في مواجهة الإرهاب وهي النظام العام وسلامة المجتمع وحماية الأفراد وحياتهم وحرياتهم وأمنهم، فضلاً عن حماية البيئة، والاتصالات، والسلطات العامة، ودور العبادة، ومعاهد العلم، مما قد يعرقل ممارستها لأعمالها، إضافة إلى حماية الدستور أو القوانين أو اللوائح من التعطيل.

وإلى جانب هذا النص الذي يعرف الإرهاب، فقد جرم المشرع صوراً أخرى للجرائم ضد أمن الدولة الداخلي في المواد ٨٦ وإلى ١٠٢ مكرر على نحو ما أسلفناه وهو ما سوف نتناوله تفصيلا في الباب الأول من هذه الدراسة مثل إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو مجرد إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة على خلاف القانون، والسعي لدى دولة أجنبية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو التخابر معها للقيام بأعمال إرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها ومواطنيها وموظفيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج[١]. التعاون أو الالتحاق بالقوات المسلحة لدولة أجنبية إذا كان بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة. إضافة إلى التعاون أو الالتحاق بجمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعية إرهابية أياً كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها [٢].

وهكذا يبين مدى توسع المشرع في جرائم الخطر دون اشتراط ضرر

---

(١) المادة ٨٦ مكرراً (جـ) من قانون العقوبات.
(٢) المادة ٨٦ مكرر (د) من قانون العقوبات.

فعلي، فضلاً عن توسعة في أفعال الاشتراك حيث اعتبر شريكاً كل من أعان الجاني وهو عالم بنيته ووفر له مكاناً أو المأوى للاجتماع، وكذا كل من أخفي أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة. هذا عن الوضع التشريعي المصري.

ويتلاحظ أن المشرع المصري – وحسن فعل – حذا حذو غيره من مشرعي الدول الأخرى في توسعه في جرائم الخطر، دون اشتراط الضرر الفعلي إمعاناً في توفير الحماية أمن الدولة بل ذهب إلى اعتبار إلحاق الضرر بالبيئة يعتبر من جرائم الإرهاب . وسوف نفصل الحديث عن كافة هذه الجرائم تحليلاً وتأصيلاً وتقييماً في الباب الأول من الرسالة بمشيئة الله.

ثانياً : أحكام العقـــاب

٨ ـ تمهيـــد وتقسـيم

إمعاناً في حماية أمن الدولة الداخلي لجأ المشرع إلى تشديد العقوبات على الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، وذلك بالتوسع في إقرار الظروف المشددة، وتقييد سلطة القاضي التقديرية في إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات والخاصة بالظروف المخففة. وسنتناولها بشئ من التفصيل على النحو التالي.

(أ) التوسع في استخدام الظروف المشددة [١]

توسع المشرع في استخدام الظروف المشددة فبعضها راجع إلى الركن

---

(١) أخذت ظاهرة الإرهاب في فرنسا بعداً جديداً مثيراً للقلق فالإرهاب الحديث يقوم على مبدأين، الأول أن العمل الإرهابي لا يهم في حد ذاته، وإنما ما يسفر عنه من آثار تجاه المواطنين، المبدأ الثاني هو أن فاعلية الإرهاب تعتمد على وجود رأي عام يعبر عنه بحرية ويؤثر على قرارات البرلمان، وهذا التيار الحديث لا يمكن أن ينجح في دولة تحكمية، وأمام ظاهرة الإرهاب رأت الحكومة أن إنشاء جناية خاصة يعد عديم الفائدة حيث أنها رأت أن القانون الحالي يسمح بنصوصه بالمعاقبة بدرجة كافية وصارمة لكافة الأفعال التي تشكل أعمال إرهابية، وعليه لم يكن أمام الحكومة إزاء هجر فكرة إنشاء جريمة جديدة لمحاربة الإرهاب سوى إحدى وسيلتين : الأولى التنازل عن التشريع ، والثانية إخضاع بعض الجرائم القائمة إلى نظام أكثر قساوة عندما ترتكب في إطار إرهابي والوسيلة الثانية هي التي أخذ بها القانون ٩ سبتمبر ١٩٨٦.

- B. Bouloc, Chron législative, Rev. SC. Crim, 198[illegible] 247; Cass. 7 Mai 1987, Bull. Crim.No.186, p497; 3 jain 1987. Bull crim. No 236.
- MarGuénaud (J.P), la qualification pénale des actes de terrorisme, Rev. Sc. Crim. 1990, P.3.

المفترض ، وبعضها راجع إلى الركن المادي أو المعنوي على النحو التالي:

(١) الظروف الراجعة إلى الركن المفترض

بعض الظروف المشددة ترجع للركن المفترض في الجريمة كصفة الجاني أو التزيي بزي رجال الحكومة.

أ - صفة الجاني

وردت صفة الجاني كظرف مشدد في الفقرة الثانية من المادة ٨٦ مكرر (أ) من قانون العقوبات عندما شُددت العقوبة إلى السجن المشدد إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة.

ب - التزيي بزي رجال الحكومة

ورد التزيي بزي رجال الحكومة كظرف مشدد في المادة ٨٨ مكرراً، حيث شددت العقوبة إلى السجن المؤبد إذا اتصف الجاني بصفة كاذبة أو تزيا بدون وجه حق بزي موظفي الحكومة، أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره عن الحكومة في جريمة أخذ الرهائن.

٢ - الظروف الراجعة إلى الركن المادي

وترجع بعض الظروف المشددة إلى الركن المادي للجريمة، فاستخدام الإرهاب ومكان وزمن وقوع الجريمة واستخدام السلاح وتحقيق نتيجة معينة كلها ظروف تتعلق بالركن المادي.

أ - الإرهاب كوسيـــلة [١]

استخدم الإرهاب ظرفاً مشدداً إذا كان وسيلة للجناة (المادة ٨٦ مكرر (أ)

---

(١) ذهب المشرع الفرنسي إلى تعريف الإرهاب بأنه فكرة قانونية تشكل أفعالاً ذات صفة إرهابية لها علاقة مع منشأة فردية أو جماعية تهدف إحداث خلل أو بلبلة جسيمة للنظام العام، وذلك بالتخويف والترويع والواقع أن الهدف المحدد للإرهاب هو الذي يشكل واقعة الإرهاب وليس التصرف أو الواقعة في حد ذاتها فالعنصر المادي يجد تعريفة بالإحالة إلى عناصر أخرى فيقوم على: ١- الاعتداء على الحياة، سلامة الإنسان، الخطف ، الحجز، الانحراف بوسائل النقل. ٢- السرقات والابتزاز والتخريب والجرائم المعلوماتية والإكراه. ٣- إنتاج وحيازة أدوات المفرقعات. ٤- استيراد أو تصدير أو نقل الأسلحة . ٥- إدخال مواد ذات طبيعة خطرة على الجو أو التربة أو المياه تضر بالإنسان أو الحيوان أو النظام البيئي.

Gattegno (P), Droit pénal rpecial, Dalloz 1995, P.303.

عقوبات) استخدمت في تحقيق وتنفيذ الأغراض التي تدعو إليها الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة أو العصابة، وهي تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها...الخ.

وكذا بالمادة ٨٦ مكرر (ب) إذا استعمل الجاني الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى المنظمة أو الجماعة أو العصابة أو منعه من الانفصال عنها.

كما جاء بالمادة ٨٨ عقوبات تشديد العقوبة إلى السجن المؤبد إذ استخدم الجاني الإرهاب في اختطاف وسيلة من وسائل النقل الجوي، أو البري، أو المائي معرضاً سلامة من بها للخطر.

وكذا بالمادة ٨٨ مكرر[1] تشديد العقوبة إلى السجن إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب في جريمة أخذ الرهائن، كما جاء التشديد لاستعمال الإرهاب ليصل بالعقوبة إلى السجن المشدد في المادة ٩٨ (أ) مكرراً إذا كان استعمال الإرهاب ملحوظاً في الدعوة إلى مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي للحكم في الدولة ... الخ.

ب – مكان الجريمـــــــة

استخدم مكان وقوع الجريمة كظرف مشدد في المادة ٨٦ مكرراً إذا كان الترويج أو التحبيز لأغراض الجمعية، أو الهيئة، أو المنظمة، أو الجماعة أو العصابة المنصوص عليها في المادة سالفة الذكر داخل دور العبادة أو الأماكن الخاصة بالقوات المسلحة أو الشرطة.

جـ – زمن وقوع الجريمـــــــة

يعتبر الزمن عنصراً مشدداً للعقوبة بحيث يصل بها إلى السجن المشدد أو المؤبد إذا تم تخريب المباني أو الأملاك العامة... إلخ في زمن هياج أو فتنة

---

(١) من الجدير بالذكر أن عقوبة الأشغال الشاقة قد ألغيت بموجب القانون رقم ٩٥ بسنة ٢٠٠٣ في مادته الثانية والتي نصت على أنه " تلغى عقوبة الأشغال الشاقة أينما وردت في قانون العقوبات أو في أي قانون أو نص عقابي آخر ويستعاض عنها بعقوبة السجن المؤبد إذا كانت مؤيدة، وبعقوبة السجن المشدد إذا كانت مؤقتة" . الجريدة الرسمية،ع٢٥، الصادرة بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠٠٣.

عملا بنص المادة ٩٠ من قانون العقوبات في فقرتها الثالثة.

شددت العقوبة إلى السجن المؤبد إذا ارتكب التخريب العمدي لوسائل الإنتاج والأموال الثابتة والمنقولة في زمن الحرب (المادة ٨٩ مكرر).

د - الســـلاح كظرف مشدد

ورد السلاح كظرف مشدد في المادة ٨٧ من قانون العقوبات إذا وقعت محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة من عصابة مسلحة.

ورد التشديد إذا كان الجاني يحمل سلاحاً حال تعديه على أحد القائمين على تنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (المادة ٨٨ مكرر (أ))[1].

ورد التشديد في المادة ٩٠ مكرر لتصل العقوبة إلى الإعدام إذا حاولت عصابة مسلحة احتلال شئ من المباني العامة المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام.

هـ - تحقيق نتيجة معينـــــة

- نصت المادة ٨٩ مكرر (ب) على انه " وتكون العقوبة الإعدام إذا ترتب على استعمال الجاني الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أي من الجمعيات والهيئات والمنظمات المذكورة في المادة ٨٦ مكرر أو منعه من الانفصال عنها إذا ترتب على هذا لاستعمال موت المجني عليه.
- شددت العقوبة إلى الإعدام في المادة ٨٦ مكرر (جـ) إذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو التخابر أو شرع في ارتكابها (القيام بعمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها ومواطنيها وموظفيها خارج مصر).

---

(١) د. محمود صالح العادلي : السياسة الجنائية لدرء جرائم العنف الإرهابي، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧، ص٣٧ وما بعدها.

- اعتبر جرح أي شخص كان داخل الوسيلة المختطفة بالجروح المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ أو موته ظرفاً مشدداً في المادة ٨٨ من قانون العقوبات والمادة ٨٨ مكرر عقوبات.
- اشترطت المادة ٨٨ مكرر (أ) لتشديد العقوبة حدوث عاهة أو موت المجني عليه.
- تشدد العقوبة في المادة ٨٩ مكرر إذا ترتب على الجريمة إلحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي، أو بمصلحة قومية لها.
- تشديد العقوبة في المادة ٩٠ من جريمة التخريب العمدي للمباني والأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية... إلخ إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن لتصبح العقوبة الإعدام[1].
- تشدد العقوبة في المادة ٩٢ إذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة.

٢ - ظرف راجع إلى الركن المعنوي

وهو الإرهاب كغاية يسعى إليها الجاني، وقد ورد الإرهاب كغاية في نص المادة ٩٠ عقوبات

أ - الإرهاب كغايـــــــة

ورد الإرهاب كغاية في نص المادة ٩٠ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية، وذلك بمضاعفة الحد الأقصى للعقوبة إذا ارتكبت لغرض إرهابي، أي أن يتم التخريب العمدي للمباني والأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو

---

(١) وفي التشريع الفرنسي تشدد العقوبة في جريمة المساهمة في جماعة أو اتفاق للقيام بعمل إرهابي من ١٥ سنة أشغال ومليون ونصف مرنك إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة خمسة ملايين فرنك إذا أدى العمل إلى وفاة شخص أو أكثر(م ٢،٤/٤٢١ عقوبات)
Larguier (J) et larguier (A.M.), Droit pénal spécial, 10e édition 1998, Dalloz. P.319.

للمنفعة العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام تنفيذاً لغرض إرهابي[1].

ب - التضييق في أعمال الظروف المخففة

اتجه المشرع المصري في نص المادة ١٧ من قانون العقوبات إلى تبني نظرية الظروف المخففة Les circonstances attuantes والتي بمقتضاها يملك القاضي تفريد العقوبة عند النطق بها تبعاً لظروف الجريمة وحال الجاني أو مراعاة للظروف الشخصية والمادية المتعلقة بارتكاب الجرائم العامة في قانون العقوبات[2].

وتطبيقاً لذلك يجوز للقاضي في مواد الجنايات تبديل عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد، أو المشدد، وعقوبة السجن المؤبد بالسجن المشدد أو السجن وعقوبة السجن المشدد بالسجن أو الحبس، الذي لا يجوز أن يقل عن ستة شهور وعقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن يقل عن ثلاثة أشهر.

وقد نصت المادة سالفة الذكر على أنه :" يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة ..." أي أن هذه المادة تطبق على مواد الجنايات دون تخصيص بما فيها الجنايات المضرة بأمن الدولة الداخلي، ولكن المشرع ومن منطلق التشديد على الجنايات المضرة بأمن الدولة الداخلي قيد سلطة القاضي التقديرية في إعمال المادة سالفة الذكر في المادة ٨٨ مكرر (جـ) من قانون

---

(١) ذات النهج انتهجه المشرع الإيطالي الذي اعتبر الاعتداء على حياة أو سلامة شخص لغرض إرهابي ظرفا مشددا .

Palazzo (F), terrorisme et législation anti teerrorisme en Italie, Rev. SC. Crim. 1987. p.639: 646.

وذهب المشرع الفرنسي إلى تشديد العقاب إذا كان ارتكاب الجريمة لغرض إرهابي في المادة ٤٢١ عقوبات وذلك في طوائف الجرائم الخمس الأولى من جرائم الإرهاب .

Larguier (J) et Larguier (A.M.) droit pénal spécial 10ᵉ édition 1998 Dalloz. P. 319.

(٢) د.أحمد عبد العظيم مصطفى : مرجع سابق ، ص٥٣٠.

العقوبات على أنه " لا يجوز تطبيق المادة ١٧ من هذا القانون عند الحكم بالإدانة في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم عدا الأحوال التي يقرر فيها القانون عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد فيجوز النزول بعقوبة الإعدام إلى السجن المؤبد، والنزول بعقوبة السجن المؤبد إلى السجن المشدد التي لا تقل عن عشر سنوات".

والجنايات التي يقيد بشأنها سلطة القاضي التقديرية هي الجرائم المنصوص عليها بالقسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والمؤثمة من المادة ٨٦ وحتى المادة ٨٩ عقوبات، وقد ذهب رأي[١] إلى أن المشرع فكأنما استبدل أحكام المادة ١٧ عقوبات بما جاء من أحكام المادة ٨٨ مكرر (ج)، بينما ذهب رأي آخر[٢] – نؤيده – أن هذا النظر ليس سديداً ذلك أن المشرع لم يستبدل بنص المادة ١٧ عقوبات المادة ٨٨ مكرر (ج) بل أن المشرع قيد تطبيق النص في شأن الجرائم الإرهابية، كما أنه أيضاً أورد استثناء على هذا القيد بالنزول درجة واحدة في عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد.

ونلاحظ أن المشرع حرم صغار الجناة في جرائم الإرهاب من الاستفادة برأفة القضاة وهم الأولى بالتخفيف، طبقاً للأحكام العامة للسياسة الجنائية وقصرها على عتاه الإرهابيين الذي يستحقون عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، فجعل من الممكن تخفيفها إلى الدرجة الأقل، وكان يتعين ألا يحرم هؤلاء الجناة من أحكام التخفيف العامة في قانون العقوبات، وخاصة وأن صغار الجناة في جرائم الإرهاب قد يكونوا من صغار السن أو المغرر بهم فكرياً وكانوا الأحق بالنظر لهم بعين الرأفة[٣].

---

(١) د.محمود صالح العادلي : الإرهاب والعقاب، دار النهضة العربية،١٤١٤هـ /١٩٩٣، ط١، ص ٢٠٥.

(٢) د.أحمد عبد العظيم مصطفى المصري: مرجع سابق، ص٥٣١.

(٣) د.نور الدين هنداوي : مرجع سابق، ص٨٥.

ولا شك أن غل يد القاضي في تطبيق المادة ١٧ عقوبات على الجرائم الإرهابية له ما يبرره من طبيعة هذه الجرائم فهي تتفق في نتائجها الضارة والخطرة على أية جريمة فردية فضررها أو خطرها يمس الكيان الاجتماعي ويهدد بزوال الدولة ككيان قانوني ودستوري، والتي إن زالت عمت الفوضى والهمجية ، لذا فإن من شأن التسامح فيما أحدثته هذه الجرائم بالمجتمع تشجيع التنظيمات الإرهابية على المضي قدماً في مخططاتها الإرهابية التي تحصد كل أخضر ويابس يعترض طريقها[1].

وعليه فإن المحكمة تستطيع ممارسة سلطاتها التقديرية في إعمال المادة ٨٨ مكرر (ج) من عدمه على الجرائم التي تكون عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد دون غيرها.

٩ ـ رأينا في الموضـــوع

- بالنسبة للظروف المشددة : فقد أحسن المشرع صنعاً بتوسعه في استخدام الظروف المشددة، وذلك لكون مقترفي هذه الجرائم قد ينتهجون أي وسيلة تمكنهم من تحقيق غايتهم وإحداث أكبر ضرر ممكن من فعلهم، لذلك فأن التشديد لكل الصور السالفة الإشارة إليها قد يكون منتجاً في إثناء مقترف هذه الجرائم.
- بالنسبة لتقيد سلطة القاضي التقديرية في إعمال المادة ١٧ عقوبات، كان من الأجدر بالمشرع أن يقيد سلطة القاضي بشأن النزول بالعقوبة درجة واحدة وليس درجتين بأن تبدل عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد، وعقوبة السجن المؤبد بالمشدد، وعقوبة السجن المشدد بالسجن .. إلخ، وليس بقصرها على عقوبتي الإعدام والسجن المؤبد فقط، وذلك لما قد يكون عليه بعض الجناة من صغر

---

(١) د.محمود صالح العادلي : الإرهاب والعقاب ، مرجع سابق، ص٢٠٧؛ د.محمود صالح العادلي: السياسة الجنائية لدرء جرائم العنف الإرهابي، دار النهضة العربية ، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧، ص٦٢.

السن أو التغرير الفكري بهم بما يستحقون معه النظر إليهم بعين الرأفة ويترك تقدير ذلك لقاضي الموضوع.

المطلب الثاني
الجوانب الإجرائيـــة

١٠ ـ تمهيـــد وتقســيم

تدخل المشرع الإجرائي لحماية أمن الدولة الداخلي ، وذلك بتقرير أحكام خاصة بجرائم أمن الدولة بعدم تقادم الدعاوى الجنائية للجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، كما لجأ المشرع لإخضاع هذه الجرائم لأحكام إجرائية خاصة في مجال سلطات الضبط القضائي في مرحلة جمع الاستدلالات إضافة إلى توسيع سلطان النيابة العامة في مرحلة التحقيق الابتدائي. وهو ما سنتناوله في فرعين متعاقبين.

الفرع الأول
عدم تقادم الدعوى الجنائية في جرائم الإرهاب [١]

١١ـ ماهيتـــه

نصت المادة الخامسة عشرة من قانون الإجراءات الجنائية على أنه "تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي سنة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ".

---

(١) تتقادم الدعوى الجنائية بثلاثين عاماً في جنايات الإرهاب في التشريع الفرنسي وعشرين عاماً لجنحة تكوين العصابات الإرهابية (المادة ٧٠٦ /٢٥ /١ إجراءات جنائية).
Larguier (J) et Larguier (A.M.) droit pénal spécial 11e édition 2000 Dalloz. P. 379.

أما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧، ١٢٦، ١٢٧، ٢٨٢، ٣٠٩ مكرر، ٣٠٩ مكرر (أ)، والجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضي المدة[١].

١٢- تبريـــره

يجد استبعاد الدعاوى الجنائية الناشئة عن جرائم الإرهاب من الانقضاء بمضي المدة ما يبرره من الناحيتين المنطقية والقانونية[٢].

أولاً : من الناحية المنطقية : نلاحظ أن جرائم الإرهاب تمس الكيان الاجتماعي ككل ومن شأن التسامح فيها تشجيع مقترفيها على الاستمرار في جرائمهم، وإذا قيل أن مضي المضي ينتج عنه نسيان الجريمة ومحو ذكراها من الأذهان وعودة الأشياء على طبيعتها[٣]، فهذا وإن صدق على الجرائم الفردية التي تقع على آحاد الناس إلا أنه يتعذر في جرائم الإرهاب لأن خطرها يمس المجتمع ككل ويهدد بزوال الدولة ككيان قانوني ودستوري مما يهدد بعموم الفوضى والهمجية في البلاد، فإن قيل – من بعد – أن المجرم يكفيه العقاب النفسي المتمثل في التوتر والاضطراب والذي نتيجة اختفائه عن وجه العدالة[٤]، فالرد على ذلك بأنه وإن صح ذلك في الجرائم الفردية فهو لا يستقيم وجرائم الإرهاب والتي ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسائل لتفتيت المجتمع، ومقترف هذه الجرائم لا يمر بالعقاب النفسي بل تزيد معنوياته في نظر نفسه ، وفي نظر التنظيم الذي ينتمي إليه كلما ارتفع رصيد إجرامه.

---

(١) الفقرة الثانية مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ومعدلة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢.

(٢) د.محمود صالح العادلي: الإرهاب ، المرجع السابق، ص٢٣١.

(3) Merle (R) et Vitu (A): traité de droit, procédure quatriem éd., Cujas Paris 1989, no.56,p.70 et Jean, Claulde soyer droit pénal et procedure pénale, J.G.D.J. 1974,p235.

(4) Stefani (G), et Jevasseur (G): Procédure pénale 1962, p.102; Bouzat (P), et Pénatel (J): Traité de droit pénal et de criminologie, Paris, Dalloz. P.819

ثانياً : من الناحية القانونية : فقد نصت المادة ٥٧ من الدستور على أن : " كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي كفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه الاعتداء ".

ويرى بعض الفقه أن هذا المبرر القانوني يمثل توسعاً في تفسير نص المادة وأن هذا التفسير لا ينطبق إلا على جريمة أخذ الرهائن التي تمثل الاعتداء على الحرية الشخصية والمؤثمة بنص المادة ٨٨ مكرر من قانون العقوبات(١). وبالتالي لا يمكن التسليم بهذا المبرر على إطلاقه في هذا الصدد(٢).

وقد ذهب رأي آخر رداً على الرأي السابق – ونؤيده – أن نص المادة لا يحمي الحرية الشخصية فحسب، وإنما يحمي حسب عبارات نص المادة "حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والجريات العامة التي يكفلها الدستور والقانون ". فلا مراء أن جرائم الإرهاب تنطوي في مجملها على مساس بحقوق وحريات عامة الأفراد مما يكفلها الدستور والقانون، وخلص هذا الرأي إلى أن جرائم العنف والإرهاب تنطوي – في مجموعها – تحت لواء حماية المادة ٥٧ من الدستور(٣)، وعلى ذلك فإن غالبية الجرائم الواردة بالقسم الأول من الكتاب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات هي مما يمس حرمة الحياة الخاصة للمواطنين والحقوق والحريات العامة التي يكفلها الدستور. مثال : محاولة تغيير دستور الدولة، خطف وسائل النقل، التعدي على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم ، العصابات المكونة لمهاجمة السكان.

---

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية ، ع٢٩ مكرر في ١٩٩٢/٧/١٨.

(٢) د.أحمد عبد العظيم مصطفى المصري: مرجع سابق، ص٦١٠؛ د.مدحت رمضان : جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، ١٩٩٥، ص١٨٥ وما بعدها.

(٣) د.محمود صالح العادلي :السياسة الجنائية، مرجع سابق، ص١٠٦ وما بعدها.

الفرع الثاني
الأحكام الإجرائية الخاصـــة

١٣- تمهيـــد وتقســـيم

تتسم جرائم أمن الدولة الداخلي بطبيعة خاصة، نظراً للمصلحة محل الحماية فيها إذ أن هذه الجرائم قد تعصف بكيان الدولة و تهدد بقاءها، الأمر الذي عنى معه المشرع بإفراد إجراءات خاصة للتحقيق مع مقترفي هذه الجرائم أو محاكمتهم. وهذا ما سوف نتناوله:

أولاً : في مرحلة التحقيق الابتدائي

نصت المادة ٢٠٦ مكرر من قانون الإجـراءات الجنائيـة[١] فـي فقرتها الأولى " يكون لأعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقـل – الإضافة إلى الاختصاصات المقررة للنيابة العامة – سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرراً والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، ويكون لهم فضلا عن ذلك سلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة المبينة في المادة ١٤٣ من هذا القانون في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني المشار إليه".

ويبين من هذا النص أن المشرع خول للنيابة العامة[٢] (رئيس نيابة على

---

(١) مضافة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٣

(٢) نظراً للأهمية التي تختص بها جرائم أمن الدولة وما تتطلبه هذه الجرائم من دراية ومران وتخصص كاف لدى من يتولون تحقيقها ومباشرة الدعوى الجنائية فيها فقد صدر قرار وزير العدل في ٨ مارس ١٩٥٢م (٢٢ جمادى الثاني ١٣٧٢هـ) والذي نص في مادته الأولى على إنشاء نيابة أمن الدولة بمكتب النائب العام وتشكل من رئيس نيابة وعدد كاف من الأعضاء ونصت المادة الثانية في فقرتيها (أ) و(ب) باختصاص هذه النيابة دون غيرها بالتصرف فيما يقع بجميع أنحاء البلاد المصري من الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وجرائم التظاهر والتجمهر وما يقع أثناءها أو بسببها من جرائم أخرى. الوقائع المصرية ع (٢٢) في ١٢ مارس ١٩٥٢.//

// ثم صدر قرار وزير العدل بتعديل اختصاص نيابة أمن الدولة في أول يونيو ١٩٥٧ (٣ ذي القعدة ١٣٧٦هـ) والذي نص في مادته الأولى في فقراتها (أ) ، (و)، (ح) على اختصاص نيابة أمن الدولة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول، والثاني، والثاني مكرر، والثالث، والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وكذا الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وكذا الجنايات التي يصدر بها أو بإحالتها إلى المحاكم العسكرية أمر من الحاكم العسكري العام طبقا للقانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية. الوقائع المصرية ع (٤٥) الصادر في ٦ يونيو ١٩٥٧.

ثم صدر قرار وزير العدل في ٢٨ ديسمبر ١٩٦٣م (١٢ شعبان ١٣٨٣هـ) بتعديل الفقرة (ح) من المادة الأولى من القرار الصدر في أول يونيو ١٩٥٧ على النحو التالي: " الجنايات التي يصدر بها أمر من رئيس الجمهورية طبقا للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ". الوقائع المصرية ع (٢) الصادر في ١٩ يناير ١٩٦٤.

ثم صدر قرار وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ باختصاص نيابة أمن الدولة العليا في ١٣ نوفمبر ١٩٧٢م (٨ شوال ١٣٩٢هـ) والذي نص في مادته الأولى في فقراتها ١و ٢ و٦ على اختصاص نيابة أمن الدولة العليا بالجرائم المنصوص عليها في الباب الأول، والثاني، والثاني مكرر، والثالث، والحادي عشر، والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. وكذا الجنايات التي صدر بها أو بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة العليا أمر من رئيس الجمهورية طبقا لأحكام القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن حالة الطوارئ، وكذا الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر.

ونصت المادة الثانية على أن " تتولى نيابة أمن الدولة تحقيق ما يقع من هذه الجرائم بدائرة محافظة القاهرة والجيزة ويجوز لها تحقيق ما يقع منها في الجهات الأخرى وعلى أعضاء النيابة في هذه الجهات تحقيق هذه الجرائم في دوائر اختصاصهم مع إخطار نيابة أمن الدولة العليا فور إبلاغهم بها.

ونصت المادة الثالثة على أن " للنائب العام أن يستثني مما تختص نيابة أمن الدولة العليا بالتحقيق أو التصرف فيه بعض الجنايات التي يصدر بها أو بإحالتها إلى محاكم أمن الدولة العليا أمر من رئيس الجمهورية. وذلك إذا دعت مصلحة العمل إلى استمرار اختصاص نيابات الأموال العامة أو للنيابات العادية بالتحقيق والتصرف فيها ٠ وهذا دون الإخلال باعتبارها من جرائم أمن الدولة". الوقائع المصرية ع (٢٦٢) تابع صادر في ١٦ نوفمبر ١٩٧٢.

ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ بإضافة اختصاص تحقيق ما يقع من الجرائم المنصوص عليها في الباب الثاني من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية إلى اختصاصات نيابة أمن الدولة العليا. الوقائع المصرية ع (٢٥٠) الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٧٩.

ثم صدر قرار من وزير العدل رقم ٢٤٥٣ لسنة ١٩٨٠بإضافة اختصاص تحقيق ما يقع من الجرائم المنصوص عليها في المواد الثالثة، والسادسة، والسابعة، والثامنة من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ في دائرتي القاهرة والجيزة ولها تحقيق ما يقع منها في الجهات الأخرى إلى اختصاصاتها المنصوص عليها في قرار وزير العدل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٢. الوقائع المصرية ع (١٥٧) الصادر في ٦ يوليو ١٩٨٠.

ثم صدر قرار وزير العدل رقم ٤١٠٧ لسنة ١٩٩٣ والذي ألغى قرارات وزير العدل بإنشاء نيابتي المخدرات بالقاهرة والإسكندرية، ونيابات البلدية والآداب، وأمن الدولة بالقاهرة والجيزة والإسكندرية. وتحال القضايا والتحقيق المنظور أمام كل منها بالحالة التي هي عليها إلى النيابات المختصة محليا بها. الوقائع المصرية ع ٢٠٥ الصادر في //

الأقل) بالإضافة إلى سلطاتها المقررة سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات أي جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي، وأضاف المشرع اختصاصات محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (جرائم الإرهاب). وسنقوم بدراسة سلطات النيابة العامة في تحقيق جرائم أمن الدولة الداخلي تفصيلاً في ظل قانون الإجراءات الجنائية في الفصل الثاني من الباب الثاني، هذا عن سلطات النيابة العامة في الظروف العادية، أما الظروف الاستثنائية وحال إعمال قانون الطوارئ فإن النيابة العامة يكون لها سلطات قاضي التحقيق وغرفة الاتهام – إضافة إلى كافة السلطات المخولة لها أصلاً – بالمادة العاشرة من قانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨.

ثانياً : في مرحلة التحقيق النهائي

تختص المحاكم العادية بنظر جرائم أمن الدولة الداخلي بذات الإجراءات العادية بدون أية تمييز أو إجراءات خاصة في ظل الظروف العادية.

أما في ظل حالة الطوارئ فتختص محاكم أمن الدولة طوارئ، والمنشأة طبقاً للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بمحاكمة جرائم أمن الدولة الداخلي، وهذه

//١٢ سبتمبر ١٩٩٣. والجدير بالذكر مباشرة أمن الدولة العليا لاختصاصاتها المنوطة بها عملاً لقرارات وزير العدل لا صلة بينها وبين إنهاء حالة الطوارئ فوجود نيابة أمن الدولة غير مرهون بحالة الطوارئ. د. هشام أبو الفتوح : قضاء أمن الدولة – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٩٥ وما بعدها.. يحيى الرفاعي: دليل المحامي أمام النيابة العامة ، مجلة المحاماه، العددان الأول والثاني، السنة الرابعة والستون، يناير – فبراير ١٩٨٤، ص٢٠.

وقد أنشأت نيابة خاصة في ليبيا أطلق عليها اسم " نيابة أمن الثورة" بموجب القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٥ ومن ضمن اختصاصاتها الجنايات، والجنح المضرة بأمن الدولة الداخلي والمنصوص عليها في المواد ١٩٥ إلى ٢١٧ من قانون العقوبات ، ويكون لها كافة السلطات المخولة للنيابة العامة ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام.

كما تختص المباحث العام في المملكة العربية السعودية دون غيرها بالتحري عن الجرائم الماسة بأمن الدولة والرقابة بشأنها والضبط والتحقيق فيها تبعاً للأنظمة والتعليمات والأوامر المرعية. ولكن كل قطاع من قطاعات الأمن الداخلي مسئول عن ضبط الجريمة التي يكتشف أمرها. وعليه أن يسلمها فوراً إلى أقرب مركز من مراكز الجهة المختصة لتبادر بالتحقيق فيها. د. محمد هشام أبو الفتوح ، المرجع السابق، ص٩٥ ومابعدها.

المحاكم تدور مع حالة الطوارئ وجوداً وعدماً، كما أن أحكام هذه المحاكم غير قابلة للطعن عليها، ورسم لها القانون مسلكاً خاصاً وهو التصديق. وسنتناول مرحلة المحاكمة لجرائم أمن الدولة الداخلي بشئ من التفصيل من حيث إجراءات التحقيق والمحاكمة، وأساليب الطعن في الباب الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثالث
جريمة أمن الدولة الداخلي
والجريمة السياسيـــــة

١٤ـ تمهيـــــد وتقســـيم

يقصد بالجريمة السياسية ذاك المصطلح الذي استقر الفقه على استخدامه وإن لم يستقر على تعريفها، ومقترفها هو المجرم السياسي، وقد ارتبطت بالدولة منذ قديم الأزل، بالصورة البدائية لها ومروراً بتطوراتها حتى الآن ابتداء من العشيرة والقبيلة، وحتى الدول مترامية الأطراف سواء أكان جمهورية، أو ملكية، أو اشتراكية، أو رأسمالية، وإن كانت كل دولة لها مفهومها الخاص بالجريمة السياسية والذي يتغير بتغير الأزمان والحكومات، بل والأفراد ذاتهم، ولعل هذا ما يجعل من الصعوبة تعريف الجريمة السياسية[١]، كما اختلف الفقهاء في تحديد

---

(١) اعترف المشرع الفرنسي بهذه الصفة السياسية لجرائم أمن الدولة من جهة الداخل على مدى تطوره حتى تشريع ١٩٦٠ والذي سوى فيه بين جرائم أمن الدولة من جهة الداخل وجرائم أمن الدولة من جهة الخارج، والمذهب الموضوعي في الجريمة السياسية هو المذهب السائد في الفقه والقضاء الفرنسي، ويذهب الفقيه الفرنسي " جارو Garraud " إلى تعريف الجريمة السياسية بأنها " الجريمة التي تفضي على وجه الحصر إلى تقويض النظام السياسي أو تعديله أو الإخلال به " ، بينما ذهب " أورتولان Ortolan" إلى أن الدولة بوصفها سلطةعامةL'Etat Considéré comme puissance publique هي وحدها الشخص المجني عليه في الجريمة السياسية، فكل اعتداء على الدولة بوصفها شخص من أشخاص القانون الدولي سواء أكان الاعتداء على نظامها السياسي الخارجي أو على الحقوق التي تؤلف قوام نظامها الداخلي كشكل الحكم الدستوري هو جريمة سياسية. د. محمد فاضل : مرجع سابق، ص ٢٤ وما بعدها ، د. محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص٨٣.
ونص التشريع الإيطالي في المادة ٣/٨ عقوبات الصادرة في سنة ١٩٣٠ على تعريف//

طبيعتها القانونية. وأخيراً يثور التساؤل حول أهمية التمييز بين الجريمة السياسية، والجريمة العادية. أو بمعنى آخر ما هي الآثار المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية ؟ وهو ما سنوضحه تباعاً.

المطلب الأول

ما هيتهـــــــــا

١٥ ـ تقســـيم

لم يستقر الفقه أو القضاء على تعريف محدد للجريمة السياسية رغم أهميتها وارتباطها بالدولة منذ القِدم، ورغم ما يترتب على اعتبار الجريمة السياسية من آثار وهو ما نتناوله على النحو التالي:

//لتلك الجريمة بأنها " كل جريمة تتصل بمصلحة سياسية للدولة أو الاعتداء على حقوق المواطنين السياسية، وكذا أي جريمة من جرائم القانون العام إذا كانت بدافع سياسي.
د. أحمد فتحي سرور : قانون العقوبات – القسم العام، مطبعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٨ وما بعدها، د. عبد الوهاب حومد: الإجرام السياسي ، دار المعارف ، لبنان، ١٩٦٣، ص ١٩٨، د.مجدي محمود نجيب حافظ، مرجع سابق، ص١٠٠. ،د. محمد محمد عبدالكريم نافع: مرجع سابق، ص ٨٥.

يعتنق الفقه الألماني المذهب الموضوعي ويشتق أنصاره معيار الجريمة السياسية من طبيعة الحق المعتدى عليه أو طبيعة المصلحة التي حل بها الضرر، وبمقتضى هذا المذهب " فكل اعتداء على كيان الدولة أو نظامها السياسي يؤلف جريمة سياسية" ، ويقول العلامة " فون لست Vonlisgt " "الجرائم السياسية هي المقترفة ضد كيان الدولة أو أمنها أو الواقعة على رئيس الحكومة أو على حقوق المواطنين السياسية".

ومن التشريعات العربية ما عرف الجريمة السياسية كالتشريع السوري (المادة ١٩٥ عقوبات)، واللبناني (المادة ١٩٦).د.علي محمد جعفر:قانون العقوبات والجرائم – لبنان- ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م، ص٢٣٤، والليبي (القانون الصادر في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٣ (المادة التاسعة فقرة ٥).

هذا وقد تصدى المؤتمر الدولي السادس لتوحيد القوانين الجنائية المنعقد في كوبنهاجن للجريمة السياسية وعرفها بأنها " جرائم موجهة ضد تنظيم الدولة وسيرها وضد حقوق المواطنين وتعد جرائم القانون العام من الجرائم السياسية إذا وضعت الجرائم السابقة موضع التنفيذ والتي تسهل أو تساعد الفاعل على الهروب من العقاب ولا تعد من الجرائم السياسية الجرائم التي ترتكب بدافع أناني دنئ.". د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي، مرجع سابق، ص١٠١، د. عبد الوهاب جومد: مرجع سابق، ص١٩٨، محمد الفاضل: مرجع سابق، ص٢٤، .

أولاً : صعوبة التعريف

خلا القانون المصري من تعريف للجريمة السياسية[1]، ومن ثم كان الأمر متروكاً لتفسير القاضي مستهدياً في ذلك المبادئ الجنائية الأساسية ومستأنساً بآراء الشراح، ولم يرد في قانون العقوبات ما يستفاد منه الاعتراف بوجود الجريمة السياسية إلا في نص المادة ١٠٢ (ب) والتي نصت على أن " يعاقب بالإعدام كل ممن استعمل مفرقعات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسي ...".

وليس المراد بعبارة قتل سياسي الواردة في عجز المادة إثباتاً لوجود الجريمة السياسية بمعناها المعروف[2]، فعبارة السياسية أو السياسي لا تعنى مضموناً ثابتاً ولا تفصح عن محتوى مستقر وأنها كما يقول " أبسن Ipsen" ليست مادة، ولكنها لون ولا تصلح أن تكون معيار معيارا أو صفة، وإنما هي متغيرة متقلبة تتغير وتتبدل بتغير الأوضاع والظروف والمصالح والأشخاص، ولا يجوز أن تكون أساس لنظرية معينة في صلب قواعد القانون الجزائي لأن من صفات المفاهيم القانونية الثبات والاستقرار ومن صفات المفاهيم السياسية مراعاة الظروف الطارئة والتبدلات والتكيف الدائم مع الحاجات والظروف والمصالح وهي دائما متجددة.

ولعل هذين السببين جعلا السلطات التشريعية في الأنظمة المقارنة تحجم – إلا فيما ندر – عن وضع تعريف قانوني للجرائم السياسية، وعلى ذلك فتعريف الدولة للجريمة السياسية يعبر عن موقفها حيال الإجرام السياسي في ظروف معينة[3].

---

(١) ذات النهج في عدم تعريف الجريمة السياسية انتهجه المشرع الكويتي والأردني والسعودي واليمني .د. أحمد جلال عز الدين : الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م ، ص٦٥، د. جابر يوسف المراغي: المرجع السابق، ص٨٠. عبدالحميد الشواربي : مرجع سابق، ص٤١ وما بعدها د. عبد المهيمن بكر : جرائم أمن الدولة الخارجي،مرجع سابق،ص١٣، د.مجدي محمود محب : المرجع السابق، ص ١٠.

(٢) أنور العمروسي:الجرائم السياسية في مصر، مطبعة البرلمان، القاهرة، بدون تاريخ،ج ١، ص ١١ وما بعدها.

(٣) د.محمد الفاضل : مرجع سابق ، ص ١٩ وما بعدها.

ويمكن استخلاص اتجاه المشرع نحو الجريمة السياسية عموماً من قوانين العفو الشامل عن الجرائم التي ترتكب لغرض أو لسبب سياسي معين في مناسبات معينة.

(١) ما قرره القانون رقم ٥٩ والصادر في ١٩٣٦/٨/١٠ العفو عن عقوبة كل محكـــوم عليه لجريمـــة ارتكبت لباعث أو لغرض سياسي في الفـــترة من ١٩٣٠/٦/١٩ وحتى ١٩٣٦/٥/٨.

(٢) المرسوم بقانون رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ في مادته الأولى العفو الشامل على الجنايات والجنح والشروع فيهما والتي ارتكبت بسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد وذلك في الفترة من ١٩٣٦/٨/٢٦ وحتى ١٩٥٢/٧/٢٢ ولا يشمل العفو الجرائـــم المنصـــوص عليها في المواد ٧٧: ٨٥ عقوبات ، ومن المادة ٢٣٠ : ٢٣٥ ومن المادة ٢٥٢ : ٢٥٨ عقوبات.

وعلى ذلك يتضح أن المشرع عالج بالمرسوم بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ موضوع الجريمة السياسية وأخذ بالمذهب الشخصي، فاعتبر الجريمة سياسية متى كان الباعث عليها أو الغرض منها سياسيا[١]، وعليه لا تكون الجريمة التي ترتكب بغرض الانتقام أو لغرض ديني أو اجتماعي أو اقتصادي من قبيل الجرائم السياسية، وهذا الاتجاه يساير الاتجاه الحديث نحو إخراج جرائم الشيوعيين والفوضويين والإرهابيين من نطاق الجرائم السياسية[٢]، فوفقاً للمعيار الشخصي يجب الاعتداد بالباعث والدافع على ارتكاب الجريمة فتكون الجريمة سياسية في جميع الأحوال التي ترتكب فيها بالباعث أو الغرض السياسي[٣]، بينما

---

(١) د.مدحت رمضان : المرجع السابق، ص ١١٦؛ د.نجاتي سيد أحمد سند: الجريمة السياسية – دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية حقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص ٥١٠ وما بعدها.

(٢) د.محمد مؤنس محب الدين: الإرهاب في القانون الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ١٩٨٣، ص٢٣١ وما بعدها.

(٣) وقد ذهب أستاذنا د. حسنين إبراهيم صالح عبيد : إلى أن الباعث والدافع يستعملان كمترادفين – ونشاطره الرأي – وذلك على خلاف رأي اتجه إلى التفرقة بين الباعث والدافع بحجة أن الأول ليس إلا عاملاً نفسياً صادراً عن إحساس الجاني ، بينما الثاني//

ذهب رأي آخر[1] إلى الأخذ بالمعيار الموضوعي استناداً إلى المصلحة محل الحماية الجنائية التي تضار أو تهدد بالضرر من الجريمة، فالجريمة السياسية هي تلك التي تشكل اعتداء على مصلحة وطنية أو سياسية للدول أو لأحد أفرادها فهي تقع على شخصية الدولة السياسية سواء في الداخل أو الخارج.

ونرى الأخذ بالاعتبار الموضوعي تغليباً لحماية المجتمع وحمايته من الاعتداء، وعليه تكون الجريمة السياسية " كل جريمة تسبب ضرراً أو تهدد مصالح الدولة الأساسية أو مصلحة وطنية أو سياسية وترتكب بدافع سياسي."[2].

ثانياً : تاريخـــها

١٦- تمهيـــد وتقســـيم

كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت في تكوين الدولة هي القوى الأساسية التي نظمت سلطة الدولة على الأفراد وولائهم لسلطانها وارتباطهم بها وتنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض، وفرضت هذه السلطة قيود وحدود في حياة الفرد العامة والخاصة، واعتبرت الخروج على هذه القيود والحدود هو فعل مجرم، وقد اختلف النظر إلى هذا الفعل المجرم باختلاف التطور البشري فالفعل المجرم في عهود سابقة صار عملاً مباحاً في عهد آخر، والأفعال المشينة في حقبة معينة صارت بطولة في وقت آخر.

ومن هنا برزت الجريمة ذات الطابع السياسي والتي اختلفت حسب تغير الأزمان وحسب أشخاص الحكام والمحكومين أيضاً. وسنولي دراسة التطور التاريخي للجريمة السياسية في التشريعات المختلفة على مر الأزمان ونصيب

//هو سبب التصرف الإجرامي الصادر عن العقل. ذ. حسنين عبيد : القصد الجنائي الخاص، الطبعة الأولى ، القاهرة، ١٩٨١، ص٢٠ وما بعدها.

(١) د.مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات- القسم الخاص، دار الفكر العربي، ١٩٨٢/ ١٩٨٣، ص٣٢.

(٢) يقترب هذا التعريف كثيراً لما أخذ به المشرع الليبي والإيطالي.

مصر من هذا التطور على النحو التالي.

أ – في العصور القديمة

كانت الجرائم السياسية في العصور القديمة تعد انتهاكاً وخرقاً للشعور الوطني، أي أنها لم تعرف إلا حين توصلت الإنسانية على فكرة الوطن، وكان الزعيم أو الملك هو الدولة، حيث لم تكن معروفة الدولة بمعناها الحديث، وكان المساس بالاحترام الواجب للزعيم هو أخطر جريمة سياسية، وكان عقابها دائما الإعدام، وفي مناطق أخرى كان أشعال غليون أمام الملك يعتبر جريمة خيانة عظمى ، وفي بلاد أخرى كان السير على ظل الزعماء جريمة سياسية، وفي جميع الأحوال كان الإعدام هو العقوبة.

- ففي سوريا القديمة كان تقطع أيدي المتمردين وأرجلهم ثم يلقون في أفران، أو يدفنون أحياء، أو تسلخ جلودهم ، وتنشر على أبواب المدينة(١).
- ويثبت من الألواح القديمة التي اكتشفت في بلاد الرافدين، ووادي النيل ، وإيران ، والهند ، واليابان أن هذه المجتمعات عرفت الجريمة السياسية ورسمت عقوباتها وتحددت هذه الجرائم في الأفعال التي تهدد سلطة الملوك أو الفراعنة أو تحط من كرامتهم أو تمس ألوهيتهم التي فرضوها على الناس، وزاد من قوة سلطة الملوك كهنتهم بما بثوه من تعاليم، وما أشاعوه من قوة تهدف إلى إيمان الناس بأن الملوك والفراعنة يستمدون سلطانهم من الآلهة مباشرة(٢). وبصدور قانون "مانو في الهند Vode de Manou " كانت العقوبة

---

(1)Lombroso et Laschi: le crime politique et les revolutions, par Bouchard, Paris, 1982, t. p. 213.

(٢) دلت الأبحاث التي قام بها علماء الأجناس أن القبيلة كانت تفرض أقصى العقوبات على من يعتدي على رئيسها أو أحد أزواجه أو أفراد عائلته أو على كرامته لأنها تؤمن أن رئيس القبيلة هو الممثل المطلق لكيانها، وأن أي اعتداء عليه هو اعتداء على القبيلة ذاتها، وقد استدل بعض المعنيين بالعلوم الاجتماعية على الإجرام من دراسات بعض رواسب العادات التي لا يعرف بدء تاريخها والتي مازالت باقية حتى الآن وأن الأعمال العدوانية التي تستهدف كيان العشيرة أو رئيسها ذات طابع خاص يتميز بالعقوبة المفروضة والتي قد لا تقتصر على الفاعل بل تتعداه إلى عشيرته. راجع : د.عبد الحميد الشواربي: مرجع سابق، ص١٨ وما بعدها.

على من ينسى الوقار عند التحدث إلى الملك تنال الجاني وأهله وممتلكاته، وكانت الجريمة السياسية الموجهة ضد الحاكم ذات مفهوم واسع يشمل الجريمة الإيجابية (مثل تقديم النصح للحاكم) ، وكذا الجريمة السالبة (الامتناع عن تأييد الحاكم) ، وفي التاريخ واقعة تعرف بواقعة "سودرا" التي وضعت في زيت مغلي لأنها تجاسرت وقدمت نصيحة إلى أحد البراهمة[1]، وفي شريعة التابو الهندية الدينية اعتبر من يمس السلطة منتهكاً لأسرار الآلهة (أسرار التابو)، كان يعاقب بالسم أو بإلقائه في المياه العفنة حتى الموت.

- وفي الفكر اليوناني كان الأساس الذي يجب الاعتماد عليه في تحديد الجريمة السياسية هو هدفها فهي تستهدف كيان الدولة أو نظامها السياسي ، أما التي تستهدف رئيس الدولة فهي ليست سياسية وهو ما يشير إلى تحرر الفقه اليوناني من مفهوم تشخيص الجريمة السياسية بذات الملوك والحكام[2].
- بينما وجه النظام الدكتاتوري الروماني الجريمة السياسية توجيهاً شخصياً في شخص الإمبراطور ومصالحه، وفسرت مصالح الدولة بمصالح الإمبراطور واعتبر اللفظين مترادفين لمعنى واحد في عهد أغسطس، عولجت ثورة كلوديس والمحاولات الأخرى لاغتصاب العرش معالجة واقعية De Fato عندما اتهم القائمون بالمحاولة بأنهم حاولوا الاعتداء على شخص الإمبراطور لا على سلطته أو مصلحة الدولة، وفي عهد الأباطرة نقلت سلطة القضاء من المحاكم العادية إلى الإمبراطور ذاته مروراً بمجلس الشيوخ.

وقد ترك المفهوم الروماني للمجرمين السياسيين أثره الدائم في تاريخ الدول الأوربية التي أعقبت الإمبراطورية الرومانية فقدسية الأباطرة وقمع كل معارضة سياسية لهم استمرت في عهد الإمبراطورية الشرقية، كما لم يخرج القانون الكنسي عن مفاهيمها[3].

---

(١) د.عبد الرحيم صدقي : مرجع سابق، ص٥٦.
(٢) د.عبد الحميد الشواربي : مرجع سابق، ص١٩.
(٣) د.عبد الحميد الشواربي: مرجع سابق، ص٢١ وما بعدها.

- وفي القانون الجرماني كانت الجريمة السياسية تعنى انتهاك الشرف أو الشجاعة، فقد كان أي مساس بشرف الملك أو بماله يعد جريمة جسيمة، وكانت العقوبة دائماً الإعدام وفقاً لتشريع ساكسونس Szxons ومنشور Ratari وتشريع بافاريا Bavari ، وإن كان المنشور والتشريع الثاني والثالث قد أضافا عقوبة المصادرة على عقوبة الإعدام(١).

ب : في العصور الوسطى

- في إنجلترا: كان مجرد التفكير فيّ قتل أو خلع الملك من عرشه يعد من قبيل الجرائم العظمى (٢).
- في فرنسا : وبمجرد قيام الثورة الفرنسية حدثت عدة تطورات أهمها فصل الدولة كشخصية معنوية مستقلة عن أشخاص الحكام الرؤساء ولم يعود سوى أدوات وأجهزة للحكم يتغيروا ويتبدلوا بتغير الظروف والأزمان وتبقى الدولة. وكان أيضاً من نتائج التطورات التفريق بين جرائم أمن الدولة الخارجي وجرائم أمن الدولة الداخلي، وقد انتهى الأمر إلى إخراج طائفة الجرائم الواقعة على أمن الدولة الخارجي من عداد الجرائم السياسية فمرتكبي جرائم أمن الدولة الداخلي هم أشخاص ينعدم في نفوسهم الولاء لوطنهم فهم خونة مارقون وتجب الشدة في معاقبتهم لأنهم يريدون القضاء على وطنهم وتهديد أمتهم، بينما المجرم السياسي هو صاحب عقيدة خيرة وذو فكرة إصلاحية نبيلة وأنه مندفع إلى تحقيق ما يرى فيه الخير العام وحياة مثلى لأمته(٣).

---

(١) د.عبد الرحيم صدقي: مرجع سباق، ص٦٥.

(٢) د.عبد الرحيم صدقي : مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) د.محمد الفاضل: مرجع سابق، ص٥٦.

عرف القضاء السياسي في روما، وفي القانون الجرماني، وفي القانون الفرنسي وظل مطبقاً في فرنسا في عهود الملكية والإقطاع حتى القرن الثاني عشر.

Miche-Henry (T.): Justice politique litérale et justice politique Marxiste, Bibliotéque des centers d'études supériures spécialisées, ," la justic," p.150.

وقد لجأت الثورة الفرنسية لهذا النظام للتنكيل بخصومها السياسيين. وظل مطبقا في//

٣ – في مصـــر

عرفت مصر الحديثة الجريمة السياسية أول ما عرفت عام ١٩١٠ حين اغتال إبراهيم الورداني بطرس غالي باشا رئيس مجلس النظار، وقد قُدم المتهم ومعه نفر من أعضاء الجمعية السرية بتهمة الاتفاق الجنائي غير أن قاضي الإحالة أصدر قراره بأن لا وجه لإقامة الدعوى العمومية بالنسبة لباقي المتهمين استناداً على خلو قانون العقوبات المصري الصادر سنة ١٩٠٤ من النص على جريمة الاتفاق الجنائي، وعندئذ ظهرت المادة ٤٧ مكرر و ٤٨[١] من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لتعاقب المدبرين والمشتركين في اتفاق جنائي، وقد حُكم بإعدام المتهم إبراهيم الورداني، والذي كان باعثه على ارتكاب الجريمة سياسي – قيام بطرس غالي باشا بمد امتياز قناة السويس واتفاقية سنة ١٨٩٩ بشأن السودان – وذلك لأن البواعث في قانون العقوبات لا اعتداد لها، فالمشاهد في أحكام القضاء المصري، وأنها تلتفت عن الباعث السياسي[٢].

فالجرائم السياسية تكثر في العهود التي لا تتمتع فيها الأمم باستقلالها التام وحريتها الكاملة[٣]. كما أن شدة العقوبة لا تمنع وقوع الجرائم السياسية فبعد

//العهود المظلمة للملكية الفرهسية والإقطاع حتى القرن الثاني عشر.
وعرف أيضا في فرنسا التفرقة بين الجرائم السياسية الجسيمة وغير الجسيمة واختصت المحاكم العادية بالنوع الثاني، بينما اختصت بالجرائم الجسيمة محاكم خاصة لا تعتبر من السلطة القضائية ومثال ذلك المحكمة العليا في فرنسا. بينما ذهبت أنظمة أخرى منها النظام المطبق في الدول الأنجلوسكسونية والاتحاد السوفيتي إلى اختصاص المحاكم العادية بجميع الجرائم السياسية. د، أحمد فتحي سرور : الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص ٣٤٧ وما بعدها.

(١) قضي بعدم دستورية المادة ٤٨ من قانون العقوبات بحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٢٠٠١/٦/٢.

(٢) أنور العمروسي : مرجع سابق، ص١٧ وما بعدها.

(٣) محمد زكي على باشا: مقال منشور بجريدة المصري في عددها الصادر في ٢ مارس سنة ١٩٤٦ بعنوان : "على من تقع مسئولية الجريمة السياسية". وجاء بالمقال تكثر الجرائم السياسية في العهود التي لا تتمتع فيها الأمم باستقلالها التام وحريتـــها الكاملـــة.."، ولتلك الظاهرة علاتها ومسبباتها فأولها هو التحريض غير المباشر الناشئ عن المطاعن التي يوجهها الزعماء بعضهم إلى بعض والتي تعتبر بمثابة وثائق اتهام يوصف فيها البعض بخيانة الوطن والذي يخون بلاده يستحق في نظر كل وطني //

إعدام إبراهيم الورداني، وقعت محاولة اغتيال السلطان حسين ، وسعيد باشا فيما يعرف بقضية شبرا، كما قُتل أحمد ماهر باشا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٥ على يد محمود العيسوي عبد الله. وكذا أُغتيل أمين باشا عثمان في مساء يوم ٥ يناير سنة ١٩٤٦ على يد حسين توفيق أحمد، وكذا محاولة اغتيال مصطفى باشا النحاس في مساء ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، بينما كان في طريقه إلى النادي السعدي راكباً سيارة فؤاد باشا سراج الدين فإذا بقنبلة تُلقى على السيارة ، ولكن السائق أسرع ونجا مصطفى باشا النحاس ولم يعرف الفاعل[1].

ثالثاً : طبيعتها القانونية

١٧- تمهيد وتقسيم

لقد تلمست النظريات الفقهية تحديد الجرائم السياسية ووضع ضوابط يمكن إعمالها والتفرقة بينها وبين الجرائم العادية على أساس من التمييز الذي تقضي به الوقائع والأفعال فاختلفت النظريات في اعتبار الجريمة سياسية من عدمه، فمنهم من نظر إلى دافع الجاني أو هدفه وهو المعيار الذاتي أو المعيار الشخصي، ومنهم من نظر إلى المصلحة المعتدى عليها، وذهبت نظريات أخرى إلى المزج بينهما أو مستقلة عن كل منهم . وسنتناول كل منها على النحو التالي.

//الإعدام دون شفقة أو رحمة ولعل العامل الثاني هو اعتقاد انحراف الزعماء عن جادة الصواب وعن السبيل الحقيقي لخدمة الوطن مما يثير حماس الشباب المتحمس الغيور على مستقبل وطنه وكيانه والأمر الثالث هو قصور إدراك مرتكبها عن تقدير موقف من يعتدي عليه وعجزهم عن تقدير الظروف التي اكتنفته والعامل الأخير الذي يدفع الشباب إلى ارتكاب هذه الجرائم السياسية هو اعتقادهم أنهم وإن ضحوا في سبيل بلادهم بأرواحهم فأنهم يؤدون خدمة لأوطانهم... فهذه الجرائم ترتكب في معظم الأحيان بلا حكم صحيح للأمور وليس أدل على ذلك من أن مرتكبيها عادة من الشباب الذي تنقصه الخبرة والتجارب وصحة التقدير وفي معظم الأحيان يندم فاعلوها على ما ارتكبوا أو تتبين لهم حقائق الأمر ويظهر لهم ما كان خافيا عليهم من حقائق وتفصيلات لم يكن من الميسور لمثلهم أن يعرفوها..". راجع :أنور العمروسي : مرجع سابق، ص ٢١.

(١) أنور العمروسي : مرجع سابق، ص١٣٤. وعرفت محاكم استثنائية لمحكمة الجرائم الماسة بالنظام السياسي إبان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهي محكمة الثورة، ومحكمة الغدر، ومحكمة الوزراء، ومحكمة القيم. وهي محاكم تهدر مقومات ضمانات القاضي الطبيعي وتمثل إجراءاتها خروجا صارخا على القواعد العامة.

(أ) المذهب الشخصي

وهو ينظر إلى الجريمة السياسية من زاوية شخصية الجاني، وتعددت الآراء المقول بها في هذا الصدد، ويمكن تأصيلها إلى ثلاثة اتجاهات يذهب أولها: إلى الاعتماد على الباعث أو الدافع لدى الجاني، ويذهب ثانيها: إلى النظر على الهدف أو الغرض الذي يرعى إليه الجاني، وثالثها : إلى محاولة الدمج بين الاتجاه الأول والثاني.

هذه النظريات لا تنظر إلى موضوع الجريمة أو المصلحة القانونية المعتدى عليها فتعتبر الجريمة سياسية ولو كانت من جرائم القانون العام إذا ارتكبت بباعث سياسي أو لتحقيق هدف سياسي[1].ونفضل الحديث عن الاتجاهات الثلاثة تباعاً.

١- الاتجاه الأول : التعويل على الباعث Le motif أو الدافع Le mobile ويراد به السبب الفعال أو العلة الرئيسية التي حملت الفاعل على اقتراف النشاط الإجرامي. ويعتبره كثير من الفقهاء المعيار الحاسم الوحيد للجريمة السياسية ومن بين هؤلاء "روسل Rossel "و"هو لتزندورف Holtzendorf" و "كلارك Clarke " ويعرفون الجريمة السياسية بأنها " الجريمة التي يحمل الفاعل على ارتكابها باعث أو دافع سياسي". وليس من ريب أن هذا الدافع أو الباعث يفترض أن يكون نبيلاً وبعيداً عن المصلحة الذاتية، وهو ما يرتبط بالجريمة السياسية منذ نشوئها وهي الحجة والمبرر الداعي إلى معاملة المجرم السياسي بالرأفة والشفقة عكس المجرم العادي[2].

ويُنتقد هذا الاتجاه لأن الباعث أو الدافع لا يصلح أن يكون ركنا من أركان الجريمة، كما أنه قد يفتح الباب أمام الجاني بأن يتذرع أن دافعة سياسي ليضفي عليها الطابع السياسي[3].

---

(١) د.نجاتي سيد سند : مرجع سابق، ص١٠٣؛ د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٨٢.

(٢) د.مجدي محمود محب: مرجع سابق، ص٨٠.

(٣) د.محمد الفاضل:مرجع سابق، ص٢٠ وما بعدها.

٢- الاتجاه الثاني : التعويل على الغرض أو الهدف Le but، وتعني الغاية القصوى التي يتغياها الفاعل من وراء الإقدام على نشاطه الإجرامي، وبهذا الاتجاه تأخذ الكثرة الغالبة من فقهاء المذهب الشخصي، ويرون أن الهدف الذي يتغياه الجاني من اقتراف الجريمة هي المعيار الوحيد لإضفاء الصفة السياسية عليها، ويُنتقد هذا الاتجاه على أساس أنه وإن كان الهدف يؤلف في كثير من الحالات عنصراً من عناصر الجريمة فإنه لا يجوز الاعتماد عليه وحده كمعيار عن طبيعة الجريمة كما أن الهدف هو نية مُضمرة في صدر الجاني يصعب استجلاؤها والتحقق منها(١).

٣- الاتجاه الثالث: وهو يعول على كل من الباعث والغاية ويُعرف الجريمة السياسية بقوله " تكون الجريمة السياسية إذا كان الدافع إليها الغرض منها سياسيين ". وهذا المعيار لا يصلح أن يكون ضابط التفرقة بين الجرائم السياسية والجرائم العادية بناء على الانتقادات الموجهة للاتجاهين الأول والثاني.

وقد تجلي اثر المعيار الذاتي أو الشخصي في المقررات التي وضعها المؤتمر الدولي السادس لتوحيد القانون الجزائي الذي عقده خلال شهر أغسطس ١٩٣٥ في كوبنهاجن، وجاء في أحد بنودها " ولا تعتبر الجريمة سياسية إذا ارتكبها فاعلها بدافع أناني أو دنئ par un mobile égoiste ou vil (٢). وذات الصيغة وردت في صلب المادة ١٩٥ من قانون العقوبات السوري ، والمادة ١٩٦ من قانون العقوبات اللبناني(٣).

---

(١) د.عبد الحميد الشواربي:مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) د.محمد الفاضل : مرجع سابق، ص٢٤.

(٣) د.عبدالوهاب حومد ، مرجع سابق، ١٩٨؛ د.إبراهيم محمود السيد النبيدي : مرجع سابق، ص١٠١.

(ب) المذهب الموضوعي

يشتق أنصار هذا المذهب معيار الجريمة السياسية من طبيعة الحق المعتدى عليه أو طبيعة المصلحة التي حل بها الضرر، فكل اعتداء على الدولة أو نظامها السياسي يعد جريمة سياسية فهي الجريمة التي تصيب الدولة في نظامها السياسي بوصفها سلطة عامة كحقها في الاستقلال وسلامة أراضيها، وكذا الحقوق التي تؤلف قوام نظام الدولة السياسي الداخلي كشكل الحكم الدستوري(١).

والمعيار الموضوعي في التفرقة بين الجريمة العادية والجريمة السياسية، هو المعيار الذي يميل إليه أكثر الفقه للأخذ به سواء على الصعيد الدولي أو الصعيد الداخلي، وقد برز هذا الاتجاه بجلاء في مقررات المؤتمر الدولي السادس لتوحيد القانون في كوبنهاجن عام ١٩٣٥ إذ نصت على تعريف الجرائم السياسية بأنها " الجرائم الموجهة ضد نظام الدولة أو سير جهازها وكذا الجرائم الموجهة ضد حقوق المواطن السياسية(٢).

وبالرغم من أن هذا المعيار هو السائد في الفقه إلا أنه لم يسلم من النقد لتنكره للفكرة الأساسية التي قامت عليها الجريمة السياسية وهي نبل البواعث والأهداف، ذلك لأنه لا ينظر إلى الجريمة إلا من ناحية ركنها المادي فقط(٣)، وبذلك يتنكر أصحاب المذهب الموضوعي لنشأة فكرة الجريمة السياسية كما أن الأخذ به على إطلاقه يعتبر العميل الذي باع وطنه بثمن بخس مجرماً سياسياً مادام نشاطه الإجرامي يؤلف اعتداء موجها ضد كيان الدولة وسلامتها، وذلك على خلاف الواقع أن ظهور مبدأ القوميات أفضى إلى تغليط العقوبات المقررة للجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي بل وإخراجها من طائفة الجرائم

---

(١) د.مجدي محمود محب : مرجع سابق، ص٨٠.

(٢) د.محمد الفاضل : المرجع السابق، ص٢٦.

(٣) د.جابر يوسف عبد الكريم : مرجع سابق ، ص ٦٢؛ د.مجدي محمود محب : مرجع سابق، ص٨١؛ د.محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص ٨٣؛ د.نجاتي سيد سند: مرجع سابق، ص١٣٩.

السياسية[1]،هذا على خلاف رأي آخر ذهب إلى أن جرائم أمن الدولة الخارجي لا تخرج عن نطاق الجرائم السياسية[2].

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للمعيار الموضوعي، فنراه جديراً بالترجيح لوضوح معياره ولصعوبة الأخذ بالمعيار الشخصي على إطلاقه للانتقادات التي سبق أن طرحت عند دراسته، ومع ذلك فلا يجوز من ناحية أخرى إهدار البواعث والغايات النبيلة كلياً فلا يمكن التفرقة بين الغاية والموضوع في مجال الجرائم السياسية، وعلى هذا فإننا نؤيد الرأي[3] القائل بالأخذ بالمذهب الموضوعي على ألا تكون الجريمة سياسية إلا إذا كان الباعث عليها سياسياً ، وبذلك يمكن التوفيق بين المعيار الموضوعي والشخصي والإبقاء على حيوية وقيمة " نظرية الجريمة السياسية". وهو ذات نهج المشرع الإيطالي فقد جمع المعيار الشخصي والموضوعي معاً، فبعد أن عرف الجريمة السياسية بأنها الجريمة التي تمس مصالح الدولة أو حقوق الفرد السياسية نجده ينص على أنه " يعتبر الجرم السياسي كل جرم عادي دفع إليه أو آزر على الدفع إليه عامل سياسي."[4].

(ج) المذهب المختلط

تفادياً للانتقادات الموجهة إلى المعيارين الشخصي والموضوعي في تمييز الجريمة السياسية ذهب البعض إلى قصر نطاق الجرائم السياسية على جرائم العدوان على أمن الدولة الداخلي[5]، وبكلمة أخرى إنه لا يدخل في عداد الجرائم السياسية إلا الجرائم الواقعة على الدستور وعلى السلطات الثلاث العليا في الدولة

---

(١) د.محمد عبد الحميد الشواربي : مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) د.مأمون سلامة : جرائم أمن الدولة من جهة الداخل ومن جهة الخارج ، ١٩٨١، ص٩.

(٣) د.مجدي محمود محب : المرجع السابق، ص٨٢.

(٤) المادة الثامنة من قانون العقوبات الإيطالي لسنة ١٩٣٠. راجع : د.نجاتي سيد سند: مرجع سابق، ص١٤٣.

(٥) وهو رأي الفقيه شيراخ Shirach و ترافير Travers. راجع: د.محمد الفاضل : المرجع السابق، ص ٢٧و ٢٨؛ د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٨٤؛ د.عبدالحميد الشواربي، مرجع سابق، ص٦٣، د.نجاتي سيد أحمد : مرجع سابق، ص ١٤٦ وما بعدها؛

وهو بذلك ينفي كل صفة سياسية عن الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي، ويدعوها بالجرائم الوطنية Crimes aux nation، كما ينفي الصفة السياسية أيضاً على الجرائم الاجتماعية Délits sociaux الموجهة ضد أسس الهيئة الاجتماعية كالملكية والزواج والأسرة، ويفرق مارتن Martens بين " اللاجئين السياسيين " الذي يهاجمون نظام الحكم الجديد تطلعاً على نصره حزب معين وإسقاط الحكومة القائمة مدفوعاً في ذلك بارتباطه وتعلقه بشكل معين من أشكال الحكم البائد أو بولائه للسلالة الحاكمة المخلوعة أو ولائه للقانون المهدر من الحاكم الدكتاتوري، أما " المجرم السياسي" فهو من يلجأ للقتل والعنف والتحريض ليس لاستبدال حكومة بأخرى أو شكل الحكم بآخر وإنما بقصد إحداث الفوضى[1].

واتجه أصحاب هذا الرأي إلى اعتبار الجريمة سياسية إذا كانت واقعة على إحدى مصالح الدولة أو حقوق الفرد الأساسية إذا كانت بدافع سياسي، وهو ذات اتجاه المشرع المصري عملاً بالمرسوم بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢- على نحو ما أسلفناه – وكذا اتجاه المشرع الإيطالي في المادة الثامنة من قانون العقوبات الصادر في عام ١٩٣٠.

المطلب الثاني
الآثار المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية

١٨ ـ تمهيـــــد

أياً كانت المعيار المتخذ للتفرقة بين الجريمة السياسية والجريمة العادية، سواء أكان المعيار الشخصي أو الموضوعي أو المزج بينهما فقد رتب الفقه آثاراً على الصفة السياسية للجريمة على المستويين الداخلي والدولي.

١- في نطاق القانون الداخلي فقد نادى أنصار النظرية بوجوب استبعاد تطبيق

---

(١) د.محمد الفاضل: مرجع سابق، ص٢٧ وما بعدها ؛ د.محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق ، ص٨٤؛ د.نجاتي سيد سند : مرجع سابق، ص١٤٨.

عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية، وهو ما استجابت له بعض الدول والتي حذت حذو فرنسا في ذلك الإلغاء بالمرسوم الصادر في ٢٦ فبراير ١٨٤٨ ونص عليه الدستور الفرنسي الصادر بذات السنة [١]. كما نادى الفقه بضرورة تقرير عقوبات خاصة غير شائنة لمرتكبي الجرائم السياسية وإحاطتهم بالرعاية والمعاملة اللائقة أثناء تنفيذ العقوبة[٢].

٢- أما في نطاق القانون الدولي والعلاقات بين الدول فقد نادى أنصار النظرية بإلغاء امتياز تسليم المجرمين السياسيين بين الدول وهو ما تقرر فيما بعد صورة حق اللجوء السياسي، وإن كان عدم جواز التسليم استند على اعتبارات دولية عنه على مفهوم حماية المجرم السياسي وأصبح الأساس الرئيسي الذي ترتكز إليه القاعدة القاضية بعدم جواز تسليم المجرمين السياسيين هو حرص الدول على عدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضها بعضاً[٣].

ومن هنا غدا مضمون الجريمة السياسية في القانون الدولي أوسع مدى وأكثر شمولاً من مضمونها في القانون الجزائي الداخلي رغبة في الابتعاد عن المشاكل الدولية وفي إعمال مبدأ عدم التدخل.

ومما سبق يتبين لنا أن الفرق بين الجريمة السياسية والعادية في نطاق القانون الداخلي ليس له اثر إلا المطالبة بالتفاوت في درجة العقوبة، أما في نطاق القانون الدولي قد يترتب على منح الصفة السياسية للجريمة عدم جواز تسليمه وبالتالي إفلاته من العقاب[٤]. فالاتجاهات الحديثة تستبعد وصف الجريمة السياسية عن جرائم أن الدولة الخارجي وبصفة خاصة جرائم الخيانة والتجـــــسس، وهو ما أخذ المشرع البلجيكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية،

---

(١) ألغيت عقوبة الإعدام وصارت العقوبة النفي البسيط – الإبعاد في مكان محصن – السجن السياسي التجريد المدني . د.أنور العمروسي: مرجع سابق، ص٢٠.

(٢) د.جابر يوسف المراغي: مرجع سابق، ص٧١، د.محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص٢٠.

(٣) د.عبد الحميد الشواربي: مرجع سابق، ص٥٢ وما بعدها د.محمد الفاضل: مرجع سابق، ص ١٧ وما بعدها.

(4) Cass. Crim. 18 Janvier 2006.

http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad?Visu/cid=250890&indice=3&table-INCA&li...

كما أخذ المشرع الإيطالي في معاهدة السلام، وهو ما تم على أثرة تسليم المتهمين في جرائم الخيانة والتعاون مع العدو خلال الحرب[1].

١٩- الوضع في التشريع المصري

أخضع المشرع الجريمة السياسية لجهات عدة، فهناك قضاء خاص يحاكم أمامه رئيس الدولة، وكذا الوزراء وإضفاء الصفة السياسية على جهة القضاء التي تتولى محاكمة هؤلاء المتهمين لا يستمد من طبيعة الفعل الإجرامي المسند إليهم وإنما يتبع من صفة المسئول عن هذه الأفعال. فالصفة السياسية لهذا النوع من القضاء مستمدة من شخص الفاعل وليس من طبيعة الفعل ذاته[2].

كما تضمنت الدساتير المتعاقبة النص على مبدأ عدم جواز تسليم اللاجئ السياسي وأخيراً نصت المادة ٥٣ من دستور مصر الحالي على أن " تمنح الدولة حق الالتجاء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب، أو حقوق الإنسان، أو السلام، أو لعدالة، وتسليم اللاجئين السياسيين محظور"[3].

كما تضمنت الاتفاقيات المبرمة في مصر وعدد من الدول على هذا المبدأ ، ففي الاتفاقية المبرمة بين مصر وفلسطين عام ١٩٢٢، ومصر والعراق ١٩٣١، وبين دول جامعة الدول العربية في ٩ يونيو ١٩٥٣. وفي هذه الاتفاقية الأخيرة نص المادة الرابعة منها على أنه :" لا يجرى التسليم في الجرائم السياسية وتقدير كون الجريمة سياسية متروك للدولة المطلوب إليها التسليم على أن التسليم يكون واجباً في الجرائم الآتية: (١) جرائم الاعتداء على الملوك ورؤساء الدول أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم. (٢) جرائم الاعتداء على أولياء العهد. (٣) الجرائم الإرهابية "[4].

---

(1)Wortley, Political crime in English law and inter-law Brithsh. YB. Int, L. 1991, P241.

(٢) د.جابر يوسف المراغي : مرجع سابق، ص٧٢.د. نجاتي سيد أحمد سند: مرجع سابق، ص٦٤٥ وما بعدها.

(٣) دستور مصر الصادر في ١٩٧١ المنشور في الجريدة الرسمية ، ع٣٦ مكرر (أ) في ١٢ /١٩٧١/٩.

(٤) د.جابر يوسف المراغي: مرجع سابق، ص٧٤ وما بعدها.

المطلب الثالث

معيار تمييز جرائم أمن الدولة الداخلي

٢٠- تمهيـــد وتقســـيم

على الرغم من اتفاق التشريعات الجنائية في أغلب دول العالم على غرض واحد وهو كفالة الحماية الجنائية لأمن الدولة، فإنها تختلف في تفاصيل الوصول إلى بلوغه، فهناك اتجاه تعتنقه بعض التشريعات ومضمونه إلغاء التفرقة بين جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلي وأمن الدولة الخارجي وإدماجها في طائفة واحدة[١] تشكل جرائم اعتداء على أمن الدولة.

ويرى جانب من الفقه التأثير المتبادل بين الآثار المترتبة على الاعتداء على أي من نوعي الأمن الداخلي أو الخارجي يشكل اعتداء على حقوق تنسب للدولة ذاتها في الحالتين[٢]. بينما ذهب اتجاه آخر من التشريعات والذي يعد القانون الفرنسي المصدر الأصلي له إلى تقسيم الخطر الذي يهدد الدولة إلى داخلي وخارجي فالدولة تتمتع بشخصيتين الأولى تشتقها الدولة من طبيعة كونها تجسيداً للأمة في علاقتها مع الأمم الأخرى في الميدان الدولي وهي تمارس هذه الحقوق بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الدولي، أما الثانية والتي لا غنى للدولة عن ممارستها لكي تتمكن أجهزتها ومؤسساتها من النهوض بأعباء الحكم والقيام بوظائفها الأساسية حيال رعيتها وهي وظائف توطيد الطمأنينة والأمن وإقامة العدل وتشتقها الدولة من طبيعتها كحكومة وتمارس هذه الحقوق بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الداخلي[٣].

---

(١) لم تكن الشرائع القديمة تميز بين جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الداخل وأمن الدولة من جهة الخارج، وكانت تخلط بين هذه الجرائم وتجمعها تحت وصف واحد وهو المساس بهيبة السلطان . د.عبد المهيمن بكر : جرائم أمن الدولة الخارجي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥، ص١.

(٢) د.حسام الدين محمد احمد : مرجع سابق، ص ١٢٤.

(٣) د.محمد الفاضل : مرجع سابق، ص١٣٢

والاعتداء على الدولة بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الدولي هو ذاك الواقع على أمن الدولة الخارجي بينما الاعتداء على الدولة بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الداخلي هو الاعتداء على أمن الدولة الداخلي، وعلى ذلك فجرائم أمن الدولة الخارجي هي الجرائم التي تقترف ضد الدولة بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الدولي وتهدف إلى إضاعة استقلالها أو الانتقاص من سيادتها وتهديد سلامة أراضيها كالاتصال بالعدو والتعاون معه وحمل السلاح في صفوفه ضد بلاده قد يكون من شأن هذه الجرائم هدم كيان الدولة أو محوها أو تجزئتها[1].

ذهب رأي آخر[2] إلى تعريف جرائم أمن الدولة الخارجي بأنها الأفعال المجرمة التي تقع على دول في علاقتها بالدول الأخرى، والاعتداء على استقلال البلاد وزعزعة كيانها وإعانة العدو في غزوها، فأي اعتداء على هذا الأمن الخارجي يهدد استقلال الدولة، وهذا الاستقلال هو شرف شعب واعتباره في أعين الشعوب الأخرى، وحيث يضيع يصبح عبداً ذليلاً لغيره ويعنى انهيار كيان الدولة المادي والمعنوي واختفاء شخصياتها الدولية من الخريطة السياسية في العالم[3].

أما جرائم أمن الدولة الداخلي فقد تعددت التعريفات الفقهية لها فقيل بأنها الجرائم التي ترتكب ضد الدولة بصفتها شخصاً من أشخاص القانون الداخلي وتهدف إلى التمرد على أجهزة الحكم ومؤسسات السلطة أو إرجاء تعديل في القواعد التي وضعها الدستور لتحديد شكل الحكم وأصول ممارساته كتغير دستور الدول بطرق غير مشروعة أو إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة أو منعها من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور وهي جرائم تمس الحكومة

---

(١) د.محمد الفاضل : مرجع سابق، ص١٣٢ وما بعدها.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: مرجع سابق، ص٤٠؛ د.عبد المهيمن بكر : جرائم أمن الدولة، مرجع سابق، ص٢.

(٣) د.رمسيس بنهام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٩

وأجهزة الحكم وتولد اضطرابات داخلية[1]، وذهب رأي آخر إلى أن جرائم أمن الدولة الداخلي هي الجرائم التي تقع على الدولة في علاقاتها بالمحكومين بقصد الإطاحة بالهيئات الحاكمة واستبدال النظام السياسي والاجتماعي بغيره، مثل محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة بالقوة ومقاومة رجال السلطة في تنفيذ القوانين[2]. كما ذهب رأي آخر إلى أن جرائم العدوان على أمن الدولة الداخلي هي الجرائم التي تستهدف الاعتداء على النظام الدستوري للدولة فيما يرتبط بقواعد النظرية السياسية كنظام سياسي ونظام حكم وبالدعائم الفلسفية للدولة كبناء اجتماعي ونظام اقتصادي بحيث تهدر قيم الانتماء السياسي واحتكار الدولة لقوة القسر الاجتماعي بما يمس هيبة الدولة ومكانتها وسطوتها على مقاليد الأمور في المجتمع[3].

وعليه يتمثل أمن الدولة الداخلي في هذا الكيان المادي والأدبي للدولة في أعين الأفراد المحكومين بها، فالكيان المادي هو وجودها الواقعي وإحساس المواطنين بسطوتها وبقبضتها على زمام أمورهم، والكيان المعنوي هو احترام المواطنين لها وولائهم نحوها [4].

وقد اجتهد الفقه لوضع عدة معايير من شأنها التمييز بين جرام أمن الدولة الداخلي والخارجي وتتوقف هذه المعايير على مدى خطورة نوعي أمن الدولة (الخارجي والداخلي)، كذا اختلاف الدوافع على ارتكاب الجريمة والغاية من الحماية الجنائية وسنتناول كل من هذه المعايير الثلاثة على النحو التالي.

المعيار الأول : درجة الجسامة

يذهب رأي إلى أن الشعور العام يرى أن جرائم أمن الدولة الخارجي هي ذات خطورة كبيرة بالمقارنة مع جرائم أمن الدولة الداخلي، وذلك لاختلاف مفهوم الوطن المرتبط بجرائم أمن الدولة الخارجي عنه بمفهوم الحكومة المرتبطة

---

(١) د.محمد الفاضل : مرجع سابق ، ص١٣٣

(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: مرجع سابق، ص٤٠، د.عبد المهيمن بكر : جرائم أمن الدولة الخارجي : مرجع سابق، ص٢.

(٣) د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص١٢٩.

(٤) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات : مرجع سابق، ص٩.

بجرائم أمن الدولة الداخلي فالجرائم الماسة بالوطن تكون أدهى وأشد خطورة لأنها تستهدف وجود الدولة وأساس كينونتها بينما تستهدف الثانية تغيير النظم السياسية وأجهزة الحكم[١].

بينما ذهب رأي آخر[٢] أن أمن الدولة الخارجي وأمن الدولة الداخلي على درجة واحدة من الخطورة لأنهما يؤثران ويتأثران ببضعهما، فتقويض نظام الدولة من الداخل وإثارة الفتنة والانقلاب على السلطة ومحاولة تغييرها، إنما يؤدي إلى إضعاف الدولة في مواجهة الدول الأخرى، وعلى العكس فإن الاعتداء على الاستقلال الدولة وزعزعة كيانها إنما يؤدي إلي التأثير على الأمن الداخلي.

ويؤخذ على هذا المعيار أنه معيار نسبي، فتقدير الخطورة يختلف من شخص لآخر ومن زمن لآخر ومن ظرف لآخر، وعليه لا يمكن الاعتماد على معيار الخطورة للتفرقة بين جرائم أمن الدولة الداخلي وأمن الدولة الخارجي.

المعيار الثاني : الدافع على ارتكاب الجريمة[٣]

تختلف الدوافع لدى الجاني في ارتكاب جرائم أمن الدولة الداخلي عنه في ارتكاب جرائم أمن الدولة الخارجي ففي الطائفة الأولى ترجع هذه الدوافع إلى أسباب نزيهة وجديرة بالاحترام[٤] فقد تكون بقصد مقاومة الطغيان والظلم أو رغبة في تحسين أحوال الشعب، أما الطائفة الثانية فإن الدوافع غالباً ما تكون

---

(١) د.حسام الدين محمد أحمد : مرجع سابق، ص١٢٠؛ ؛ عبد المهيمن بكر : جرائم أمن الدولة الخارجي، مرجع سابق، ص٣ ، محمد الفاضل: مرجع سابق، ص١٣٣ وما بعدها.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد البيدي : مرجع سابق، ص٤٠.

(٣) وهو ذات ما أخذ به المشرع الإنجليزي بموجب القانون الصادر في ١٩٨٩ وإن كان قد اعتبر أن مجرد ترويع المواطنين الإنجليز في حد ذاته يعتبر جريمة إرهابية ولو وقع مجرداً من الباعث السياسي.

مثال : ارتكاب مشجعي أحد الفرق الأجنبية لكرة القدم أفعالاً من شأنها إثارة الخوف وترويع مشجعي الفريق الإنجليزي.

Clive Walker , the prevention of terrorism in Britich law, second edition, p.8.

(٤) انظر في ذلك موقف البرلمان الفرنسي وتعليق الفقه على هذا الموقف.

Annexes aux procés-verbaux des seances du sénat. Rapports du II juillet 1996, no. 182, du 4 Mars 1998, no.83, p.112 ets,

د.حسام الدين محمد أحمد : مرجع سابق، ص١٢١.

شخصية لإشباع حقد أو ضغينة أو بغرض منفعة مادية فهم ينتهكون حرمة روابط الولاء التي تربطهم بأمنهم ويبيعون وطنهم بثمن بخس وتثير جرائمهم في نفوس الناس الاشمئزاز والازدراء لأن الدافع الذي ينقاد إليه هؤلاء المجرمون هو في الغالب أناني دنئ[1].

ويؤخذ هذا المعيار أنه فضفاض غير محدد فقد يرتكب الجاني الفعل المضر بأمن الدولة الداخلي بدافع دنئ قد يكون المال أو غيره، وقد يرتكب الجاني الفعل المضر بأمن الدولة الخارجي مدفوعاً بدافع نزيه أو يعتقد على الأقل أنه كذلك.

المعيار الثالث : المصلحة محل الحماية

وتختلف المصلحة محل الحماية في جرائم أمن الدولة الداخلي عنه في جرائم أمن الدولة الخارجي ففي الطائفة الأولى فأن المصلحة الحمية هي نظام الحكم ومؤسسات الدولة وبصفة عامة هو حماية الدولة بصفتها شخص من أشخاص القانون الداخلي.

أما في الطائفة الثانية فالمصلحة المحمية هي وجود الدولة واستقلالها وسلامة أراضيها واحترامها بين الدول أي حماية الدولة باعتبارها شخص من أشخاص القانون الدولي.

ونرى أن هذا المعيار هو أصلحها في تمييز جرائم أمن الدولة الداخلي من جرائم أمن الدولة الخارجي، وهو ذات المعيار الذي أخذ به قانون العقوبات المصري، فقد نص على جرائم مضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج حامياً استقلال البلاد وسلامة أراضيها[2]، وجرائم أخرى مضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل هدفها حماية نظام الحكم ومؤسساته[3].

---

(١) د.محمد الفاضل: المرجع السابق، ص١٣٥.
(٢) الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.
(٣) الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

ونؤيد هذا المعيار الأخير في التفرقة بين جرائم أمن الدولة الداخلي والخارجي، وذلك لوضوح معياره، وذلك لنسبية معيار درجة الجسامة إذ تتغير النظرة لدرجة الجسامة باختلاف الأزمان والظروف، وكذلك لكون المعيار المعتمد على الباعث هو من مكنونات نفس الجاني وما قد يعتبره البعض سبب نزيه قد يراه الآخرون سبباً دنياً والعكس صحيح.

الباب الأول

الأحكام الموضوعية لجرائم أمن الدولة الداخلي

٢١- تمهيـــد وتقســيم

عنى المشرع المصري بحماية أمن الدولة الداخلي فأفرد للجرائم الماسة به الباب الثاني بقسميه من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

ولدراسة هذه الجرائم فإننا نقسم الدراسة إلى فصلين نتناول في أولهما أحكامها العامة وفي ثانيهما الأحكام الخاصة بكل منها وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول
الأحكام العامة لجرائم أمن الدولة الداخلي

٢٢- تمهيـــد وتقســـيم

اختص المشرع جرائم أمن الدولة الداخلي ببعض الأحكام العامة نظراً لأهميتها، ولهذا يلزم لمعرفة حقيقة الأمر الوقوف على المصلحة محل الحماية في هذه الجرائم، وهو ما يدعونا إلى استقراء ما تتصف به من خصائص، وهو ما سوف الحديث عنهما على النحو التالي :

المبحث الأول
المصلحة المحميـــــة

٢٣- تمهيـــد وتقســـيم

المصلحة هي حكمة التجريم وهي المعيار الذي يستعين به الشارع في مرحلتي التقنين والتطبيق وفي إسباغ تفسير غائي للقاعدة القانونية يربط بينها وبين مقتضيات الحياة[١]، ومن المعلوم أن القانون - وبصفة عامة - يسعى إلى حماية أسس ودعائم المجتمع لينهض عليها هذا الصرح الشامخ، وتتدرج صور هذه الحماية تبعاً لمدى الأهمية المقررة لموضوعها، فإذا بلغت هذه الأهمية في نظر المشرع مكانة كبيرة أضفى عليها الحماية الجنائية، ومعتبراً المساس بها وتعريضها للخطر جريمة تستتبع مسئولية مرتكبها وتوقيع الجزاء الجنائي عليه[٢]، ومن أهم هذه الدعائم والأسس أمن البلاد، وهي كلمة سحريه وتأشيرة

---

(١) أستاذنا د. حسنين إبراهيم صالح عبيد : فكرة المصلحة في قانون العقوبات، المجلة الجنائية القومية، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، يوليو ١٩٧٤، ص٢٥٩.

(٢) كثرت الأفكار الهدامة التي ينفثها بعض أصحابها مثال المتهم الأول في قضية تنظيم الجهاد الذي استقر فكره على إنشاء جماعة سرية ذات طابع عسكري وأودع أفكاره في كتيب أسماه الفريضة الغائبة، ويخلص هذا الفكر في أن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف وأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - قد بشر بإقامة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة ، //

بناء دولة عصرية لها مكانها ومكانتها في عالم الرخاء والسلام والعلم، وتحقيق هذا الأمن بتحقق بتوفير الحماية لعدد من المصالح المتشابكة، ونعنى هنا بدراسة المصلحة المحمية بالنسبة لأمن البلاد الداخلي الذي يتعلق بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، والتي يمكن في بعض الأحيان أن تكون مدفوعة من الخارج، وهذه المصلحة تضع في اعتبارها حدود الدولة وحمايتها وحفظ استقلالها وسيادتها وهو ما يسمى كيان الدولة ويشمل فيما يشمل نظام الحكم(١).

ولقد كان المشرع المصري مبالغاً في المزج بين مفهومي كيان الدولة ككل ونظام الحكم لدرجة تسمية الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات باسم " الجنائيات والجنح المضرة بأمن الحكومة (من جهة الخارج- من جهة الداخل)": وكان جدير به أن تسميتها بالجنايات المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل ومن جهة الخارج . فمفهوم الدولة أوسع وأشمل ليحتوي المصالح التي عني بحمايتها. وتتمثل أوجه الحماية لأمن الدولة الداخلي في حماية النظام السياسي للدولة والكيان الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما سوف نتناوله بشئ من التفصيل على النحو التالي :

أولاً : حماية النظام السياسي

النظام السياسي هو النظام الحاكم وشكل الحكومة، وقد عني المشرع

//وأن هذا أمر من أوامر المولى واجبة على كل مسلم وأن هذه الدولة الإسلامية لن تقوم إلا بالقتال ووجب على المسلمين القتال لأن الأحكام التي تعلو المسلمين الآن هي أحكام الكفر فهي قوانين وضعها كفار وسيّروا عليها المسلمين وأن صفات حكام اليوم هي صفات حكام التتار . راجع: عبد العزيز الشرقاوي : أسباب الحكم في الجناية رقم ٤٨، لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا (طوارئ)- قضية تنظيم الجهاد – سنة ١٩٨٥، القاهرة، ص٦٧ وما بعدها.

(١) يستهدف المشرع الجنائي – عبر التاريخ الإنساني الطويل – حماية المصالح الاجتماعية الغالبة، فنراه يحمي مصالح العشيرة في المجتمع البدائي، ثم مصالح الكهنوت والنبلاء في عهد الإقطاع ، فمصالح الدين والملك عند ملوك الحق الإلهي المقدس ، ثم مع إصدار قانون العقوبات ١٨١٠ الفرنسي أصبح التركيز على جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال، وفي المجتمعات الاشتراكية نرى الشارع يحرص على تمجيد الطبقة الكادحة وحماية الاقتصاد الاشتراكي وملكية وسائل الإنتاج، وفي مصر وفي فترة صدور قانون العقوبات ١٩٣٧ فهو لم يضم نصوص من هذا القبيل وإن كان المشرع قد اهتم بعد ذلك بحماية النشاط الاقتصادي. أستاذنا د. حسنين إبراهيم صالح عبيد: فكرة المصلحة ، المرجع السابق، ص ٢٤٧ وما بعدها.

الباب الأول

الأحكام الموضوعية لجرائم أمن الدولة الداخلي

الفصل الأول
الأحكام العامة لجرائم
أمن الدولة الداخلي

بحماية أي وسيلة غير مشروع لقلب نظام الحكم أو شكل الحكومة وامتدت الحماية لدستور البلاد، كما جرم كل من شأنه الاعتداء على احتكار الدولة للقوة فحمى مقومات قوتها المادية والمتمثلة في قواتها المسلحة، وجرم حالات التمرد وعصيان القادة وعدم تنفيذهم الأوامر الصادرة إليهم من الحكومة.

كما عنى المشرع بالحفاظ على سمعة مصر في المجتمع الدولي وعلاقاتها مع الدول الأخرى، فاعتبر انضمام المصري للقوات المسلحة لأي دولة أجنبية دون إذن الحكومة المصرية أو التحاقه بأي منظمة إرهابية ولو كانت أعمال هذه المنظمة غير موجهة إلى مصر جرماً يستحق العقاب.

ثانياً : حماية النظام الاقتصادي

ينهض الاقتصاد القومي ويقوم على وسائل الإنتاج والأملاك العامة والمرافق العامة والمؤسسات ذات النفع العام، فرأى المشرع أنه من القصور أن يترك حمايتها للنصوص العامة، فالمساس بها يمثل نتائج وبيلة على المجتمع خصوصاً في ظل فترة صدرت فيها عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهام الحكومة في بعضها الآخر واستهداف بناء المجتمع الأمر الذي دفع المشرع للتدخل بنصوص صارمة للاعتداء على دعائم الاقتصاد القومي والمساس بها.

ثالثاً : حماية النظام الاجتماعي

النظام الاجتماعي في أي مجتمع هو إفراز الثقافة والأفكار لطبقات تسود بعضها البعض الآخر، فسيادة طبقة اجتماعية أو اندثار أخرى هو كفاح يجري في سبيل الحياة على أسلوبه الطبيعي بدون تدخل مفتعل بأساليب الجبر والقسر على خلاف الطبيعة البشرية، فكم سادت طبقات اجتماعية في عصور ثم دنت وكم من طبقات سفلى سادت وعلت، وقدر المشرع مدى الخطورة الناتجة من التدخل بأساليب الجبر للعبث في سياسة الكون – خلق الله وقدرته – فجرم كل سلوك يدعو لنبذ طبقة اجتماعية أو العمل على تسويد أخرى.

المبحث الثاني
خصائص جرائم أمن الدولة

٢٤- تمهيـــد وتقســـيم

تختص جرائم أمن الدولة بخصائص بعينة ميزها بها المشرع، ونظراً للمصلحة التي تحميها هذه النصوص الإجرامية فقرر المشرع سريان نصوص قانون العقوبات على الجنايات المخلة بأمن الحكومة سواء الداخلي أو الخارجي التي تقع خارج القطر، كما توسع في جرائم الخطر واعتبر الجريمة قد وقعت تامة حتى ولو لم تشكل ضرراً على المصلحة مخل الحماية إمعاناً في تدارك المخاطر الجمة التي يمكن أن تقع بتمام السلوك الإجرامي، كما قرر المشرع إحكاماً خاصة بالمساهمة التبعية فعاقب على التحريض ولم يرتب أثره وتوسع في أفعال الاشتراك، واعتبر الاتفاق الجنائي جريمة مستقلة والتشجيع بالمساعدة ولو لم يقصد الجاني الاشتراك في الفعل جريمة خاصة بل وصل المشرع إلى تجريم مجرد الدعوى لاتفاق جنائي ولو لم تقبل. وأخيراً اتخذ سياسة المكافأة بامتناع العقاب للإبلاغ أو الإخبار وللانسحاب بعد أول إنذار وسنولى فيما يلي دراسة كل من هذه الخصائص على حدة في مطالب متتالية.

المطلب الأول
تطبيق قانون العقوبات على الجرائم المرتكبة في الخارج

٢٥- ماهيته وأحكامـــه

نصت المادة الثانية في بندها ثانيا (أ) عقوبات على سريان أحكام هذا القانون على كل من ارتكب خارج القطر جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، ويسري قانون العقوبات المصري على تلك الجرائم المرتكبة خارج البلاد بالتطبيق لمبدأ

عينية النص[1]، ومن المعلوم أن عينة النص ينظر فيه على نوع الجريمة المرتكبة والمصلحة المضارة منها بغض النظر عن شخص مرتكبها وجنسيته، وقد قصر المشرع امتداد قانون العقوبات على الجنايات فقط دون الجنح، سواء أكان الفعل معاقباً عليه في مكان ارتكاب الفعل من عدمه[2].

ولا جدال في أهمية هذا المبدأ إذ تحرص كل دولة على مصالحها الأساسية وتهتم بإخضاع الجرائم التي تمسها لتشريعها وقضائها، فمبدأ العينية هو

---

(١) د.مأمون محمد سلامة : قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق، ص٣٥؛ محمود محمود مصطفى: شرح قانون العقوبات –القسم العام، الطبعة العاشرة، ١٩٨٣، مطبعة جامعة القاهرة، ص١٣٠.

(٢) د.فوزية عبدالستار: شرح قانون العقوبات – القسم العام ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢، ص ١٠٩، محمد أحمد حسن ، محمد رفيق البسطويسي: قانون العقوبات في ضوء أحكام النقض، الطبعة الثانية، المجلد الأول، ٢٠٠٣، مكتبة رجال القضاء ، ص٧٣. د.محمود محمد مصطفى :شرح قانون العقوبات ، المرجع السابق، ص ١٣١.

وفي التشريعات المقارنة فقد خلت قوانين العقوبات في أمريكا اللاتينية من تطبيقات للمبدأ المذكور وإن كانت في فرنسا قد نصت في المادة ٦٩٤ من قانون الإجراءات على أن قانون العقوبات لا يسري على تطبيقات هذا المبدأ إلا إذا قبض على الجاني في فرنسا أو سلم إليها. وقد ترجع علة تطبيق قانون العقوبات الفرنسي على هذه الجرائم كما يرى الفقه إلى أنها تشكل اعتداء على المصالح العليا لفرنسا وقد يبدو المشرع الأجنبي غير مكترث بالعقاب عليها ولذا كان من الضروري الأخذ بمبدأ الاختصاص العيني.

Cass.crim, 12 Juin 1996.

http://www.legifrance.gouv.fr/WAspad?Visu/cid=250890&indice=3&table-INCA&li...

-Stéfani (Gaston) Levasseur (Georges) et Bouloc (Bernard) droit pénal général. op.cit., No 171.p.145.

- Larguier (J) et Largier (A.), droit pénal special 10e edition 1998, Dalloz. P.320.

د. شريف سيد كامل: قانون العقوبات الفرنسي الجديد- القسم العام، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٩٨، ص٨٢.

وفي التشريعات العربية ما اشترط وجوب القبض على الجاني في الدولة أو تسليمه إليها كالتشريع المغربي في المادة ٥٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية، والتشريع الجزائري في المادة ٥٨٨ إجراءات جنائية. د. سامي النصراوي : النظرية العامة للقانون الجنائي المغربي، الجزء الأول، الطبعة الثانية ، مكتب المعارف، الرباط، ١٩٨٩، ص٨٠. د.محمود محمد مصطفى : شرح قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١٣٠. بينما أخذت بعض التشريعات بمذهب التشريع المصري ولم تتطلب شرط القبض على الجاني على إقليم الدولة أو التسليم إليها في المادة ١٩ من القانون العقوبات . د. محمد نجيب حسني : شرح قانون العقوبات اللبناني، القسم العام ، الطبعة الثالثة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٩٨ وما بعدها.

مبدأ المصلحة في صورتها المجردة[1].

ويسرى أيضاً قانون الأحكام العسكرية بمادته الثانية على مرتكب جناية أو جنحة مما يدخل في اختصاص القضاء العسكري والتي تقع من الخاضعين لأحكامه خارج القطر إلا أن هذا الامتداد تطبيق لمبدأ شخصية النص لاعتماده بصفة أساسية على شخصية مرتكب الجريمة، كما أن يشمل الجنايات والجنح.

غير أن المادة الرابعة عقوبات أوردت قيداً على إقامة الدعوى الجنائية على مرتكبها في الخارج إذ نصت على أنه " لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل إلا النيابة العمومية، ولا تجوز إقامتها على من يثبت أن المحاكم الأجنبية برأته مما أسند إليه أو أنها حكمت عليه نهائياً أو استوفى عقوبته" ، وأهم هذه القيود هي :

أولاً : اختصاص النيابة العامة وحدها بإقامة الدعوى الجنائية، ولعل الحكمة من هذا القصر على النيابة العامة هو أنها سلطة الاتهام وهي الأقدر على تقدير الظروف ومدى أهمية إقامة الدعوى الجنائية من عدمه.

ثانياً : عدم جواز إقامة الدعوى الجنائية ضد من سبق محاكمته وبرأته المحاكم الأجنبية أو إدانته واستوفى عقوبته.

ويتضح من هذا القيد أن المتهم إذا لم يستوفي عقوبته أو لم ينفذها فإن ذلك لا يمنع من إعادة محاكمته مرة ثانية، وكذلك إذا سقطت العقوبة بالتقادم أو لصدور عفو عنها فإن ذلك أيضا لا يحول دون إعادة محاكمته عن الجريمة أمام المحاكم المصرية[2].

ولعل العلة التي ابتغاها المشرع من امتداد القانون المصري إلى خارج مصر بالنسبة لهذه الطائفة من الجنايات هي خطورتها على أمن الدولة

---

(١) عصام عبد الفتاح عبد السميع : الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٧١. د.فوزية عبد الستار:المرجع السابق ، ص١٠٩، د.محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات – القسم العام، ١٩٨٩، ص١٣٣.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد للبيدي: المرجع السابق، ص١٤٦، د.مجدي محب الدين حافظ: المرجع السابق، ص٥٤١.

مما يستدعى تعقب مرتكبيها وخاصة وأنها لا تلقى الاهتمام اللازم من الدول التي تحاكم هؤلاء الجناة[1].

أما بالنسبة لقانون العقوبات العسكري فقد نصت المادة الثانية منه في فقرتها الثانية على أنه : " إما إذا كان الفعل معاقباً عليه فإن ذلك لا يعفي من المحاكمة ثانية أمام المحاكم العسكرية إلا أنه يجب مراعاة مدة العقوبة التي قضاها[2].

ففي هذه المادة لا يسرى القيد الوارد بالمادة الرابعة في فقرتها الثانية من قانون العقوبات وإنما يمكن محاكمة المتهم ثانياً أمام المحاكم العسكرية، ولكن مع مراعاة مدة العقوبة التي يكون الجاني قد قضاها[3].

ويذهب رأي إلى أن تبرير ذلك يكمن في حماية وتأكيد المصلحة محل الحماية الجنائية في قانون الأحكام العسكرية، وليس فيه ازدواجية من إعادة محاكمة شخص على فعل سبق محاكمته من قبل لأنه يراعي مدة العقوبة التي يكون قد قضاها الجاني في الخارج[4].

ونرى أن الأخذ بعينية النص في الجرائم الماسة بأمن الدولة هو أمر لازم للدفاع عن النفس، فقلما تلقى الجرائم الماسة بالمصالح الجوهرية للدولة اهتماماً في الخارج وأنه وإن كان تطبيق هذا المبدأ لا يعدو مجرد التخويف لصعوبة عودة الجاني للبلاد لتنفيذ الحكم الصادر ضده أو ليحاكم فيها، وخصوصاً وأن الدول لا تسلم من يتهم أو يحكم عليه في جريمة سياسية.

---

(١) محمد أحمد حسن ، محمد رفيق البسطويسي: المرجع السابق، ص٧٣. د.محمود محمود مصطفي: شرح قانون العقوبات ، المرجع السابق، ص١٢٩.

(٢) د. إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص ١٤٦.

(٣) المادة الثامنة من قانون الأحكام العسكرية .

(٤) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص١٤٧.

المطلب الثاني
التوسع في جرائم الخطـــر

٢٦ـ تقســـيم

توسع المشرع في تجريم صور من السلوك تنطوي على مجرد الخطر ولو لم يترتب عليها ضرر. وسنتناول فيما يلي ماهية الخطر ومظاهره.

أولاً : ماهية الخطـر

فكرة الخطر ذات أهمية واضحة في القانون الجنائي فهي علة تجريم جرائم الخطر في السياسة الجنائية ويمثل الخطر النتيجة الإجرامية لهذه الجرائم وللخطر أهميته في تجريم الشروع فهو العلة العامة لهذا التجريم ومن فكرته يستمد معيار "البدء في التنفيذ" والتمييز بينه وبين " العمل التحضيري"(١).

ولهذا فقد عني الفقه بتقسيم الجرائم إلى جرائم خطر وجرائم ضرر. فجرائم الخطر ليست عدواناً فعلياً على المصلحة أو الحق الذي يحميه القانون ولكن مجرد تهديد له بالإهدار إذا سارت الأمور سيرها المعتاد. فجرام الخطر تقع كاملة بمجرد تحقق الخطر، أما جرائم الضرر فهي التي يتطلب فيها المشرع وقوع الضرر الفعلي بالمصلحة محل الحماية وهذا النوع كثيراً ما يتطابق مع جرائم السلوك والنتيجة إذا ما أخذنا هذه الأخيرة في مفهومها المادي وذلك لكون الضرر المتحقق يتمثل غالباً في شكل حدث مادي خارجي مترتب على السلوك(٢).

وجرائم الخطر تنقسم إلى جرائم خطر فعلي وجرائم خطر مفترض والفيصل في ذلك هو ما تطلبه المشرع بالنص التجريمي، فإذا كان المشرع

---

(١) د.محمود نجيب حسني:علاقة السببيةفي قانون العقوبات، مكتبة رجال القضاء،١٩٨٤ص٤٨

(٢) د.رمسيس بهنام: النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص٥٣٢، د.مأمون سلامة: قانون العقوبات ـالقسم الخاص، مرجع سابق، ص٣٧.

يتطلب خطراً فعلياً وجب أن يحقق السلوك الإجرامي وضعاً مادياً يستشف منه القاضي احتمال حدوث ضرر[1] كجريمة تأليف عصابة لمهاجمة طائفة من السكان، وجريمة تخريب وسائل الإنتاج.

أما الخطر المفترض فهو الذي يفترض تحقيق الخطر بتحقيق السلوك وتكتمل الجريمة به ولو انتفى الخطر الفعلي، ولعل الحكمة من ذلك هو أهمية المصلحة المحمية كجريمة محاولة قلب نظام الحكم أو محاولة احتلال المباني العامة.

ثانياً : مظاهـر الخطـر

يبين من مطالعة نصوص التشريع الفرنسي والإيطالي والألماني والمصري أنهم يعولان على فكرة الخطر في تجريم بعض صور السلوك الذي يمس أمن الدولة وذلك على النحو التالي:

(١) التشريع الفرنسي

جرم التشريع الفرنسي فكرة الخطر من خلال الأعمال المنطوية على التهديد بالخطر للمصالح الأساسية للدولة وبصفة خاصة في نطاق جرائم أمن الدولة، وقد استند المشرع الفرنسي إلى فكرة الخطر الذي يهدد أمن الدولة منذ تقنين الثورة الفرنسية وقسم الخطر إلى داخلي وخارجي، وذهبت أحكام القضاء إلى الخطر الداخلي هو الناجم عن الحرب الأهلية والبعض يراه هو الناجم عن الهياج أو الثورة[2]، أما الفقه الفرنسي فيراه ذلك الخطر الناجم عن كل ما يمس الهيكل الدستوري للدولة[3].

---

(١) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص١٥٢، د.مأمون سلامة: قانون العقوبات – القسم الخاص ، مرجع سابق، ص٣٧.

(٢) د.إبراهيم السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص١٥٦، محمد أبو الفتح الغنام : المرجع السابق، ص٢٥٢.

(3)- Vitu (A), réforme des dispoitions législatives concernant la sûrete de l'Etat 1996.

-Vitu (A) Atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation, Edition du juris-classeur, 1996 art. 412-1 á 412-8, No7.

(٢) التشريع الإيطالي

أخذ المشرع الإيطالي بفكرة الخطر في التجريم لخطورة بعض الجرائم على المصلحة المحمية مثال: تجريم الجرائم الإرهابية، والجرائم المرتبطة بمرسوم بقانون ٦٢٥ لسنة ١٩٧٩والمعدل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٨١ متى ارتكبت هذه الجرائم بغرض الإرهاب أوقلب النظام الدستوري (المادة٢٨٠و٢٩٠عقوبات) وتجريم إنشاء الجمعيات المناهضة في المادة ٢٧٠ مكرر وهي المادة المشابهة للمادة ٨٧ عقوبات بالقانون المصري[١].

(٣) التشريع الألماني

جرم المشرع الألماني الخطر بتجريم الاغتيال والإبادة في المواد ٢١١و ٢١٢و ٢٢٠ وجرائم الحرية الشخصية والاختطاف واحتجاز الرهائن في المواد (٣٠٦و ٣٠٧و ٣٠٨و ٣١٠) وهذه الجرائم هي الواردة في نص المادة ١٢٩ عقوبات[٢].

(٤) التشريع المصـري

نلاحظ أن السمة العامة التي تميز جرائم أمن الدولة أنها من جرائم الخطر[٣] فالمشرع يعاقب تحت وصف الجريمة الكاملة الأفعال التي تشكل خطراً على المصلحة محل الحماية الجنائية ويعني ذلك أن تحقق النتيجة المادية المترتبة على السلوك الإجرامي لا يدخل كعنصر لازم لتحقيق النموذج القانوني للجريمة في جرائم أمن الدولة.

ففي جريمة محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري بالقوة فسواء تحققت النتيجة المتجه إليها السلوك الإجرامي من عدمه فإن الجريمة

---

(١) د. إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص١٥٥ وما بعدها.، د.محمد أبو الفتح الغنام: الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدولة الديمقراطية، ١٩٩١، القاهرة، ص٢٥١.

(٢) د.أحمد أبو الروس: الإرهاب والتطرف والعنف الدولي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١،ص٢٨٣. د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص١٥٦.

(٣) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص ١٥٢، د.مأمون سلامة : المرجع السابق، ص٣٨.

تتحقق وتقع كاملة في عناصرها بمجرد وقوع فعل المحاولة للقلب أو للتغيير بالقوة[١].

فجرائم الخطر العام الذي يهدد المصالح الأساسية محل الحماية مباشرة كجرائم أمن الدولة بخلاف جرائم الخطر الخاص الذي يهدد المصالح الفردية بالضرر كحق الإنسان في الحياة[٢].

ونلاحظ أن المشرع علاوة على تجريم مجرد تعريض المصلحة للخطر باعتبار الجريمة وقعت كاملة فإنه أيضاً يشدد العقوبة إذا تحقق هدف الجاني من سلوكه الإجرامي ويطلق عليه الفقه المقارن طائفة الجرائم المشددة بالنتيجة[٣].

ومن الأمثلة أن المشرع يعاقب بالسجن المشدد كل شخص له من الأمر في القوات المسلحة أو البوليس طلب إليهم أو كلفهم بالعمل على تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض إجرامي، فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة كانت العقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة[٤]، وكذا عاقب بالسجن المؤبد كل من سعى لدى دولة أجنبية أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو عصابة مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحتها، وكذلك التخابر معها للقيام بعمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو دبلوماسيها أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو اشترك في ذلك تشدد العقوبة إذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو التخابر أو شرع فيها إلى الإعدام[٥]. وعلة التشديد في هذه الطائفة من الجرائم هو ازدياد الخطر الناتج من تضامن سلوك الفاعل وسلوك الموجه إليه ويجعل الإضرار بالمصلحة أقوى احتمالا وهي مرحلة من الخطر حرص المشرع من خلال اختياره لقالب الجريمة

---

(١) المادة ٨٧ عقوبات.
(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص١٥٣
(٣) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص١٦١.
(٤) المادة ٩٢ عقوبات.
(٥) المادة ٨٦ مكرر (ج) عقوبات.

الشكلية على عدم اشتراط قيامها كمناط للعقاب. لذا شدد العقاب عند تحققها ولو لم يعد خطر الاعتداء درجة الاحتمال[1].

وإذا كانت جرائم أمن الدولة هي من جرائم الخطر وبالتالي يعاقب عليها تحت وصف الجريمة التامة قبل تحقق النتيجة فإن الشروع لا يتصور بالنسبة لها، ذلك أن الشروع هو في ذاته جريمة خطر وبالتالي لا يتصور العقاب على خطر التهديد بالخطر. فجرائم التمام السابق على تحقق النتيجة هي جرائم تكتمل عناصرها المكونة لها بمجرد الشروع في ارتكابها وقبل لحظة الشروع لا يمكن التدخل بالعقاب على الأفعال المرتكبة في مرحلة الأعمال التحضيرية إلا بنص تجريمي خاص يحدد الفعل أو العمل التحضيري في ذاته وليس في علاقته بالهدف أو النتيجة المتجهة إليها الإرادة، ومن أجل ذلك لا عقاب على الشروع في الشروع[2]. فلا يتصور الشروع مثلا في جريمة مثل المؤثمة بالمادة ٨٧ عقوبات والتي تعاقب على كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة، وكذا المؤثمة بالمادة ٩٠ مكرر عقوبات والتي تعاقب على كل من يحاول بالقوة احتلال شئ من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو المرافق عامة. وثمة رأي يتصور الشروع في جريمة شكلية[3] في صورته الموقوفة دون الخائبة كما في جريمة تعطيل أوامر الحكومة الصادر من شخص له حق الأمر في القوات المسلحة أو البوليس طلب إليهم تعطيل أوامر الحكومة إذا كان لغرض إجرامي[4].

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص١٦٢.
(٢) راجع :د. مأمون سلامة: قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق، ص٤١.
(٣) د.رمسيس بهنام: القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٩٥.
(٤) المادة ٩٢ عقوبات.

المبحث الثالث
القواعد الخاصة بالمساهمة التبعية[1]

٢٧- تقسيم

خرج المشرع المصري عن القواعد العامة في المساهمة التبعية بقواعد خاصة مراعاة لأهمية الحماية الجنائية لأمن الدولة. فنراه يتوسع في تجريم أفعال الاشتراك من ناحية، ومعتبراً كلا من التحريض والاتفاق الجنائي جريمة خاصة من ناحية أخرى، بل أنه قد وصل إلى حد اعتبار مجرد التشجيع بالمساعدة والدعوة لاتفاق جنائي جريمة خاصة، وسنتناول ذلك بالدراسة في مطالب خمسة متعاقبة:

المطلب الأول
التوسع في أفعال الاشتراك

٢٨- ماهية الاشتراك

غالبية الفقهاء في مصر تتجه لاستخدام الاشتراك كمصطلح يدل على المساهمة الجنائية التبعية مرادفاً للمصطلح الفرنسي complicité ، بينما تطلق تعبير المساهمة الجنائية كمرادفاً للاصطلاح الفرنسيparticipation grimunelle للدلالة على مطلق تعدد الجناة في الجريمة[2].

فالفقه يعرف الاشتراك بأنه نشاط يرتبط بالفعل الإجرامي ونتيجته برابطة سببيه دون أن يتضمن تنفيذاً للجريمة أو قيامها بدور رئيسي في تنفيها وذلك

---

(١) تعاقب المواد ٥٩، ٦٠ من قانون العقوبات الفرنسي على المساهمة في الجنايات والجنح بصفة على كافة الجرائم ما لم يوجد نص خاص يقضي بغير ذلك.
Crim.24 Nov. 1980, Dull. Crim. No.314. crim 15 Fev. 1982. Bull. Crim. No50. D. 1983, 275. note mayere 23 Avr. 1997. Bull. Crim. No. 143, Rev. Sc. Crim. 1998, 95, obs. Bouloc.

(٢) د.علاء الدين راشد: الاشتراك في الجريمة، دار النهضة العربية،١٩٩٧م - ١٤١٧هـ ، ص٢٣، د.فوزية عبد الستار: شرح قانون العقوبات- القسم العام، مرجع سابق،ص٣٩٦.

خلافاً للمعنى التشريعي والذي يوسع مفهوم الاشتراك ليشمل المساهمة الجنائية الأصلية والتبعية[1]، وأورد المشرع المصري صور الاشتراك في المـــادة ٤٠ من قانون العقوبات وعددها على النحو التالي:

أولاً : كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على التحريض .

ثانياً: من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقعت بناء على هذا الاتفاق.

ثالثاً: من أعطى للفاعل سلاح أو آلات أو أي شئ آخر مما استعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

٢٩- مظاهـــره

توسع المشرع في أفعال الاشتراك لما تشكله جرائم أمن الدولة من مساس بسلامة البلاد فنصت المادة ٨٨ مكرر (ب)[2] على أنه: " تسري أحكام المواد ٨٢ و٨٣ و٩٥ و ٩٦و ٩٧و ٩٨و ٩٨(هـ) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم". وتنص المادة ٨٢ من ذات القانون على أنه : "يعاقب باعتباره شريكا في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب.

١- كل من كان عالماً بنية الجاني وقدم إليه إعانة أو وسيلة للتعيش أو للسكن أو مأوي أو مكاناً للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات، وكذلك كل من حمل رسائله أو سهل له البحث عن موضوع الجريمة أو إخفائه أو نقله أو إبلاغه.

٢ – كل من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك،

---

(١) د.علاء الدين راشد: المرجع السابق، ص٢٤.

(٢) مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨. وبإضافة هذه المادة لم يعد التوسع في أفعال الاشتراك خاصاً بالجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الخارج فقط بل امتد ليشمل أيضاً الجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الداخل.

٣ – كل من أتلف أو اختلس أو أخفى أو غير عمداً مستنداً من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها. ويجوز للمحكمة في هذه الأحوال أن تعفى من العقوبة أقارب الجاني وأصهاره إلى الدرجة الرابعة إذا لم يكونوا معاقبيه بنص آخر في القانون".

وتشبه هذه الجريمة تلك المادة الخاصة بجرائم الإخفاء الإرهابية التي استحدثها المشرع الفرنسي بالقانون الصادر في ١٩٩٦/٧/٢٢[١]. والفارق بينهما أن المشرع الفرنسي اعتبر أن هذه الأعمال – سواء إخفاء متحصلات الجرائم الإرهابية أو إخفاء شخص متهم بالإرهاب – جرائم تامة، في حين أن المشرع المصري يعتبرها من قبيل الاشتراك بما يجعل مرتكبها شريكاً ويتطلب ذلك توافر عناصر الاشتراك الأخرى[٢].

وهذا النص يعد خروجاً عن الأحكام العامة للمساهمة التبعية التي نظمتها أحكام المادة٤٠ عقوبات والتي حددت سلوك الاشتراك في أفعال ثلاث وهي التحريض، والاتفاق، والمساعدة في الأعمال المتممة أو المسهلة أو المجهزة لجريمة.

ويذهب رأي إلى أن النشاط الإجرامي للشريك في المادة٨٢ عقوبات يدخل إلى حد كبير في نطاق الاشتراك بالمساعدة وفقاً للقواعد العامة[٣]ولكنه يختلف عن هذه القواعد في طبيعة المساعدة المبذولة من جانب الشريك والتي ترتبط في جانب كبير منها بشخص الفاعل دون أن يكون لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالجريمة المرتكبة، وكذا عدم اشتراط وقوع الجريمة لعقاب الشريك.

وإذا تأملنا نماذج السلوك المنصوص عليها في المادة ٨٢ من قانون العقوبات والتي يعتبر الشخص فيها شريكا في جرائم أمن الدولة سنجدها منطوية على نماذج ثلاثة:

---

(١) د.حنان محمد الحسيني: التشكيلات العصابية في جرائم أمن الدولة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص٢٦٣وما بعدها.

(٢) د.إمام حسانين خليل عطا الله : الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة- دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٩، ص٥٠٢.

(٣) د.حسام الدين محمد أحمد : المرجع السابق، ص٣٤٦ وما بعدها.

النموذج الأول : إعانــة الجاني

اعتبر القانون كل من يقدم إلى الجاني في إحدى الجرائم المنصوص عليها إعانة أو وسيلة للتعيش أو سكن أو مأوى أو مكان للاجتماع أو غير ذلك من التسهيلات[1]، وكذا من يقوم بحمل رسائله إلى الغير ولو لم تكمن متعلقة بتنفيذ الجريمة أو يسهل له البحث عن موضوع الجريمة أو إخفائه أو نقله أو إبلاغه مع علمه بنيات الجاني شريكاً للجاني في جريمته الأصلية والمفترض في كل صور السلوك المنصوص عليها أنها مساعدات أو تسهيلات لا ترتبط بوقوع الجريمة برابطة سببية مادية وإلا لأعتبر مرتكبها شريكا وفقاً للقواعد العامة دون ما حاجة إلى نص خاص، وحتى لو أمكن استخلاص رابطة السببية عن القواعد العامة أيضاً لأنه يكتفي لتوافر الاشتراك في هذه الجرائم بالعلم بنيات الفاعل الأصلي (الجاني) ودون أن يستلزم اتجاه الإرادة إلى تحقيق الجريمة عن طريق سلوك الفاعل الأصلي وهنا أهمية نص المادة ٨٢ عقوبات ولولاه لما أمكن معاقبة الجاني في الفروض السابقة بوصفه شريكاً في الجريمة[2].

ففي هذا النموذج استعمل المشرع لفظ " من كان عالما بنيات الجاني" أي أن الشريك يجب أن يكون عالما بنوع الجريمة التي ينوي الجانية ارتكابها علاوة على إرادته تحقيق هذا السلوك.

وينص التشريع الفرنسي على صور الاشتراك (م١٢١-٧ من القانون الجديد) وهي عبــارة عن المساعــدة في تسهيل ارتكاب الجريمة والتحريض بوعد أو تهديد أو أمر أو استغلال السلطــة ثم الاشتراك عن طريق تقديم

---

(١) يلاحظ غموض المعنى المقصود من هذه التسهيلات فلا يعرف ما إذا كانت وسائل تسهل له معيشته وسكناه وعقد اجتماعاته أم أنها تسهل له أموراً أخرى متعلقة بما عقد النية عليه. راجع : د. محمد محمود سعيد: المرجع السابق، ص١٠٩.

(٢) د.جنان محمد الحسيني: المرجع السابق، ص٢٦٤، د.مأمون سلامة : قانون العقوبات- القسم الخاص، المرجع السابق، ص٤٧ وما بعدها. د.محمد عبد اللطيف عبد العال، المرجع السابق، ص١٥٩.

معلومات (instruction) وهي ذات الوسائل التي كان منصوصاً عليها في المادة ٦٠ من القانون السابق، وبصفة عامة فإن المشرع الفرنسي سواء في قانون ١٨١٠ أو في القانون الجديد قد استبعد الاتفاق والمساعدة اللاحقة من وسائل الاشتراك[١].

ويتكون الاشتراك من ثلاثة عناصر أولها هو العنصر الشرعي حيث لا يمثل فعل المساعدة أو التحريض جريمة بذاته وإنما يصبح جدير بالعقاب لارتباطه بفعل أساسي يجرمه القانون، وثانيها العنصر هو المادي الذي يتمثل في سلوك إيجابي يقوم به المساعد أو المحرض سواء أكان هذا السلوك معاصر للجريمة أو سابق عليها ويشترط للعقاب على الاشتراك أن يقع تاماً لأن النية ليست محلاً للعقاب ولا عقاب على الشروع في الاشتراك، أما الثالث فهو يتصل بالركن المعنوي متمثلاً في إرادة الاشتراك في الفعل المجرم مع العلم بأن سلوكه يمثل مساعدة أو تحريض على الجرم[٢].

النموذج الثاني: إخفاء أدوات الجريمة

اعتبر القانون كذلك شريكاً في جرائم أمن الدولة كل من أخفى أشياء استعملت أو أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة أو تحصلت منها وهو عالم بذلك. والأصل أن إخفاء الأشياء التي تكون قد استعملت في الجريمة أو تحصلت منها لا يعتبر من قبيل أفعال المساهمة فيها لحصوله بعد تمام الجريمة وإن كان يعتبر جريمة حسب قواعد قوانين أخرى، إلا أن المادة ٨٢ عقوبات اعتبرت ذلك السلوك هو اشتراك في الجريمة بغض النظر عن وقوع الجريمة من عدمه[٣]، بل يكفي كونه شريك إخفاءها قبل وقوع الجريمة مادامت أعدت للاستعمال في

---

(١) د.علاء الدين راشد : مرجع سابق، ص١٥.

(2) Paulin (C), droit pénal général. P.92. etc.

(٣) د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق، ص٢٦٥، د.نجاتي سيد سند: المرجع السابق، ص ٢٦٤.

ارتكابه، وقد ذهب رأي[1] إلى مخالفة وجهة النظر القائلة بعدم اشتراط وقوع الجريمة محل النموذج موضوع الدراسة حيث أن صياغة نص قانون العقوبات المصري يستفاد من أن هناك نوعين من الأشياء الأولى : أشياء استعملت بالفعل في ارتكاب الجريمة، والثانية: أشياء أعدها الفاعل للاستعمال في ارتكاب الجريمة غير أنه ارتكبها دون استعماله ذلك أن الأصل في حيازة الأشياء الإباحة ما لم تكن حيازة الأشياء نفسها جريمة، فإذا كانت هذه الأشياء مباح حيازتها ولم ترتكب جريمة فإنه تبعاً لذلك لن يكون هناك فاعل وبالتبعية لن يكون هناك شريك، ويشترط الفقيه (جارسون) لتطبيق نص جريمة الإخفاء بوصفها اشتراكاً أن تدل طبيعة الأشياء المخفية بكل وضوح على إعدادها لارتكاب جرائم الاعتداء على أمن الدولة الخارجي، والواقع العملي أن حيازة الأشياء التي تدل على هذا الغرض أي الارتكاب الاعتداء على أمن الدولة الداخلي يمكن خضوعها لنص تجريم مستقل.

وقد يبدو لنا أن المشرع لم يكن بحاجة لنص تجريمي لهذا النموذج إكتفاءاً بالمادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات حيث نصت على أنه :" كل من أخفى أشياء مسروقة أو متحصلة من جناية أو جنحة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء التي يخفيها متحصلة من جريمة عقوبتها أشد، حكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه الجريمة".

غير أن نص المادة ٨٢ عقوبات عاقب على الإخفاء اللاحق لأشياء أعدت للاستعمال في ارتكاب الجريمة غير أنها لم تستعمل فعلاً ليسد النقص الوارد في نص المادة ٤٤ مكرر عقوبات تأكيداً لفاعلية الحماية الجنائية في هذه الجرائم[2].

وكذا تبدو أهمية النص في حالة الإخفاء السابق على ارتكاب الجريمة، حيث اعتبرت المخفي شريكاً في الجريمة التي وقعت سواء أكانت الجريمة التي أعدت فعلاً الأشياء للاستعمال في ارتكابها أم كانت تشكل مرحلة أولى من

---

(١) د.حسام محمد أحمد: المرجع السابق، ص٣٥٢.

(٢) د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق، ص٢٦٥.، د.مأمون سلامة: قانون العقوبات- القسم الخاص، المرجع السابق، ص٤٩. د.نجاتي سيد سند: المرجع السابق، ص٥٤٧.

مراحل التدرج الإجرامي، وذلك خروجاً على قواعد الاشتراك العامة التي لا تسمح باعتبار المخفي شريكاً في الجريمة لانعدام رابطة السببية من ناحية وتخلف إرادة تحقق الجريمة بالنسبة للشريك[١].

أما القانون الإنجليزي فيقسم الشركاء على قسمين وفقاً لوقت تدخلهم فهناك شريك قبل الواقعة وهو كل من يساعد أو يحرض أو ينصح أو يأمر غيره على ارتكاب الجريمة دون أن يكون حاضراً تنفيذها أو شريك بعد الواقعة وهو كل من يؤدي أو يخفي أو يساعد الجاني على الهروب بعد ارتكاب الجريمة، ويشترط للعقاب أن يقع الفعل المعاقب عليه، أما إذا لم يرتكب الفاعل الجريمة فلا عقاب على الشريك تحت هذا الوصف ولكن يعاقب كفاعل في جريمة قائمة بذاتها وذلك في حالة التحريض incitemet أو الاتفاق conspiracy[٢].

وفي هذا النموذج استعمل المشرع لفظ " وهو عالم بذلك" أي أنه يجب توافر علم الشريك بالأشياء موضوع الإخفاء وعلمه بالجريمة ذاتها واتجاه إرادته لهذا الإخفاء.

النموذج الثالث: إتلاف أو اختلاس مستند من شأنه تسهيل كشف الجريمة [٣]

يعتبر شريكاً كل من أتلف أو اختلس أو أخفى أو غيّر عمداً مستنداً من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها أو عقاب مرتكبيها وهذا النموذج لا يمكن خضوع مرتكبه للقواعد العامة في الاشتراك ذلك أن إخفاء أو إتلاف أو اختلاس أدلة الجريمة يفترض وقوع الجريمة فعلاً وبالتالي لا يمكن مساءلة الجاني بوصفه شريكاً[٤] لانتفاء علاقة السببية المادية المتطلبة في أفعال الاشتراك.

---

(١) د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق، ص٢٦٥.

(٢) علاء الدين راشد : المرجع السابق، ص٢٠.

(٣) د. حسام الدين محمد أحمد: المساعدة على ارتكاب الجريمة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٢٥. د. محمد رشاد أبوعرام: المساعدة ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٣٣.

(٤) د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق، ص٥٤٩، د.مأمون سلامة: قانون العقوبات – القسم الخاص، المرجع السابق، ص٤٨. د.نجاتي سيد سند: المرجع السابق، ص٥٤٩.

والاتجاه الفقهي الغالب – ونؤيده – يوسع من مفهوم المستندات محل الجريمة حيث يستوي أن يكون مستنداً رسمياً أو عرفياً ولا يشترط كونه دليلاً كاملاً على ارتكاب الفاعل للجريمة وإنما مجرد تضمنه معلومات وبيانات تسهل الكشف عن الجريمة وأدلتها وعقاب مرتكبها يعد كافياً لاعتباره مستنداً في حكم هذه الحالة[1].

وفي هذا النموذج استعمل المشرع لفظ "عمداً" أي أنه يلزم توافر الركن المعنوي في صورة القصد الجنائي بشقيه العلم بأن المستند موضوع الإخفاء أو الإتلاف أو الاختلاس أو التغيير من شأنه تسهيل كشف الجريمة وأدلتها وإدانة مرتكبيها والإرادة المتجهة لإحداث هذا السلوك[2].

ويتطلب اعتبار الفاعل في إحدى النماذج الثلاث السالفة شريكاً توافر الركن المعنوي، بمعنى لزوم توافر العلم بجوهر السلوك وإرادة تحقيق السلوك.

ويلاحظ على نص المادة ٨٢ أنها لا تستبعد تطبيق قواعد الاشتراك المنصوص عليها بالمادة ٤٠ من قانون العقوبات بل توافر شروط الاشتراك المقررة بالمادة ٤٠ عقوبات يستبعد تطبيق المادة ٨٢ بفقراتها الثلاث. بمعنى أن هذه المادة الأخيرة بفقراتها الثلاث لا تطبق إلا حيث لا يمكن اعتبار الشخص شريكا وفقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادة٤٠ سالفة الذكر[3].

---

(١) د.حسام الدين محمد أحمد : المرجع السابق، ص ٣٥٥، د.عبد المهيمن بكر : القسم العام في قانون العقوبات، ١٩٧٧، ص٢٣٤.

(٢) الجدير بالذكر أن المشرع الفرنسي استبعد المساعدة اللاحقة من وسائل الاشتراك. د.علاء الدين راشد، مرجع سابق، ص١٥.

(٣) د.مأمون سلامة : قانون العقوبات – القسم الخاص، المرجع السابق، ص٥١.

المطلب الثاني
اعتبار التحريض جريمـــة خاصة

٣٠- ماهيتـــــه

التحريض في اللغة هو الحض والدفع provocatim بالوعد والوعيد وأقوى في تأثيره من الحث والإغراء instigation وهو مختلف تماماً على التهييج والإثارة excitation الذي نستغل فيه العواطف والمشاعر أكثر من التحريض وغالباً ما يستغل مع الجموع[١].

والتحريض في القانون هو خلق فكرة الجريمة لدى شخص ثم تدعيمها حتى تتحول إلى جريمة[٢]، والتحريض في قانون العقوبات المصري وسيلة من وسائل الاشتراك وفقاً لنص المادة ٤٠ وجعل المشرع التحريض جريمة قائمة بذاتها بموجب نص المادة ٩٥ من قانون العقوبات[٣] والتي نصت على أنه "كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٠مكرر و ٩١ و٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد أو بالسجن إذا لم يترتب على هذا التحريض أثر".

٣١- مظاهـــــره

التحريض باعتباره جريمة مستقلة بذاتها شمل مادتين فقط من القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني وهما المادتان ٨٧و ٨٩ وباقي المواد وردت في القسم الثاني من الكتاب الثاني، إلا أن المادة ٨٨ مكرراً (ب) من

---

(١) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص٢١٧. د.أحمد علي المجدوب: التحريض على الجريمة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٠م/ ١٣٩٠هـ ، ص ١٠ وما بعدها، د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق، ص٢٦٦، د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٢٣٣. د.هالة احمد غالب: جرائم العنف الجماعي في التشريع المصري والمقارن، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، سنة ٢٠٠١، ص٢٢٣.

(٢) د.محمود نجيب حسني: المساهمة الجنائية في التشريعات العربية ، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، ١٩٩٢، ص١٤٦، د.هالة أحمد غالب أمين بحر: المرجع السابق،ص٢٢٤.

(٣) استبدلت بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧، الوقائع المصرية، العدد ٣٩ مكرر بتاريخ ١٩/٥/ ١٩٥٧ والمعدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

قانون العقوبات[1] جعلت نص المادة ساريا على كافة المواد الواردة في القسم الأول من الباب الثاني حيث نصت على أنه: " تسري أحكام المواد ٨٢و ٨٣و ٩٥و ٩٦و ٩٧و ٩٨و ٩٨(هـ) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم".

والقاعدة العامة أنه لا يعاقب على التحريض إلا إذا ترتب عليه أثر بمعنى أن يؤدي إلى دفع الجاني لارتكاب الجريمة التي حرض عليها وفي هذه الحالة يعاقب على التحريض باعتباره صورة من صور الاشتراك ولكن نص المادة ٩٥ عقوبات خرج عن هذه القاعدة نظراً لخطورة فعل التحريض بالنسبة للحق أو للمصلحة المحمية.

واختلفت التشريعات دول العالم ما بين ما يعتبر التحريض جريمة خاصة وما يعتبرها صورة من صور الاشتراك، ومن التشريعات ما تجرم سلوك التحريض استقلالاً عن سلوك المحرض مثال القانون الجزائري، والسوري، والسوداني، والقطري، والقانون الإيطالي بجعل سلوك المحرض جريمة مستقلة سواء وقعت الجريمة محل التحريض أم لم تقع[2]، كما عاقب قانون عقوبات دبي المحرض بوصفه مرتكباً جريمة خاصة بالحبس مدة لا تزيد عن عشر سنوات إذا كان الجرم الذي حرض على ارتكابه يستوجب عقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد، والحبس مدة لا تزيد عن نصف هذه العقوبة في الحالات الأخرى[3]. أي أنه جعل التحريض جريمة خاصة بصفة عامة لكافة جرائم قانون العقوبات وليس

---

(١) مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر، ١٩٩٢/٧/١٨.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص٢١٩، د.محمد عساكر : نظرية الاشتراك في الجريمة، رسالة دكتوراه ، معهد العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص ٢٩٥ وما بعدها ، د.محمود محمود مصطفى: أصول قانون العقوبات في الدول العربية، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص٩٧، نبيه يوسف صالح عبد الرسول : الشروع في الجريمة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق حقوق، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣، ص٢٣٧. د.هالة أحمد غالب أمين بحر: المرجع السابق، ص ٢٢٦..

(٣) عبدالرؤوف مهدي : القواعد العامة لقانون العقوبات، دار الفكر العربي، ١٩٨٦،ص٤١٧.

لطائفة معينة من الجرائم، ولكن قانون عقوبات أبوظبي لم يعاقب على التحريض غير المتبوع بأثر إلا استثناء ويذهب رأي – نؤيده – إلى أن هذا الاتجاه هو الأصح تشريعياً[1].

وقد أوصى المؤتمر الدولي لقانون العقوبات في أثينا ١٩٥٧ باعتبار التحريض نوعاً مستقلاً من المساهمة الجنائية باعتبارات المحرض ليس فاعلاً أو شريكاً، كما أن لجان تعديل قانون العقوبات الفرنسية عام ١٩٧٨، ١٩٨٣، ١٩٨٦ قد أوصت بإفراد نص خاص للمحرض على الجريمة بوصفه "من يرتكب عن علم العمل المجرم بواسطة الغير أو من يحرض مباشرة على جناية أو جنحة من الدرجة الأولى أو الثانية ولا ينتج من تحريضه أثر إلا أن المناقشات البرلمانية للقانون الفرنسي (٦٨٦- ٩٢) أسفرت عن عدم الموافقة على جعل جريمة المحرض جريمة مستقلة لصعوبة الإثبات[2].

أما المشرع اللبناني فلم ينص على عقوبة التحريض على ارتكاب جرائم مخلة بأمن الدولة كما فعلت التشريعات مثل التشريع العراقي والذي خرج من مبدأ عدم معاقبة المحرض العراقي ولكن المشرع اللبناني أغفل هذا النص الخاص بما يستوجب الرجوع إلى تطبيق النصوص العامة المتعلقة بأحكام التحريض والتي تمتد إلى كل جريمة محرض عليها سواء كانت واقعة على الأفراد أو على أمن الدولة حيث يتعرض المحرض لعقوبة الجريمة التي أراد اقترافها سواء بقيت في طور المحاولة أو كانت ناقصة وإذا لم يؤدي التحريض إلى نتيجة خففت العقوبة حسبما هو وارد في المادة ٢٢٠ من قانون العقوبات[3]

---

(١) د.عبد الرؤوف مهدي : القواعد العامة لقانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٤١٨.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق، ص٢١٩، د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٣٣٥. د.هالة أحمد غالب أمين بحر : المرجع السابق، ص٢٢٥.

Vitu (A) Atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation, juris-classeur 1996 pénal, 4, Art412-8,P.8.

ويطلق على المحرض في الفقه الفرنسي الفاعل الاستثنائي لكونه لم يقم بالفعل المادي للجرم بنفسه وإنما هو العقل المدبر للفعل.

Stefani (G), Levasseur (G) et Bouloc (B), droit pénal général 17e édition 2000, Dalloz.P.260.

(٣) د. حنان مسعد مصطفى أبو العنين : التحريض على الجريمة بين مذهبي التبعية والاستقلال، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ١٩٩٠، ص٥٣ وما بعدها، د.علي محمد جعفر: قانون العقوبات والجرائم ، الطبعة الأولى ، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠، ص ٣٤ وما بعدها.

وفي التشريع الإنجليزي واليوناني القاعدة العامة إلى التحريض على ارتكاب جريمة يعد جريمة ولكنها جريمة ناقصة، ولكن إذا وقعت الجريمة فإن المحرض يعد شريكاً ويعاقب بوصفه فاعلا أصلياً، وإذا لم ترتكب فيعاقب على هذا التحريض كجنحة[١].

ويمتد نطاق التحريض ليشمل التحريض على ارتكاب الأعمال التحضيرية وتجرم لخطورتها في مجال أمن الدولة[٢]، فالمشرع الإنجليزي خرج عن القواعد العامة للتحريض كما عاقب على التحريض ولو وقع خارج إنجلترا[٣].

أما قانون العقوبات النرويجي فعاقب على الشروع في التحريض على ارتكاب جناية ولو لم يترتب عليه أثر، أما التحريض على ارتكاب جنحة فلا عقاب عليه إذا لم يترتب عليه أثر[٤].

ويلزم في التحريض لأعمال المادة محل البحث ألا ينتج أثراً، أي لا يلقى قبولا، أما إذا ترتب على التحريض أثر فيجب اعتبار المحرض شريكاً في الجريمة طبقاً للمادة ٤٠ فقرة أولى من قانون العقوبات[٥]، كما يجب أن ينصب

---

(١) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي ، المرجع السابق، ص٢٢٢، د.حسام محمد احمد: المرجع السابق، ص٣٣، د.محمد العساكر: نظرية الاشتراك في الجريمة، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(2)Smith and Hogan: Criminal Law (Criminal damege) London, 1999, p.812.

د. إبراهيم محمد اللبيدي : المرجع السابق، ص٢٢٣

(3)Section 59 / la act 2000.

د. إبراهيم محمد اللبيدي : المرجع السايق، ص٢٢٣

(٤) د.أحمد علي المجدوب: المرجع السابق، ص٤٠٦. د.نبيه يوسف صالح عبدالرسول، المرجع السابق، ص٢٣٧.

(٥) جندي عبد الملك: الموسوعة الجنائية، الجزء الثالث، دار المؤلفات القانونية، بيروت، لبنان، بيروت، ص١٣٠. د.عمر السعيد رمضان : شرح قانون العقوبات – القسم العام ، ١٩٩٠/ ١٩٩١، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٤١٥ . وقد ذهب القضاء الفرنسي إلى أن الخطب والمحررات التي تتضمن تحريضاً على ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة لا يمكن أن يشكل الركن المادي لجريمة الاعتداء على المصالح الأساسية للأمة ولكن إذا أدى هذا التحريض إلى وقوع الجريمة فإنه يمكن مساءلة الجاني باعتباره شريك في جناية التعدي.

-Crim 9 Nov, 1871, Bull.crim. no139; D 1871; S1871.1.254.

- Mayaud (Y). Code pénal édition, 2003, Dalloz, p.665.

التحريض على إحدى الجرائم الواردة بنص المادة ٩٥ عقوبات وهي :

- محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بالقوة.
- تأليف عصابة هاجمت السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة.
- التخريب العمدي للمباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام.
- محاولة احتلال المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام.
- تولى قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية بغير تكليف أو سبب مشروع بغرض إجرامي.
- العمل على تعطيل أوامر الحكومة من جانب من يمثلها من القوات المسلحة أو البوليس لغرض إجرامي.
- رئاسة عصابة مسلحة أو قيادة في اغتصاب ونهب الأراضي المملوكة للحكومة أو للأفراد أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردتها، وكذا كل من أدار حركة العصابة أو نظمها أو جلب إليها مساعدات أو دخل مع رؤساؤها أو مديريها في مخابرات إجرامية.

وأضافت المادة ٨٨ مكرر (ب) المواد الواردة بالقسم الأول من الباب الثاني وهي كالتالي:

- إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة على خلاف القانون يكون الغرض منها الدعوى بأية وسيلة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى سلطاتها العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو

السلام الاجتماعي أو إمدادها بمعلومات مادية أو مالية وكذا حيازة أو إحراز مطبوعات أو تسجيلات تتضمن ترويجاً لشئ مما تقدم.

- استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أي مما سبق أو منعه عن الانفصال عنها.
- كل من سعى أو تخابر مع دولة أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو ممن يعملون لمصلحتها للقيام بأعمال إرهاب داخل مصر أو ضد موظفيها أو دبلوماسيها أو مواطنيها في الخارج.
- كل من تعاون أو التحق بغير إذن كتابي من الحكومة المصرية بالقوات المسلحة لدولة أجنبية.
- اختطاف وسائل النقل معرضاً سلامة من بها للخطر.
- القبض أو احتجاز شخص في غير الأحوال المصرح بها كرهينة بغية التأثير على السلطات العامة في أداء أو الحصول على منفعة أو مزية من أي نوع.
- كل من تعدى على القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم أو قاومه بالقوة أو العنف أو التهديد باستعمالها معه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها[1]. والتحريض غير المتبوع بأثر اعتبره المشرع جريمة من جرائم الخطر[2].

ويستوي في التحريض أن يكون شفوياً أو مكتوباً ولم يستلزم القانون علانية، والشروع فيه متصور على الصورة الموقوفة دون الخائبة لأن هذه الصورة بالذات هي التي تتحقق الجريمة كاملة فيها[3].

---

(١) راجع أحكام مواد القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. وقدمت النيابة العامة المتهم الأول والخامس في القضية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٤ جنايات قسم أول أسيوط بتهمة تحريض آخرين مجهولين بارتكاب جريمة قتل المقدم / مصطفى خليل توني عمداً مع سبق الإصرار والترصد والمقترف بها جناية قتل أمين الشرطة/ أحمد عبد العال صالح.

(٢) د. عبدالفتاح مصطفى الصيفي: الاشتراك بالتحريض، دراسة مقارنة، ص٥٦١.

(٣) د.رمسيس بهنام: القسم الخاص ، مرجع سابق، ص١٠٨ ومابعدها.

والشروع على الصورة الموقوفة يمكن توافره سواء في التحريض الشفوي أو في التحريض الكتابي، فمن قبيله في التحريض الشفوي الإقدام على إدارة شريط مسجلة به عبارات التحريض لإذاعتها علناً وتدخل عامل خارج من إرادة الجاني أوقف آلة التسجيل، وفي التحريض الكتابي أن يرسل الجاني خطاب التحريض بالبريد إلى الشخص المراد تحريضه ويضبط هذا الخطاب قبل أن يقرأه المرسل إليه.

وتتحد صورتي الشروع الموقوفة والخائبة في أنهما جريمة ناقصة تخلف فيها تحقق النتيجة، ويختلفان في أن الشروع في صورته الموقوفة délit tenté هو شروع ناقص unbeendigter versuch يفترض عدم إتيان الجاني كل الأفعال التنفيذية اللازمة للجريمة مثال: كأن يصوب شخص سلاحه نحو المجني عليه ولكن يحول بينه وبين الضغط على الزناد شخص ثالث.

أما الشروع في صورته الخائبة délit manqué فهو شروع تام beendigter versuch يفترض إتيان الجاني كل الأفعال اللازمة لتنفيذ الجريمة وعدم تحقق نتيجتها على الرغم من ذلك مثال: يطلق شخص الرصاص على المجني عليه ولكنه لم يصيبه[1].

ويلزم لتوافر الجريمة تحقق ركنها المعنوي متمثل في القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة، العلم بكون الجاني صريح التعبير عن التحريض ودالاً على انتوائه، وان يكون التحريض محدد في إحدى الجرائم السالف ذكرها، وكذا انصراف إرادته إلى هذا السلوك.

ونشاطر اتجاه المشرع المصري حجته في اعتبار التحريض جريمة خاصة في حالات استثنائية فقط نظراً لأهمية المصلحة المحمية.

---

(١) د.محمود نجيب حسني : شرح قانون العقوبات – القسم العام ، نادي القضاة، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٩، ص٣٥٦.

المطلب الثالث
اعتبار الاتفاق جريمـــة خاصة

٣٢ـ ماهيـــــته

الاتفاق الجنائي هو تقابل إرادتين أو أكثر على ارتكاب الجريمة[١] لذلك فهو يفترض وجود فكرة الجريمة في ذهن كل من دخل في هذا الاتفاق كما يفترض أيضاً أن هناك تساويا في الإرادات دون أن تكون إحداهما مؤثرة على الأخرى وهذا هو جوهر التفرقة بين التحريض والاتفاق الجنائي[٢]. فالاتفاق يتطلب تقابل الإرادات تقابلاً صريحاً على أركان الواقعة الجنائية التي تكون محلا له[٣] وقد ذهب رأي من الفقه إلى أن الاتفاق الجنائي هي جريمة التآمر أو المؤامرة[٤].

٣٣ ـ مظاهـــــره

والقواعد العامة في الاشتراك الجنائي تتطلب لعقاب الشريك وقوع الفعل الغير مشروع ولكن نظراً للأهمية التي تتميز بها جرائم أمن الدولة فقد نص المشرع بالمادة ٩٦ في فقرتها الأولى من قانون العقوبات[٥] على أنه: " يعاقب

---

(١) د.محمد نجيب حسني : المساهمة الجنائية، مرجع سابق، ص٢٩٦.

(٢) حسام محمد سامي جابر: المساهمة التبعية في القانون الجنائي المصري والمقارن، الطبعة الأولى، المكتبة القانونية،١٩٩٨، ص ١٧٤ ومابعدها. د.فوزية عبد الستار: شرح قانون العقوبات – القسم العام ، مرجع سابق، ص٤٠٥، د.هالة أحمد غالب أمين : المرجع السابق، ص٢٢٧.

(٣) الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣٥ق، جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩، س١٦، ص٧١٨. الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٤٨ق ، جلسة ١٩٧٩/٣/١٩، س٣٠، ق٧٦، ص٦٩. مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسين عاما، الجزء الأول، ١٩٨٨، إعداد: الصاوي يوسف القباني.

(٤) أستاذنا د.حسنين إبراهيم صالح عبيد : الجريمة الدولية، دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة ١٩٩٩، ص١٨٠ وما بعدها. د.رمسيس يهنام – القسم الخاص، المرجع السابق،ص١١٣.

(٥) استبدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، الوقائع المصرية، العدد ٣٩ مكرر بتاريخ ١٩/٥/ ١٩٥٧. نشأ مبدأ العقاب على الاتفاق الجنائي الخاص في التشريع المصري عام ١٨٨٣ بالمادة ٨٠ من قانون العقوبات الأهلي وبإلغاء قانون العقوبات الأهلي حل محله قانون العقوبات عام ١٩٠٤ ونص على الاتفاق الجنائي الخاص في المادتين ٨٠ و ٨٧ مع الجرائم المضرة بأمن الحكومة الداخلي، وبالتعديل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٢٢ أصبح مجرماً //

بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواء كان الغرض من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٠مكرر، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤ من هذا القانون أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود منه ويعاقب بالسجن المؤبد كل من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في إدارة حركته".

أي أن المشرع عاقب على مجرد تلاقي الإرادات على ارتكاب جريمة من الواردة على سبيل الحصر بالمادة محل البحث أو مجرد اتخاذا وسيلة للوصول للغرض المقصود منه، وهي كما يتضح من النص التجريمي جريمة فاعل متعدد يجب أن تنصب على إحدى الجرائم الواردة على سبيل الحصر[١] وهي ذات الجرائم المنصوص عليها بالمادة ٩٥ عقوبات السالف ذكرها[٢].

وهي جريمة تعبيرية يكونها محض سلوك مادي ذي مضمون نفسي لا يتعدى الإفصاح عن نية التلاقي مع آخرين فيما يزمعون اقترافه من الجرائم ولو لم تقع بعد جريمة ما منها، فمحض التعبير عن إرادة الدخول طرفا في هذا

//بالمادة ٨٣ وبإلغاء قانون العقوبات لسنة ١٩٠٤ وحل محلة قانون العقوبات ٥٨ لسنة ١٩٣٧ عُدل فأصبحت المادة ٩٦ وأضاف إليها جنايات جديدة(٩٢،٩١، ٩٣، ٩٤) وذات مبدأ القانون المصري في تجريم الاتفاق الجنائي باعتباره جريمة خاصة في جرائم أمن الدولة انتهجه المشرع الفرنسي والأردني.

وبصدور التعديل ١١٢ لسنة ١٩٥٧ أضيفت لحكم المادة بعض جرائم أمن الدولة الخارجي . مصطفى عبد اللطيف متولي : جريمة الاتفاق الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣، ص٣١ ومابعدها.

(١) وقد أوردت المواد من ٨٧ على ٨٩ من قانون العقوبات الفرنسي القديم الجرائم التي يجب أن ينصب عليها الاتفاق الجنائي على سبيل الحصر في جرائم الإطاحة أو تغيير الحكومة أو تحريض المواطنين على التسلح ضد السلطة.

Rousselet (M) et Patin (M), droit pénal spécial sirey 1958, P.35

(٢) وقدمت النيابة العامة المتهمون من الأول إلى السادس في القضية ٣١١٠ لسنة ١٩٩٤ أهناسيا المقيدة برقم ١٢٠٠ لسنة ١٩٩٤ حصر أمن دولة عليا، وبرقم ٣٥ لسنة ١٩٩٥ أمن دولة عليا بتهمة الأشتراك في اتفاق جنائي واتحدت إرادتهم على قتل بعض ضباط وأفراد الشرطة وطائفة من المواطنين غير المسلمين بمركز أهناسيا . وكذا في القضية ٣٠٣٤ لسنة ٨٧ جنايات مصر القديمة المقيدة برقم ٧١٤ لسنة ١٩٨٧ حصر أمن دولة عليا (قضية ثورة مصر) اشتراك المتهمون من الأول إلى الحادي عشر في اتفاق جنائي الغرض منه تأليف عصابة لمهاجمة طائفة من السكان.

الاتفاق تتكون به الجريمة ويستوي في هذا التعبير أن يكون صادراً من الفاعل مباشرة وصراحة على نحو أتيح للشهود أن يسمعوه كما لو كان كلاماً، أو يشاهده كما لم كان إشارة[1].

٣٤- الاتفاق الجنائي في التشريعات المقارنة

ذهبت بعض الدول لاعتبار الاتفاق الجنائي جريمة خاصة فالتشريع الفرنسي يعاقب على الاتفاق كجريمة مستقلة بذاتها حيث نصت المادة ٢٦٥ على أنه "تعد جناية ضد الأمن العام كل جمعية تتكون مهما كانت مدتها ومهما كان عدد أعضاؤها وكل اتفاق ينعقد بقصد تحضير أو ارتكاب جنايات ضد الأشخاص أو الأملاك"[2].

ونصت المادة ٢/٤١٢ عقوبات فرنسي جديد على أنه " يشكل تآمر التصميم المنعقد فيما بين عدة أشخاص على ارتكاب اعتداء وذلك عندما يتجسد هذا التصميم بعمل مادي أو أكثر"[3]..

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، المرجع السابق ، ص١١٢.

(٢) على زكي الدالي: الاتفاقات الجنائية، المحاماة ، السنة الرابعة، العدد الأول، أكتوبر ١٩٢٣، ص ٣١٥.

(3)**Art. 412-1** constitue un attentat le fait de commettre un ou plusieurs actes de violence de nature à mettre en péril les institutions de la République (L.n° 92-1336 du 16 déc 1992) " ou à porter atteinte à "I'intégrité du terrotoire national.

L'attentat est puni de trente ans de détention criminelle et de 450 000 euros d'amende.

Les peines sont portéés à la détention criminelle à perpètuité et à 750 000 euros d'aménde lorsuqe l'attentat est commis par une personne dépositaire l'autorié publique.

Art. 412-2 Constitue un complot la résolution entre plusieurs personnes de commettre un attentat lorsque cette résolution est concrétisée par un ou plusiurs actes matériels.

Le commettre est puni de dix ans d'emprisonnement et de 150 000 euros d'amend. Les peines sont portées à vingt ans de détention criminelle et à 300 000 euros d'amende lorsque I'intraction est commise par une personne dépositaire de I'autorité publique.

وكذلك كانت المادة ٨٧ القديمة من قانون العقوبات تعاقب على الاتفاق الذي يعقبه تنفيذ أو شروع في التنفيذ[١]، بينما جاءت المادة ٤١٢- ٢ من قانون العقوبات الفرنسي الجديد أكثر تحديداً فاشترطت للتآمر عنصران تصميم منعقد بين عدة أشخاص وتجسيد لهذا التصميم بعمل مادي أو أكثر ولم تشترط حدوث الشروع وإنما إتيان أي فعل يؤدي للبدء في التنفيذ بإتيان أفعال مادية، وهو ما جاء به قانون العقوبات الفرنسي الجديد ويحتاج إلى إيضاح[٢].

ونصت المادة ١١٥ فقرة ١ و٢ من قانون العقوبات الإيطالي على الاتفاق الجنائي بين شخصين فأكثر على ارتكاب جنحة وفي حالة عدم ارتكابها لا يوقع عقاب ولكن يوقع تدبير احترازي كما يرى القاضي من ظروف الدعوى[٣].

ويتفق التشريعين الأمريكي والإنجليزي في أن الاتفاق الجنائي جريمة خاصة وله مفهوم واسع فهو كل اتفاق بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جريمة سواء أكانت هذه الجريمة هي الهدف في حد ذاتها أو مجرد وسيلة لغاية أخرى[٤].

ونصت المادة ١٢٠ عقوبات هندي و٩٦ عقوبات نيجيري على عقاب الاتفاق الجنائي العام كجريمة مستقلة[٥].

---

(١) غير أن القانون لم يحدد الأعمال التي يمكن اعتبارها بمثابة أعمال تنفيذية لجريمة التعدي، حيث يقتصر القانون على بيان أن هذه الأعمال ينبغي أن تتجه إلى إتيان جرائم معينة (تغيير الحكومة – تحريض المواطنين على التسلح ضد السلطة).

Rousselet (M) et Patin (M), droit pénal special, sirey 1958,P.35..

ويتميز الاتفاق الجنائي بضرورة تحديد الهدف وعلى الوسائل المستخدمة لذلك حتى ولو لم يكن هذا الاتفاق كاملاً بشأن التفاصيل طالما وجد الاتفاق بشأن الأعمال الأساسية.

Vitu (A) atteintes aux interêts fondamentaux de la nation – juris classeur 1996, P.8.

(2)Vitu.(A), Atteintes aux interêts fondamentaux de la nation juris-classeur 1996, pénal.4.Art 412- 1à 412-8-p.8.

(٢) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٣١٣.

(4) Christopher (L.), Blakesley: Rapport général, les systémes de justice criminelle face au défi du crime organisé Revue internationale de droit pénal, 69 année-nouvelle série, 1^{et} 2 trimestres, 1998, p.45.

(٥) د.محمد محيى الدين عوض: المرجع السابق، ص ١٩٩.

تعرف المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات اللبناني المؤامرة بأنها " كل اتفاق يتم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية بوسائل معينة" ، ومن هذا التعريف يبين لنا أن المؤامرة " اتفاق" جنائي بين شخصين أو أكثر ومحله ارتكاب جناية من الجنايات الواقعة على أمن الدولة الخارجي أو الداخلي بوسائل معينة(١).

كما عاقبت المادة ٣١٥ من قانون العقوبات على المؤامرة إذا كانت ترمي إلى عمل من أعمـــال الإرهـــاب والتي علق تطبيقها بالمادة السابعة من قانون ١٩٥٨/١/١١(٢).

كما نصت المادة ٢٦٠ من قانون العقوبات السوري على أن " المؤامرة هي كل اتفاق تم بين شخصين أو أكثر على ارتكاب جناية بوسيلة معينة".

وكذا المادة ٣٢٥ من ذات القانون التي نصت على أنه :" إذا أقدم شخصان أو أكثر على تأليف جمعية أو عقد اتفاق بقصد ارتكاب الجنايات على الناس أو الأموال يعاقبون بالأشغال الشاقة المؤبدة..."(٣).

وقد نصت المادة ١٠٧ من قانون العقوبات الأردني الصادر في ١٩٦٠ على أن : " المؤامرة هي اتفاق بين شخصين فأكثر على ارتكاب جريمة بوسائل معينة". ونصت المادة ١٠٨ من ذات القانون على أنه :" يعتبر الاعتداء على أمن الدولة تاماً سواء أكان الفعل المؤلف للجريمة تاماً أو ناقصاً أو مشروعاً فيه". أي أن الاتفاق الجنائي هو جريمة مستقلة بذاتها ومعاقب عليه في الجرائم الماسة بأمن الدولة(٤).

كما نصت المادة ٥٦ من قانون العقوبات الكويتي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون الجزاء على عقاب جريمة الاتفاق الجنائي العام كجريمة مستقلة(٥).

---

(١) د.عبد الفتاح الصيفي: المرجع السابق، ص١٢٥.
(٢) د.على محمد جعفر: المرجع السابق، ص٣٧.
(٣) قانون العقوبات السوري الصادرفي٢٢حزيران ١٩٤٩من وزارة العدلية، ص١٠١و١٢٠.
(٤) د.نبيه يوسف صالح عبد الرسول، المرجع السابق، ص٢٤٦.
(٥) مجموعة التشريعات الكويتية، الجزء السادس، القوانين الجزائية والقوانين المكملة، الطبعة السادسة، ١٩٩٨، ص٢٤.

وكذلك نص قانون العقوبات السوداني على جريمة الاتفاق الجنائي العام في المادة ٢٤ عقوبات كجريمة مستقلة[١].

ونصت المادتين ١٧٢و ١٧٣ من قانون العقوبات المغربي على الاتفاق الجنائي الخاص والمادة ١٧٤ على الاتفاق الجنائي العام[٢]. وورد النص على جريمة الاتفاق الجنائي الخاص في التشريع التونسي في المواد ٦٨ ، ٦٩ عقوبات[٣].

نصت المادة ٨٥ عقوبات الجزائري على عقاب المؤامرة كجريمة خاصة[٤].

ويجب لتوافر الركن المعنوي للاتفاق الجنائي توافر القصد الجنائي لكونها جريمة عمدية[٥] فيجب انصراف إرادة الجناة إلى الدخول في اتفاق يعلمون ماذا ينتووه من هذا الاتفاق وهو ارتكاب جريمة من المنصوص عليها بالمادة محل الدراسة على سبيل الحصر، حيث تجرم المادة الاتفاق الجنائي الخاص.

بينما جرمت المادة ٤٨ من قانون العقوبات (والتي حكم بعدم دستوريتها)[٦]

---

(١) د.علاء إسماعيل محمد: نظرية الجريمة المنظمة في القانون المقارن، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة حلوان ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١، ص٢٦٩، د.محمد محيي الدين عوض: قانون العقوبات السوداني ، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص١٩٨.

(٢) د.توفيق محمد الشاوي : القانون الجنائي المغربي ، الدار البيضاء، ص١٦٦ وما بعدها.

(٣) المجلة الجنائية التونسية ، منشورات الطبعة الرسمية للجمهورية، ١٩٩٨، ص١٩.

(٤) د.إبراهيم الشباسي : المرجع السابق، ص٣٠١ ومابعدها.

(٥) علي حسن الشامي : جريمة الاتفاق الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول، ١٣٦٨هـ /١٩٤٩م، ص٢٦٠.

(٦) وردت المادة ٤٨ من قانون العقوبات مجرمة للاتفاق الجنائي العام أو التحريض عليه وقد قضى بعدم دستوريتها بحكم المحكمة الدستورية العليا والصادر في ٢٠٠١/٦/٢ في الدعوى رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠١ قضائية دستورية .وقد جاء بأسباب الحكم " لا جريمة بغير فعل أو ترك ولا يجوز للمشرع الجنائي أن يعاقب علي مجرد الأفكار والنوايا باعتبار أن أوامر القانون نواهيه لا تنتهك بالنية وحدها وإنما بالأفعال التي تصدر عن إرادة فضلا عن أن النص جاءت صياغته واسعة يمكن تحميلها بأكثر من معنى وتتعدد تأملاتها إذا ترك تحديد الأعمال المجهزة والمسهلة للجريمة بأكثر من معنى وتتعدد تأويلاتها إذا ترك تحديد الأعمال المجهزة والمسهلة للجريمة لاجتهادات مختلفة مما يفقده خاصة اليقين التي يجب توافرها في النصوص الجزائية... ." كما جاء أيضاً بأسباب الحكم " ..هذا فضلا عما أفضى إليه تطبيقه من الأضطراب والجدل في تفسير أحكامه لذلك فضلت اللجنة العدول عنه في المشروع الجديد اكتفاء بجرائم الاتفاقات الخاصة التي نص عليها القانون في حالات معينة بارزة الخطورة ."صلاح القفص :عدم دستورية الاتفاق الجنائي بين الآثار القانونية والمشاكل العملية، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو ٢٠٠١م، ص٧٢ وما بعدها.

الاتفاق الجنائي العام والمنصب على أي فعل مجرم على خلاف المادة محل البحث والتي أوردت على سبيل الحصر الجرائم المنصب عليها الاتفاق الجنائي.

وهذه المادة المقضي بعدم دستوريتها على نحو ما سلف بيانه صدرت في ظروف خاصة كانت تستدعي تجريم الاتفاق الجنائي العام(١).

المطلب الرابع

اعتبار التشجيع بالمعاونة دون قصد الاشتراك جريمة خاصة(٢)

٣٥- ماهيتـــه

التشجيع هو المؤازرة والتعضيد وهو سلوك ذو مضمون نفسي يهدف مؤازرة فكرة لدى الجاني، والمعاونة تكون بالمال أو المعدات أو المؤن أو المأوى ووسيلة المعيشة، ويرى بعض الفقه وجوب توافر العمومية في التشجيع وعدم قيام صلة مباشرة بين الفاعل وفردية كل جريمة قبل اقترافها، وهو قول صائب لكن التشجيع ومدلوله المادي لا يفيد المشاركة المادية لزوماً، وتأكد ذلك باشتراط المشرع بعدم وجود نية للاشتراك(٣).

---

(١) لقد سبق للمشرع المصري أن تصدي للمؤامرة وتسمى في مصر بالاتفاق الجنائي عام ١٩١٠حينما قتل تسعة متهمين رئيس مجلس النظام وطالبت النيابة العامة قاضي الإحالة باعتبار أولهم فاعلاً أصلياً للجريمة ومن عاداه شركاء فيها بالاتفاق إعمالا لأحكام المساهمة الجنائية استناداً إلى أنهم نظراً لكونهم جميعاً أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، فجريمة قتل رئيس مجلس النظار إذن نتيجة محتملة لاتفاقهم هذا. ولم يشاطر قاضي الإحالة النيابة العامة تكيفها القانوني لما صدر عن المتهمين الثمانية واستبعد بالتالي أحكام المساهمة الجنائية استناداً إلى انتفاء وجود جريمة معينة بذاتها ينصب عليها اتفاقهم على فرض قيام الاتفاق بحقهم ولهذا فإن تدخل المشرع – حينها – بنص يجرم الاتفاق الجنائي آثار ضجة عند مناقشة مشروعه وأثار الجدل الفقهي بعد صدوره. د. عبدالفتاح الصيفي: قانون العقوبات اللبناني ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٢٥ومابعدها. د.أنور العمروسي : المرجع السابق، ص ٢٦ وما بعدها.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن المساهمة من الدرجة الثانية – في القانـون الفرنسي- complicité de complicité لا يعاقب عليها القانون ، يراجع :

Crim. 1er sept. 1987, bull. Crim. No 308ë Rev. SC Crim. 1990, 325. obs. Vitu.

(٣) د.رمسيس بهنام : الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية، مرجع سابق، ص ١١٣و ١١٤. د.محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص ٣٥٨.

٣٦ـ مظاهـــــره

نصت المادة ٩٦ من قانون العقوبات في فقرتها الثانية على أنه: " ويعاقب بالسجن المشدد أو السجن كل من شجع على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨١و ٨٧و ٩٠و ٩٠مكرر، ٩١و ٩٢و ٩٣و ٩٤ من هذا القانون بمعاونة مادية أو مالية دون أن تكون لديه نية الاشتراك مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم"(١).

كما نصت المادة ٩٨(د) من قانون العقوبات في فقرتها الثانية على أنه: "يعاقب بالعقوبات ذاتها كل من شجّع بطريق المساعدة المالية أو المادية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المشار إليها في الفقرة السابقة دون أن يكون قاصداً الاشتراك مباشرة في ارتكابها".

والمواد المقصودة هنا هي المواد الواردة بالفقرة الأولى من ذات المادة وهي ٩٨(أ)، ٩٨(أ) مكرر ، ٩٨(ب)، ٩٨ (جـ)، ١٧٤ من هذا القانون.

ويتضح من النصين أن التشجيع بالمساعدة على ارتكاب جريمة من جرائم هذا القسم دون قصد التداخل في ارتكابها يعتبر جريمة خاصة معاقب عليها(٢)

---

(١) وقدمت النيابة العامة المتهمون من الثاني والستين بعد المائة حتى السادس والستين بعد المائة في قضية تنظيم الجهاد رقم ٢٣٥٩ لسنة ١٩٨٢ جنايات عابدين المقيدة برقم ٤٨ لسنة ١٩٨٢ جنايات أمن دولة عليا المقيدة برقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا " شجعوا بطريق المساعدة المالية على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٨/(أ) مكرر من قانون العقوبات دون أن يكونوا قاصدين الاشتراك مباشرة في ارتكابها" ، راجع:عبد العزيز الشرقاوي : قضية تنظيم الجهاد، ١٩٩٥، القاهرة ، ص٥٩.

(٢) ذات النهج نهجه المشرع الفرنسي في المادة ٤/٤١٢، ٥ عقوبات، أما المساعدة كسلوك تبعي فتناولتها المادة ١٠٠ عقوبات والتي حددت أفعال المساعدة. د. إبراهيم سيد محمود الليبدي، المرجع السابق، ص ٢٣٥.

ومن التشريعات أيضا التي أوردت أمثلة المساعدة التشريع اليوغسلافي والتشيكي والأثيوبي د. هالة أحمد غالب : مرجع سابق، ص٢٣٣. واعتبر المشرع الإيطالي المساعدة جريمة مستقلة في المادة ٣٠٧ عقوبات . د. محمد محمد عبدالكريم نافع ، مرجع سابق، ص٣٥٧.

ونصت بعض التشريعات العربية على المساعدة باعتبارها وسيلة من وسائل الاشتراك كالمادة ٤٨ عقوبات عراقي والمادة ١٠٠ من العقوبات الليبي والفصل ٣٢ من قانون العقوبات التونسي. د. هالة أحمد غالب : المرجع السابق، ص٢٣٢.

كما نصت المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات المغربي على أنه :" من كان على علم //

وهذا بالطبع خلافاً للقواعد العامة حيث أن فعل الجاني هنا لم يرقى ليكون مساهمة جنائية في الفعل فالسلوك المكون لها مجرد التشجيع بالمعاونة المادية أو المالية على ارتكاب إحدى الجرائم السالف ذكرها دون أن يكون فاعل التشجيع قد تبين نوعية كل جريمة وملابساتها قبل اقترافها وبغير أن يعتبر لهذا السبب شريكا فيها بطريق المساعدة. فإذا ثبت علم المشجع بنوعية الجريمة وكيفية ارتكابها ووقعت الجريمة اعتبر شريكاً فيها وخضع لأحكام الاشتراك المقررة قانوناً[1].

فعمومية التشجيع الصادر من الفاعل وعدم قيام صلة مباشرة بينه وبين فردية كل جريمة قبل اقترافها أمر يحقق هذه الصورة التي قصد القانون العقاب عليها بنص خاص بسبب كون القواعد العامة في المساهمة الجنائية لا تسمح بهذا العقاب[2]. والنص حصر المساعدة مالية ومادية لأنه في حالة التشجيع المعنوي يتوافر الركن المادي بجريمة الترويج أو التحبيز[3].

ويتوافر الركن المعنوي لجريمة التشجيع بتوافر القصد الجنائي العام فيجب أن يعلم الجاني أن مساعدته موجهة لدعم ارتكاب إحدى جرائم أمن الدولة الداخلي أو أن تتجه إرادته لتحقيق هذه المساعدة.

//بأغراض وطبيعة العصابات المسلحة المشار إليها في الفصول ١٧١، ٢٠٣، ٢٠٥ وقدم لها باختياره وبدون إكراه مسكناً أو مكاناً للالتجاء أو التجمع يعاقب بالسجن من خمس سنوات إلى عشر". ولا يكفي لثبوت التسليم الاختياري أن يثبت في الحكم أن المتهم سلم الأشياء بدون معارضة لأن الاختيار لا يكفي فيه عدم المعارضة الذي قد يكون ناتجا عن خوف وعجز عن المقاومة (الحكم رقم ١٠١، ص٢، في ١٩٥٩/١٢/٧، منشور لمجلس القضاء الأعلى (I). راجع : د. توفيق محمد الشاوي : المرجع السابق، ص١٩٢.

(١) د.حسام محمد سامي جابر: المرجع السابق، ص١٣٢.

(٢) د.رمسيس بهنام – القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص١١٣.
ففي القضية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٩٤ جنايات الأربعين المقيدة برقم ٣٣ لسنة ١٩٩٤ كلي السويس قدمت النيابة العامة المتهمان السابع عشر والثامن عشر بتهمة الإخفاء والتستر وتقديم العون والمساعدة للمتهمين الثالث والحادي عشر مع علمهما بأنه مطلوب القبض عليهما لممارستهما نشاط يخل بالأمن العام والنظام العام.

(٣) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، المرجع السابق، ص١٧٤.

المطلب الخامس

اعتبار الدعوة لاتفاق جنائي - غير مقبول - جريمة خاصة

٣٧- ماهيـــــته

لم يجرم المشرع الاتفاق الجنائي فقط بل جرم أيضاً مجرد الدعوة إلى الاتفاق الجنائي في حالة عدم قبولها نظراً لما تتميز به جرائم أمن الدولة من خصوصية لخطورة المصلحة محل الحماية.

٣٨- مظاهـــــره

نصت المادة ٩٧ من قانون العقوبات[١] على أنه: " كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الغرض من ارتكاب جزيمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٠مكرر، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالحبس إذا لم تقبل دعوته".

ثم أضيفت المادة ٨٨ مكرر (ب) من ذات القانون[٢] ليسري نص المادة ٩٧ عقوبات على جرائم القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات فنصت على أنه: " تسري أحكام المواد ٨٢، ٨٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٨(هـ) من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم". فالجريمة شكلية[٣] كما يبين لنا من النص التجريمي لأن القانون لم يتطلب في هذا الحدث أن ينشئ ضرر أو خطورة فعلية فيكفي أن يدعو الجاني غيره إلى اتفاق يكون غرضه ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها حصراً بالمادة إذا لم تقبل دعوته لأنها لو قُبلت لوقعت جريمة أخرى هي الاتفاق الجنائي والمؤثمة بالمادة ٩٦ من قانون العقوبات.

---

(١) مستبدلة بالقانون رقم١١٢لسنة١٩٥٧،الوقائع المصرية، العدد٣٩، بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٩.

(٢) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر، بتاريخ ١٨/٧/ ١٩٩٢.

(٣) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١١٥.

ويجب أن تكون الدعوة مباشرة وصريحة في قصد الجاني، وقد ذهب الفقه الحديث إلى أن الدعوة غير المستجاب لها يجب أن تكون للانضمام إلى مؤامرة قائمة، ويثور تساؤل وهو اشتراط أن يكون الداعي عضو في هذا الاتفاق من عدمه فقد رأي البعض أنه لا يشترط أن يكون الداعي عضواً في اتفاق جنائي قائم، ويرى البعض الآخر وجوب أن يكون الداعي من أعضاء الاتفاق لأن فعله يعتبر من قبيل الدعاية[1].

ولا تعتبر الدعوة غير المقبولة شروعاً في اتفاق جنائي لأن هذا الاتفاق جريمة فاعل متعدد لا يتصور وقوعها بغير طرفين، ومثل هذه الجريمة تتميز بأن السلوك المكون للشروع فيها يتعين صدوره من كلا طرفيها فإن صدر من واحد دون أن تصادفه مساومات أو مفاوضات من الآخر وإنما قابلة بعدم القبول فلا شروع[2]، والاشتراك في الدعوة متصور سواء بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة [3].

---

(١) د.محمد عبد الكريم نافع ، المرجع السابق، ص٣٠٨.

(٢) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١١٦.

(٣) د. رمسيس بهنام: المرجع السابق، ص١١٤. مصطفى مجدي هرجه: جرائم أمن الدولة، مرجع سابق، ص١٤٧.

وقد ألغى المشرع الفرنسي في قانون العقوبات الفرنسي الجديد جريمة الدعوة لاتفاق جنائي إذا لم تصادف قبولاً، وذلك لصعوبة إقامة دليل الإدانة فيها.

Vitu (A) atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation juris classeur, 1996.P.8.

المبحث الرابع
امتنـــاع العقـــاب

٣٩ ـ تمهيـــد

موانع العقاب هي واقعات تعرض بعد وقوع جرائم معينة وتحقق مسئولية مرتكبها أو المساهمة فيها ويعتبرها المشرع – بنصوص خاصة – أسبابا للإعفاء من العقاب، دون أن يمحو عن الفعل الصفة الإجرامية والنص على هذه الأسباب يرجع إلى الفائدة العائدة على المجتمع من إعفاء الجاني من العقوبة، وقد تكون هذه الفائدة متمثلة في تشجيع الجاني على الكف عن التوغل في الإجرام كما هو الحال بالنسبة للإعفاء المقرر بالمادة ١٠٠ عقوبات، وقد تتمثل في تشجيع الجاني على كشف الجريمة أو الإرشاد عن زملائه كما في الإعفاء المقرر ٤٨، ١٠٧ مكرر، ١٠٨، ٢٠٥، ٢١٠ عقوبات.

والإعفاء من العقاب لا ينفي توافر الخطورة الإجرامية لدى الجاني ولا الضرر المترتب على الجريمة لذلك يصح – رغم امتناع العقاب– النص على تدبير احترازي كما يصح الحكم على المعفي من العقاب بتعويض الضرر المترتب على الجريمة والحكم بالعقوبة على باقي المساهمين في الجريمة[1].

وفي جرائم أمن الدولة الداخلي أورد المشرع الامتناع عن العقاب بنص المادة ٨٨ مكرر (هـ) بشأن الإبلاغ، والمادة ١٠٠ عقوبات – الإعفاء من العقاب للانسحاب، والمادة ٨٢ في فقرتها الثانية من قانون العقوبات. وسنتناول ذلك في ثلاثة مطالب تباعاً.

---

(١) د.محمد محمود سعيد : المرجع السابق، ص١٣٢ومابعدها.

المطلب الأول
الإبـــلاغ عن الجريمـــــة

٤٠ـ ماهيـــــته

أسباب الإعفاء من العقاب أو موانع العقاب لا تنفي بقاء كافة أركان الجريمة وشروط المسئولية عنها، بل هو على النقيض من ذلك يفترض جريمة متوافرة الأركان ويفترض مسئولية نشأت عنها، ولكن توافر سبب يحول دون أن ترتب المسئولية نتيجتها الطبيعية وهي توقيع العقوبة[١].

٤١ـ مظاهـــــره

جرى نص المادة ٨٨ مكرر (هـ) عقوبات[٢] على أنه: " يعفي من العقوبات المقرر للجرائم المشار إليها في هذا القسم كله من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا حصل البلاغ بعد تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق، ويجوز لها ذلك إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ".

ووفقاً لهذا النص فإن الإعفاء من العقاب يسري على جرائم القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني عقوبات، وهي جرائم المنظمات المناهضة للدولة، السعي والتخابر لدى دولة أو جهة أجنبية للقيام بأعمال إرهاب داخل مصر أو ممتلكاتها أو موظفيها في الخارج، الالتحاق بالقوات المسلحة لدولة أجنبية، محاولة قلب نظام الحكم أو شكل الحكومة أو الدستور بالقوة، اختطاف وسيل نقل معرضاً سلامة من بها للخطر، القبض واحتجاز رهائن بغية التأثير على السلطات العامة، التعدي على القائمين على تنفيذ أحكام هذا القانون، تأليف

---

(١) د.محمود نجيب حسني : قانون العقوبات – القسم العام، مرجع سابق، ص٨٦٢.

(٢) مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، العدد ٢٩ مكرر، في ١٩٩٢/٧/١٨.
وهذه المادة تقابل المادة ٨٧ من قانون العقوبات الأهلي الصادر عام ١٩٠٤.

عصابة تهاجم السكان أو تقاوم بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين أو تولى زعامة أو قيادة فيها. ولقد أورد النص حالة إعفاء وجوبي من العقاب وحالتين للإعفاء الجوازي سنوردهم بشئ من التفصيل على نحو ما سيلي:

أولاً : الإعفـــاء الوجوبي

يستفيد منه كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق، ويتعين على المحكمة متى تحققت من وجوه سبب هذا الإعفاء أن تقضي ببراءة من قام به وإلا كان حكمها مشوبا بعيب الخطأ في تطبيق القانون(١).

ويشترط لإعمال الإعفاء الوجوبي أن يكون الجاني هو البادئ بالتبليغ عن الجريمة إلى إحدى السلطات الإدارية أو القضائية غير أن ذلك لا يستتبع حتماً ألا يكون المستفيد من الإعفاء أكثر من شخص فمن الممكن أن يتقدم للتبليغ شخصان في نفس الوقت حينئذ لا يصح أن يُنسب لأحدهما فضل درء الخطر عن الدولة دون الآخر، بل قد يتقدم شخص للتبليغ ويدلي بمعلومات مفيدة ثم يتقدم آخر يدلي بمعلومات أخرى مفيدة أيضاً في كشف ذات الجريمة وضبط الجناة فيكون كل منهما مستحقاً للإعفاء(٢)، كما يشترط أيضاً للإعفاء الوجوبي أن يحدث التبليغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة.

---

(١) أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص٢٦٦، د.محمد محمود سعيد : المرجع السابق، ص ١٣٤.

(٢) كانت المادة ٨٧ من قانون العقوبات الأهلي الصادر في عام ١٩٠٤ تمنع هذا الإعفاء للمُبلغ الأول (first unformer) فقط، وهذا العذر لا يرفع عن الفعل الوصف التجريمي، ويصدر هذا الإعفاء بمقتضى حكم المحكمة .

Frderic (M). Goadby, Commentary on criminal Egyption law, Pat II, government press. Cairo, 1942. P.344-345.

د.أسامة محمد بدر ، المرجع السابق، ص٢٦٦، د.عبد المهيمن بكر : جرائم أمن الدولة الخارجي ، ١٩٧٥/١٩٧٦، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٢٠٤.

وقد ذهب رأي[1] إلى أن صياغة النص غير دقيقة فهي توجب أن يتم الإبلاغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق – شئ بديهي ألا يكون التحقيق قد بدأ مادام الجاني لم يبدأ في تنفيذ الجريمة كيف يبدأ التحقيق في جريمة لم يبدأ أحد في تنفيذها ؟- المعلوم أن المرحلة التي تسبق البدء في التنفيذ هي من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها بحسب الأصل مما لا يجوز معه أن يبدأ التحقيق بشأنها.

وذهب رأي آخر[2] إلى أن اشتراط النص أن يقع الإبلاغ عن الجريمة قبل البدء في تنفيذها ومعنى هذا أنه يتعين أن يتم قبل الشروع في الجريمة،ويفترض أن المراحل السابقة على الشروع في الجريمة غير معاقب عليها طبقاً للقواعد العامة مما لا يكون معه محل لإعفاء من عقاب لا وجود له أصلا ولا مجال لإعمال النص.

ويذهب رأي[3] إلى أن الفرض الوحيد الذي يمكن فيه إعمال النص والاستفادة من الإعفاء المقرر هو إذا حصول الإبلاغ عن الجريمة – المزمع ارتكابها – قبل البدء في تنفيذها، وكان المُبلغ مساهماً في جريمة اتفاق جنائي،وهنا يصح إعفاءه من العقاب وجوبيا بالنسبة لجريمة الاتفاق الجنائي المؤثمة بنص المادة ٩٦ عقوبات.

ويقصد بالبدء في التحقيقات الإجراءات التي تفتح بها الدعوى الجنائية،ومن ثم يخرج عن نطاق البدء في التحقيق جميع أعمال الاستدلال، ويلزم أن يكون التحقيق منصباً على الجريمة التي وقعت بالفعل والمتمثلة في العمل التحضيري

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل : السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، القاهرة، ١٩٩٥،دار النهضة العربية، ص١٢٩. د.حنان محمد الحسيني: المرجع السابق، ص٣١٤.

(٢) د.أسامة محمد بدر: مواجهة الإرهاب، دراسة في التشريع المصري والمقارن، ٢٠٠٠،ص ٢٦٦، د.محمد أبو الفتح الغنام:مواجهة الإرهاب في التشريع المصري ، دار النهضة العربية،القاهرة،١٩٩٦، ص٢٨٢. د.محمد محمود سعيد : المرجع السابق، ص١٣٤.

(٣) د.أسامه محمد بدر : المرجع السابق، ص٣٦٧. د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق، ص٣١٥.

كجريمة الاتفاق الجنائي أو التحريض أو المساعدة أو المساهمة في أي منها، وأن يكون بدء التحقيق متعلقاً بالجريمة وبالجاني الذي قام بالإبلاغ ولو وقعت الجريمة بعد هذا الإبلاغ ما دام قد حدث قبل وقوع الجريمة وقبل البدء في التحقيق[1].

٤٢ ـ التشريعات المقارنة

أ ـ التشريعات الأوربية

ذهبت بعض التشريعات الأوروبية إلى إقرار حالات للإعفاء الوجوبي على النحو التالي :

١ – التشريع الفرنسي

أراد المشرع الفرنسي[2] تشجيع الإرهابين على هجر الأنشطة المجرمة والتعاون مع السلطات فقرر قواعد قانونية لتخفيف العقاب أو الإعفاء، فنصت المادة ١/٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي على حالتين للإعفاء من العقاب.

الحالة الأولى : ورد بالفقرة الأولى من الأولى ١/٤٦٣ عقوبات فرنسي النص على أنه في حالة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الحادية عشرة من المادة ٤٤ من قانون العقوبات عندما تتخذ هذه الجريمة صورة مشروع فردي أو جماعي، يكون غرضه إحداث اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد أو الترويع إذا أخبر السلطات الإدارية أو القضائية. وترتب على ذلك منع وقوع الجريمة والكشف عن الفاعلين الآخرين إذا اقتضى الأمر"[3].

---

(١) د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: المرجع السابق، ص٣٧٠.

وقد أثارت عبارة " قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق" جدلاً حال مناقشة مشروع القانون فقد تساءل العضو د. مصطفى السعيد عن تحقيق يتم في جريمة لم يبدأ في تنفيذها ورد رئيس المجلس أن هذه العصابات تكون جريمة الاتفاق الجنائي الهادف لارتكاب جرائم قتل ويجب أن يكون الإبلاغ وفقاً لهذا النص قبل تنفيذ الجريمة المراد تحقيقها من انضمامه للتنظيم. راجع مضبطة الجلسة رقم ١٠٢ المنعقدة مساء الأربعاء ١٥ يوليو١٩٩٢.

(٢) د.أسامه محمد بدر : المرجع السابق، ص٢٧٣ ومابعدها.

(3) Larguier (J) et larguier (A.M), droit pénale spécial 10e edition 1998, Dalloz, P. 320.

وتعزيزا لهذا النص جاء المنشور التطبيقي لقانون ٩ سبتمبر ١٩٨٦ المثال التالي: قررت//

الحالة الثانية : ورد بالفقرة الثانية من المادة ١/٤٦٣ عقوبات فرنسي نص على أنه " كل شخص يكون قد ارتكب بوصفه فاعلا أو شريكا إحدى الجرائم المذكورة في الفقرة ١١ من المادة ٤٤ من قانون العقوبات عندما تتخذ هذه الجريمة صورة مشروع فردي أو جماعي يكون غرضه إحداث اضطراب خطير في النظام العام عن طريق التهديد أو الترويع سوف يعفى من العقوبة إذا أخطر السلطات الإدارية أو القضائية إذا كان من شأن ذلك أن يحول دون أن تؤدي الجريمة إلى موت إنسان أو حدوث غاهة مستديمة وإلى تحديد المذنبين الآخرين.

كما خفف المشرع الفرنسي العقوبة إذا ترتب على الإبلاغ تجنب تحقق الجريمة، فجعل العقوبة السالبة تخفض إلى النصف فإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فإنه يحل محلها السجن مع الأشغال عشرين عاما (المادة ٢/٤٣٤)[١] وهذا النص يعد نادراً في القانون الفرنسي ويستهدف الحث على التوبة لمن اضطر لارتكاب أفعال إرهابية وذلك بغرض تحقيق سياسة جنائية أكثر فاعلية[٢].

ويرجع أصل الإعفاء في قانون العقوبات الفرنسي القديم إلى المادة ١٠٥ عقوبات والتي قررت الإعفاء من العقوبة لصالح من يبلغ أولا قبل تنفيذ أو محاولة تنفيذ الجناية أو الجنحة السلطات الإدارية أو القضائية[٣].

٢- التشريع الإيطالي

وقد قرر المشرع الإيطالي الإعفاء الوجوبي في جرائم أمن الدولة الداخلي في الفقرة الأولى من المادة الأولى بأن كل من ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢٧٠، ٢٧٠مكرر، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦ عقوبات

//مجموعة إرهابية تفجير قنبلة في مكان عام ولكن الشريك الذي قدم القنبلة إلى هذه المجموعة عدل عن رأيه فقام بإخطار البوليس وقدم له معلومات ساعدت على تحديد هوية أو شخصية باقي أعضاء المجموعة والقبض عليهم. راجع :

Circulaire d'application, p.23, Jean Pradel: art. précité, p. 48, no.21.

(1) Larguier (Jean): droit pénal spécial 10 édition, 1998, Dalloz, p.320.

(2) Patrice Gattegno: droit pénal, 1995, Dalloz, p.305.

(3) Rousselet (M) et patin (M) droit pénal spécial sirey 1958. P. 39.

بغرض الإرهاب أو قلب نظام الحكم ولم يساهم في ارتكاب أي جريمة مرتبطة بالاتفاق في الجمعية أو العصابة يعفي من العقاب إذا أتى قبل صدور حكم بالإدانة نهائي فيها بسلوك يتمثل في العدول من اتفاق أو الانسحاب من الجريمة أو العصابة أو من يسلم نفسه دون مقاومة أو يلقى السلاح مُقدماً معلومات عن هيكل الجمعية أو العصابات[1].

واشترط المشرع الإيطالي لتطبيق الإعفاء ما يلي:

١ – أن يكون الغرض من الاتفاق أو العصابة هو الإرهاب أو قلب نظام الحكم.

٢– أن يأتي سلوكه قبل صدور حكم الإدانة النهائي ويتمثل هذا السلوك في أن يحل أو يتسبب في حل هذه العصابة أو الجماعة أو العدول عن الاتفاق[2].

٣ – أن تكون هذه التصرفات السابقة معاصرة، وغير قابلة للتأويل ويتحقق منها خلال الجلسة.

٤ – ألا يكون الجاني قد ساهم في ارتكاب أي جريمة مرتبطة بالاتفاق أو الجمعية أو العصابة باستثناء الجرائم المنصوص عليها على سبيل الحصر[3].

٣– التشريع الأسباني

ويتطلب القانون الأسباني رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٨ أن يكون الإرهابي قد انفصل عن الارتباط الإجرامي، وأن يكون انفصاله أدى لمنع حدوث النتيجة الضارة[4].

---

(١) د.إبراهيم محمد السيد اللبيدي : مرجع سابق ، ص٢٥٨، د.سلامة إسماعيل محمد : مكافحة الإرهاب الدولي ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٥ ، ص١٧٣.

(٢) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق ، ص ٢٥٨، د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق ، ص ١٦٤ وما بعدها.

(٣) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق ، ص ٢٥٨. د.حسام محمد أحمد: المرجع السابق، ص٢٧١.

(٤) د. سلامة إسماعيل محمد: مرجع سابق، ص١٧٣.

ب : لتشريعات العربية

ذهبت بعض التشريعات العربية لتقرير ذات الإعفاء على النحو التالي:

١ – التشريع السوري

نصت المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري[١]على أنه :

أ – يعفى من العقوبة من اشترك بمؤامرة على أمن الدولة وأخبر السلطة بها قبل البدء بأي فعل مهيئ للتنفيذ.

ب – إذا اقترف فعل كهذا أو بدء به فلا يكون العذر إلا مخففاً.

جـ– ويستفيد كذلك من العذر المخفف المجرم الذي أخبر السلطة بمؤامرة أو بجناية أخرى على أمن الدولة قبل إتمامها أو أتاح القبض – ولو بعد مباشرة الملاحقات – على المجرمين الآخرين، أو على الذين يعرف مختبأهم.

د – ولا تطبق أحكام هذه المادة على المحرض . "

٢– التشريع اللبناني

تتطابق المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات اللبناني مع المادة ٢٦٢ من قانون العقوبات السوري. وقد وردت خطأ كلمة " مؤامرة " تعريبا لكلمة attentat الواردة في النص الفرنسي، – وهو النص الأصلي الذي ترجم عن قانون العقوبات اللبناني– فيجب النظر إلى أن ما عناه المشرع هو " الاعتداء" وليس "المؤامرة" وبذلك يستفيد المجرم من العذر المخفف إذا أخبر السلطة بالاعتداء أو بجناية أخرى على أمن الدولة قبل إتمامها أو أتاح القبض ولو بعد مباشرة الملاحقات على المجرمين الأخرين، أو على الذين يعرف مخبأهم، وبدون هذا التفسير يبقى التناقض وعدم الانسجام قائماً بين نص الفقرة الثالثة ونص الفقرتين الأولى والثانية من نص المادة[٢].

---

(١) قانون العقوبات السوري الصادر بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩.

(٢) د.على محمد جعفر: المرجع السابق، ص٢٩.

٣- التشريع الجزائري

نص على الإعفاء من العقوبة في المادة ٩٢ من قانون العقوبات " يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الإدارية أو القضائية عن جناية أو جنحة ضد أمن الدولة قبل البد في تنفيذها أوالشروع فيها.

وتخفض العقوبة درجة واحدة إذا كان الإبلاغ قد حصل بعد انتهاء التنفيذ أو الشروع فيه ولكن قبل التابعات، وتخفض كذلك العقوبة درجة واحدة بالنسبة للفاعل إذا مكن من القبض على الفاعلين أو الشركاء في نفس الجريمة أو في جرائم أخرى من نفس النوع ونفس الخطورة وذلك بعد بدء المتابعات.

وفيما عدا الجنايات الخاصة التي يرتكبها الجناة شخصياً فإنه لا يقضي بأية عقوبة عليهم إذا كانوا أعضاء في عصابة مسلحة ولم يتولوا فيها قيادة أو يقوموا بأي عمل أو مهمة وانسحبوا منها بمجرد صدور أول إنذار لهم من السلطات العسكرية أو المدنية أو سلموا أنفسهم إليها.

ويجوز مع ذلك الحكم على من يعفى من العقوبة تطبيقا لحكم هذه المادة بالمنع من الإقامة كما في مواد الجنح وبالحرمان من الحقوق المبينة في المادة ١٤ من هذا القانون[١]، ويتلاحظ أن نص المادة محل البحث أعفى من العقاب كون الإبلاغ قبل البدء في التنفيذ أو الشروع في حين أن المشرع المصري استلزم أن يكون الإبلاغ قبل البدء في التنفيذ وقبل البدء في التحقيق، كما أن المشرع الجزائري أعفى وجوبياً ذات حالات الإعفاء الوجوبي في القانون المصري بينما خفض العقوبة درجة واحدة في حالات الإعفاء الجوازي في القانون المصري[٢].

---

(١) د.إبراهيم الشباسي: الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام ، بيروت، ص ٣٠٥.

(٢) د.أسامه محمد بدر : المرجع السابق، ص٢٧١.

٤- التشريع المغربي

وذهب المشرع المغربي[١] إلى تقرير الإعفاء وتخفيف العقوبة في المواد من ٢١١ : ٢١٥ من قانون العقوبات فنصت المادة ٢١١ على أنه " يتمتع بعذر معف من العقوبة طبقا للشروط المقررة في الفصول ١٤٣ على ١٤٥ من أخبر من الجناة قبل غيره السلطات المشار إليها في الفصل ٢٠٩ بجناية أو جنحة ضد سلامة الدولة وبفاعليها أو المشاركين فيها وذلك قبل أي تنفيذ أو شروع في التنفيذ ".

كما نصت المادة ٢١٥ على أنه " الأشخاص الذي يعفون من العقوبة تطبيقاً للفصلين ٢١١،٢١٣ يجوز أن يحكم عليهم بالتدبير الوقائية تطبيقاً للفصل ١٤٥.

٥ – التشريع التونسي

ذهب المشرع التونسي إلى تقرير الإعفاء الوجوبي للإبلاغ في المادة ٨٠ عقوبات والتي نصت على أنه " يعفى من العقوبات المستوجبة لمرتكبي الاعتداءات على أمن الدولة كل فرد من المجرمين عّرف أولاً قبل كل تنفيذ بالفعل وقبل ابتداء كل المحاكمات الإدارية والمدنية بالمؤامرات أو الاعتداءات أو أخبر بفاعليها أو مشاركيهم أو تسبب منذ ابتداء المحاكمات في إلقاء القبض عليهم[٢].

ونخلص من ذلك إلى أن خطة المشرع المغربي في عذر الإعفاء الوجوبي للإبلاغ هي أفضل الاتجاهات في التشريع المقارن[٣].

---

(١) د.توفيق محمد الشاوي: مجموعة القانون الجنائي المغربي الجديد الصادر بالظهير رقم٤١٣-٥٩-١ الدار البيضاء، ص١٩٣ وما بعدها.

(٢) المجلة الجنائية التونسية ، ١٩٩٨، ص٢١.

(٣) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص١٧٤.

ثانياً : الإعفـــاء الجوازي

نصت المادة ٨٨ مكرر (هـ) عقوبات على حالتين للإعفاء الجوازي الأولى أن يتم الإبلاغ بعد تمام الجريمة وقبل بدء التحقيق فيها ، والثانية إذا مكن الجاني في التحقيق السلطات من القبض علي مرتكبي الجريمة الآخرين أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة ، ونصت المادة ٨٩ مكرر/٢ على حالة ثالثة ، وسنورد ذلك بشئ من التفصيل على نحو ما يلي :

١ – الإبلاغ قبل بدء التحقيق

تفترض أن الجريمة وقعت بالفعل وأن الجاني قام بالإبلاغ قبل بدء التحقيق فيها. وضوابط الإعفاء – هنا – هي ذاتها ضوابط الإعفاء الوجوبي ماعدا ضابط واحد وهو المتمثل في زمن التبليغ فهو في الإعفاء الوجوبي يتعين أن يكون البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق[1]، أما هنا فزمن التبليغ يتحدد بعدم تمام الجريمة وقبل البدء في التحقيق، ولعل سر التفرقة بين الإعفاء الوجوبي للمبلغ قبل الجريمة والإعفاء الجواز للمبلغ بعد تمام الجريمة ينبع في كون الأول حقق للمجتمع منفعة تزيد عن تلك التي حققها الثاني، فالأول كان تبليغه سبباً في منع الجريمة في حين أن الثاني تقوم بشأنه شبهة الانحياز لمصلحته الخاصة المتمثلة في التخلص من تبعية الجريمة والمسئولية الجنائية عنها، وليس القصد في الغالب هو رعاية المصلحة العامة، لذا لم يجعل المشرع إعفاءه من العقاب وجوبيا،

---

(١) نصت المادة ١٠٦ من قانون العقوبات فرنسي على إعفاء جوازي إذا وقع الإبلاغ بعد ارتكاب الجناية أو الجنحة أو الشروع فيها ولكن قبل الملاحقة، وقررت المادة ١٠٧ عقوبات إعفاء جوازي أيضاً لصالح الجاني إذا حدث الإبلاغ بعد وقوع الجريمة وإطلاق الملاحقة إذا كان من شأن هذا الإبلاغ المساعدة على القبض على الفاعلين أو الشركاء لنفس الجريمة أو لجرائم أخرى من ذات الطبيعة أو ذات الجسامة والخطورة. وفي قانون العقوبات الجديد أوردت المواد(٤١٤-٢، ٤٢٢-١، ٤٣٤-٣٧ ، ٤٤٢-٩، ٢٥٠-٢) الإعفاء لقيام الجاني بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية عن الجريمة بصورة تؤدي لعدم تنفيذ الجريمة فضلا عن التعرف على بقية المساهمين فيها.

ونصت المادة ٢١٢ من قانون العقوبات المغربي على أنه " إذا حصل التبليغ بعد تمام تنفيذ الجناية أو الجنحة أو بعد محاولتها ولكن قبل بدء المتابعة فإن العذر المعفي من العقاب المقرر في الفصل السابق يكون اختياريا فقط.

وإنما جعله رخصة للمحكمة[1]، وهذا الإعفاء جائز سواء وقعت الجريمة تامة أو مشروعا فيها[2].

ونص المشرع الفرنسي على الإعفاء الجوازي إذا وقع الإبلاغ بعد ارتكاب الجناية أو الجنحة أو الشروع فيها وقبل الملاحقة (المادة ١٠٦ عقوبات قديم)[3].

٢ – تمكين سلطات التحقيق من القبض على باقي الجناة

يفترض أن الجاني بعد البدء في التحقيق يمكن السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة[4]، ويشترط المشرع لجواز الإعفاء من العقاب في هذه الحالة أن يلتزم الجاني بأحد أمرين:

الأول : أن يمكن السلطات من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين بعد البدء في التحقيق.

ثانياً: أن يمكن السلطات من القبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة في النوع والخطورة بعد البدء في التحقيق.

وليس المقصود أن تؤدي البيانات التي يقدمها الجاني إلى القبض على جميع

---

(١) د.محمود صالح العادلي : موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، الجزء الثاني ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص٩٥.

(٢) د.محمد أبو الفتح غنام : مواجهة الإرهاب ، مرجع سابق، ص٢٨٤.

(3) Rousselet (M)et patin (M) droit pénal spécial sirey 1958. P.39.

(٣) تتشابه هذه الحالة إلى حد كبير مع نص المادة (١٠٧ عقوبات فرنسي قديم) حول العذر المعفي من العقوبة اختياريا لصالح الجاني الذي بعد إطلاق الملاحقة يساعد على القبض على الفاعلين أو الشركاء لنفس الجريمة أو لجرائم أخرى من ذات الطبيعة أو على نفس الدرجة من الخطورة والجسامة.

Rousselet (M) et Patin (M) droit pénal spécial sirey 1958. P. 39.

ونص المادة ١٨٧ عقوبات ليبيا من حيث اشتراط تماثل الجريمة . ذهب المشرع الليبي في نص المادة ١٨٧ من قانون العقوبات[4] إلى إعفاء البادئ بإبلاغ السلطات الإدارية أو القضائية عن الجريمة قبل الشروع في تنفيذ أي فعل منها من العقاب. والإعفاء الجوازي للمبلغ بعد تمام الجناية أو الجنحة أو الشروع فيها ولكن قبل البدء في التحقيق أو إذا مكن السلطات من القبض على الجناة أو شركائهم في نفس الجريمة أو في جريمة أخرى مماثلة في النوع والخطورة . د. محمد محمد عبدالكريم نافع : المرجع السابق، ص١٧٤.

الجناة، وإنما المطلوب أن تؤدي إلى القبض على كل من يعرفه المبلغ منهم[١].

والتماثل بين الجريمة محل التحقيق والجريمة الأخرى يتعين أن يكون تماثلا في النوع والخطورة، والتماثل في النوع يعني كون الجريمة الأخرى جناية[٢]. أما التماثل في الخطورة فمؤداه أن يكون الخطر أو الضرر الناجم عن الجريمة الأخرى موازي للخطر أو الضرر الناجم عن الجريمة محل التحقيق[٣]. ويذهب رأي إلى أن المقصود بالتماثل في النوع والخطورة أن تكون الجريمة من جرائم القسم الأول المذكورة[٤].

ويؤخذ على هذا الرأي أنه لا يشترط لتماثل النوع والخطورة أن تكون واردة في ذات القسم، بل من الجائز أن يؤدي الإبلاغ للقبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة غير واردة في ذات القسم، ويتلاحظ أن الحالة الأولى من حالات الإعفاء الجوازي لم يستلزم أن يؤدي الإبلاغ إلى القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين فالنص لم يعلق جواز الإعفاء على هذا الشرط يؤدي ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٨٨ مكرر (هـ) عقوبات علقت جواز الإعفاء على شرط أن يمكن الجاني السلطات بعد البدء في التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة في النوع والخطورة للجريمة التي وقعت، ويخضع تقدير هذا التماثل لسلطة المحكمة التي تنظر الدعوى[٥].

---

(١) د.أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص ٢٦٩.

(٢) نصت المادة التاسعة من قانون العقوبات على الأتي : الجرائم ثلاثة أنواع : الأول الجنايات ، الثاني الجنح ، والثالث المخالفات. د.أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص٢٦٩، د.حنان محمد الحسيني : المرجع السابق ، ص٣١٧.

(٣) د.محمود صالح العادلي: المرجع السابق، ص٢١٩.

(٤) د.أسامة محمد بدر : المرجع السابق، ص٢٦٩.

(٥) المشكلة تثار إذا حدث الإبلاغ قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل البدء في التحقيق ما الجهة التي تملك تقرير الإعفاء في هذه الحالة، وماذا لو حدث الإبلاغ عن مرتكبي الجريمة الآخرين أو مرتكبي جريمة أخرى مماثلة في النوع والخطورة أثناء تحقيق النيابة العامة وتبين لها توافر شروط الإعفاء من العقاب هل تميل المبلغ إلى المحكمة لكي تصدر حكما بالإغفاء الذي نراه أن جهة التحقيق في مثل هذه الحالة تملك إصدار أمراً بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية عملا بنص المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية معدلة بالمرسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٩٢ وبالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١. راجع: د.إبراهيم عيد نايل: المرجع السابق، ص١٣٠.

ويذهب رأي[1] نؤيده إلى أن تقرر الإعفاء ينعقد للمحكمة المختصة، لأن الخطاب في المادة ٨٨ مكرر (هـ) عقوبات موجهة للمحكمة وليس لغيرها، ومن جهة أخرى فإن الجرائم محل التبليغ افترض فيها المشرع أنها تقع من أكثر من شخص الأمر الذي يعني أن الدعوى الجنائية ستتحرك حتماً أمام القضاء، الأمر الذي يتلاءم معه أن تنظر المحكمة الدعوى الجنائية برمتها فتعفي من توافر بالنسبة له مسوغات الإعفاء، وتجازي من يستحق الجزاء وتبرئ من تثبت براءته.

٣ – الإبلاغ بعد تمام الجريمة وقبل صدور حكم نهائي فيها

نصت المادة ٨٩ مكرر/٢ على حالة الإغفاء الجوازي يستفيد منها أحد الشركاء في الجريمة بشرط " ألا يكون من المحرضين عليها والذي يبلغ السلطات سواء القضائية أو الإدارية بعد تمام الجريمة وقبل صدور حكم نهائي فيها ".

ويبين من النص أن المشرع هنا ترك مساحة واسعة من الوقت للجاني بأن يبلغ عن شركاؤه منذ تاريخ وقوع الجريمة وحتى صدور حكم نهائي فيها، فاتحاً باب التوبة والتفكير المتأني أمام الجاني حتى يكشف للسلطات ما كان خافياً عليها. ويتلاحظ أن المشرع أخرج المُحرض على الجريمة من نطاق هذا الإعفاء، لإنه لا يقبل أن يكون هو منشئ فكرة الجريمة والمُشجع عليها موقعاً في براثن فكرة من يستطيع التغرير به ثم يبادر بالإبلاغ ويستفيد من الإعفاء الجوازي.

---

(١) د.محمود صالح العادلي: السياسة الجنائية لدرء جرائم العنف الإرهابي، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧، ص٩٤ وما بعدها.

المطلب الثاني
الانسحـــــــاب

نصت المادة ١٠٠ من قانون العقوبات على أنه " لا يحكم بعقوبة ما بسبب ارتكاب الفتنة كل من كان في زمرة العصابات المنصوص عليها في أحكام هذا الباب ولم يكن لديها رئاسة ولا وظيفة وانفصل عنها عند أول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه إذا لم يكن قبض عليه إلا بعيداً عن أماكن الاجتماع الثوري بلا مقاومة ولم يكن حاملا سلاحاً، ففي هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه شخصيا من الجنايات الخاصة". وهي حالة من حالات الإعفاء الوجوبي إذ أنه بمجرد الانفصال عن زمرة العصابة عند أول تنبيه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد التنبيه إذا قبض عليه بعيداً عن أماكن الاجتماع الثوري بلا مقاومة وبدون سلاح دون سلطة تقدير به للمحكمة، ومن نص المادة يتضح أن هناك حالتين لأعمال نص المادة على نحو ما سيلي:

الحالة الأولى: الانفصال عن زمرة العصابة إذا لم يكن له فيها وظيفة أو رئاسة عند أول تنبيه عليه من السلطات، بحيث لو كان متقلدا فيها رئاسة أو وظيفة وانفصل عند التنبيه لم يستفد من هذا الإعفاء، ويجب أن يكون الانفصال عند أول تنبيه.

الحالة الثانية: الانفصال بعد التنبيه إذا قبض عليه بعيداً عن أماكن الاجتماع الثوري وأن يكون هذا القبض قد حدث بلا مقاومة من الجاني، ولم يكن حاملا لسلاح بحيث لو قبض عليه في أماكن الاجتماع أو قاوم أثناء القبض عليه أو تبين حمله لسلاح ولو لم يستعمله فعلا فلا يستفيد من الإعفاء.

ويبين لنا من نص المادة أنها لم تعفي من العقاب على الإطلاق وإنما يظل الجاني مسئول عما يكون قد أرتكبه شخصيا من جنايات.

ويذهب رأي[1] إلى أن المشرع جانبه الصواب بقصر الإعفاء على جرائم العصابات فقط في جرائم الباب الثاني دون غيرها من الجرائم، وكان عليه أن يوسع من نطاق هذا الإعفاء نظراً لخطورة هذه الجرائم على أمن الدولة الداخلي.

المطلب الثالث
صلـــة القـــربى

ونصت المادة ٨٢ عقوبات في فقرتها الثانية على سلطة المحكمة الجوازية في النماذج الإجرامية الثلاث أن تعفي أقارب الجاني أصهاره إلى الدرجة الرابعة إذا لم يكونوا معاقبين بنصوص أخرى في القانون من العقاب.

بينما تقرر المادة ١٤٤ عقوبات إعفاء وجوبي للزوج والزوجة والأبوين والأجداد والأولاد والأحفاد على من أخفى أو سوعد على الاختفاء أن الفرار من وجه القضاء، وكذا إعفاء الزوج والزوجة أو أصول أو فروع الجاني في المادة ١٤٥ عقوبات.

ويتلاحظ أنه على الرغم من أن مانع العقاب في المادة ٨٢ عقوبات لا يتحقق أثره بقوة القانون، وإنما هو سلطة للقاضي، إلا أنها قد جاءت أوسع نطاقاً للجائز إعفائهم من العقاب، حيث لم يخصص الإعفاء للزوج والزوجة والأصول والفروع فقط، وإنما نص على الأقارب وأصهار الجاني إلى الدرجة الرابعة وهذا

---

(١) راجع : د. إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص٢٥٧.
وفي التشريعات المقارنة فقد جاء بالمادة ٢١٣ من قانون العقوبات المغربي أنه " يتمتع بعذر معف من العقوبة فيما يتعلق بالجرائم المشار إليها في الفصول ٢٠٣ إلى ٢٠٥ الأشخاص الذين انخرطوا في العصابات المسلحة من غير أن يباشروا فيها قيادة ما ولم يتولوا فيها أي وظيفة معينة وعلاوة على ذلك فإنهم انسحبوا منها عند أول إنذار يصدر من السلطات المدنية أو العسكرية أو انسحبوا بعد ذلك ولكن قبض عليهم خارج أماكن التجمع الثوري دون أن يحملوا سلاحا ودون أن يبدو مقاومة". والمادة ٢١٤ نصت على " الأعذار المعفية من العقوبة لا تحول دون معاقبة المستفيدين منها عن الجنايات والجنح الأخرى التي ارتكبوها شخصيا أثناء الفتنة أو بسببها".

يدخل فيه آخرون غير منصوص عليهم في المادتين ١٤٤ ، ١٤٥ عقوبات مثال: الأخوال والأعمام للجاني وأبناءهما لكونهم في درجتي القرابة الثالثة والرابعة للجاني أي يشملهم النص إضافة إلى إعفاء أصهار الجاني حتى الدرجة الرابعة.

والحالة الثانية الإعفاء من العقاب لصلة القرابة هي حالة إعفاء وجوبي المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٩٨ عقوبات والتي جرى نصها على أنه : " ولا يجري حكم هذه المادة على زوج أي شخص لديه في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه". ولعل العلة في ذلك هو مراعاة المشرع لتماسك الأسرة الواحدة باعتباره ركيزة في الوجود الاجتماعي لا تقل أهمية عن تلك التي تتمثل في إبلاغ السلطات بالجرائم المزمع ارتكابها، فقد ساوي المشرع بين اعتبارين أولهما تماسك الأسرة وثانيهما حماية أمن الدولة[1].

وذات النهج أخذ به المشرع الفرنسي، فقد أرجع سبب الإعفاء لتوافر صلة القرابة بين الجاني وبين من تقرر الإعفاء لمصلحته للروابط الأسرية المواد (٤٣٤ -١ ، ٣٤٣- ٦ ، ٣٤٣-١١)، وصلة القرابة تشمل قرابة الدم والمصاهرة، بل لقد أضاف المشرع الفرنسي في القانون الجديد إعفاء للخليل أو الخليلة.

---

(١) د. رمسيس بهنام : المرجع السابق،ص١٢١،مصطفى مجدي هرجه:التعليق على قانون العقوبات،مرجع سابق، ص٦٢، د. محمد محمد عبد الكريم نافع : المرجع السابق، ص١٧٧.

الفصل الثاني
الأحكام الخاصة بجرائم أمن الدولة الداخلي

الفصل الثاني
الأحكام الخاصة بجرائم أمن الدولة الداخلي

٤٣ ـ تمهيد وتقسيم

سبق القول أن المصلحة المحمية في جرائم أمن الدولة الداخلي قد تكون مصلحة سياسية، وقد تكون مصلحة اقتصادية، أو اجتماعية، أو مختلطة تشمل مصلحتين من سالفة الذكر أو أكثر، والواقع فإن هذه المصالح متشابكة إلى حد كبير، فالجريمة إذا كانت ماسة بالنظام السياسي للبلاد، فإن ذلك يؤثر على المصالح الاقتصادية والاجتماعية للأمة بشكل أو بآخر، والاعتداء على أي من المصلحتين الاقتصادية والاجتماعية ينال من المصالح السياسية، إلا إننا وبقدر الإمكان سنحاول تصنيف الجرائم على أساس المصلحة الأكثر غلبة عن نظيراتها إلى جرائم عدوان على النظام السياسي، والاقتصادي، وجرائم عصيان، وجرائم فتنة، وجرائم ذات طابع مختلط وذلك في مباحث خمس متتالية.

المبحث الأول
العدوان على النظام السياسي

٤٤ ـ تمهيد وتقسيم

تتميز جرائم أمن الدولة سواء الداخلية أو الخارجية بأنها جرائم – وعلى مر العصور – ذات طابع سياسي، ولهذا فإن الجرائم الماسة بالنظام السياسي غالبة عليها بشكل واضح، فجرائم السعي لدى دولة أجنبية للقيام بأعمال الإرهاب داخل مصر والتعاون مع دولة أجنبية أو الالتحاق بقواتها المسلحة، ومحاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظام الحكم فيها، والقبض على شخص وحبسه كرهينة للحصول عل منفعة، هي بطبيعتها جرائم ذات طابع سياسي غالب، وإن كان من الممكن أن تكون ذات تأثير على النظام الاقتصادي أو الاجتماعي للأمة.

ويرى البعض أن هناك جريمة أخرى تعتبر اعتداء على أمن الدولة الداخلي وهي جريمة التجمهر الصادر بشأنها القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤م.

ونتناول بالدراسة جرائم العدوان على النظام السياسي في مطالب متولية.

المطلب الأول
السعي لدى دولة أجنبية
للقيام بأعمال الإرهاب داخل مصر

٤٥- تمهيـــد وتقســم

هناك بعض الأنشطة الدالة على خسة فاعلها، منها أن يسعى بنفسه إلى دولة أجنبية أو جهة أجنبية أياً كان مسماها بهدف الحصول على المال أو منفعة مادية -ليبيع نفسه لها – وبدلاً من أن يكون عضوا منتجاً وداعماً لبلاده يصبح بمثابة خنجر يوجه إلى قلبها، فعنى المشرع بوضع نص تجريمي لهذا السعي أو التخابر للقيام بأعمال الإرهاب[1] داخل مصر، أو ممتلكاتها، أو موظفيها، أو مواطنيها أثناء وجودهم بالخارج، فنصت المادة ٨٦ مكرر (ج)[2] من قانون العقوبات " يعاقب بالسجن المؤبد كل من سعى لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أي منها، وكذلك كل من تخابر معها أو معه للقيام بأي عمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج أو بالاشتراك في ارتكاب شئ مما ذكر، وتكون العقوبة الإعدام إذا وقعت الجريمة موضوع

---

(١) راجع نص المادة ٨٦ عقوبات في المقصود بالإرهاب.

(٢) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢- الوقائع المصرية ،ع٣٩ مكرر، ١٩٩٢/٧/١٨ ومعدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣. ويقابل هذه المادة في القانون القطري المادة ١٤٤ عقوبات . محمد عبد الله طالب المحنا المري: الإرهاب – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٧٩.

السعي أو التخابر أو شرع في ارتكابها "[1].

يتضح من هذا النص أن الجريمة محل البحث من جرائم الخطر، حيث تقوم على مجرد السعي أو التخابر دون النظر إلى تحقق الغرض المحدد في النص، أي القيام بأعمال إرهابية. وإذا كانت الفقرة الثانية من النص قد عاقبت على الإعدام إذا وقعت الجريمة أو شرع في ارتكابها فإن ذلك لا يخرج عن كونه ظرفاً مشدداً للعقاب لا علاقة له بعناصر الجريمة[2].

أما عن الشروع فقد ذهب رأي[3] إلى تصوره في السعي أو التخابر إذا خاب أثره لسبب خارج عن إرادة الجاني، ويذهب رأي آخر[4] – نؤيده – إلى أن المادة ٨٦ مكرراً (ج) حينما عاقبت بالإعدام للجاني إذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو التخابر أو شرع في ارتكابها، فإن المقصود بالشروع هنا هو الشروع في تنفيذ ما تم السعي أو التخابر من أجله، وذلك لأن مجرد السعي أو التخابر ذاته يمثل وقوع الجريمة في بصورة تامة توجب عقوبة السجن المؤبد، وفي حالة وقوع الجريمة التي تم السعي أو التخابر بشأنها أو شرع في تنفيذها وجبت عقوبة الإعدام، ولم يتطلب الشارع في الجاني صفة معينة فيتصور وقوع الجريمة من أي شخص سواء مصري أو أجنبي[5].

وفيما يلي سنتناول المصلحة المحمية وركني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقرر للفعل وذلك على النحو التالي:

---

(١) على أثر قتل البعثة الرياضية الإسرائيلية في ميونخ في دورة الألعاب الأوليمبية بألمانيا ١٩٧٢ فقد قرر الكونجرس الأمريكي اعتبار العنف الجسدي ضد أعضاء السلك الدبلوماسي أو غيرهم من الموظفين الرسميين من الأجانب والضيوف الرسميين في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يشكل تهديدا فعليا للعلاقات الطيبة بين الولايات المتحدة ودول العالم من قبيل جرائم الإرهاب.

Brian (M) Jenkirs, Terrorism and personal protection. P.142.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل : مرجع سابق، ص٩٠.

(٣) د. أسامة محمد بدر ، مرجع سابق، ص١٦١، د.محمود صالح العدلي : موسوعة القانون الجنائي– المواجهة الجنائية للإرهاب، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ج١، ٢٠٠٣، ص١٢٣.

(٤) د.مدحت محمد عبد العزيز: قانون العقوبات – القسم الخاص، دار النهضة العربية ٢٠٠١، ٢٠٠٢، القاهرة ص٢٣٥ وما بعدها

(٥) د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص ١٥٨.

أولاً : المصلحة المحميـــة

عني المشرع بحماية البلاد من خطر الإرهاب الأسود الذي خرج عليها من الظلام ليقتات بأمنها واستقرارها ووحدتها الوطنية، وليس لديه هدف سوى تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر(١).

وفطن المشرع إلى أن هذا الإرهاب ليس وليد فطرة المصري السمحة، وإنما قد تكون بإيعاز من دول أو منظمات أو عصابات أجنبية يهمها قطع الطريق على الحركة الحضارية ونهضة البلاد الاقتصادية بالقيام بأعمال إرهاب في مصر أو ضد ممتلكاتها ومؤسساتها وموظفيها ومواطنيها أثناء وجودهم خارج بلادهم.

ثانياً : الركـــن المـــادي

يقوم الركن المادي للجريمة محل البحث على مجرد ارتكاب الجاني للسلوك المحدد في النموذج التجريمي أي السعي أو التخابر لدى دولة أجنبية أو لدى جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أيهما.

فالسعي هو كل فعل أو عمل أو نشاط يصدر عن الجاني ويعبر به عن إرادته مساعدة دولة أجنبية أو هيئة أو جمعية أو منظمة مقرها خارج البلاد(٢) للقيام بفعل من الأفعال المحددة بنص المادة بصرف النظر عن تحقيق الاتصال بين الجاني والجهة الساعي إليها من عدمه.

والتخابر هو تلاقي إرادتين أولهما: إرادة الجاني، وثانيهما : إرادة الدولة

---

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢، المنشور في١٨/٧/١٩٩٢.

(٢) د.محمد أبو الفتح غنام: مرجع سابق، ص ١٢٤؛ د.محمد بهجت مصطفى الجزار: مرجع سابق، ص ٤٢٤، د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص ٦٩ وما بعدها؛ مدحت رمضان : مرجع سابق، ص ١٥٩، د.محمد محمود سعيد: المرجع السابق، ص ٦٦.

الأجنبية – أياً كان ممثلها – أو الهيئة أو الجمعية أو المنظمة أو العصابة[١] ولا.يشترط أن يكون الجاني هو من أبدى إيجاباً فقبلته الدولة أو الجمعية أو أن تكون هي الساعية أولاً طالبة معاونته[٢]، إذ يكفي لقيام التخابر حدوث التفاهم بين الجاني والدولة الأجنبية، فالتخابر مرحلة لاحقة على السعي إلا أن المشرع سوى بينهما، ويستوي أن يكون السعي أو التخابر قد حدث سراً أو علانية، شفوياً أو مكتوباً، لمرة واحدة أو عدة مرات، بأجر أو بدون أجر[٣]، ولا أهمية لمكان السعي أو التخابر فقد يحدث في مصر وقد يتم خارج البلاد فالمهم هو حدوث الاتصال للقيام بعمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها ومواطنيها وموظفيها في الخارج، ولكن يلزم أن يكون السعي أو التخابر مع جهة يكون مقرها خارج البلاد، فإذا كانت هذه الجهة مقرها داخل مصر فلا محل لإعمال نص المادة ٨٦ مكرر (ج) عقوبات، كما أنه لا يشترط في هذه الجهات أن تكون مشروعة أو غير مشروعة وفقاً لقوانين الدول الموجود بها المقر[٤]، كما لا يشترط أن يكون الشخص الذي يعمل لمصلحة الدولة الأجنبية ذو صفة رسمية في علاقته بالدولة بل تتوافر الجريمة ولو كان يعمل بصفة غير رسمية أو متطوعاً أو بإيعاز خفي من تلك الدولة الأجنبية لتدبير مصلحة لها[٥]، ويلزم

---

(١) د.أسامة محمد بدر: مرجع سابق، ص ١٦٠؛ د.إبراهيم عيد نايل:مرجع سابق،ص٨٨؛ د.مدحت رمضان: مرجع سابق، ص١٥٩؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص١٠١، د. محمود صالح العادلي: شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الجزء الأول، ١٩٩٨، ص١١٥.

(٢) مصطفى مجدي هرجه : جرائم أمن الدولة طوارئ، دار محمود للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٠٣.

(٣) محمد بهجت الجزار: مرجع سابق، ٤٢٥، د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق، ص١٢١.

(٤) د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٥) مذكرات المستشار / محمد إبراهيم إسماعيل لطلبة الدراسات العليا في جرائم الاعتداء على أمن الدولة من جهة الخارج سنة ١٩٥٨– ١٩٥٩ ، ص٢٤. مذكور في سمير ناجي، أشرف هلال : آداب مرافعة الادعاء ، الطبعة الأولى ، المطبعة الذهبية، القاهرة ٢٠٠٢، ص٢٢٦. مرافعة النيابة في القضية رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ حصر أمن الدولة العليا.

أن يحدث السعي أو التخابر لأجل القيام بعمل من أعمال الإرهاب داخل مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج[1].

ويلاحظ من النص أنه اتسع ليشمل بالحماية الممتلكات والمؤسسات المصرية في الخارج كالسفارات والقنصليات ومقار البعثات الثقافية حول العالم، وكذلك موظفيها وممثليها الدبلوماسيين ، ومواطنيها أثناء عملهم أو مجرد تواجدهم في الخارج أي حماية كل مصري في الخارج سواء موظف متواجد بسبب وظيفته أو مقيم أو زائر، وأخيراً تقع الجريمة كذلك في حالة الاشتراك في ارتكاب شئ مما ذكر بالنص، مثل أن يقدم الجاني أسلحة أو متفجرات لدولة أجنبية أو لإحدى الجهات المشار إليها لاستخدامها في القيام بعمل إرهابي داخل مصر، أو تقديم معلومات حول بعض أهدافها الاستراتيجية في مصر مما ساعد على تدميرها[2].

ثالثاً : الركن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[3] ، يلزم لتوافرها القصد الجنائي الذي يقوم على العلم بماديات الجريمة واتجاه الإرادة إليها.

فيلزم توافر علم الجاني أنه يسعى أو يتخابر مع دولة أجنبية مقرها خارج مصر، أو أحد ممن يعملون لمصلحتها للقيام بعمل إرهابي في مصر أو ضد ممتلكاتها أو موظفيها أو مواطنيها في الخارج، فلا يسأل عن الجريمة إذا اعتقد أنه يتصل بمنظمة أو جماعة خيرية تعمل على نشر الخير والسلام في مصر، كما يلزم أن تتجه إرادة الجاني إلى مقارفة السلوك الإجرامي وإلا انتفى القصد

---

(١) د. محمود صالح العادلي: شرح قانون العقوبات – الجزء الأول ، مرجع سابق، ص١١٧.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل: المرجع السابق، ص٩٠؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص٢٣٥.

(٣) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص٩٠؛ د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٣؛ د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص١٦٠؛ د.محمد أبوالفتوح غنام، مرجع سابق، ص ١٢٦؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص٢٣٦.

لديه فلا يُسأل عن الجريمة من تلقى تهديداً بالقتل أو الخطف فاكره على مقارفة السلوك[1].

ويذهب رأي إلى عدم كفاية القصد العام، بل يجب توافر القصد الجنائي الخاص[2] ، الذي يقوم على اتجاه إرادة الجاني إلى غاية محددة دون غيرها من السعي أو التخابر، وهذه الغاية تتمثل في القيام بعمل من أعمال الإرهاب في مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهم بالخارج.

هذا ويذهب رأي آخر[3] – نشاطره حجته – أن الجريمة محل الدراسة لا يصح القول فيها بضرورة توافر القصد الجنائي الخاص، باعتبار أنه يتعين أن تتجه إرادة الجاني عن علم إلى القيام بأعمال غير مشروعة ضد مصر داخلياً أو خارجاً، وذلك لأن مجرد انصراف إرادة الجاني إلى الاتصال بجهة أجنبية غير كاف لتوافر أركان الجريمة، فالاتصال بالجهة الأجنبية غير مجرم في حد ذاته طالما كان هذا الاتصال في حدود القانون.

والقول بلزوم انصراف إرادة الجاني وعلمه إلى غرض مستقل خاص هو الإضرار بمصر، قول مردود عليه بأن هذا الغرض يندمج مع الإرادة وينعكس على السلوك، وبمجرد حدوث السلوك يفترض استهداف غاية معينة فإن كانت مشروعة فلا جريمة، وإن كانت غير مشروعة قامت الجريمة ووجب العقاب.

رابعاً : العقوبـــــــة

نصت المادة ٨٦ مكرر (ج) على عقوبة السجن المؤبد إذا توقف الأمر على السعي أو التخابر فقط للقيام بعمل من أعمال الإرهاب في مصر أو ضد ممتلكاتها أو موظفيها أو مواطنيها خارج مصر.

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص ٩؛ د.مدحت محمد عبد العزيز:مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص٩١؛ د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٣؛ د.محمد أبو الفتح الغنام: مرجع سابق، ص١٢٦؛ د.محمد محمود سعيد : مرجع سابق، ص٦٩ وما بعدها، د.مدحت رمضان: مرجع سابق، ص١٦٠.

(٣) د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق، ص١٢٦ وما بعدها.

وعقوبة الإعدام في حالة ما إذا وقعت الجريمة موضوع السعي أو التخابر أو شرع في تنفيذها، ويلاحظ أن المشرع ساوى بين الجريمة التامة ومجرد الشروع في تنفيذها بعقوبة الإعدام، خلافاً للأصل العام في العقاب على الشروع في الجنائيات[١]، ويرى الفقه تبريراً لذلك[٢]، أن المشرع قدر مدى صعوبة السيطرة على أعضاء التنظيم العامل في خارج مصر للقيام بعمليات إرهابية داخل مصر أو مؤسساتها وموظفيها ومواطنيها في الخارج.

ويلاحظ أن المشرع المصري خرج بالنص محل الدراسة على مبدأ إقليمية قانون العقوبات المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون العقوبات، وفي المادة الثانية (أولاً) عندما قرر مد نطاق تطبيق قانون العقوبات إلى خارج إقليم الدولة في الجرائم الواقعة على مؤسسات الدولة أو ممتلكاتها أو موظفيها أو مواطنيها بالخارج، وأخذ بمبدأ عينية نص قانون العقوبات المأخوذ في نطاق جرائم أمن الدولة التطبيق للمادة الثانية (ثانياً)، والتي تنص على سريان أحكام قانون العقوبات على كل من ارتكب خارج القطر جناية مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من هذا القانون، ولهذا لم يكن المشرع في حاجة على تقرير سريان أحكام هذه المادة على القيام بأي من الأعمال خارج مصر الواردة بنص المادة[٣].

---

(١) راجع نصر المادة ٤٦ عقوبات.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل:مرجع سابق،ص ٩٢؛ د.مدحت محمدعبد العزيز: مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(٣) د.أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص١٦٥؛ د.محمد عبد اللطيف عبد العال: مرجع سابق، ص١٣٦ وما بعدها.

المطلب الثاني
التعاون أو الالتحاق بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو منظمة إرهابية في الخارج

٤٦ ـ تمهيـد وتقسـيم

قبل صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ كشف الواقع العملي عن عدة دول ترعى الإرهاب وتمول العمليات الإرهابية في بعض الدول، وتستقطب الشباب لتدريبهم عسكرياً وعلى حمل السلاح لتدفعهم إلى طريق العنف والتخريب والإرهاب لتحولهم عن دورهم الطبيعي في أن يكونوا ذخائر بلادهم ليكونوا قنابل موقوتة لصالح تلك الدول أو المنظمات تعيث في الأرض الفساد، فكان للمشرع المصري دوراً محموداً لتجريم تعاون المصري والتحاقه بالقوات المسلحة لتلك الدول أو المنظمات ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر، فنصت المادة ٨٦ مكررا (د)[١] على أنه " يعاقب بالسجن المشدد كل مصري تعاون أو التحق – بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة – بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أياً كانت تسميتها يكون مقرها خارج البلاد وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر.

ومن هذا النص يتضح أن الجريمة محل البحث من جرائم الضرر فهي تقع بمجرد التعاون أو الالتحاق بشئ مما ذكر دون النظر إلى تحقيق الأغراض الارهابية التي تسعى إليها الدولة الأجنبية أو الجمعية أو الهيئة أو المنظمة الإرهابية[٢].

---

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الجريدة الرسمية، ع ٢٩ مكرر، ١٩٩٢/٧/١٨، ومعدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣. وقد جرم المشرع الأسباني ذات الفعل في القانون٣ لسنة ١٩٨٨. راجع : د.إمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص١٧٢.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص١٠٠.

والجريمة يتصور فيها الشروع[1]، فإذا كان تمام الجريمة يتحقق بالتعاون أو الالتحاق الفعلي فإنه يكفي لاعتبار أن الجاني شرع في ارتكاب الجريمة أن يبدأ بتنفيذ فعل ما سابق مباشرة على تنفيذ الركن المادي لها ويؤدي إليه حتما، كأن يحاول الجاني – المصري الجنسية – التعاون أو الالتحاق مع الجهات الواردة بالنص وباءت جهوده بالفشل أو عرض تعاونه عليها ولم يوفق في مسعاه.

ونتناول فيما يلي المصلحة المحمية من وراء النص التجريمي ثم أركان الجريمة المفترض والمادي، والمعنوي، والعقوبة المقررة لها وذلك على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحميـــة

عني المشرع المصري بالحفاظ على سمعة مصر في المجتمع الدولي وعلاقتها مع الدول الأخرى لأن انضمام المصري إلى أي من الجهات التي حددها النص – والتي تتخذ من الإرهاب والتدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها – من شأنه الإضرار بسمعة مصر الخارجية ووضع الحكومة المصري في موقف حرج مع الدول الأخرى[2]. علاوة على أن المصريين الذين يلتحقون بتلك الجهات ويتلقون تدريبات عسكرية متطورة على أحدث الأسلحة قد يشكلون خطورة بالغة على الأمن القومي إذا ما عادوا إلى مصر وعمدوا إلى تشكيل تنظيمات إرهابية مماثلة. ويؤكد ذلك وجود حالات عديدة تم فيها ضبط الإرهابيون وثبت من التحقيقات التي أجريت معهم تلقيهم لتدريبات عسكرية

---

(١) د.أسامة محمد بدر: مرجع سابق، ص١٧٠،د.محمد أبو الفتح الغنام : مرجع سابق، ص ١٣٢ وما بعدها .

(٢)راجع كلمة السيد المستشار/ وزير العدل، مضبطة مجلس الشعب، الجلسة رقم ١٠٢ المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٥؛ د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق: ١٦٩؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص٢٤٤.

بالخارج[١]، ولا أدل على ذلك من ضبط عناصر إرهابية تنتمي على تنظيم معروف باسم " العائدون من أفغانستان"[٢].

ويعد مسلك المشرع المصري إسهام في محاربة الإرهاب الدولي استثناء من مبدأ الشخصية في الاختصاص، وذلك لأن المشرع لم يشترط كون الفعل معاقب عليه في البلد الأجنبي حتى يستحق مرتكبه العقاب ويطبق عليه القانون المصري [٣].

ثانياً : الركن المفترض

اشترط النص جنسية للجاني أن يكون مصرياً، والمصري هو كل من تثبت له الجنسية المصرية إما بالموطنة أو بالمولد، وكذلك كل أجنبي منح الجنسية المصرية بقرار من وزير الداخلية أو بقرار من رئيس الجمهورية[٤].

وسحب الجنسية أو إسقاطها[٥] عن الجاني يمتنع معه تطبيق نص المادة محل البحث، وبالنسبة لمزدوج الجنسية أي الجمع بين الجنسية المصرية وجنسية أي دولة أخرى أجنبية فيظل مصرياً ويعاقب متى اقترف الفعل الوارد بصلب المادة.

ويستوي أن يكون المصري قد فقد الجنسية بعد اقتراف الفعل مادام وقت الواقعة كان متمتعاً بالجنسية المصرية[٦].

---

(١) د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص٢٤٤ و ما بعدها، د.نور الدين هنداوي : مرجع سابق، ص٥٨.

(٢) د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٩.

(٣) د.إمام حسانين خليل: مرجع سابق، ص٥٥٨.

(٤) راجع في تعريف المصري المادة الأولى من القانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الصادر في٥/٢١/ ١٩٧٥، وفيمن يكون مصريا المادة الثانية وفيمن يعتبر مصريا المادة الثالثة.

(٥) راجع في حالات سحب الجنسية وإسقاطها المادتين ١٥ و ١٦ من قانون الجنسية ٢٦ لسنة ١٩٧٥.

(٦) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص٩٨ ، د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٦.

ثالثاً : الركن المـــــادي

يتحقق الركن المادي للجريمة محل البحث بسلوك إيجابي يأتيه الجاني إما بالتعاون بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو بجمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية خارج البلاد، وتتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها، أو الالتحاق بغير إذن كتابي بشئ مما ذكر.

ويقصد بالتعاون كل سلوك يصدر من الجاني فيه عون للقوات المسلحة بدولة أجنبية[١] أو جهة أو منظمة فيما تقوم به من أعمال إرهابية[٢]، وعسكرية وهو أيضاً بذل المساعدة بأية وسيلة مما يعني أن السلوك المجرم غير محدد تحديداً دقيقاً[٣]. ومثال ذلك أن يقدم الجاني خبراته في الأعمال الإرهابية أو العسكرية لهذه الجهة الأجنبية أو مساعدتها بالمال وتشجيع الغير على الانضمام إليها.

أما الالتحاق فينصرف إلى كل سلوك يفيد انضمام إلى صفوف القوات المسلحة لدول أجنبية[٤] أو انضمامه لعضوية تنظيم إرهابي أجنبي[٥]. فالالتحاق بالقوات المسلحة كأن يعمل جندياً محارباً في سلاح معين بالبحرية أو الجوية، وكذلك يشمل مفهوم القوات المسلحة بمفهومها الواسع كأن يعمل طبيب بالجيش

---

(١) مطهر على صالح انقع: جرائم الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص١٧١.د. محمود صالح العادلي: شرح قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١٢٧.

(٢) د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق، ص ١٣٤؛ د.مدحت محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٣) د.أسامة محمد بدر ، مرجع سابق، ص١٦١؛ د.محمد بهجت الجزار، مرجع سابق،٤٢٧، د.محمد محمود سعيد : مرجع سابق، ص٧٣.

(٤) مطهر على صالح انقع : جرائم الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ص١٧١.

(٥) د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٤، د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص١٦٣؛ د.محمد صالح العادلي: مرجع سابق، ص١٣٤؛ د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص٢٤١ومابعدها.

أو كيميائي يحضر المتفجرات أو مهندس يقدم مشروعات هندسية حربية كالحصون أو يطور الأسلحة.

فالقوات المسلحة هي قوات الجيش وحدها، فلا تقع الجريمة إذا تعاون المصري أو التحق بالشرطة أو القضاء أو بوظيفة إدارية[١].

وبالنسبة للجمعية أو المنظمة أو الهيئة أو الجماعة الإرهابية فيلزم أن يكون مقرها خارج البلاد ويستوي كون هذه الجهات مشروعة أو غير مشروعة وفقاً للقوانين السارية بالدولة التي يوجد بها المقر، فيكفي توافر عناصر النشاط الإجرامي بالقانون المصري[٢]، وإرهابية يقصد بها أنها تتخذ من الإرهاب وسيلة لتحقيق أغراضها.

يلزم أيضاً بصريح النص أن تتخذ الدولة أو المنظمة الإرهابية الإرهاب أو التدريب العسكري وسائل لتحقيق أغراضها، وإن كان لا يلزم أن توجه هذه الجهات أعمالها الإرهابية إلى مصر.

ولا يكفي مجرد التعاون أو التحاق بالقوات المسلحة لدولة أجنبية بل يجب أن يكون هذا التعاون أو الالتحاق بدون إذن كتابي – مما يفيد عدم الاعتداد بالموافقة الشفوية – من الجهة الحكومية المختصة، وبالتالي لا تقع الجريمة إذا حصل المصري على هذا الإذن للتعاون أو الالتحاق بالقوات للدولة الأجنبية[٣].

وكما هو واضح من النص فهذا الإذن قاصر فقط على الالتحاق أو التعاون مع القوات المسلحة لدولة أجنبية، ولا يشمل التعاون أو الالتحاق مع أي من التنظيمات الإرهابية التي وردت بالنص[٤].

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص٩٨؛ د.مدحت محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص٢٤٢؛ د.محمد ابو الفتح الغنام : مرجع سابق، ص١٣١.

(٢) د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص ١٦٣.

(٣) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص ٩٩؛ د.أسامة محمد بدر: مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٤) د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٦٨؛ د.محمد أبو الفتح الغنام: مرجع سابق، ص ١٣١ وما بعدها.

رابعاً : الركن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[1] ، يلزم أن يتوافر لها القصد الجنائي الذي يقوم على علم الجاني بماديات الجريمة واتجاه الإرادة إليها، فيلزم علم الجاني بماهية الجهة التي يتعاون معها أو يلتحق بها وصفتها، وأن سلوكه موجه إلى القوات المسلحة لدولة أجنبية أو لتنظيم من الوارد بنص المادة، وأن مقر هذا التنظيم خارج البلاد، كما يلزم توافر علم الجاني بأن الجهة الأجنبية التي التحق بها أو تعاون معها تتخذ من الإرهاب أو التدريب العسكري وسيلة لتحقيق أغراضها حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر، وتتحقق الإرادة باتجاه إرادة الجاني الصحيحة – المعتبرة قانوناً – عن حرية واختيار إلى إتيان السلوك المجرم.

خامساً : العقوبـــــة

قررت المادة ٨٦ مكرر (د) عقوبة السجن المشدد لكل مصري تعاون أو التحق بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية حتى ولو كانت أعمالها غير موجهة إلى مصر ، وشدد المشرع العقوبة إلى السجن المؤبد إذا تلقى الجاني تدريبات عسكرية فيها أو شارك في عملياتها غير الموجهة إلى مصر، أي أن المشرع شدد العقاب في حالتين الأولى هي تلقى الجاني تدريبات عسكرية حيث أن التدريب العسكري يزيد الخطورة الإجرامية للجناة.

والحالة الثانية الاشتراك في العمليات غير الموجهة إلى مصر، وفي الواقع فإن هذا الظرف يقودنا لوضع غريب أن يشدد المشرع العقوبة إذا كانت العمليات غير موجهة إلى مصر فقط، فكان الأوفق تشديد العقاب سواء كان النشاط الإجرامي موجهاً ضد مصر أو لم يكن موجها ضدها[2].

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص١٠٠؛ د.محمد محمود سعيد:مرجع سابق، ص٧٥ ؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص٢٤٦؛ د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص١٦٦؛ د.محمود صلاح العادلي : مرجع سابق، ، ص١٣٧.

(٢) د. محمد الغنام : مواجهة الإرهاب في التشريع المصري، مرجع سابق، ص١٣٤،//

المطلب الثالث
محاولة قلب نظام الحكم أو تغيير دستور الدولة بالقوة

٤٧- تمهيـــد وتقســـيم

عني المشرع المصري شأنه شأن العديد من التشريعات المقارنة بتجريم محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظام الحكم فيها بالقوة، بوصفه المصلحة الجوهرية الكلية، وهدف النشاط السياسي المناهض في جميع صوره وأشكاله وهو ما يجعل هذه الجريمة من الجرائم التي تتصدر بنصها التجريمي جرائم العدوان على أمن الدولة الداخلي[١].

فقد نصت المادة ٨٧ من قانون العقوبات[٢] على أنه " يعاقب بالسجن

//د.مدحت رمضان:مرجع سابق، ص١٦٧؛ د.مدحت محمد عبد العزيز:مرجع سابق، ص ٢٤٩.

وفي التشريعات المقارنة عاقب قانون العقوبات السوري على حمل السلاح ضد سوريا في صفوف العدو، وكذا كل سوري تجند ضد سوريا. (المادة ٢٦٣/٣،١عقوبات).

وقد عاقب المشرع الجزائري على تلك الجريمة حيث نص على أنه "يعاقب بالسجن من عشر إلى عشرين سنة وبغرامة مالية من١٠٠٠٠د.ج إلى٥٠٠٠٠د.ج كل جزائري يتجند في الخارج في جمعية أو مجوعة أو منظمة معروفة بالأفعال الإرهابية مهما يكن شكلها أو تسميتها حتى وإن كانت الأفعال غير موجهة ضد الجزائر. وتكون العقوبة السجن المؤبد عندما تستهدف الأفعال المبينة أعلاه الإضرار بمصالح الجزائر". المادة رقم ٦ من المرسوم التشريعي رقم ٩٢-٣ والمعدل بالمرسوم التشريعي رقم ٩٣-٥ بشأن مكافحة الإرهاب والتخريب، العملة الجزائرية المشار إليها في النص بلفظ) د.ج (هي الدينار الجزائري؛ مشار أليه : د.أسامة محمد بدر : المرجع السابق، ص١٧٢

(١) ويرجع أصل المادة المؤثمة لمحاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو شكل الحكم فيها بالقوة في النظام القانوني المصري إلى المادة ٧٨ عقوبات والمضافة بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٢٢ والتي عدلت إلى ٨٧ في القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧، ثم عدلت صياغتها لتلائم الأوضاع الدستورية الجديدة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، وجعل مناط العقاب عليها هو المحاولة وهي مادون الشروع من أعمال التحضير. د.محمد محمد عبد الكريم نافع:مرجع سابق، ص٢٣٩.

(٢) نص المادة ٧٨ عقوبات لسنة ١٩٢٢ (٨٧ عقوبات في القانون المصري الحالي) مستوحى من المادة ٨٧ عقوبات الفرنسي ١٨١٠ المضافة بقانون ١٠ يونيو ١٨٥٣ والتي تنص على " الاعتداء الذي يهدف قلب أو تغيير الحكومة أو نظام توارث العرش ثم عدل نص المادة تحت رقم ٨٦ عقوبات بالمرسوم بقانون(٥٢٩ – ٦٠) ونصت على الاعتداء الذي يهدف إلى قلب أو تغيير النظام الدستوري وقد ألغت هذه المادة عبارة تـوارث العرش الذي يرى بعض الفقه أنها لم تكن ألغيت قبل ذلك بوضوح .د. محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٢٥٦ . مستدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧، الوقائع//

المؤبد أو السجن المشدد كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة، فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصابة، وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما".

والجريمة كما يتضح من نموذجها التجريمي شكلية لا مادية[1]، بمعنى أن لا يلزم لتوافرها أن ينتج سلوك الجاني حدثاً ضاراً هو بالذات قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة، كما أن تحقق الخطر ليس شرطاً لتحقيق الجريمة، وإنما يكفي أن يكون قلب أو تغيير الدستور أو النظام الجمهوري أو شكل الحكومة هدفاً يتجه سلوك الجاني مادياً لتحقيقه ولو لم يتحقق، أو لم يمثل خطر تحققه[2].

كما أنها جريمة من جرائم السلوك الإيجابي، أي أن السلوك الإجرامي المعاقب عليه لا يتحقق من الناحية القانونية إلا بإتيان الجاني لسلوك يتسم بالسعي لارتكاب الجريمة[3].

وقد عني القه بالتمييز بين الثورة والانقلاب[4]، على أساس أن الثورة هي

//المصرية ، ع٣٩ مكرر ، ١٩٥٧/٥/١٩ ومعدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.
ويلاحظ أن لفظ " قلب أو تغيير النظام الدستوري" أكثر اتساعاً من اللفظ الذي استخدمه قانون العقوبات الفرنسي القديم" إبادة أو تغيير الحكومة أو نظام خلافه العرش"، ويحسب لهذا النص – الحديث – عدم تحديد نوع شكل الدولة الذي يحميه القانون إن كان ملكية أو إمبراطورية أو ديمقراطية شعبية.

Vitu (A) atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation . Juris-classeur, 1996.P.6.

(١) د.أحمد صبحي العطار: جرائم الاعتداء على المصلحة العامة – القسم الخاص من قانون العقوبات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص١٤٢؛ د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق،ص ٤٣؛ مصطفى مجدي هرجه: التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء ، دار الثقافة للطبع والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص٤٥ ومابعدها.

(٢) مصطفى هرجه : جرائم أمن الدولة ، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٣) د.احمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص١٤١ وما بعدها.

(٤) د.أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات المرجع السابق، ص٦٩ وما بعدها. د.أحمد جلال عز الدين : الإرهاب والعنف السياسي، العدد العاشر، دار الحرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م ، ص١٢٩

حركة يقوم بها الشعب بقصد إحداث التغيير الجذري في بناء الدولة وفلسفة الحكم وأساليب الحياة في الدولة ككل بينما الانقلاب هو حركة يقوم بها شخص أو أكثر ممن بيده شئ من السلطة بقصد الاستئثار بالحكم أو تغيير الحكومة بأخرى، ولا يرد هذا التمييز قانوناً إلا بعد نجاح الثورة أو الانقلاب، أما قبل ذلك فنحن حيال جريمة تخل بأمن الدولة وتهدد سلامتها ويُستحق العقاب عليها، أما في حالة نجاح الثورة أو الانقلاب فلا مجال للعقاب لأن منفذي الانقلاب أو الثورة يكونوا في موقع السلطة، أو على اقل تقدير فإنهم جعلوا أشخاص معينين في موقع السلطة.

وتتطلب دراسة الجريمة محل البحث أن نتعرض للمصلحة محل الحماية ثم دراسة أركانها وعقوبتها وذلك على النحو التالي.

أولاً : المصلحة المحمية

عنى المشرع بحماية نظام الحكم من خطر الانقلاب، أو الدستور ونظام الجمهورية وشكل الحكومة من التغيير بالقوة، ولكن ما المقصود بنظام الحكم ..؟

يتحدد مفهوم نظام الحكم وفقاً لمعنيين، الأول هو المعنى الواسع ويشمل الهيئات الحاكمة أي القائمة على السلطات العامة في الدولة ، كما نظمها الدستور وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية، كما يشمل كيفية ممارسة هذه السلطات العامة وشكل الحكم، بينما ينصرف المفهوم الضيق لنظام الحكم إلى السلطة التنفيذية وحدها.

والمعنى الواسع هو المعنى بالحماية[1] طبقاً لنص المادة ٧٨ عقوبات، ويتضح ذلك من النص على الدستور كعنصر من المصلحة المحمية فحماية الدستور لا تكون بالمحافظة على نصوص مطبوعة أو منشورة، وإنما بالمحافظة على نظمه التي كفلها ونظمها، الأمر الذي يكشف عن الحماية المقصود منها المعنى الواسع لنظام الحكم.

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص، مرجع سابق، ص٧٠.

ولا تثور صعوبة عملية إذا كان الاعتداء منصب على ما يتعلق بنظام الحكم، ولكن إذا انصب الاعتداء على نصوص الدستور الأخرى مثل المواد التي تنظم الحقوق العامة والواجبات أو بيان الدين الرسمي أو اللغة الرسمية للدولة.

فهنا تثور الصعوبة لأن الاعتداء ينصب على الدستور ذاته، ولكن عادة ما تتم هذه المحاولات مقرونة بالاعتداء على نظام الحكم ذاته مما لا يخلق صعوبة علمية إذ ذهبت محكمة النقض إلى أن مجرد الاعتداء على الحقوق المدنية العامة التي تُقرر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة(١).

وقد ذهب رأي(٢) إلى أن هذا القضاء يتجاهل أن الدستور لا يهدف إلى مجرد تحديد نظام الحكم، وإنما يهدف أيضاً بصفة أصلية إلى تقرير الحقوق والواجبات العامة للأفراد ، وإذا كان كل اعتداء على نظام الحكم هو اعتداء على الدستور إلا أن العكس ليس صحيح.

ونرى أن نص المادة ٨٧ من قانون العقوبات قد جاء ليجرم كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير الدستور بصفة عامة، وذلك قبل الخوض في محاولة تغيير نظام الدولة أو شكل حكومتها بالقوة، الأمر الذي يعني أن الجريمة تقع بمجرد

---

(١) الحكومة في مساهمتها القانونية هي السيادة في مظهرها العملي أي السيادة فعالة مجرية ما تقتضيه طبيعتها من تحقيق سلطانها على الناس، فكل الضوابط والأحكام الكلية التي تحدد سير السيادة في تحقيق سلطانها في الناس هي التي يتكون منها في مجموعها معنى الحكومة. وتلك الضوابط والأحكام متغيرة متقلبة على صور ووجوه شتى فكلما تحددت في بلد على أي وجه من الوجوه وبأي كيفية من الكيفيات كانت الحكومة المقررة لذلك البلد هي ذلك الوجه المحدد. وأطلق على ذلك الوجه إنه نظام الحكومة المقرر. والدساتير هي الوثائق الأساسية التي تتكفل ببيان ذلك النظام وتقرره وهي لا غرض من وضعها إلا هذا البيان والتقرير فكل ما ورد فيها مما عدا بيان السيادة من جهة مصدرها ومستقرها ومستودعها هو نظام الحكومة المقرر، حتى الحقوق المدنية العامة التي تقرر عادة في أوائل الدساتير ليست على التحقيق إلا ضوابط تحدد مدى السيادة وإلى أي حد يجب وقوف سلطانها ". طعن رقم ٦٦ سنة ٢ق، جلسة ١٩٣٢/٣/١٤،مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسين عاما؛ الصاوي القباني، الجزء الثاني، ١٩٨٩، ص ١١٧.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات– القسم الخاص، مرجع سابق، ص٧٢.

محاولة قلب أو تعيير دستور الدولة بالقوة أياً كانت تلك المحاولة سواء تهدف لتغير مواد بعينها أو دستور الدولة ككل[1].

وقد أولت بعض التشريعات حماية خاصة لنظام الحكم فيها دون النص على حماية الدستور من الإلغاء والتعديل والتغيير، بينما عنيت تشريعات أخرى بحماية دستور الدولة من التغيير بطريقة غير مشروعة، نتناولها بالدراسة فيما يلي:

(أ) تشريعات أولت الحماية لنظام الحكم

ذهبت بعض التشريعات لحماية نظام الحكم فيها دون الربط بينه وبين النظام الدستوري للبلاد ومن هذه التشريعات:

١- القانون الفرنسي

أورد القانون الفرنسي الجديد (٦٨٦- ٩٢) النص على الاعتداء الذي يشكل خطراً على مؤسسات الجمهورية في المادة (٤١٢-١)[2] هي تتناول الاعتداءات على مؤسسات الدولة من حيث بنائها الدستوري والشكل الجمهوري لها والمنشآت الديمقراطية[3].

والجدير بالذكر أن نص المادة ٨٦ القديمة بمقتضى أمر ١٩٦٠ لم تعرف الاعتداء، وإنما اقتصرت على معالجة الشروع على قدم المساواة مع الجريمة

---

(١) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص١٤٧. وقد أخذ المشرع الإيطالي في المادة ٢٨٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٣١٧ الصادر في ١١ نوفمبر ١٩٤٧ بذات نهج المشرع المصري في حماية النظام الدستوري للحكومة وحماية الدستور ضد التغيير بالطرق غير المشروعة. د. محمد عبد الكريم نافع : المرجع السابق، ص٢٥٦.

(2) art.412-1.- Constitue un attentat le fait de commettre un ou plusieurs de violence de nature à mettre en péril les institutions de la République ou à porter atteinte à l'intégrité du territoire national.

L'attentat est puni de trente ans de détention criminelle et de 450 000 € d'amende .

Les peines sont portées à la détention criminelle à perpétuité et à 750 000 € d'amende lorsque l'attentat est commis par une personne dépositaire de l'atuttorité publique.

Les deux premiers alinéas de l'article 132-23 relatif à la période de sûreté sont applicables à l'infraction prévue au présent article.

(٣) محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٢٥٦.

التامة، أما المادة ٤١٢-١ فقد عرفت الاعتداء واشترطت أن تكون أعماله على درجة كافية من الجسامة لكي تعرض للخطر مؤسسات الجمهورية أو سلامة الإقليم الوطني، ويشترط القيام بعمل تنفيذي يجسد الاعتداء فالأقوال والخطب والمحررات وكافة أعمال الدعاية أو التحريض لا يمثل اعتداء، وهذا ما استقر عليه القضاء الفرنسي وتواتر عليه[1].

ويشترط لتحقيق الاعتداء التام أن يقترن بأعمال عنف أو قوة فإذا تخلف هذا العنصر لم تقع الجريمة محل البحث، فالعنف هو جوهر أو أساس قيام جريمة الاعتداء التامة، والعنف قد يكون معنوياً ورغم ندرته إلا أنه لا يحقق نجاح إلا إذا اعتمد على أعمال عنف مادية، فالأقوال والخطب والمحررات لا تشكل الاعتداء[2].

وأخيراً فإن جناية الاعتداء يعاقب مقترفها على قدم المساواة سواء أتمت الجريمة أم مجرد شروع فيها، وذلك إعمالاً للمبادئ العامة، فعدم تمام الجريمة لسبب لا دخل لإرادة الجناة فيه لا يؤثر على العقوبة كأن يتوجه رجال العصيان نحو القصر الرئاسي لتنفيذ الجريمة ولكن يتم القبض عليهم، أما الاعتداء التام فهو الذي يكتب له النجاح أي يقع الانقلاب بالفعل، ولكن هل يتصور أن القانون يجرم الاعتداء الناجح على الرغم من عدم معاقبة مرتكبيه نتيجة نجاحهم في قلب نظام الحكم ؟.

والواقع أن الاعتراض الذي قدمه (Garraud) مغالى فيه حيث خلط بين الاعتداء كجريمة والنجاح كنتيجة لهذا الاعتداء، فالتاريخ يقدم أمثلة في فرنسا وخارجها عن حركات ثورية استطاعت القبض على أعضاء الحكومة الأساسيين وأعلنت نجاحها ثم يقبض عليهم بعد ساعات أو بعد أيام ويفشل الانقلاب، وهذه

---

(1) Vitu,(A), Atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation juris-classeur, 1996, pénal. 4. Art 412-1 à 412-8.p.8.

(2) A chauveau et F. Hélie, théorie du code pénal, II, No 466, P94.

الملاحظة إنما تؤدي على القول بأن الاعتداء يشكل جريمة شكلية يعاقب عليها استقلالاً عن أي نتيجة[١].

ولدي أن هذه الأمثلة لا تعني الاستيلاء على السلطة قد تم مهما طال أمده أو استقر، بل هو مازال في مرحلة المحاولة طالما كان يعوزه الأمن والاستقرار[٢].

واشترط المشرع الفرنسي شأنه شأن المشرع المصري لتوافر الركن المعنوي قصداً جنائياً خاصاً إلى جانب القصد العام، فيشترط أن يرمي الجاني من اعتدائه على المؤسسات الدستورية إلى قلب النظام القائم وإحلاله بنظام جديد[٣]، وعند تخلف هذا القصد الخاص لا نكون بصدد جريمة الاعتداء على المؤسسات الدستورية وإن كان يمكن انطباق وصف تجريمي آخر على الواقعة، ولا سيما جريمة تكوين العصابات (المادة ٤٥٠-١ : ٤٥٠-٣)، وقد ذهب القضاء الفرنسي لضرورة إيضاح عناصر الجريمة والهدف الذي تغياه كل منهم في أسباب قضاء الحكم[٤].

---

(1)André vitu, Atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation juris-classer, 1996, pénal. 4. Art op.cit., p.9.

ومن أمثلة ذلك الانقلاب الفاشل الذي ويقع في السودان عام ١٩٧١، والذي تم القضاء عليه بعد أيام من تشكيل حكومة الانقلاب . وفر فرنسا بعد أن نجح الانقلاب ضد النظام الملكي وساهم نابليون في حكم المائة يوم عوقب قادة الانقلاب على جريمتهم عقب عودة النظام الملكي. كما أن نجاح الثائرين عام ١٨٧١ في باريس في جريمتهم وإشعالهم الحرب الأهلية ثورة الكومون) لم يحل دون عقابهم فيما بعد. د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٧٧.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات، ص٧٧.

(٣) وقد أولى المشرع الفرنسي في قانون العقوبات القديم ذات الحماية لنظم الحكم في المستعمرات الخاضعة لفرنسا ضد الحركات الاستقلالية والاتجاهات الانفصالية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية، فلا تميز بين إقليم الدولة ومستعمراتها وأقاليم فيما وراء البحار، لأن سلطة فرنسا تمارس على كل هذه الأقاليم.

Vitu,(A), Atteintes aux intérêts fondamentaux de la nation juris-classer, 1996. p.6-7.

(4) Cass. Crim, 24 oct. 1963. Bull. Crim, no 293. André vitu, Atteintes aux intérêts. op.cit., p.9.

٢- القانون الكويتي

نصـــت المادة ٢/٩٥ من قانون الجزاء المعدلة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٠ قبل إلغائها بالقانون ٣١ لسنة ١٩٧٠ وحلت محلها المادة ٢/٢٤ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٠ علـــى عقـــاب كـــل مـــن استعمل القوة لقلب نظام الحكم القائم في البلاد بالإعدام[١] .

٣- القانون الجزائري

جرمت المادة ٧٧ من قانون العقوبات الاعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على نظام الحكم أو تغييره، وإما تحريض المواطنين أو السكان على حمل السلاح ضد سلطة الدولة أو ضد بعضهم البعض وإما المساس بوحدة التراب الوطني، ويعتبر في حكم الاعتداء تنفيذ الاعتداء أو محاولة تنفيذه[٢].

٤- القانون المغربي

المادة ١٦٩ من قانون العقوبات نصت على أن " الاعتداء الذي يكون الغرض منه إما القضاء على النظام أو إقامة نظام آخر مكانه أو تغيير الترتيب لوراثة العرش ، وإما دفع الناس إلى حمل السلاح ضد سلطة الملك يعاقب عليه بالسجن المؤبد ". كما نصت المادة ١٧٠ من ذات القانون على أنه " يتحقق الاعتداء بمجرد وجود محاولة معاقب عليها "[٣].

٥- القانون العراقي والقانون القطري

نصت المادتان ١٩٠ من قانون العقوبات العراقي والمادة ٣/٦٤ من قانون العقوبات القطري على تجريم العدوان على نظم الحكم[٤].

---

(١) مجموعة التشريعات الكويتية ، ج٦ ، القوانين الجزائية والقوانين المكملة، ١٩٩٨، ص٦، ص ٣٦و ١٠٦.

(٢) د.إبراهيم الشباسي: الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، بيروت، لبنان، ص٢٩٩.

(٣) د.توفيق محمد الشاوي : مجموعة القانون الجنائي المغربي الجديد الصادر بالظهير رقم ٤١٣-٥٩-١ ، الدار البيضاء ، ص١٦٥.

(٤) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٢٥٦،

(ب) تشريعات أولت الحماية للنظام الدستوري

١- القانون السوري

جرم المشرع الاعتداء الهادف لتغيير دستور الدولة بالمادة ٢٩١ عقوبات الصادر بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩ والتي نصت على أنه " يعاقب على الاعتداء الذي يستهدف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل ."وتكون العقوبات الاعتقال المؤبد إذا لجأ الفاعل إلى العنف[١].

٢- القانون اللبناني

كما جرم المشرع جناية تغيير الدستور بطريقة غير مشروعة بالمادة ٣٠١ عقوبات والتي نصت على أنه " يعاقب على الاعتداء الذي يستهدف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل، وتكون العقوبة الاعتقال المؤبد إذا لجأ الفاعل للعنف[٢].

ثانياً : الركن المـــادي

يتمثل الركن المادي للجريمة محل البحث في السلوك الإيجابي المُقترف من الجاني لقلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بالقوة.

ويلاحظ أن هناك فرضين يمكن استخلاصهما من النص التجريمي، الأول هو جريمة الفاعل الواحد الذي يحاول بالقوة قلب أو تغيير الدستور أو شكل الحكومة أو النظام الجمهوري، والثاني هو قيام عصابة مسلحة بتلك المحاولة بالقوة ولا تأثير للفرضين على وقوع الجريمة، وإنما يؤثران فقط على العقوبة واجبة التطبيق، ويجب استخدام الجاني أو الجناة للقوة في محاولتهم لقلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة، وعلى هذا نتناول ما

---

(١) قانون العقوبات السوري الصادر بتاريخ ٢٢ حزيران ١٩٤٩.

(٢) د.على محمد جعفر : قانون العقوبات والجرائم ، لبنان، ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م، ط١، ص٨٠.

المقصود بكل من المحاولة والقوة باعتبارهما من عناصر الركن المادي للجريمة على النحو التالي:

١ - المحاولـــة

مراحل ارتكاب الجريمة هي الأعمال التحضيرية، ثم البدء في التنفيذ حتى إتمام الجريمة، ويثور التساؤل حول موقع المحاولة بين تلك المراحل إذ أن المحاولة هي السلوك الإجرامي المعاقب عليه في هذه الجريمة والمشرع لم يحدد ماهية المحاولة وإنما ترك الأمر للجدل الفقهي،[١] فالمحاولة يمكن أن تقع بين الأعمال التحضيرية والشروع فهي تلي التحضير مباشرة وتسبق الشروع مباشرة، فكأن المحاولة بذلك تعد " شروعاً في الشروع " ، إلا أن الرأي الراجح أن المشرع الجنائي قصد تجريم الشروع في حد ذاته، ومعاقبته بعقوبة الجريمة التامة[٢]، فشراء السلاح هو عمل تحضيري أما توزيعه على المتآمرين فهو نوع من المحاولة.

وعلى العكس من ذلك فقد ذهب[٣] رأي إلى أن المشرع حين استعمل تعبير المحاولة فإنه قد قصد تجريم الشروع في ذاته وعقابه بعقوبة الجريمة التامة، ولم يقصد تجريم الشروع في الشروع، لأن المحاولة تفيد البدء في التنفيذ ولأن المشرع المصري في المادة ٤٥ من قانون العقوبات لم يقر بوجود مرحلة وسطية بين الأعمال التحضيرية والشروع، وإلا لكان قد وضح حكمها من حيث العقاب. فنصت المادة ٤٥ من قانون العقوبات على أنه " ولا يعتبر شروعاً في الجناية أو

---

(١) الوضع السائد في القانون الفرنسي: أن المشرع ميز بين الاعتداء على النظام الدستوري والتآمر عليه ومع ذلك اختلف الفقه حول ماهية كل منهما، ولكن الرأي الراجح الذي أيده جارسوه أن الاعتداء على النظام الدستوري يعني الشروع فيه. هالة أحمد غالب أمين بحر: مرجع سابق، ص٣٣٥.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق، ص ٧٤؛ هالة أحمد غالب: مرجع سابق، ص ٣٣٦؛ د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص١٤٤؛ مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٤٦.

(٣) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ١٤٤.

الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك ". والمستفاد من هذا النص أن مراحل الجريمة تتمثل في نية الارتكاب والأعمال التحضيرية والشروع والارتكاب التام.

ونحبذ الرأي القائل بأن المحاولة يجب أن تتجاوز مجرد التصميم أو الاتفاق أو التخطيط للجريمة بل يجب أن يصل الأمر إلى مباشرة بعض الأعمال المادية التي تكشف عن عزم الجاني على تحقيق قصده وأن لم تصل هذه الأعمال إلى مرحلة البدء في التنفيذ، وهنا لا يكفي مجرد الأعمال التحضيرية بل يجب تجاوزها بحد يسير(١).

وقد قضت محكمة النقض بهذا المعنى مقررة أن المحاولة هي دون الشروع من الأعمال التي يقصد بها الوصول إلى الجريمة وإن لم تصل إلى البدء في التنفيذ(٢).

وقد ذهب البعض إلى أن هذه الجريمة لا يتصور توافرها إلا إذا فشلت المحاولة إذ أن نجاحها يعني أن أصحاب المحاولة تؤول إليهم دفة الحكم ويقبضون على مقاليده، غير أن هذا التصور في غير محله لأن نجاح المحاولة في الإطاحة بالحكم القائم ليس مؤداه بالضرورة أن تؤول إلى أيدي أصحابها مقاليد الحكم، فقد تثبت لسواهم ولو كان ذلك بفضل منهم، وعندئذ يتعرضون للمحاكمة بالتطبيق للقانون النافذ كما لو كانت المحاولة لم تنجح(٣).

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات– القسم الخاص، مرجع سابق،ص٧٥؛ مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق ص٤٦.

(٢) نقض٢١ ديسمبر، ١٩٥٩ ،مجموعة الأحكام ، س١٠ ،رقم ٢١٢ ،ص١٠٢٩، نقض٢فبراير ١٩٦١ ،س١٢ ،رقم ٣٨ ،ص٨١. ومثال ذلك القضية رقم ١ لسنة ١٩٦٧ محكمة الثورة "أنه على أثر النكسة نشب الصراع بين المشير عبد الحكيم عامر والرئيس جمال عبد الناصر، وبعد عزل المشير مضى الأخير يجمع أنصاره للعودة إلى السلطة في مظاهرة عسكرية، وكان من أتباعه المخلصين قائد الصاعقة واثنان من ضباطها اتفقوا على عودة المشير والاتفاق على السيطرة على الإذاعة، وطلب من قائد الصاعقة استطلاع إمكانية الإرسال من محطة أبي زعبل والتمهيد بين ضباط الجيش وتهيئة الرأي العام لتقبل عودة المشير واختيار توقيت التنفيذ في مساء يوم ٢٧ أغسطس ١٩٦٧".

(٣) د.حمد صبحي العطار، مرجع سابق، ص١٤٨، د.رمسيس بهنام :القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٤٧؛ مصطفى مجدي هرجة :التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٤٦.

ونرى صعوبة تكرار ذلك عملياً في الوقت الراهن لأنه وعلى افتراض أن رجال الانقلاب قد قاموا بتسليم السلطة لآخرين ليباشرونها فكيف لرجال السلطة أن يحاكموا رجال الانقلاب، واعتبار فعلهم جريمة، لأن في هذه الحالة لأصبح سندهم في السلطة مستمد من جرم رجال الانقلاب، ولفقدوا الشرعية اللازمة لبقائهم في السلطة.

وقد ذهب البعض إلى التفرقة بين المحاولة والتآمر في سبيل القيام بالجريمة هو الفرق بين الشروع في الجريمة وبين مجرد الاتفاق على ارتكابها، أي الفرق بين البدء في التنفيذ وبين مجرد العزم أو التحضير حتى تستخدم للتمييز بين الأمرين، في القانونين الفرنسي والبلجيكي يستخدم كلمة الاعتداء attemtat للدلالة على حدوث المحاولة وكلمة Complot للدلالة على محض التآمر، أي مجرد العزم والتحضير[1] المنعقد فيما بين عدة أشخاص بعمل مادي، أي أنها إرادة إيجابية[2].

وعلى ذلك فإن مجرد المراسلات والمكاتبات التي تحض على اقتراف المحاولة لا تعتبر في ذاتها محاولة[3]، ولا يعاقب عليها بموجب نص المادة ٨٧ عقوبات وإنما بوصف الاشتراك بالتحريض إذا حدثت المحاولة بالفعل، وبوصف التحريض الذي لم ينتج أثراً والمعاقب عليه بنص المادة ٩٥ من قانون العقوبات.

---

(1) Garçon " code pénal annoté " T.I. Paris II édit. P.417 par. 10,11.

(2) Crim. 12 mai 1950: Bull. Crim, no.153. Mayaud (Y) code pénal Edition 2003, Dalloz, p.665.

(٣) ومن أمثلة المحاولة ممارسة الضغط على السلطات بوسائل التخريب والإضرار بالمنشآت العامة والإضراب وشهر المتآمرين للأسلحة في أيديهم في الأماكن العامة والقبض على أعضاء الحكومة أو أي سلطة عليا أو احتلال بعض مباني الحكومة وتوزيع الأسلحة على المتآمرين أو وضع الأسلحة تحت تصرفهم.

وقد قضت محكمة أمن الدولة العليا بتوافر المحاولة عن طريق تأليف حركي وتنظيم سري مسلح لحزب الأخوان المسلمين المنحل بهدف تغيير نظام الحكم بالقوة والتدريب على استخدام الأسلحة والمتفجرات وتحديد قائمة بالأشخاص الذين سيتم اغتيالهم ومعاينة المنشآت العامة التي سيقومون بتخريبها وتعيين الأفراد الذين سينفذون ذلك وتوزيع الأدوار كل منهم ورسم طريقة التنفيذ. د.أحمد فتحي سرور:الوسيط في قانون العقوبات- القسم الخاص، مرجع سابق، ص٧٦.

٢ – استعمال القــوة

اشترطت المادة ٨٧ من قانون العقوبات اقتران المحاولة باستعمال القوة، والمقصود بالقوة هنا هي القوة المادية المتمثلة في أفعال العنف والإكراه والقسر[١] ولم يشترط المشرع صورة معينة للقوة في حالة الفاعل المنفرد فقد يكون مسلحاً أو مستخدماً لقوته العضلية فقط ، بينما اشترط في حالة وقوع الجريمة من عصابة أن تكون مسلحة حتى ينطبق على مؤلفها أو زعيمها أو من تولى قيادة فيها الظرف المشدد.

ويكفي لتوافر هذا الغرض مجرد حمل أفراد العصابة أو بعضهم للسلاح دون شرط استخدامه وقد يستخدم الجناة المفرقعات فيسري عليهم حكم آخر غير الوارد في المادة محل البحث، وهو حكم المادة ١٠٢ (ب) عقوبات والتي تعاقب بالإعدام على كل من يستعمل مفرقعات بنية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٧ عقوبات.

ويجب أن يبتغي الجاني من محاولته بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة وهي المصالح الثلاث والتي عني المشرع

---

(١) في قضية تنظيم الجهاد قُدم المتهمون للمحكمة بتهمة " حاولوا بالقوة تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها وقلب نظامها الجمهوري بأن ألفوا فيما بينهم جماعة إرهابية مسلحة تقوم على تكفير رئيس الجمهورية ومعاونيه وإباحة اغتيالهم... وأحبطت محاولتهم نتيجة مقاومة قوات الأمن والشرطة وضبطهم". وكان المتهمون في سبيل تحقيق هدفهم قلب نظام الحكم والاستيلاء على مقاليد السلطة في البلاد، وقد اتفقوا على اغتيال رئيس الدولة – محمد أنور السادات – ومهاجمة الإذاعة والتليفزيون، وغرفة العمليات للقوات المسلحة، والسنترالات، وقيادة الأمن المركزي، وغرفة عمليات الداخلية بهدف السيطرة على مدينة القاهرة على أن يقوم أعضاء التنظيم بالسيطرة على مدينة أسيوط ثم الزحف إلى محافظات الوجه البحري للسيطرة عليها وتأييد الثورة الإسلامية. وفي يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ركب كل من عبد الحميد عبد السلام عبد العال، وعطا طايل حميده ، وحسين عباس محمد ذات السيارة مع خالد أحمد شوقي الاسلامبولي في العرض العسكري وحال وصول السيارة عند المنصة الرئيسية أسرعوا بالنزول وإلقاء القنابل عليها وإطلاق الأعيرة النارية قاصدين قتل رئيس الجمهورية ومن يستطيعون قتله ممن يعينه ويواليه فأصيب رئيس الجمهورية السابق وسبعة من مرافقيه بالإصابات الواردة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أودت بحياتهم.

راجع: الحكم في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا ، صادر في ٣/٦/ ١٩٨٢، مشار إليه : عبد العزيز الشرقاوي: المرجع السابق، ص ١٠٣ وما بعدها.

بحمايتها. فالدستور هو قانون الدولة الأساسي الأعلى والذي ارتضاه الشعب لتسير دولته على مقتضاه[١]. والدستور المصري الحالي هو الدستور الدائم والصادر في ١١ سبتمبر ١٩٧١ والمعدل في ٣٠ إبريل ١٩٨٠.

والنظام الجمهوري هو التنظيم الهيكلي لرئاسة الدولة والذي يقتضي وجود رئيس منتخب لا ملك ولا إمبراطور على رأس الدولة[٢]، وهو نظام مصر الجمهوري منذ سقوط الملكية في يوليو ١٩٥٢.

وشكل الحكومة هو طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، ومدى مشاركة وإسهام عامة الأفراد في إدارة شئون الدولة[٣]، وشكل الحكومة هو الديمقراطي والذي لا يقوم على فرض إرادة الدولة على المحكومين وحرمانهم من المشاركة في الحكم (الديكتاتوري).

ولم يشترط المشرع أن يكون السلوك الإجرامي بغرض الاعتداء على المصالح الثلاث جميعاً، فيكفي أن تتجه الإرادة إلى الاعتداء على مصلحة واحدة منهم[٤].

ومن البديهي أن الإطاحة بالنظام الجمهوري أو شكل الحكومة يتضمن بطبيعة الحال الإطاحة بالدستور ولكن العكس غير صحيح[٥]، بمعنى أن الإطاحة بالدستور لا تعني بالضرورة إزالة النظام الجمهوري أو شكل الحكومة، فقد تظل الحكومة رغم ذلك قائمة ويبقى كذلك الشكل الديمقراطي أو الديكتاتوري للحكومة.

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابقن ، ص٤٤.
(٢) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ١٤٧.
(٣) د.أحمد صبحي العطار: المرجع السابق، ص١٤٧، د.رمسيس بنهام:المرجع السابق، ص ٤٥؛
(٤) د.هالة أحمد غالب أمين بحر : مرجع سابق، ص٣٣٧.
(٥) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص ٤٥؛ د.هالة أحمد غالب أمين بحر : مرجع سابق، ص٣٣٧.

وقد شدد المشرع العقاب إذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة لمؤلفها ومن تولى زعامتها أو تولى قيادة فيها، فالعصابة هي صورة من صور الجماعات العنيفة التي تمارس أنشطتها الإجرامية في ضوء أهداف محددة وتستند في ذلك إلى التنظيم والإدارة[١].

والتأليف لغة من الفعل " ألف " وألف بينهم أي جمع بينهم[٢]، واصطلاحاً يعنى الإنشاء والتأسيس والتكوين وهو كل فعل يؤدي لتجميع أشخاص في كيان واحد، فتأليف العصابة هو إنشاؤها من العدم بجمع شخصين فأكثر فيصبح لهم كيان مستقل بغرض القيام بنشاط إجرامي محدد.

والزعامة لغة من الفعل " زعَمَ " أي سادَ ورَأَسَ، والزعامة هي الرئاسة والزعيم هو الرئيس[٣]، وقد يكون الزعيم للعصابة هو مؤلفها وقد يكون زعيمها بعد تأليفها، ونص المشرع على من تولى زعامة العصابة أيضاً حرصاً على عدم إفلات الزعيم إذا لم يكن هو مؤلف العصابة.

والقيادة لغة من الفعل " قاد " أن رأس، والقائد هو الرئيس وقد يتولى شخص فرقة من العصابة للقيام بمهمة إجرامية معينة، أي أن كل عضو اسند إليه مهمة رئاسية على غيره من أعضاء العصابة تعطيه قدراً من سلطة التوجيه أو الإشراف على أعمال العصابة أو بعض أفرادها[٤].

---

(١) د.هالة أحمد غالب أمين بحر : مرجع سابق، ص ٣٣٩.

وفي قضية شهيرة باسم قضية الفنية العسكرية رقم ٢٦٨٧ لسنة ١٩٧٤ جنايات الوايلي المقيدة برقم ٨١ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة عليا قدمت النيابة العامة المتهمين من الأول حتى الرابع والسبعين بمحاولة تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها بالقوة بأن اتفقوا فيما بينهم وألفوا تنظيما مسلحا يستهدف إسقاط الحكومة القائمة عن طريق القيام بانقلاب مسلح للإستيلاء على زمام الحكم بالقوة ودبروا لتنفيذ مخططهم عملية الإستيلاء على الكلية الفنية العسكرية للاستعانة بإمكانياتها من الأسلحة والذخائر ووسائل النقل في اقتحام اجتماع عام للسيد رئيس الجمهورية مع أعضاء اللجنة المركزية ومجلس الشعب بهدف تنحية السيد الرئيس وإعلان الاستيلاء على السلطة.

(٢) معجم الوجيز:مرجع سابق، ص٢٢.

(٣) معجم الوجيز:المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٤) مصطفى مجدي هرجه: التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٤٧.

ثالثاً : الركن المعنـــوي

هذه الجريمة من الجرائم العمدية[1]، التي يلزم لتوافرها علم الجاني بماديات الجريمة واتجاه إرادته على نحو معين لتحقيق هذه النتيجة الإجرامية سواء قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة فتكفل العناصر الأساسية لقيام الجريمة وعليه فإن هذه الجريمة لا تقع عن خطأ أو إهمال سواء كان بسيطاً أو داعياً.

ويجب توافر قصد جنائي خاص لهذه الجريمة وهو نية الانقلاب، لأن واقعة الانقلاب تبدو بعيدة عن الركن المادي للجريمة، وعليه فإن انصراف قصد الجاني لتحقيق هذه النتيجة وهذه الواقعة يعتبر قصداً جنائياً خاصاً[2].

إذن فمن يحاول بالقوة الوصول لغرض معين كالنهب أو السلب دون أن ينتوي لذلك الغرض الخاص في الجريمة الذي نص عليه المشرع وهو محاولة تغيير نظام الدولة ودستورها لا تتحقق الجريمة وإن انطبق عليها وصفاً آخر[3].

رابعاً : العقوبـــة

بتحليل نص المادة ٨٧ نلاحظ أن المشرع قد افترض فرضين :

أولهما: أن تقع الجريمة من فرد مسلح أو أكثر من فرد غير مسلحين ففي هذه

---

(١) د.أبازيد بسطاوي مصطفى: الاتفاق والتحريض في جرائم الإرهاب والبغي المضرة بأمن الدولة الداخلي،رسالة ماجستير،ص٥٤٦.؛ د.أحمد صبحي العطار: المرجع السابق، ص ١٤٦؛ د.رمسيس بهنام: القسم الخاص في قانون العقوبات: مرجع سابق، ص٤٧، هدى حامد قشقوش: التشكيلات االعصابية في قانون العقوبات، دار النهضة العربية،القاهرة، ٢٠٠١، ص٩٤؛

(٢) أحمد فتحي سرور: مرجع سابق، ص٧٨، مصطفى مجدي هرجة: مرجع سابق، ص٤٦.

(٣) أبازيد بسطاوي مصطفى: المرجع السابق' ص٥٤٦؛ د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص ٤٨، د.هدى حامد قشقوش: المرجع السابق، ص٩٤.

ولم يشترط المشرع الفرنسي قصداً جنائياً خاصاً، قاصداً المعاقبة على كل أعمال العنف أيا كان هدف المتمردين لخطورة النتائج التي تهدد استقرار المؤسسات وسلامة الإقليم ويذهب البعض إلى أن صياغة النص قد جاءت غير موفقة حيث كانت يجب أن تكون محددة في إيضاح الهدف المرجو من الاعتداء.

Vitu,(A), Atteintes aux intéréts fondamentaux de la nation juris-classer, 1996, p10.

الحالة تكون العقوبة السجن المؤبد أو السجن المشدد ما لم تقع منه جريمة أخرى، فتعدد الجرائم في حقه تعدداً صورياً ويحكم عليه بعقاب الوصف الأشد.

ثانيهما: أن تقع الجريمة من عصابة مسلحة، فيعاقب مؤلفها أو من تولى زعامتها أو قيادتها فيها بالإعدام سواء كان السلاح مشهراً أو غير ظاهر وسواء كانت العصابة مسلحة مع جميع أفرادها أو من بعضهم فقط.

ويلاحظ هنا أن المشرع شدد العقاب لمؤلف أو زعيم أو متولي القيادة في عصابة مسلحة، تأكيداً على حماية أمن الدولة الداخلي وجنائياً، فالجماعة الإجرامية تزيد من جسامة الفعل وخطورته على المصلحة المحمية، بالإضافة إلى أن ارتكاب الجريمة بواسطة عصابة مسلحة من شأنه أن يساعد في إتمام تنفيذها بصورة أكثر يسرا وأكثر ضرراً[1].

وبمفهوم المخالفة للفرض الثاني فإن أعضاء العصابة المسلحة ممن لم يؤلفوا العصابة أو يتولوا زعامة فيها أو قيادة فيعاقبوا بالسجن المؤبد أو المشدد.

ومما سبق يتضح أن تطبيق عقوبة الإعدام يستلزم عدة شروط يجب توافرها جميعاً وهي.

(١) وجود عصابة أي أكثر من فرد اجتمعوا لتحقيق هدف إجرامي معين.

(٢) أن تكون العصابة مسلحة سواء مع جميع أفرادها أو بعضهم وسواء كان السلاح ظاهراً أو مخبئاً سواء استعمل في تنفيذ الجريمة أو لم يستعمل.

(٣) أن يكون مستحق عقوبة الإعدام مؤلفاً للعصابة أو تولى قيادة فيها أو تولى زعامة فيها حتى لو لم يكن حاملاً للسلاح.

ومن المتصور الاشتراك في الجريمة من جانب شخص لم يرتكب بنفسه

---

(١) د.هالة أحمد غالب: مرجع سابق، ص٣٤٠.

المحاولة بالقوة ولم يكن عضواً في العصابة[1] التي كانت آخذة على عاتقها هذه المحاولة، كما لو اقتصر على إمداد الجاني أو الجناة بالطوب أو بالسلاح على علم بوجه استخدامها وبالجريمة موضوع المساهمة، وفي هذه الحالة يستحق الشريك عقوبة الفاعل وهي السجن المؤبد أو المشدد ما لم يكن عالماً بصفة الفاعل وكونه مؤلف العصابة أو زعيمها أو متولي قيادة فيها إذ تصبح عقوبته عندئذ الإعدام إذا كانت العصابة مسلحة.

المطلب الرابع
عدم إبلاغ السلطات بالمشروع الإجرامي

٤٨- تمهيد وتقسيم

اعتبر المشرع المصري أن الإبلاغ عند مشروع ارتكاب جريمة هو واجب وطني على كل مواطن خاصة إذا كانت الجريمة المزمع ارتكابها من جرائم أمن الدولة الداخلي إمعاناً في توفير الحماية الجنائية، فأوجد التزاماً قانونياً يشغل ذمة أي مواطن[2]، وهو إبلاغ السلطات المختصة، وقرر عقاباً لمن يخالف هذا الالتزام، فقد نصت المادة ٩٨ عقوبات[3] على أنه " يعاقب بالجبس كل من علم بوجود مشروعه لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩٠ مكرراً، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه إلى السلطات المختصة .

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أي شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله و فروعه".

---

(١) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) د.مدحت محمد عبد العزيز إبراهيم ، مرجع سابق، ص٢٨١.

(٣) مستبدلة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، الوقائع المصرية ، ع ٣٩، ١٩٥٧/٥/١٩. نصت المادة ٩٨ عقوبات من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أن : " يعاقب بالحبس كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ ، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه إلى أولي الأمر. ولا يجرم حكم هذه المادة على زوج أي شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه".

ويتضح من النص التجريمي أنها جريمة حدث نفسي متخلف، بمعنى أن فاعلها حالة علمه بوجود مشروع لارتكاب الجريمة يمتنع عن السلوك المحقق لحدث نفسي معين هو بلوغ خبر هذا المشروع علم السلطة المختصة فيتخلف هذا الحدث الواجب تحقيقه، فهي جريمة سلبية تقع على عاتق فاعلها التزام قانوني بإبلاغ السلطات لتقف موقف التأهب الكفيل بمنع وقوع الجريمة، ومع ذلك يتقاعس عن الوفاء بهذا الالتزام[1]، ولم يشترط النص كون الجاني مصرياً بخلاف بعض التشريعات المقارنة[2].

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) – في التشريع الفرنسي: نصت المشرع في المادة (٤٣٤-١) على جريمة عدم الإبلاغ عن الجناية التي تصل إلى علم الفرد وضيق المشرع في القانون الجديد من قائمة الأشخاص الذين لا يخضعون لهذا الالتزام بالإبلاغ فأخرج منهم العم أو الخال وأبن الأخ وابن الأخت بينما أضاف للإعفاء الخليل أو الخليلة. وقد عالج المشرع التعارض بين الالتزام بالإبلاغ عن الجناية والالتزام بكتمان السر المهني لصالح كتمان السر. والنص الفرنسي يضاهي النص المصري على حد كبير حيث لم يشترط جنسية معينة في الجاني، كما نص على الالتزام بالإبلاغ عن الجنايات والجنح على حد سواء خلاف بعض التشريعات العربية والتي قصرت الالتزام بالإبلاغ عن الجنايات فقط.

Aart. 434-1.- Le fait, pour quiconque ayant connaissance d'un crime don't il est encore possible de prévenir ou de limiter les effets, ou don't les auteurs sont susceptibles de commettre de nouveaux crimes qui pourraient être empêchés, de ne pas en informer les autorités judiciaaires ou administratives est puni de trois ans d'empresonneement et de 45 000 € d'amende.

Sont exceptés des dispositions qui précèdent sauf en ce qui concerne les crimes sur les mineurs de quinze ans:

1° Les parents en ligne directe et leurs conjoints, ainsi aue les frères et soeurs et leurs conjoints, de l'auteur ou du complice du crime;

2° Le conjoint de l'auteru ou du complice du crime, ou la personne qui vit notoirement en situation maritale avec lui.

Sont également exceptées des dispositions du premier alinéa les personnes astreintes au secret dans les conditions préveues par l'article 226-13.

G. Guidicelli-delage: les crimes et délits contre la nation, L'Etat et la paix publique. R.S.C. 1993. 503.

– وفي التشريع السوري : نصت المادة ٣٨٨ عقوبات على أنه " كل سوري علم بجناية على أمن الدولة ولم ينبئ بها السلطة العامة في الحال عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالمنع من الحقوق المدنية".ومن النموذج التجريمي للمادة ٣٨٨ يلاحظ أن المشرع السوري اشترط وقوع الجريمة من فاعل سوري لا من أجنبي وأن تكون //

وسنتناول فيما يلي المصلحة المحمية وركني الجريمة المادي والمعنوي وعقوبتها في القانون المصري على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحميـــة

عنى المشرع بحماية أمن البلاد بتجريم أفعال إيجابية من شأنها المساس به وزعزعته، وقد ذهب لأبعد من ذلك مقرراً العقاب على جريمة سلبية تقع بمجرد علم الشخص بوجود مشروع إجرامي يهدد هذا الأمن وامتناعه رغم ذلك عن الإبلاغ عن هذا المشروع الإجرامي فالمصلحة محل الحماية هنا هي أمن الدولة بصفة عامة.

ثانياً : الركـــن المادي

يتكون الركن المادي للجريمة محل البحث من سلوك سلبي هو امتناع الجاني عن التزام أوجبه عليه القانون وهو إبلاغ السلطات المختصة بعلمه بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها بصدر كل مادة وهي :

- مشروع ارتكاب جريمة التخريب العمدي للمباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام. (المادة ٩٠ عقوبات).

// الجريمة التي علم بها من الجنايات الواقعة على أمن الدولة وليس الجنح . وأخيراً وجوب الإبلاغ فور العلم بالجناية حتى تتحقق الغاية من التبليغ.د.محمد الفاضل: مرجع سابق، ص١٢٧ ومابعدها.

– وفي التشريع اللبناني : تناول ذات الفعل بالتجريم ونصت المادة ٣٩٨ عقوبات على أن " كل لبناني علم بجناية على أمن الدولة ولم ينبئ بها السلطة العامة في الحال عوقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالمنع من الحقوق المدنية". وذات الملاحظات السابقة تنطبق على النموذج التجريمي الحالي من كون الفاعل لبنانيا وأن تكون الجريمة محل الإبلاغ جناية وأن يتم الإبلاغ عنها فورا. د. عبدالفتاح مصطفى الصيفي، مرجع سابق، ص١٤٥.

– وفي التشريع المغربي: نصت المادة ٢٠٩ عقوبات بتجريم كل من " يؤاخذ بجريمة عدم التبليغ عن المس بسلامة الدولة ، ويعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وغرامة من ألف إلى عشرة آلاف درهم كل شخص كان على علم بخطط أو أفعال تهدف إلى ارتكاب أعمال معاقب عليها بعقوبة جناية بمقتضى نصوص هذا الباب ورغم ذلك لم يبلغ عنها فورا السلطات القضائية أو الإدارية أو العسكرية بمجرد علمه بها ". ويلاحظ من استقراء النص التجريمي أنه لم يشترط أن يكون الجاني متمتع بالجنسية المغربية، أي يمكن وقوع الجريمة من أجنبي. ويشترط كون الجريمة من الجنايات المضرة بسلامة الدولة وليس الجنح أو الجنايات العادية. د. توفيق الشاوي : مرجع سابق، ص١٩٣.

- محاول احتلال المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية، ولمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام. (المادة ٩٠ مكرر عقوبات).
- تولي قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع وذلك لغرض إجرامي. (المادة ٩١ عقوبات).
- تولى رئاسة عصابة مسلحة أو تولى قيادة فيها بقصد اغتصاب الأرض أو نهبها أو أموال الحكومة أو لجماعة من الناس أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم. (المادة ٩٣ عقوبات).
- إدارة حركة العصابة سالفة الذكر أو نظمها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث إليها بمؤنات أو دخل في مخابرات إجرامية بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها، وكذلك من قدم لها مساكن أو محلات يأوون إليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم . (المادة ٩٤ عقوبات).

وهذه الجرائم منصوص عليها في القسم الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات علاوة على الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات حيث نصت المادة ٨٨ مكرراً (ب) عقوبات في فقرتها الأولى على سريان أحكام المادة محل البحث (المادة ٩٨ عقوبات) على الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم وهي:

- إنشاء أو إدارة جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة تدعوا إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات التي كفلها الدستور والقانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وكل من تولى قيادة فيها وكل من انضم إليها أو شارك فيها بأي صورة مع علمه بأغراضها ، وكذا كل من روج بأي وسيلة لأغراضها وكل من حاز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات تتضمن

ترويجاً أو تحبيذاً لشئ مما تقدم وكل من حاز أو أحرز وسيلة للطبع أو التسجيل أو العلانية لشئ ممات ذكر (مادة ٨٦ مكرر)[١] .

- إمداد الجمعية أو الهيئة أو المنظمة أو الجماعة سالفة الذكر بذخائر أو مفرقعات أو مهمات أو آلات أو أموال أو معلومات مع علمه بما تدعوا إليه وبوسائلها في تحقيق أو تنفيذ ذلك (المادة ٨٦ مكرر(أ)/١ عقوبات).
- استعمال الإرهاب لإجبار شخص على الانضمام إلى أي مما ذكر أو منعه من الانفصال عنها (المادة ٨٦ مكرر (ب)).
- السعي لدى دولة أجنبية أو جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أو عصابة يكون مقرها خارج البلاد أو بأحد ممن يعملون لمصلحة أي منها، وكذلك من تخابر معها أو معه للقيام بعلم من أعمال الإرهاب في مصر أو ضد ممتلكاتها أو مؤسساتها أو موظفيها أو ممثليها الدبلوماسيين أو مواطنيها أثناء عملهم أو وجودهـــم بالخـــارج أو الاشتراك في شئ مما ذكر. (المادة٨٦ مكرر (ج)).
- الالتحاق بغير إذن كتابي من الجهة الحكومية المختصة بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو تعاون أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة إرهابية أياً كانت تسميتها تكون خارج البلاد ولو لم تكن أعمالها موجهة إلى مصر . (المادة ٨٦ مكرر (د) عقوبات).
- محاولة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهوري أو شكل الحكومة بالقوة . (المادة ٨٧ عقوبات).
- اختطاف وسيلة نقل جوي أو بري أو مائي معرضاً سلامة من بها للخطر . (المادة ٨٨ عقوبات).
- القبض على أي شخص أو احتجزه أو حبسه كرهينة بغير الأحوال المصرح

---

(١) قدمت النيابة العامة المتهمان الحادي والتسعين والثاني والتسعين في قضية تنظيم الجهاد بتهمة العلم بوجود مشروع لارتكاب أفعال ترمي إلى تغيير نظم الدولة الاقتصادية ، والاجتماعية، ومناهضة السياسة العامة للدولة وقصراً في إبلاغ السلطات المختصة بذلك (الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا).

بها قانوناً وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على مزية أو منفعة من أي نوع. (المادة ٨٨ مكرراً).

- التعدي على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم بسبب التنفيذ أو قاومه بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته. (المادة ٨٨ مكررا (أ) عقوبات).
- كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ، وكل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى قيادة فيها أن انظم إليها. (المادة ٨٩ عقوبات).

ويشترط لتوافر الجريمة ثبوت علم الجاني بالمشروع كما لم يشترط القانون كيفية الإبلاغ إلى السلطات المختصة فقد يتحقق الإبلاغ بتوجه الشخص إلى السلطة المختصة أو يكتفي بإخطارها بواسطة خطاب أو غيره من الوسائل التي تحقق الغاية منها. ولا معنى للإخطار في وقت متأخر بعد أن يكون مشروع الجريمة قد نُفذ ووقعت الجريمة بالفعل.

والشروع في هذه الجريمة مُتصور وإن اختلطت فيه الصورة الموقوفة بالصورة الخائبة. أما الاشتراك سواء بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة فإنه لا يتصور مادام يجعل الشريك مرتكباً هو الآخر لجريمة العلم وعدم الإبلاغ بالرغم من ذلك[1].

ويلاحظ خلو نص المادة محل البحث من النص على المادة (٨٩ مكرر عقوبات) الأمر الذي يوجب على المشرع التدخل التشريعي بإضافة المادة ٨٩ مكرر مع الأرقام الخاصة للمواد الواردة بالمادة محل البحث، إذا كيف ينص على تجريم المادة ٩٠ عقوبات دون أن ينص على المادة ٨٩ مكرر والتي تتطلب قصداً خاصاً وهو هدف الإضرار بالاقتصاد القومي؟؟!

---

(١) د. رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١٢٠.

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية وقد تكون غير عمدية ومع ذلك يتوافر العقاب في الحالتين أو بيان ذلك أنه إذا ثبت علم الجاني لالتزامه بالإبلاغ رغم ذلك لم يفعل كانت الجريمة عمدية. أما إذا دار بخلده أنه ليس عليه هذا الالتزام بالإبلاغ فإن الجريمة تكون غير عمدية ويسأل عنها المتهم كما لو كان قد تعمدها إذ كان يجب عليه تحري وجود ذلك الالتزام في ذمته من عدمه.

ويوجد في باب المخالفات كثير مما يستوجب للعقـــاب عليـــه كونها عمدية أو غـــير عمدية والجنحة محل البحث تشبـــه هذه المخالفـــات من هذه الناحيـــة ويصـــــح إدراجهـــا فـــي عداد ما يسمـــيه الفقـــه الفرنسي بالمخالفات المجنحة (délite contravention nels) [1].

رابعاً : العقوبـــــة

عاقب المشرع على الجريمة محل البحث بعقوبة الحبس ، ولكن نص المشرع على حالة إعفاء وجوبي من العقاب على زوج أي شخص له يد في ذلك المشروع أو على أصوله أو فروعه مراعاة من المشرع لصلة الزوجية وقرابة الدم بين الأصل والفرع[2]. وهذا الإعفاء لا يخرج الفعل عن كونه مازال مجرماً في حق فاعله وأن ارتفع العقاب عنه تغاضياً وتسامحاً من المشرع، على نحو ما اسلفناه في الفصل الأول من هذا الباب.

---

(١) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص١٢١.

(٢) د.رمسيس بهنام: مرجع سابق، ص١٢١، د.محمد محمد عبد الكريم نافع، مرجع سابق، ص١٧٧، مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون العقوبات ، المرجع السابق،ص٦٢.

المطلب الخامس
القبض على شخص وحبسه كرهينة للتأثير على السلطات العامة أو تمكين مقبوض عليه من الهرب

٤٩ـ تمهيـــد وتقســـيم

إن الحرية هي أثمن ما في الحياة فحاجة الإنسان إليها لا تقل عن حاجة الجسد للروح، فإذا كان الجسد يفقد كيانه بإزهاق الروح، فالإنسان يفقد وجوده بفقدان الحرية . وهي ذلك الحق الذي لا يفقده الإنسان بمرور الزمن أي بالتقادم حيث تخول لكل إنسان أن يعمل أو لا وفقاً لإرادته، وإن يفكر ويعلن تفكيره وأن يستمتع بكل ما لا يجرمه القانون[١].

وقد نصت المادة ٤١ من الدستور المصري على أنه " الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون".

وجاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢] لينص بالمادة الثالثة منه على أن

---

(١) د.محمود صالح العادلي:المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سباق، ص١٤٩ وما بعدها.

(٢) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر (كانون أول) ١٩٤٨.
المادة (٩) العقد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٦ ديسمبر (كانون الأول ١٩٦٦. المادة (٦) الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، (المادة ١) الإعلان الأمريكي لحقوق وواجبات الإنسان، المادة (٧) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩، المادة (٥) الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
Amnesty international, fair trails manual.
الطبعة العربية الأولى يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٠، ص٢٣.

- نصت المادة ٣٤٣ عقوبات فرنسي على أنه " يعاقب بالسجن المؤبد كل من يقبض أو يحبس أو يحتجز شخصاً آخر كرهينة سواء كان ذلك الفعل بقصد إعداد أو تسهيل جناية أو جنحة أو لضمان هرب أو عدم معاقبة فاعلين أو شركاء في جناية أو جنحة، أو كان ذلك في مكان خفي بقصـــد الاستجابة لتنفيذ أمر أو شرط ما. ويتضح من ذلك تطابق بين نص المادة ٨٨ مكرر عقوبات مصري مع المادة ٣٤٣ عقوبات فرنسي بخـــلاف أن //

"لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه " . ونصت المادة التاسعة بذات الإعلان أنه " لا يجوز القبض على أي شخص أو حجزه أو نفيه تعسفا ".

لذا كان طبيعياً أن يتدخل المشرع المصري بالمادة ٨٨ مكرر عقوبـــات(١)

//النص المصري اشترط في شخص الجاني المتهم المقبوض عليه أن يكون متهماً بارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني عقوبات، كما نص قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٣٠٤- ١ عقوبات على أنه " إذا ترتب موت الرهينة أو أي شخص آخر بمناسبة تنفيذ جريمة أخذ الرهائن أو في حالة ارتباطها بجريمة أخرى تصبح العقوبة هي الإعدام ".

وهذه الجريمة تدخل ضمن جرائم الإرهاب الهادف إحداث اضطراب خطير في الأمن العام بالتهديد أو الترويع. وذلك بالمادة ٧٠٦ -١٦ من قانون الإجراءات الجنائية المستحدثة بالقانون ٨٦-١٠٢٠ الصادر في ١٩٨٦/٩/٩. د.محمد أسامة بدر : مرجع سابق، ص ١٩٣؛ د.محمد مؤنس محب الدين ، مرجع سابق، ص٣٦٢ وما بعدها.

Code De Procédure pénale. Dalloz, 1996-1997.

- نصت المادة ٢٨٩ مكرر ١،٢،٣ من قانون العقوبات الإيطالي المضافة إلى المدونة العقابية الإيطالية بالقانون ١٩١ الصادر في ١٩٧٨/٥/١٨ على أنه " كل من احتجز شخصاً بغرض الإرهاب أو قلب النظام الدستوري يعاقب بالسجن من خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة ". وإذا أدى الاحتجاز بأية حال - وكنتيجة لم تتجه إليها إرادة الجاني - إلى موت الشخص المحتجز - يعاقب الجاني بالسجن ثلاثين سنة ، وإذا أحدث الجاني موت الشخص المحتجـــز يعاقب بالسجـــن مدى الحيـــاة ". د.أسامة محمد بدر :مرجع سابق ، ص ١٩٤ وما بعدها، د.محمـــد أبو الفتـــح الغنام: مرجع سابق ، ص ١٥٩ وما بعدها.

المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات الألماني في فقرتها الأولى تعاقب على خطف الأشخاص لابتزاز آخر. د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق ، ص ١٩٤، د.إمام حسانين خليل: مرجع سابق ، ص ٧٣٤ وما بعدها ؛ د.محمد مؤنس محب الدين : مرجع سابق ، ص ٣٩٦ وما بعدها.

وفي التشريع النمساوي تعاقب المادة ١٠٢ من نصوص المدونة العقابية والمعدلة في الأول من يناير ١٩٧٥ أفعال أخذ الرهائن بهدف الحصول على مقابل ما. د.محمد مؤنس محب الدين : مرجع سابق ، ص ٤٠٢.

- وفي التشريع الأمريكي أضاف المشرع المادة ١٢٠٣ بموجب قانون ضبط الجريمة الشامل الصادر في ١٩٨٤ ويمتد طبقاً لهذا التعديل الاختصاص القضائي للحكومة الفيدرالية في حالة اختطاف واحتجاز الرهائن بغرض التهديد بقتلهم أو إصابتهم أو الاستمرار في احتجاز الضحايا لإجبار طرف ثالث على فعل أو الامتناع عن فعل شئ معين.

John (F.) Murphy, punishing international terrorists Rowman and Allan held publishers, U.S.A, 1985. p.29.

Brian (M) Jenkins, terrorism and personal protection, Bullervorth publishers, 2000. P142.

د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق ، ص ١٩٥؛ د.محمد مؤنس محب الدين: مرجع سابق، ص ٣٦٢ وما بعدها.

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢، الوقائع المصرية، العدد ٢٦ مكرر بتاريخ ١٨/٧/ ١٩٩٢، ومعدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

– محل الدراسة – ليجرم الاعتداء على حريات الأفراد بقصره على الدولة في اختصاصها – طبقاً للقانون – بتقييد حريات الأفراد، فنصت المادة ٨٨ مكرر على أنه " يعاقب بالسجن المشدد كل من قبض على أي شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجزه أو حبسه كرهينة وذلك بغية التأثير على السلطات العامة في أدائها لإعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع.

ويعاقب بذات العقوبة كل من مكن أو شرع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في هذا القسم من الهرب.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب أن اتصف بصفة كاذبة أو تزيي بدون وجه حق بزي موظفي الحكومة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره عنها أو إذا نشأ عن الفعل جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من هذا القانون أو إذا قاوم السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه.

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الفعل موت شخص"[١].

والجريمة حسبما يتضح من نموذجها التجريمي أنها من جرائم الخطر[٢] فهي تقوم على مجرد مقارفة النشاط المجرم حتى ولو لم يتوصل الجاني لتحقيق غرضه وهو التأثير على السلطات العامة في أدائها لإعمالها أو الحصول على مزية أو منفعة من أي نوع، وعلى ذلك تقع الجريمة إذا فشل الجاني في مسعاه

---

(١) هذا النص يقابله المواد ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ عقوبات حيث نصت المادة ٢٨٠ على تجريم القبض على شخص دون أمر أحد الحكام المختصين وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وتضمنت المادة ٢٨١ تجريم إعارة محل الحبس أو الحجز غير الجائز، وتضمنت المادة ٢٨٢ تجريم القبض الحاصل في المادة ٢٨٠ من شخص تزي بدون وجه حق بزي مستخدمي الحكومة أو بصفة كاذبة أو أمر مزور وشدد العقوبة إذا حدث تهديد بالقتل أو تعذيب بدني. ولكن ما يميز المادة محل البحث هو استعمال الوسائل الإرهابية أو الخطف لغرض الجاني الإرهابي وهو أساس استحداث المادة وتشديد العقوبة فيها. راجع : د.نور الدين هنداوي ، مرجع سابق، ص٦٦ وما بعدها؛ د.أمام حسانين خليل عطا الله، مرجع سابق ، ص٧٣٨.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص١١١.

بأن تمكنت الشرطة من تحرير الرهينة دون الإذعان لطلباته، ويستوي كون الفاعل فرداً أو أكثر.

وسنتناول فيما يلي المصلحة محل الحماية من النص التجريمي وركني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها وذلك على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحمية

تتمثل المصلحة الحقيقية للمجتمع في توفير أكبر نصيب من الحرية للفرد، فحرية افرده هي أساس الحريات جميعاً، وهي الهدف الأسمى الذي تستهدفه الحكومة العادلة، والمقصود بالفرد هو الإنسان بالغاً أو قاصراً ، ورجل أو امرأة، والمشرع أراد أن يواجه الأساليب التي قد يتخذها ويستخدمها الارهابيون للضغط على السلطات العامة في الدولة للاستجابة لمطالبهم.

ثانياً : الركـــن المـــادي

الجريمة محل البحث يقوم ركنها المادي على اقتراف سلوك معين ففي الفقرة الأولى من المادة ٨٨ مكرر- محل البحث - هو قيام الجاني بالقبض على شخص في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح أو احتجازه أو حبسه كرهينة.

فالقبض هو تقييد حرية الشخص في التنقل بحرية، ويكون في فترة وجيزة[1]، أما الاحتجاز أو الحبس فينطوي على حرمان الشخص من التنقل ولكن لفترة أكبر[2]، وقد يكون ذلك بوسائل مادية كغلق الأبواب أو بوسائل معنوية كالتهديد في حالة المغادرة.

---

(١) د.إمام حسانين خليل ، مرجع سابق، ص٧٣٩، د. محمد صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق، ص ١٥٢؛ د.مدحت محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٢) د. جندي عبد الملك : الموسوعة الجنائية، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٤٢، المجلد الخامس ، ص٦٥٩. د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص ١٧٣؛ د.محمود صالح العادلي، المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق، ص١٥٢؛ د.مدحت محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص٢٥٨. مصطفي مصباح دباره: الإرهاب، جامعة قاريونس ، بنغازي، ١٩٩٠، ص١٩٨.

ويرى جانب من الفقه أن كل من الحبس أو الحجز يقتضي بحكم اللزوم حصول القبض، ويستدل على ذلك بأن المشرع عندما أراد تشديد العقاب بالنسبة للجريمة المنصوص عليها بالمادة ٢٨٠ عقوبات اقتصر على لفظ القبض فقط بالمادة ٢٨٢ عقوبات، وذهب رأي آخر – نؤيده – أنه لا يشترط لقيام الجريمة اجتماع الصور المختلفة للنشاط الإجرامي فيكفي لتحقيق الجريمة القبض أو احتجاز أو حبس المجني عليه حيث يمكن حبس شخص في ذات المكان المتواجد فيه أصلاً[١]، ولا عبرة بمكان القبض أو الحبس أو الاحتجاز فقد يكون مكان عام أو خاص مملوكاً للجاني أو للغير[٢].

ويلزم أن يكون القبض أو الحبس أو الاحتجاز بغية تحقيق غرض من الأغراض الواردة بنص المادة ٨٨ مكرر[٣] – محل البحث – وهي التأثير على السلطات العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول منها على منفعة أو مزية من أي نوع كأن يطلب فدية مالية أو الإفراج عن بعض الإرهابيين، فالنص قد جاء عاماً لم يحدد صورة المزية أو الفدية التي يرغب الجاني في الحصول عليها، فإذا كان قصد الجاني غير ما جاء بالنص فإن الجريمة لا تتحقق كما لو كان قصده من القبض أو الحبس التأثير على المجني عليه لدفع دين مستحق وإن كان ينطبق عليه وصف تجريمي آخر[٤]، ويلزم أيضاً بصريح النص أن يكون القبض أو الاحتجاز أو الحبس في غير الأحوال المصرح بها في القوانين واللوائح، أي أن يكون فعلاً غير مشروع، ويعتبر الفعل مشروعاً إذا توافر له سبب من أسباب

---

(١) د.مدحت رمضان : مرجع سابق، ص١٧٤، د.محمد عبد اللطيف عبد العال: مرجع سابق، ص١٤٢.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص ١٠٩؛ د.سامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٨٥ ، د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(٣) ويقابل هذه المادة في التشريع الليبي المادة ٢/٢٤٨ بند (ح) والذي اشترط وقوع الجريمة بغية الحصول على كسب . مصطفى مصباح دبارة، مرجع سابق، ص٢٠١.

(٤) مرتكب هذا الفعل ينطبق عليه الوصف التجريمي الوارد بالمادة ٢٨٠ عقوبات.

الإباحة[1]، ومثال ذلك إمساك الزوج زوجته بمسكن الزوجية ومنعها من الخروج أو كان الحبس في حالة مصرح بها قانوناً كأن يلقى الشرطي القبض على أحد الأشخاص تنفيذاً لحكم قضائي أو أمر صادر من النيابة العامة.

أما في الفقرة الثانية للمادة ٨٨ مكرر – محل البحث – والتي نصت على جريمة تمكين أو الشروع في تمكين مقبوض عليه في الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات من الهرب، فمجرد محاولة تمكين المقبوض عليه من الهرب يكتمل به الركن المادي ولو لم يترتب على ذلك الهروب الفعلي، فهي جريمة شكلية لا يتطلب المشرع فيها نتيجة معينة[2].

ويجب أن يكون المقبوض عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، فإن كان مقبوضاً عليه في جريمة كالقتل أو السرقة مثلاً فلا تتحقق الجريمة، ولا تهم الوسيلة التي يلجأ إليها الجاني لأجل تمكين المقبوض عليه من الهرب فقد يستخدم القوة أو العنف أو التهديد مع حارسه أو يستخدم وسيلة أخرى مثل مشاغلة الحارس حتى يتمكن المقبوض عليه من الهرب[3].

ثالثاً : الركن المعنـــوي

الجريمة محل البحث من الجرائم العمدية، فيلزم توافر القصد الجنائي لها القائم على علم الجاني بماديات الجريمة واتجاه الإرادة إليها، فيلزم علم الجاني بخطورة سلوكه أن يقبض على شخص ويحرمه من حريته في التنقل والتجول دون وجه حق مع علمه بذلك، فلا يتوافر هذا القصد إذا جهل الشخص بالأحوال

---

(١) د.أسامة محمد بدر :مرجع سابق، ص١٨٦؛ د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية لإرهاب، ص١٥٤.

(٢) د.إبراهيم عيد نايل : مرجع سابق،ص١١١، د.نور الدين هنداوي : مرجع سابق، ص٦٨.

(٣) د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص ٢٦١؛ د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب ، مرجع سابق، ص١٥٧.

التي يحقق له فيها القبض على أحد الأشخاص قانوناً، كأن يظن أن أحد الأشخاص في حالة تلبس بجريمة فيقوم بشل حركته لحين وصول رجال السلطة العامة، والواقع هو عدم توافر حالة تلبس بجريمة.

ويشترط إلى جانب هذا القصد العام توافر قصد جنائي خاص[1]، يقوم على اتجاه إرادة الجاني إلى تحقيق غاية محددة بالذات قوامها التأثير على رجال السلطة العامة في أدائها لأعمالها أو الحصول على منفعة أو مزية أو فائدة من أي نوع.

وقد ذهب رأي [2] إلى أن الجريمة - محل البحث – تستلزم قصداً جنائياً عاماً فقط – ونحن لا نؤيد ذلك –، لأن الجريمة تستلزم وقوع جريمة الاحتجاز أو الحبس مبتغياً الجاني من وراء ذلك التأثير على السلطات العامة أو الحصول على مزية، فبدون هذا القصد الأخير لا تقع الجريمة محل البحث وإن كان ينطبق عليها وصف تجريمي آخر.

وبالنسبة لجريمة تمكين المقبوض عليه من الهرب فهي جريمة عمدية أيضاً، يلزم لتوافرها القصد الجنائي العام بعنصرية العلم والإرادة، فيشترط علم الجاني بأن ما يفعله من أجل تمكين مقبوض عليه من الهرب وأن تتجه إرادة الجاني إلى مقارفة ذلك السلوك عن حرية واختيار .

رابعاً : العقوبـــــة

قرر المشرع للجريمة في فقرتها الأولى والثانيـــة الجريمـــة ذات العقوبـــة السجن المشدد، وقد قرر المشرع بعض الظروف المشددة منها ما يتعلق بجسامة

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل: : مرجع سابق، ص١١٢ وما بعدها؛ د.إمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص٧٤٣؛ د.أسامة محمد بدر: مرجع سابق، ص١٨٧، د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص٢٦٢؛ د.محمد محمود سعيد : مرجع سابق، ص٨٥ ؛ مصطفى هرجه: جرائم أمن الدولة ، مرجع سابق، ص١١٤، د.نور الدين هنداوي : مرجع سابق، ص٦٩؛

(٢) د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب: مرجع سابق، ص١٥٧ وما بعدها.

السلوك وبعضها يتعلق بجسامة النتائج، وسنتناولهم بشئ من التفصيل على النحو التالي :

(١) استخدام الجاني القوة أو العنف أو التهديد أو الإرهاب

يلاحظ أن المشرع أورد الإرهاب بعد العنف والتهديد والقوة رغم أن في المادة ٨٦ عقوبات أوضح أن هذا اللفظ يشمل – فيما يشمل – القوة والعنف والتهديد ، الأمر الذي يدفع إلى القول بأن المشرع قد تزيد إذ كان يكفي أن يذكر لفظ الإرهاب فحسب باعتباره يحوى القوة والعنف والتهديد[١].

والحقيقة أنه يمكن تفسير موقف المشرع هنا بأنه أراد من استخدام لفظ الإرهاب أن يعتبره وعاء نهائي يلتقط الحالات التي تخرج عن مدلول القوة أو العنف أو التهديد، بحيث تغطي كلمة الإرهاب هذه الحالات فتمتد الحماية الجنائية لها[٢]، ويعاقب الجاني في هذه الحالة بالسجن المؤبد .

(٢) الاتصاف بصفة كاذبة أو التزي بزي موظفي الحكومة أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من الحكومة.

والصفة الكاذبة هو انتحال الجاني إحدى الوظائف التي يملك صاحبها سلطة القبض[٣]، والتزيي بزي موظفي الحكومة هو اكتساء الجاني بزي مميز لرجال الحكومة كأن يرتدي زي رجل شرطة، وإبراز أمر مدعي صدوره من الحكومة كأن يبرز الجاني أمراً مزوراً بالقبض أو الحبس يدعي صدوره من النيابة أو القضاء، ويرتب القانون على توافر هذا الشرط تشديد العقوبة إلى السجن المؤبد.

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل: مرجع سابق، ص١١٣.

(٢) د.محمود صالح العادلي : المواجهة الجنائية لإرهاب : مرجع سابق، ص١٦٠.

(٣) ذهب رأي إلى أن الكذب في الاختصاص المكاني للوظيفة يتحقق به انتحال الصفة الكاذبة، وبالتالي الظرف المشدد مثال : ادعاء ضابط شرطة أنه ضابط مباحث جنائية في المكان الذي يباشر فيه الجريمة بينما في الواقع أنه ضابط شرطة في مكان آخر غير محل الجريمة لا يبيح له القبض. راجع : د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ، ص١٨٨ ،د.محمد أبو الفتح الغنام:مرجع سابق، ص١٥٣.

(٣) مقاومة السلطات العامة

تشدد العقوبة للسجن المؤبد إذا حدث مقاومة للسلطات أثناء تأديتها وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة، ويتحقق هذا الظرف المشدد بمقاومة الجاني للسلطات العامة أثناء محاولتها إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه، ويشترط أن تحدث هذه المقاومة أثناء تأدية عملها في هذا الإخلاء.

(٤) حدوث جروح

تشدد العقوبة إلى السجن المؤبد في حالة حدوث جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠ ، ٢٤١ من قانون العقوبات، ويعني ذلك حدوث عاهة مستديمة أو حدوث مرض أو عجز عن الأعمال الشخصية.

(٥) موت شخص

وتشدد العقوبة إلى الإعدام إذا ترتب على الفعل موت شخص، ولم ينص القانون على أن تشدد العقوبة في حالة موت الشخص المحتجز أو المحبوس أو المقبوض عليه فقط بل يتوافر الظرف المشدد في حالة وفاة أي شخص كان.

المطلب السادس
استخدام العنف على أحد أعضاء السلطتين التنفيذية أو التشريعية

٥٠ ـ تمهيد وتقسيم

من المقرر أن رئيس الدولة هو ممثلها سواء أكان نظام الدولة جمهورياً أم ملكياً، وأهانته هي إهانة للدولة وضياع لهيبتها، وتختلف النظرة إلى الاعتداء فهي في النظم الملكية تعد من قبيل الجرائم الخاصة بحيث لا تسري عليها القواعد العامة المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص، أما في غالبية النظم الجمهورية فإن هذا الاعتداء لا يشكل وضعاً جنائياً خاصاً فتخضع الأفعال المرتكبة ضد حياة وسلامة وحرية رئيس الدولة للأحكام العامة بجرائم الاعتداء على الأشخاص.

وفي مصر عني المشرع بتوفير حماية خاصة لرئيس الدولة ضد اللجوء للعنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمله على أداء عمل مختص به قانوناً أو الامتناع عنه، وعني أيضاً بذات الحماية إذا وقع الفعل على وزير أو نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس الشعب فنصت المادة ٩٩ عقوبات[١] على أن " يعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد كل من لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه وتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن إذا وقع الفعل على وزير أو على نائب وزير أو على أحد أعضاء مجلس الأمة ".

من الواضح أن الجريمة محل البحث وحسبما يبين من نموذجها التجريمي هي جريمة شكلية، لم يشترط فيها المشرع إحداث ضرر أو خطر. والشروع فيها مقصور على الصورة الموقوفة، ولكنه لا يتصور على الصورة الجنائية، كما أن الاشتراك فيها مكن بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة[٢]. وسنتناول فيما يلي الحكمة من التجريم وأركان الجريمة المادي والمعنوي والمفترض والعقوبة المقررة لها على النحو التالي :

---

(١) كان نص المادة ٩٩ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ " كل من حاول بالقوة أو التهديد باستعمالها إرهاب الملك أو أحد أوصياء العرش قاصداً بذلك حمله أو إكراهه على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو على الامتناع عنه يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدة. فإذا وقعت الجريمة على وزير أو على أحد أعضاء البرلمان عوقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن". استبدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، الوقائع المصرية ، ع٣٩ مكرر في ١٩٥٧/٥/١٩، وعدلت بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣. راجع : د.حسن صادق المرصفاوي : قانون العقوبات تشريعا وقضاء في مائة عام ، الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠١ ، ص٣٦٣.

وكان يعاقب بمقتضى المادة ٧٩ من قانون العقوبات على مجرد العيب في الذات الملكية بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم، وقد قضت محكمة النقض أن " جريمة العيب في حق الذات الملكية تتحقق بكل قول أو فعل أو كتابة أو رسم أو غيره من طرق التمثيل يكون فيه مساس صريحا أو تلميحا من قريب أو من بعيد، مباشرة أو غير مباشرة، بتلك الذات المصونة التي هي بحكم كونها رمز الوطن المقدس محوطه بسياج من المشاعر يتأذى بكل ما يحس أن فيه قذفا أو سبا أو إهانة.(جلسة ١٩٥١/٣/٢٦، طعن رقم ١٨٩٠ سنة ٢٠ق).

(٢) أبازيد بسطاوي مصطفى: المرجع السابق، ص٦١٦، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ١٨٥.

أولاً : المصلحة المحميـــة

العنف على رئيس الدولة أو التهديد الواقع عليه يعكس مدة استهانة الفاعل بدولة بكاملها حتى يمارس العنف علي رمزها ليؤدي عمل داخل في اختصاصاته أو الامتناع عنه، ولما كان الوزراء هم أدوات رئيس الجمهورية لتنفيذ سياسة الدولة بوجه كامل، وكذا نوابهم الأمر الذي عني معه المشرع بحماية رئيس الجمهورية والوزراء من ممارسة العنف أو التهديد عليهم حتى يتمكنوا من أداء مهام أعمالهم الجسام دون قلق. ولما كان أعضاء مجلس الشعب هم أدوات السلطة التشريعية ومقياس رأي الشعب في سن القوانين بما حدا بالمشرع المصري لمد الخماية الجنائية عليهم.

ثانياً : الركن المفـــترض

يتطلب القانون صفة خاصة[1] في المجني عليه الذي يوجد إليه السلوك المكون للجريمة محل البحث وهي صفة رئيس الجمهورية أو الوزير أو نائبه أو عضو في مجلس الشعب، وإذا لم تتوافر هذه الصفة الخاصة لم تقع الجريمة محل البحث، وإن كان يدخل تحت وصف تجريمي آخر إذا كان المجني عليه موظفاً عاماً[2].

ثالثاً : الركـــن المـــادي

يتمثل الركن المادي للجريمة محل البحث في سلوك مادي من الجاني يوجهه إلى ذوي صفة خاصة – رئيس الجمهورية أو الوزراء أو نوابهم أو أعضاء مجلس الشعب – ويتمثل هذا السلوك في عنف أو تهديد أو أي وسيلة غير مشروعة لحمل أياً منهم على أداء عمل من خصائصه قانوناً أو الامتناع عن محل.

---

(١) مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٧٥.
(٢) راجع نص المادة ١٣٧ مكرر (أ) عقوبات.

- فمن قبيل العنف الاعتداء بالضرب، ومن قبيل التهديد الإنذار بالقتل ، ومن قبيل الوسيلة غير المشروعة عرض رشوة دون قبولها.
- ومن قبيل حمل رئيس الجمهورية على أداء عمل هو العفو مثلاً عن محكوم عليه بعقوبة أو إعلان الحرب.
- ومن قبيل الفعل الواقع على وزير حمله إصدار قراراً بترقية موظف أو حمله على الامتناع عن تنفيذ قرار إداري.
- ومن قبيل الفعل الواقع على عضو في مجلس الشعب حمله على اقتراح قانون معين أوحمله على الامتناع عن التصويت على قانون معروض على المجلس.

رابعاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[1] يلزم لتوفر ركنها المعنوي القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة.

فالعلم يتحقق بعلم الجاني بأنه يمارس نشاطه الإجرامي على رئيس الجمهورية أو وزير أو نائب وزير أو عضو في مجلس شعب، وأن تتجه إرادته الحرة الواعية لإتيان هذا السلوك دون إكراه أو غلط.

ولدي أن الجريمة محل البحث يجب لتوافر ركنها المعنوي توافر قصد جنائي خاص إلى جانب القصد الجنائي العام وهو أن تكون غاية الجاني من مسلكه حمل رئيس الجمهورية أو الوزير أو عضو في مجلس الشعب حمله على أداء عمل معين أو الامتناع عنه، فإن كانت غايته غاية أخرى كالتشفي أو الانتقام فلا تتوافر الجناية التي نحن بصددها لانتفاء القصد الجنائي فيها وإن كانت تتوافر جريمة أخرى غير محل البحث.

---

(١) أبازيد بسطاوي مصطفى : المرجع السابق، ص٦١٧، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ١٨٦.

خامساً : العقوبـــــة[1]

نصت المادة ٩٩ عقوبات – محل البحث – على عقوبة السجن المشدد أو المؤيد إذا وقعت الجريمة على رئيس الجمهورية، وعقوبة السجن المشدد أو السجن إذا وقعت الجريمة على وزير أو نائب وزير أو عضو في مجلس الشعب.

المطلب السابع
التجمهـــــر

٥١- تمهـــد وتقســـيم

الأصل العام أن تجمع الأشخاص هو عمل مباح، ولقد اعترفت الدساتير والقوانين بمبدأ حرية التجمع والاجتماع السلمي للمواطنين[2]، أياً كان عددهم أو طريقة تجمعهم أو مكان تجمعهم أو الغرض منه.

غير أن المشرع قد يرى هذا التجمهر مؤدياً على الإخلال بالسلم العام أو معرضاً إياه للخطر، فوجب تدخل المشرع لتجريم هذا التجمع إذا اقترن بظروف معينة، وأضفى عليه وصف التجمهر، كما عني المشرع بالمعاقبة على الأفعال الماسة بأمن الدولة من جهة الداخل ودون التجمهر، فإنه سداً لهذا النقص وضماناً لتأمين الحماية القصوى للسلم والسكينة العامة أصدر القانون رقم١٠ لسنة ١٩١٤

---

(١) عاقب المشرع الفرنسي بالسجن المؤبد وبغرامة ٧٥٠٠٠٠ يورو إذا وقع الاعتداء على شخص قائم على سلطة عام – بموجب المادة ١/٤١٢ عقوبات – واعتبر المشرع الفرنسي أن نطاق الحماية في هذه المادة يمتد إلى رئيس الجمهورية لعدم وجود نص خاص في هذا الشأن.

Crim 20 Edition. Yves Mayaud: code penal EDITION 2003. Dalloz, p.664-665.

وكان قانون العقوبات القديم (١٠ يونيه ١٨٥٣) يعاقب بمادته ٨٦ على التعدي وإهانة الحاكم وأسرته.

Marcel Rousselet et Maurice Patin: droit pénal special, 1958, p.35.

(٢) المادة (٥٤) من دستور جمهورية مصر العربية نصت على أن " للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً ودون حاجة إلى إخطار سابق ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة في حدود القانون".

بشأن التجمهر[1]، كما جاء في مذكرته الإيضاحية إلى عدم كفاية القوانين المعمول بها بالزجر عن الجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر، قصور بعض نصوص قانون العقوبات عن مواجهة الحوادث الناجمة عن هذا التجمهر وصعوبة تحديد مسئولية كل فرد من المتجمهرين.

وقد أشار تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٤ إلى نصوص هذا القانون مستمدة من الشرائع الأجنبية وبالأخص من قوانين الهند والسودان[2].

ويتطلب البحث في النص التجريمي للتجمهر[3] التعرض للمقصود به والعلة

---

(١) القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر صدر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤، وقد قيل بعدم دستورية قانون التجمهر لأنه صدر في ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذي يكفل حرية الرأي والاجتماع والخطابة. وهذا القول مردود عليه بأن : هذا القانون – كما تدل عليه ديباجته – قد صدر في ١٨ أكتوبر ١٩١٤ من وليّ الأمر الشرعي في ذلك العهد وهو الخديوي الذي كان له حق التشريع بأن هذا القانون وإن صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ إلا أن هذا الدستور قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن " كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو أتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور"ز ، ولما كان ذلك وكان الدستور الأنف الذكر وإن كفل في المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأي والاجتماع والخطابة إلا أنه جعل مناط هذه الحرية أن يكون في حدود القانون... ". ، الطعن رقم ٩١٤ ، س٢٢ جلسة ١٩٥٤/١/٥، د.الصاوي يوسف القباني : مجموع القواعد التي قررتها محكمة النقض في خمسين عاما ، الدوائر الجنائية ، ج٢ ، مكتبة رجال القضاء ، ١٩٨٩، ص١١٥٩.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق ص٩٩؛ محمد جمعة عبد القادر : جرائم أمن الدولة فقها وقضاءا ، ط١ ، ص١٠٧.

(٣) نصت المادة الأولى: إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرقة، فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا.

المادة الثانية: إذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ارتكاب جريمة ما أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح، أو إذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في إعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها. فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر وهو عالم بالغرض أو علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا. وتكون العقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا لمن يكون حاملا سلاحا أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة.

المادة الثالثة : إذا استعمل المتجمهرون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل أحدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة المذكورة إلى سنتين لكل شخص من الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر، وجاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها إلى ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها. //

منه ، ثم أركان الجريمة والمسئولية الجنائية عن الجرائم التي تقع أثناؤه.

والتجمهر في ماديته الأولى والثانية هو من جرائم الخطر[1] إذ تقع الجريمة بمجرد تجمهر الأشخاص إذا كان من شأنه تهديد السلم العام أو كان الغرض منه ارتكاب جريمة أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح دون اشتراط التهديد الفعلي للسلم العام أو وقوع الجريمة المتجمهر من أجلها.

التجمهر من جرائم الضرر في مادته الثالثة إذ يشترط القانون لتطبيق المادة وقوع فعل التخريب العمدي لإحدى المباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لنفع عام والواردة بنص المادة.

كما أن جرائم التجمهر هي من جرائم الفاعل المتعدد إذا يتعدد فيها الجناة الذي يساهمون في ارتكابها وتكون تلك الجريمة نتاج مساهمة أكثر من شخص لكل منهم دوره المادي وإرادته الإجرامية بحيث يعتبر فعل كل جان مكملاً للآخر في تحقيق العناصر المكونة للجريمة[2]، وهي – مع ذلك – ليست مجرد جرائم فاعل متعدد بل اشترط المشرع نصاباً عددياً لا تقوم الجرائم إلا به وهو خمس

//وإذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفتهم شركاء إذا ثبت علمهم بالغرض المذكور.

المادة الثالثة مكرر: يرفع إلى ضعف الحد الأقصى للعقوبة المقررة لأية جريمة إذا كان مرتكبها أحد المتجمهرين المنصوص عليهم في المادتين الأولى والثانية على أن لا تجاوز مدة السجن المشدد أو السجن عشرين سنة. وتكون العقوبة السجن المؤبد أو السجن المشدد إذا خرب المتجمهر عمدا مبان أو أملاكا عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للهيئات العامة أو للمؤسسات العامة، والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام. ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها (هذه المادة مضافة بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٨ وعُدلت عقوبتها بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣).

المادة الرابعة : يعاقب مدبرو التجمهر الذي يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الأشخاص الداخلون في التجمهر ويكونون مسئولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أي شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل.

(١) د. حنان محمد الحسيني: مرجع سابق، ص٢٥٤؛ د.هالة أحمد غالب أمين بحر: مرجع سابق، ص٢٧٢.

(2)Bouzat (P.) Pinatel (J): Traité de droit pénal et criminolgie, T. 1er droit pénal général, Paris 1970, no 771,p.749.

راجع : د. حسني الجندي : مرجع سابق، ص١٥٩.

أشخاص بحيث لو تجمع أربعة أفراد تجمعاً مهدداً للسلم العام أو بغرض ارتكاب جريمة أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح لم تتوافر جريمة التجمهر وإن كان يمكن خضوعها لقواعد قانونية أخرى[1].

والحكمة من تطلب نصاب عددي لقيام الجريمة هي أن هذا التعدد ينطوي على تقسيم المهام والأدوار بين المتجمهرين بما يجعل ارتكاب الجريمة أيسر وأسهل كما أن التعدد يجعل الجناة أكثر أمناً وأشد جرأة ويجعلهم أسهل في الانقياد لأهواء الغير نظراً لذوبانهم في زمرة المتجمهرين.

الفرع الأول
المقصود بالتجمهـــر وتـبريره

٥٢ـ تقســـيم

سنتناول فيما يلي المقصود بالتجمهر ثم تبريره.

أولاً : المقصود بالتجمهر

عرف المشرع الفرنسي التجمهر في المادة ٤٣١-٣ من قانون العقوبات الجديد[2] التي نصت على أن " يعتبر تجمهراً كل تجمع من الأشخاص ينعقد في

---

(١) د.هالة أحمد غالب أمين بحر : مرجع سابق، ص٢٧٢.

(2) Art.431-3.- Constitue un attroupement tout rassemblement de peersonnes sur la voie publique ou dans un lieu public susceptible de troubler l'ordre public.

Un attroupement peut être dissipé parla force publique après deux sommations de se disperser demeurées sans effet, adressées par le préfet, le sous-préfet, le mairee ou l'un de ses adjoints, tout officier de police judiciaaire resonsable de la sécurité publique, ou tout autre officier de police judiciaaire, porteeurs des insignes de leur fonction.

Il est procédé à ces sommations suivant des modalités propres à informer les personne, participant à l'attroupement de l'obligation de se disperser sans délai; ces modalités sont précisées par décret en conseil d'État, aui détermine également les insignes que doivent==

طريق عام أو مكان عام ويكون من شأنه الإخلال بالنظام العام". ونص المادة لا يجرم التجمهر بصفة عامة وإنما يجرم الوضع المادي الناشئ عن التجمهر ويعتبر هذا الوضع شرطاً أولياً لقيام الجريمة التي أطلق عليها "المشاركة الإجرامية في التجمهر(Participation delictueuse a attroupment)[١].

ويذهب الفقيه الفرنسي (Charbinat) إلى أن كلمة التجمهر تنصرف إلى معان ثلاثة [٢]حيث تعني في اللغة العامية كل تجمع من الناس يتكون تلقائياً في الطريق العام أو في مكان عام، وتعني إدارياً كل تجمع من الناس تكونوا بالمخالفة للتنظيم المتعلق بالمظاهرات في الطريق العام، أما جنائياً فهو كل تجمع للأشخاص في الطريق العام أو في مكان عام يخل بالنظام العام أو يمكن أن يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام[٣] ولا يتفرقوا بعد توجيه الإنذارات المنصوص عليها في القانون.

وقد اتفقت بعض التشريعات العربية مع القانون الفرنسي في عدم اشتراط عدد معين كحد أدنى للتجمهر مثال: قانون العقوبات الجزائري حيث لم تنص المواد المؤثمة للتجمهر (من المادة ٩٧ وحتى المادة ١٠١ عقوبات) على اشتراط العدد المعين[٤]، وقانون العقوبات التونسي (المادة ٧٩ عقوبات)[٥].

==porter les personnes mentionnées à l'alinéa précédent.

Toutefois les représentants de la force publique appelés en vue de dissiper un attroupement peuveent faire directement usage de la force si des violences ou voies de fait sont exerées contrre eux ou s'ils ne peuvent défendre autreement le terrain qu'ils occupent.

(1) Repartoire pénale, Dalloz, attroupement, p.1.

راجع: د.حسني الجندي: جرائم الاجتماعات العامة والمظاهرات والتجمهر في القانون المصري – دراسة مقارنة ، ط ، ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ ، ص١٤٤

(٢) د.حسني الجندي : المرجع السابق ، ص١٤٤ وما بعدها

(٣) د.حسني الجندي : مرجع سابق، ص ١٤٥.

Cass 23 Mai 1955. B. 258. D. 1955. 655 et le rapport de M. Patin. II ne suffirait pas d'un attroupement interrompant la circulation. La cour de cassation a un pouvoir de contrôle sur point : Cass. 25 Mars 1954. B.120.

- Marcel Rousselet et Maurice pation. Droit pénal special 1958. p.41.

(٤) د.إبراهيم الشباسي : مرجع سابق، ص ٣٠٧ وما بعدها.

(٥) المجلة الجنائية التونسية ، ص٢٠.

وقد عرف المشرع المصري التجمهر تعريفاً مختلفاً عن المشرع الفرنسي حيث وضع شرط العدد وقيده بخمسة أشخاص على الأقل.

نصت بعض التشريعات العربية على ذات العدد، فنصت المادة ٣٤ من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٠ تعديل بعض أحكام قانون الجزاء الكويتي رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ على أن " كل من اشترط في تجمهر في مكان عام مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل...". وكذا المادة ١١٥ من قانون العقوبات السوداني لسنة ١٩٢٥ (المقابلة للمادة ١١٠ من قانون سنة ١٨٩١)، والمادة ١٤١ من قانون العقوبات الهندي(١).

ويذهب جانب من الفقه إلى أن التجمهر هو توافق أو توارد الخواطر على ارتكاب جريمة(٢)، ويعرف جانب آخر على أنه كل تجمع يحصل عرضاً(٣) من خمسة أشخاص على الأقل في طريق عام أو محل عمومي ويكون من شأنه جعل السلم العام في خطر.

ويذهب رأي ثالث – نؤيده – إلى أن التجمهر المؤثم قانوناً هو تجمع من الناس لا يقل عددهم عن خمسة أشخاص سواء تكون عمداً أو مصادفة في طريق عام أو مكان عام ويكون من شأنه جعل السلم العام في خطر أو تهديده بذلك(٤)

---

(١) د.أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) د.حسني الجندي ، مرجع سابق، ص١٤٦؛ د.حنان محمد الحسيني : مرجع سابق، ص ٢٥٣، د.مصطفى عبد اللطيف متولي : المرجع السابق، ص٧٣.

(٣) د.طارق سرور:مرجع سابق، ص١٠٠؛ د.حنان محمد الحسيني، مرجع سابق،ص٢٥٣، د.هالة أحمد غالب أمين بحر :مرجع سابق،ص٢٥٣.

(٤) أوجه التقابل والاختلاف بين الجماعة المنظمة والتجمهر فتشترك الجماعة الإجرامية المنظمة مع التجمهر في ثلاث عناصر هي:
(أ) عنصر تعدد الجناة الذين تربط بينهم رابطة نفسية وهي نية الاعتداء.
(ب) تشترك الجماعة الإجرامية المنظمة مع التجمهر المؤثم بنص المـــادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ في عدم مشروعية الغاية.
(جـ) يتفقان في أن جميع أطرافهما يعتبرون فاعلين أصليين في جريمة قائمة بذاتها. وإن و إن كانا يختلفان في عدة أمور وهي :
١- يشترط في التجمهر العلانية بينما تتميز الجماعة الإجرامية بالطابع السري.
٢- يشترط في الجماعة التنظيم الذي هو سمتها بينما لا يشترط في التجمهر عنصر التنظيم بل يكفي حصوله عرضا دون سابق اتفاق.//

ويستوجب العقاب متى لم ينصاع أفراده إلى أوامر السلطة العام بالتفرق[1].

ثانياً : تبـــــريره [2]

عني المشرع بتجريم كل ما يمس أمن الدولة الداخلي سواء تنظيمات إجرامية أو تشكيلات عصابية بكل صورها وأشكالها، وقد ظهرت الحاجة أيضا لتجريم ما قد يقع من أفعال أثناء التجمهر بواسطة أشخاص. لذا كان من الضروري تجريم التجمهر في حد ذاته إذا كون خطراً على السلم العام علاوة على انتهاز أحد المتجمهرين فرص التجمهر لارتكاب الجرائم يكشف عن خطورة في مرتكبها بما ينبغي اعتباره ظرفاً مشدداً[3].

//٣- يشترط في التجمهر ألا يقل عن خمسة أفراد بينما العدد غير محدد في الجماعة الإجرامية المنظمة. د. طارق سرور ، الجماعة الإجرامية المنظمة. دار النهضة العربية ، القاهرة، ٢٠٠٠. د. محمد سامي الشوا: الجريمة المنظمة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ص١٨٨، ص٩٩ وما بعدها.

(١) د. حسني الجندي : مرجع سابق، ص١٤٨.

(٢) جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر " أن القوانين المعمول بها حاليا غير وافية بالزجر من الجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر هذا فضلاً عن أن النصوص الحالية تجعل من الصعب تحديد مسئولية كل فرد من المتجمهرين عن الجرائم التي ترتكب أثناء التجمهر" وأضافت أن " القانون يبقى على الآن خاليا من أحكام تتعلق بالتجمهر في ذاته مع أن مجرد التجمهر قد يكون خطرا على السلم العام خصوصا في الظروف الاقتصادية الحاضرة التي نشأت عن الحروب الأوربية، فكان من الضروري أن تتوافر لدى الحكومة من الوسائل التي تمكنها من المحافظة على النظام العام مهما كانت الظروف" .وقد أشار تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩١٤ إلى أن نصوص هذا القانون مستمدة من الشرائع الأجنبية وبالأخص من قوانين الهند والسودان .

راجع ذلك : د. جندي عبد الملك : الموسوعة ، جـ٢، ص ١٩٤

(٣) المذكرة الإيضاحية لمشروع قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٦

الفرع الثاني
أركان الجريمـــــة

٥٣- تقســـــيم

نتناول فيما يلي الركنين المادي والمعنوي لجرائم التجمهر على النحو التالي:

أولاً : الركـــن المادي

التجمهر هو تجمع أكثر من خمس أشخاص، وقد عاقب المشرع على ثلاث صور للتجمهر، الصورة الأولى : التجمهر المهدد للسلم العام ، الصورة الثانية: التجمهر لغرض غير مشروع ، أما الصورة الثالثة : فهي تخريب المتجمهرين لإحدى المباني أو الأملاك العامة الواردة بالمادة الثالثة الفقرة الثانية من القانون سنتناول هذه الصور الثلاث بشئ من التفصيل على النحو التالي:

(١) التجمهر المهدد للسلم العام

نص قانون التجمهر في مادته الأولى، إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام في خطر[١]، وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق لكنهم رفضوا فتقع الجريمة هنا بمجرد المشاركة في التجمهر، ويجب توافر صفة العلانية في التجمهر[٢] المهدد للسلم العام، وهذا الشرط وإن لم يرد صراحة في نص المادة إلا أنه ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون ما يفيد ذلك في قولها " وغني عن البيان أن أحكام هذا القانون لا تنطبق

---

(١) لم يوضح القانون أو مذكرته الإيضاحية المقصود بالسلم العام وإن كان يمكن القول بأنه في مجال التجمهر – أمن الفرد وأمانه في المكان الذي يعيش فيه وتمكنه من ممارسة حرياته في السير والتنقل في الطريق العام بعيداً عن مضايقات الغير الذين يعيشون في هذا المكان أو يستعملون ذلك الطريق ، ويقصد بالإخلال بالسم العام كل ما يؤدي إلى اضطراب الحياة الاجتماعية في كافة مظاهرها ..راجع : د.حسني الجندي ، مرجع سابق، ص١٨٢..

(٢) د.طارق سرور : مرجع سابق، ص١٠٠؛ د.حنان محمد الحسيني : مرجع سابق، ص ٢٥٣.

إلا على التجمهر الذي يحصل في الطرق والمحلات العمومية".

وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن : لا يلزم للعقاب على التجمهر أن يكون حصوله في طرق أو محل عام وإنما يجب أن يكون على مرأى من الناس ولو لم يكن في ذات الطريق أو المحل العام، فإذا حصل التجمهر – مثلا – في حقل على مقربة من الطريق العام ومعرضاً لأنظار المارة فقد حق العقاب على المتجمهرين.

والقول بأنه يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنياً – إن صح الأخذ به في تخصيص النص الذي جاء في القانون عاماً ومطلقاً على غرار القوانين الأجنبية التي أخذ عنها والتي لا تعرف هذا القيد – فلا يمكن أن يكون القائل به قد قصد أن العلانية لا تكون إلا إذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام، وإنما القصد أن يحصل التجمع في أي مكان يمكن للناس أن يروا المجتمعية فيه فينزعجوا، أو يمكن العامة بمجرد مشيئتهم أن ينضموا إليهم فيزداد خطره على السلم العام، إذ أن الشخص في زمرة المتجمهرين يختلف عنه خارج التجمهر من حيث استهتاره بالمسئولية وانقياده إلى أهواء الغير.

أما القول بغير ذلك فإنما يؤدي إلى تعطيل حكم القانون، إذ بناء عليه يكفي للإفلات من العقاب أن يعمل المتجمهرون أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام ولو على قيد شبر واحد منه، وهذا لا يمكن قبوله عقلاً ولا قانوناً [1].

وقد جاء بحكم محكمة النقض في قضية تجمهر القصر العيني " وثابت في التجمهر إنه حصل في مستشفى القصر العيني وهو على حافة الطريق العام ولا شك في أن المتجمهرين كانوا ظاهرين لجمهور المارة في الطريق لأنه لا يفصله عنه سوى أبواب مصنوعة من قضبان حديدية لا تحجب الواقفين وراءها ، كما

---

(١) نقض ٧ يونيو ١٩٤٣، طعن رقم ١٣٣٦، س١٣ ق، مجموعة القواعد القانونية، محكمة النقض في خمسين عاما ، جـ٢، ص ١١٦١. د.الصاوي يوسف القباني.

حصل التجمهر أيضاً على سطح المبني وهو ظاهر ظهوراً تاماً للجمهور، وذلك تكون أركان جريمة التجمهر متوفرة "[1].

أي أن التجمهر لا يشترط لوقوعه أن يكون حصوله في طريق أو محل عام، وإنما يجب فقط أن يكون على مرأى من الناس ولو لم يكن في ذات الطريق أو المحل العام[2]، ويجب لتحقيق هذه الصورة من الركن المادي أن يكون التجمهر معرضاً السلم العام للخطر أو مهدداً به وتقدير هذه الخطورة أمر يقدره رجال السلطة العامة حين يصدر أمره للمتجمهرين بالتفرق وذلك تحت إشراف محكمة الموضوع[3].

والعنصر الثالث في التجمهر المهدد للسلم العام هو صدور أمر رجال السلطة للمتجمهزين بالتفرق وعدم انصياع المتجمهرين لهذا الأمر، ويجب أن تصدر الأوامر بالتفرق حتى تقوم جريمة التجمهر فصدور الأوامر بالتفرق هو مكون ضروري لتجريم التجمهر[4].

ويلزم أن يعلم المتجمهرين بصدور الأمر إليهم بالتفرق بحيث إذا لم يتمكن المشاركون في التجمهر من تلقى الأمر الصادر إليهم بالتفرق بسبب صدوره من مسافة بعيدة عنهم فإنه لا يكون مسئولاً عن التجمهر[5]، ويسأل عن الجريمة كل من تلقى الأمر بالتفرق واستمر في التجمهر رافضاً إطاعة الأمر، ولا يحول دون

---

(١) نقض ٥ يناير ١٩٥٤، مجموعة أحكام النقض، س٥ ، ق٧٠ ، ص٢٠٣. راجع : د.حسيني الجندي : مرجع سابق، ص١٧٠.

(٢) د.حنان محمد الحسيني : مرجع سابق، ص٢٤٥، د.محمد جمعة عبد القادر : المرجع السابق، ص١١٠؛ د.هالة أحمد غالب أمين بجر : مرجع سابق، ص٢٧٣.

(٣) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات ح- القسم الخاص، مرجع سابق، ص ١٠١.

(4)Cass. Crim 23 fevr. 1954, Bull. Crim, no.85.D.1955. 465, Rapp. Patin. راجع : د.حسني الجندي : مرجع سابق، ص١٨٣

(5)Grenoble, 17 Janv. 1907 (Répertoire de droit criminel, T.1, 1953, Attroupement, no.18.

د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق، ص ١٠٢.

وقوع الجريمة إطاعة الأمر من بعض المتجمهرين طالما بقى خمسة أشخاص على الأقل متجمهرين خلافاً لهذا الأمر[1].

(٢) التجمهر لغرض غير مشروع

نصت المادة الثانية من قانون التجمهر على معاقبة التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل إذا كان الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء أكان هذا باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها.

ففي هذه الصورة من الركن المادي يكون التجمهر قوامه تجمع مكون من خمسة أشخاص على الأقل، بنية تحقيق غرض إجرامي معين، وقد يبدأ التجمع بريئاً ثم يطرأ ما يجعله معاقباً عليه عندما يتجه نشاط أفراده لتحقيق نتيجة إجرامية[2].

ويتحقق الركن المادي في هذه الحالة بالاشتراك في التجمهر وعدم الابتعاد عنه مع العلم قصد باقي المتجمهرين بارتكاب أحد الجرائم المنصوص عليها في المادة ، وتختلف الجريمة في هذه الحالة عن الصورة الأولى المهددة للسلم العام، فالصورة الأولى تشترط أن يكون التجمهر مهدداً للسلم العام وأن يصدر أمر السلطات للمتجمهرين بالتفرق وأن يقابل هذا الأمر بالعصيان.

بينما في الصورة – محل البحث – فلا يشترط هذان الشرطان، وإنما أن يكون التجمهر بغرض ارتكاب جريمة من الجرائم الواردة بنص المادة الثانية والتي سنتناولها بشئ من التفصيل على النحو التالي.

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) مجموعة الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية ، س ٢٣، من أكتوبر إلى ديسمبر ١٩٧٢. راجع : د.هالة أحمد غالب : مرجع سابق/ ص٢٧٤.
كما قضت محكمة النقض أن " التجمع قد يكون بريئاً مسموحاً به في بدء تكوينه ثم ينقلب إلى تجمهر معاقب عليه ويكفي حصول التجمهر عرضاً ومن غير اتفاق سابق لاستحقاق المتجمهرين للعقاب". طعن رقم ٩٤٧، س١٤ق، جلسة ١٩٤٤/١٠/١٦؛ الصاوي يوسف القباني : القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض، جـ٢ ، مرجع سابق ، ص١١٢٦.

(أ) ارتكاب جريمـة

تتوافر جريمة التجمهر بمادتها الثانية في فقرتها الأولى إذا كان التجمهر المكون من خمسة أشخاص غرضه ارتكاب جريمة.

والجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل مجرم ومقرر له عقوبة سواء أكان جناية أو جنحة أو مخالفة. ويستوي أن تكون هذه الجريمة من الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية أم من جرائم الاعتداء على الأشخاص أو الأموال.

ولم يتطلب القانون أن تقع الجريمة بالفعل بل يكفي أن تكون غرضاً للمتجمهرين.ولكن في حالة وقوع الجريمة فإنه إن كانت من الجرائم الواردة على سبيل الحصر بالمادة الثالثة مكرر من ذات القانون فإن المتجمهرين يعاقبون بمقتضى نص المادة الثالثة مكرر(١).

وقد قضت محكمة النقض بأنّ " للعقاب بمقتضى نص المادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاصة بالتجمهر يكفي أن يكون التجمهر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم، وأن يكون المشتركون فيه عالمين بذلك فلا يلزم إذن أن يكون التجمهر من شأنه تكدير السلم وأن يكون قد صدر للمتجمهرين أمر بالتفرقة لم يتفرقوا "(٢). بحيث لو كان التجمع بريئاً أو مظاهره لغرض برئ فلا محل للتجريم هنا حتى لو قام بعض أفرادها بارتكاب بعض الجرائم وليدة لحظتها دون علم الباقين أو اشتراكهم فيها فيعاقب مرتكبو الجرائم فقط على جرائمهم.

---

(١) قُدم المتهمون من الثالث حتى الثالث بعد المائة عدا المتهمون من العاشر حتى السادس والعشرين بتهمة المشاركة في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه تعريض السلم العام للخطر، وبقصد منع الهيئات الحكومية من ممارسة عملها باستعمال القوة، وبقصد ارتكاب جرائم القتل العمد واحتلال المباني العامة بالقوة وتخريبها فوقعت منهم تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر مع العلم به جريمة قتل مع سبق الإصرار خمس وستون من رجال الشرطة وواحد وعشرين شخصاً من الأهالي وشرعوا في قتل آخرين وحاولوا احتلال المباني العامة بالقوة . عبد العزيز الشرقاوي : قضية تنظيم الجهاد ، مرجع سابق، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) نقض ١٩٢٩/١٢/٢٥، مجموعة القواعد القانونية لمحكمة النقض في خمسين عاماً، طعن رقم ٧١، س١٠ق، ص١١٦٠، الصاوي يوسف القباني : مرجع سابق.

وقد قضت محكمة النقض بأن " إذا كان الحكم قد أثبت أن الاحتشاد وكان أول أمره مظاهرة سارت لمناسبة معينة – يوم الإضراب من أجل عرب فلسطين– فتصدى لها رجال الشرطة والمطاردة فتخلفت عنها شراذم أفلتت من المطاردة وسارت في جهات مختلفة وقام أفرادها من بعض الشراذم بإتلاف المحلات أو اختلاس ما فيها فلا تكون هذه الواقعة محلاً لتطبيق المادة (٣) من قانون التجمهر إذ لا يمكن ربط هذه الشراذم المتفرقة بتلك المظاهرة ولا ربط ما وقع من حوادث الإتلاف والسرقة بالغرض الذي قامت من أجله قبل تفريقها أو تشتيتها. ولا يكفي لمحاسبة المتهم عن النهب أن يثبت أنه ارتكب إتلافاً في أعقاب المظاهرة مادام لم يثبت أنه كان ضمن شرذمة معينة من تلك الشراذم التي اتخذت الإجرام السافر غرضاً لها وأن ما حصل من الإتلاف والسرقة. كان بقصد تنفيذ هذا الغرض الإجرامي"[١].

ومن البديهي أن انفصال أي شرذمة عن الاحتشاد البرئ مكونة من خمسة أشخاص أو أكثر مهددة للسلم العام أو لارتكاب جريمة أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح تعد تجمهراً في حد ذاتها يستوجب العقاب دون أن ينسحب هذا الوصف على الاحتشاد البريء .

وقد ذهب رأي إلى أن مقصد المشرع لم يتجه بالتجريم إذا كان قصد المتجمهرين ارتكاب جريمة بالمفهوم الواسع حتى لو كان الغرض من التجمهر ارتكاب مخالفة، إذ هي لضآلتها أو لتفاهة الضرر المترتب عليها أو الخطر الذي يمكن أن تنشئه لا تدخل في هذا النص[٢]، إلا أن هذا الرأي يرد عليه بأن نص المادة أورد لفظ (جريمة) ، والمخالفة وإن صح القول بضآلتها وتفاهة الضرر المترتب عليها فهي تندرج تحت لفظ (الجريمة).

---

(١) نقض ٢ ديسمبر ١٩٤٦، مجموعة القواعد القانونية التي قررتها محكمة النقض في خمسين عاما ، طعن رقم ١٨٩٠، س١٦ ق، جـ ٢ ، ص١١٦٢؛ الصاوي يوسف القباني مرجع سابق.

(٢) د. حسني الجندي : مرجع سابق ، ص٢٠٦.

(ب) منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح

تتميز هذه الصورة بأنها – بطبيعتها – لا تقع على فرد أو أفراد بعينهم، وإنما تنصرف إلى الدولة ممثلة فيما تصدره من قوانين أو لوائح واجبة التطبيق والتنفيذ وتنصرف أيضاً إلى الموظفين المكلفين بتنفيذ هذه القوانين أو اللوائح(١). وتدخل هذه الصورة في إطار نص المادة ١٣٧ مكرراً (أ) من قانون العقوبات " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من استعمل القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ليحمله بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه ولم يبلغ بذلك مقصده. فإذا بلغ الجاني مقصده تكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين".

وتتحقق هذه الصورة بقيام المتجمهرين الذين يزيد عددهم عن خمسة أشخاص بمنع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح.

وطبقت محكمة النقض ذلك بمناسبة ارتكاب المتجمهرين أفعالهم للعمل على منع رجال السلطة العامة من اقتياد المتهمين إلى مقر الشرطة للكشف عن شخصيتهم(٢).

(ج) التأثير على السلطات في أعمالها

تحقيق هذه الصورة يستلزم أن تقوم السلطات العامة بأعمالها إلا أن المتجمهرين يصدرون سلوكاً يعرضون التأثير على السلطات في تنفيذ هذه الأعمال سواء بإيقافها أو لفعلها بشكل معين يبتغيه المتجمهرون.

وقط طبقت المحاكم هذه الصورة على أشخاص اشتركوا في تجمهر وقعت فيه مظاهرات مجرمة على رصيف محطة من محطات السكة الحديدية وخارجها بمناسبة الاحتفاء بقدوم بعض الزعماء رغم الأوامر الصادرة من رجال السلطة بمنع التظاهر، وذلك على اعتبار أن الغرض من هذا التجمهر التأثير على

---

(١) د.حسني الجندي : المرجع السابق، ص٢٠٧ وما بعدها.

(٢) نقض ٢٠ أكتوبر ١٩٦٩، مجموعة أحكام النقض س٢٠ ق ، ٢١٢/ ص١٠٧٨؛ د.حسني الجندي : مرجع سابق ، ص ٢٠٩.

السلطات في أعمالها[1].

كما طبقت أيضاً المحكمة هذه الصورة في قضية سنديون وفيها وعلى الطريق الزراعي مصر- اسكندرية شاب مهندس وهو المجني عليه في سيارته ووالده وأخوته الصغار وعند نقطة مرور سنديون انطلق شخص عابراً الطريق فاصطدم بالسيارة وتوقف المجني عليه وصبحته ليستبصروا ما إذا كانوا أصابوا هذا الشخص وتداركه بالعلاج فتجمع عليهم الأهالي يبغون الاعتداء عليهم ولاذ ركاب السيارة بكشك المرور فانهال عليهم المتجمهرون بالعدوان وقر الشاب صريع الضر بالفئوس وأصيب الباقون وأتلف المتجمهرون الكشك، وأسند إلى المتهمين من الأول وحتى الحادي عشر أنهم اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص الغرض من ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال والتأثير على السلطات العامة في أعمالها باستعمال القوة والعنف وحالة كونهم يحملون عصياً وفئوساً وآلات حادة وأحجار من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة[2].

(د) حرمان الشخص من حرية العمل

حرية العمل هي أن كل شخص حر في اختيار العمل الذي يناسب مؤهلاته وإمكانياته وميوله وعدم جبره على ترك عمل أو نشاط يزاوله وعدم إجباره على عمل أو نشاط معين ليزاوله.

وقد تعرض القضاء المصري لمثل هذا الفرض في واقعة تخلص أن أشخاصاً تجمهروا لمنع حفلة زفاف فاتهمتهم النيابة بأنهم تجمهروا متوافقين على حرمان أشخاص من حرية العمل بالتهديد باستعمال القوة حال كونهم حاملين آلات من شأنها إحداث الموت واستعملوا العنف في تنفيذ ذلك رغماً عن أمرهم

---

(١) جنايات الزقازيق ١٩٣١/١/٢٢، قضية رقم ٨٤٩ ، لسنة ١٩٣٠، بلبيس ، مشار إليها في مؤلف :.جندي عبد الملك ، مرجع سابق، ج ٢، ص١٩٩. راجع : د.حسني الجندي : مرجع سابق، ص٢١١.

(٢) الجناية رقم ٤٩٣ لسنة ١٩٦٠ حضر أم الدولة العليا، آداب مرافق الادعاء (أصول وممارسات) تأليف : سمير ناجي وأشرف هلال ، الجزء الأول، طبعة ٢٠٠٠، ص١٩٢.

بالتفرق من رجال السلطة وطلبت عقابهم بالمادتين ٢/ ٢ ، ٣/ ١ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر. وحكمت محكمة أول درجة بالإدانة وتأيد الحكم استئنافياً وقضت محكمة النقض بأن عبارة القانون " .. قد نصت على عدة أغراض للمتظاهرين وأهمها منع غيرهم من حرية العمل ..." (١).

واشترطت المادة الثانية من القانون أن يكون المتجمهرون قد استعملوا القوة أو هددوا باستعمالها لتحقيق هذا التأثير أو الحرمان، وإن كان يلاحظ أن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها قد جاء مقصوراً على التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخصه من حرية العمل حيث ورد لفظ المادة " سواء كان هذا التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها ".

(٣) تخريب المباني والأملاك العامة

أضاف المشرع بالقرار بقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٨ الصادر في ١٩٦٨/١٢/١٨ المادة الثالثة مكرر والتي جاء بفقرتها الثانية عقاب المتجمهر بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذ خرب المتجمهر عمداً مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو المرافق العامة أو للهيئات العامة أو للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام.

وقد أضاف المشرع هذه المادة للقانون نظراً لما تكشفه من خطورة إجرامية لدى المتجمهر الذي ينتهز فرصة التجمهر لارتكاب الجرائم، وكذا ما تلحقه هذه الجريمة من أضرار بالغة بالاقتصاد القومي.

ويجب أن يكون التخريب واقعاً على ما ورد بالمادة على سبيل الحصر. ولا يشترط لإعمال نص المادة أن يكون التخريب كلياً والذي يصل إلى حد التعطيل وإنما يكفي أن يكون التخريب جزئياً.

---

(١) نقض ١٩١٨/٣/١٦،المجموعة الرسمية س ١٩، رقم ٩١ ، ص ٨٨؛ د.حسني الجندي: مرجع سابق، ص٢١٤.

وتستوي بعد ذلك الوسيلة المستعملة في التخريب وإن كان يجب أن تكون أية وسيلة غير وضع النار أو المفرقعات لأن الأولى تحقق الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ مكرر ، والثانية الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٢ ب من قانون العقوبات.

يلاحظ أن الأملاك العامة والمبان الواردة بالمادة – محل البحث– قد جاءت تكراراً لنص المادة ٩٠ من قانون العقوبات، وإن كانت قد أضافت إليها المبان أو الأملاك العامة المخصصة للهيئات العامة أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام إذا حدث التخريب من المتجمهر.

ثانياً: الركـــن المعنـوي

تتطلب الصورة الأولى للتجمهر وهو المهدد للسلم العام القصد الجنائي العام بشقيه العلم والإرادة، فهي جريمة عمدية ويقوم هذا الركن بمجرد تلقى المتجمهر الأمر بالتفرقة إلا أنهم يعصونه ويستمرون في التجمهر، فالمدة بين توجيه أول إنذار وحتى انتهاء المهلة القانونية هي الفترة التي يثبت فيها القصد الجنائي للمتجمهرين، لذا فهي ركن في الجريمة ذلك أن انصرف المتجمهرين بعد أول إنذار وحتى تتدخل السلطة العامة لفض التجمهر لا يدل على القصد الجنائي للمتجمهرين، فقد يختلط الأمر بكلمة تجمع لا يبغي تعريض السلم العام للخطر أو لارتكاب فعل غير مشروع[1].

أما الصورة الثانية للتجمهر لغرض غير مشروع فإنه يتطلب قصد جنائي خاص[2]، وهو الغرض غير المشروع ويتمثل هذا الغرض في ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو للوائح أو التأثير على السلطات في أعمالها أو

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص ٢٨٢.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مرجع سابق، ص ١٠٣؛ د.حنان محمد الحسيني : مرجع سابق، ص٢٥٦؛ د.محمد جمعه عبد القادر : مرجع سابق، ص ١١٥؛ د.هالة أحمد غالب أمين بحر : مرجع سابق، ص ٢٧٥ وما بعدها.

حرمان شخص من حرية العمل، سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، أي أنها تتطلب القصد الجنائي العام بشقيه العلم والإرادة إضافة إلى اتجاه هذه الإرادة لتحقيق إحدى الجرائم سالفة الذكر (القصد الخاص).

أما في الصورة الثالثة فالجريمة عمدية تتطلب القصد الجنائي العام، ويستدل على ذلك بلفظ " عمدا" الوارد بنص المادة ٣ مكرر، أي أن الجاني يجب أن يكون عالماً بأن المبني أو الأملاك العامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو مرافق عامة أو هيئات أو مؤسسات عامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام مريداً إحداث النتيجة وهي التخريب، والخطأ في ملكية المبنى أو المال ينفي القصد الجنائي وإن كان يمكن تجريمه بقواعد قانونية أخرى.

ثالثاً : العقوبـــــة

يستحق التجمهر في صورته الأولى للسلم العام الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصرياً.

ويذهب رأي فقهي إلى أن المتهم يمكن أن يستفيد من الإعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ١٠٠ من قانون العقوبات عند الانسحاب من التجمهر بعد أول إنذار من السلطات المدنية أو العسكرية[١].

ولدي لا نؤيد هذا الرأي لكون المادة ١٠٠ عقوبات قد نصت على عدم عقاب من كان في زمرة العصابات المنصوص عليها بالباب الثاني من الكتاب الثاني الفصل عند أول تنبيه وهو مالا ينطبق على جريمة التجمهر.

أما عقوبة التجمهر في صورته الثانية فهي الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة لا تجاوز العشرين جنيها، وتزيد إلى الحبس مدة لا تزيد عن

---

(١) د.حسني الجندي : مرجع سابق، ص٢٠٢.

سنتين أو الغرامة التي لا تتجاوز خمسين جنيهاً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة.

أما في حالة استعمال المتجمهرون القوة أو العنف جاز أن تصل مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة الثانية إلى سنتين لكل أفراد التجمهر.

كما جاز أن تصل مدة الحبس المنصوص عليها في الفقرة الثانية من ذات المادة ثلاث سنين لحاملي الأسلحة أو الآلات المشابهة لها.

ويلاحظ أن القانون يشدد العقوبة على كافة المتجمهرين في حالة استعمال القوة أو العنف، بينما يشدد العقوبة في حالة حمل الأسلحة أو الآلات المشابهة على حامليها فقط دون باقي المتجمهرين.

وفي الصورة الثالثة نص القانون على رفع الحد الأقصى إلى الضعف للعقوبة المقررة لأي جريمة إذا كان مرتكبها أحد المتجمهرين المنصوص عليهم في المادتين الأولى والثانية على ألا تجاوز مدة السجن المشدد أو السجن عشرين سنة.

وتكون العقوبة السجن المؤبد أو المشدد إذا خرب المتجمهرون عمداً إحدى المباني أو الأملاك العامة الواردة بالمادة الثالثة في فقرتها الثانية من القانون مع الحكم على الجاني بدفع قيمة الأشياء التي خربها، ويمكن أن تصل العقوبة إلى الإعدام إذا نجم عن التجريب موت شخص كان موجوداً في مكان التخريب تطبيقاً للمادة ٩٠ عقوبات[1]، وقد أفرد القانون عقوبة بمدبري التجمهر وجعلهم مسئولين جنائياً عن كل فعل يرتكبه أي شخص من هؤلاء في سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل.

---

(١) د.حسني الجندي : مرجع سابق، ص٢٧٣.

المبحث الثاني
جرائـــم العصيـــــان

٥٤- تمهيـــد وتقســيم

تتمثل القوة المادية للدولة في طاعة المحكومين لنظام حازم يملك مقاليد القوة اللازمة لانصياعهم له، فكان لزاماً تدخُل المشرع لحماية مقاليد قوة الدولة ضد الاعتداء عليها والذي يمثل في الوقت نفسه اعتداء على الدولة ذاتها، ثم كان لزاماً أن يحمي الدولة ذاتها ضد انقلاب مقاليد قوتها ضدها، إذ أن الجيش والشرطة هي مقاليد قوتها وصمام أمنها ضد الأخطار الداخلية والخارجية فحرص المشرع على توفير الحماية ضد كل مظاهر العصيان من الاعتداء على القائمين على تنفيذ القانون أو تولي قيادة عسكرية بغير تكليف، وكذا تعطيل أوامر الحكومة ومقاومة السلطات بالسلاح. وهو ما سنتناوله في مطالب خمس متتالية :

المطلب الأول
التعدي على القائمين على تنفيذ القانون

٥٥- تمهيـــد وتقســـيم

عنى المشرع بتوفير الحماية للموظف العام بشكل عام، ولكن رأى أن هذه الحماية غير كافية لتوفير الحماية اللازمة للقائمين على تنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية[١] – الجرائم المنصوص عليها بالقسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات – فوسع نطاق هذه الحماية بأن أدخل جريمة الاعتداء على هؤلاء القائمين على تنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية ضمن الجرائم الإرهابية ، كما أدخل ضمن زمرة الجرائم الإرهابية تلك الجرائم التي ترتكب ضد أسرة أحد

---

(١) د.محمود صالح العادلي : الموجهة الجنائية للإرهاب ، مرجع سابق، ص١٦٣.

القائمين بتنفيذ الأحكام المتعلقة بالجرائم الإرهابية بعد أن كانت تخضع للقواعد العامة بشأن التجريم والعقاب، فنصت المادة ٨٨ مكررا (أ) عقوبات[١] على أن " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالسجن المشدد كل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو مقاومته بالقوة أو العنف أو بالتهديد باستعمالها معه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها. وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا نشأ عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة أو كان الجاني يحمل سلاحاً أو قام بخطف أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعه. وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن التعدي أو المقاومة موت المجني عليه ".

---

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ومعدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ ويلاحظ في شأن هذه الجريمة أن موضوعها يخضع لأكثر من نص عقابي فتخضع في بعض صورها لنص المادة ١٣٦ من قانون العقوبات الذي يعاقب على الاعتداء على الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو المكلفين بخدمة عامة أو مقاومتهم بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفتهم أو بسبب تأديتها كما تخضع في بعض صورها لنص المادة٨٨ مكررعقوبات إذا اقترنت بسبب التشديد المتمثل في مقاومة السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في إخلاء سبيل الرهينة أو المقبوض عليه بمعنى أن أداء الوظيفة يدخل في معنى تنفيذ أحكام هذا القسم وهذا يعني إننا نكون – في شأن هذه الجريمة – بصدد حالة من حالات التنازع الظاهري للنصوص التي تقضي قواعد التفسير بشأنها بتطبيق النص الخاص . محمد محمود سعيد: مرجع سابق، ص٩٥؛ د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص٢٠٠ وما بعدها.

ويقابل هذه الجريمة في التشريعات المقارنة **التشريع الإيطالي** : الذي نص على هذه الجريمة بالمادة ٢٨٠ عقوبات في فقرتها الثالثة إذا كان الاعتداء على الحياة أو السلامة الشخصية ضد الأشخاص الذين يمارسون وظائف قضائية أو العاملين بالسجون أو الأمن العام وكان الاعتداء أثناء الوظيفة أو بسببها. وشدد العقاب إلى السجن مدى الحياة إذا ترتب على الفعل وفاة المجني عليه في الفقرة الرابعة من ذات المادة. في التشريع الأسباني: عني المشرع بكفالة حماية خاصة لأفراد القوات المسلحة وأمن الدولة والشرطة حال تعرضهم للاعتداء من أشخاص منتميين أو متعاونين مع جماعات إرهابية في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات الأسباني.

وفي **التشريعات العربية: التشريع العماني** : نصت المادة ١٣١ في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني من قانون الجزاء في فقرتها الثانية على عقوبة الإعدام لرئيس العصابة أو متولي قيادة فيها لمجرد مهاجمة أو مقاومة رجال القوة العاملة ضد مرتكبي الجنايات الواقعة على أمن الدولة وعقاب سائر المشاركين بالسجن حتى خمسة عشر سنة.

التشريع الليبي : نصت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات عامة ي استعمال القوة أو التهديد ضد الموظف العام ثم تدارك المشرع ذلك ونص على ظروف مشددة إذا كانت القوة أو التهديد بإرهاب صادر من جمعيات سرية حقيقية كانت أو وهمية بموجب المادة ٢٤٩ عقوبات. د. أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص٢٠٨ وما بعدها ، د. محمد محمود سعيد ، المرجع السابق، ص٩٥.

والجريمة محل البحث من جرائم الخطر[1] فهي تقع بمجرد اقتراف الجاني سلوكاً إجرامياً قوامه التعدي أو المقاومة حتى ولو لم يترتب على هذا السلوك منع هذه الشخص من أداء عمله، وإذا كانت الفقرتان الثانية والثالثة من المادة محل البحث قد نصتا على حالات معينة لتشديد العقاب فإن ذلك لا يعدو أن يكون مجرد ظروفاً مشددة لا علاقة لها بعناصر الجريمة.

وفيما يلي ندرس المصلحة المحمية وأركان الجريمة المفترض المادي والمعنوي، وعقوبتها على النحو التالي:

أولاً :المصلحة المحميـــة

عني المشرع بتوفير الحماية اللازمة لمن اختصهم بتنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثاني – الخاص بجرائم أمن الدولة الداخلي – من الكتاب الثاني من قانون العقوبات لأنهم يعرضون حياتهم لخطر جسيم أثناء تصديهم لجرائم الإرهاب، ولم يكتفي بالحماية المتوفرة لهم بموجب القواعد العامة حسبما أسلفنا، بل وفر الحماية اللازمة لهؤلاء ولأزواجهم وأصولهم وفروعهم نظراً لما أثبته الواقع العملي من استهداف الإرهابيين لهم لإثنائهم عن الاستمرار في مباشرة عملهم في إقرار الشرعية وسيادة القانون، فلا أقل من أن يكفل لهم القانون حماية خاصة لهم.

ثانياً: الركـــن المفترض

يتعلق الركن المفترض للجريمة محل البحث بضرورة توافر صفة معينة في المجني عليه وهي أن يكون أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم[2] فإذا

---

(١) د. إبراهيم عيد نايل : مرجع سابق، ١١٨.

(٢) قدم المتهمين في القضية ١٨٢٢١ لسنة ١٩٩٤ شبرا الخيمة المقيدة برقم ٢٣٦ لسنة ١٩٩٤ جنايات أمن الدولة العليا بتهمة " التعدي على أحد القائمين على تنفيذ أحكام القانون بالقوة والعنف، وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته وبسببها بأن قاموا بالتعدي على مساعد شرطة/ عبدالكريم محمد أبو أحمد من قوة مباحث أمن الدولة بمؤخرة السلاح على رأسه فنشأت إصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الخاص." الحكم الصادر في ١٩٩٦/٥/١٦، وفي القضية رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٩٤ جنايات قسم ثان أسيوط المقيدة برقم ١٩٩ لسنة ١٩٩٥ جنايات أمن دولة عليا قدم المتهمين بتهمة " التعدي على بعض القائمين على تنفيذ أحكام القانون وكان ذلك بسبب وأثناء تنفيذ أعمالهم بالقوة والعنف." الحكم الصادر في ١/٢٧/ ١٩٩٦.

وقعت الجريمة أو المقاومة على شخص لا تتوافر فيه هذه الصفة فلا تقع الجريمة كأن يقع التعدي على أحد من جمهور الناس يحاول منع الجاني من الهرب، وأيضاً إذا كان المجني عليه هو أحد الموظفين العموميين طالما أنه من غير القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم.

ويندرج تحت لفظ القائمين على تنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات رجال الشرطة بصفة عامة، رجال النيابة العامة، رجال القضاء وبصفة عامة كل شخص يخوله القانون تنفيذ أحكام هذا القسم ولو كان لا يدخل ضمن زمرة الموظفين العموميين كخبير مفرقعات انتدبته الجهة المختصة لمعاونتها بشأن التعامل مع مفرقعات وضعها الجناة في مكان ما[1]. ولا يشترط توافر صفة معينة في الجاني فقد يكون مصرياً أو أجنبيا كما لا يلزم عضواً في جماعة إرهابية.

ثالثاً : الركن المادي

يتحقق الركن المادي للجريمة – محل البحث – بالتعدي على أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم أو المقاومة بالقوة أو بالعنف أو بالتهديد باستعمالها معه.

فالتعدي هو مبادرة بالهجوم من الجاني، وقد ذهب رأي[2] إلى أن التعدي قد يكون مادياً أو شفوياً باللفظ كالسب، لأن لفظ التعدي عام لا يتقيد باستخدام وسيلة لإتمامه، بينما يذهب رأي آخر[3] – نؤيده – أنه يجب أن يكون سلوك ذو مظهر مادي معين متعلق باستعمال قدر من القوة أو التلويح بها، فلا يكفي في ذلك التعدي بالقول أو السب .

والمقاومة هي إبداء رد فعل عكسي من الجاني تجاه القائم بتنفيذ القانون،

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل : مرجع سابق، ص١١٦؛ د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص٢٠٠
د. محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب ، مرجع سابق، ص١٦٥ وما بعدها.
(٢) د.أمام حسانين خليل: مرجع سابق، ص٥٩١.
(٣) د.أسامة محمد بدر:مرجع سابق، ص ٢٠٢، د.نور الدين هنداوي :مرجع سابق، ص ٧٢.

وقيد المشرع المقاومة أن تكون بالقوة أو العنف أو التهديد باستعمالها[1].

ويجب أن يكون التعدي بسبب أو أثناء تأدية المجني علية وظيفته، فيكون التعدي أو المقاومة بسبب تنفيذ أحكام القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني متى كان المجني عليه مقصوداً بالاعتداء أو المقاومة بصفته.

أما التعدي أو المقاومة بسبب تأدية الوظيفة فيتوافر متى تم توجيه الفعل للمجني عليه ولو كان ذلك خارج النطاق المكاني أو الزماني لممارسته لعمله كأن يحدث الاعتداء أو المقاومة في منزل المجني عليه أو في سيارته[2]، بل يذهب رأي آخر[3] إلى أن الحماية الجنائية تمتد حتى ولو كان الاعتداء – وليس المقاومة – وقع على المجني عليه بعد انتهاء وظيفته طالما أن هناك صلة بين الاعتداء ووظيفته السابقة المتصلة بتنفيذ أحكام الجرائم الإرهابية. ويشترط النص أن تكون المقاومة أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها كشرطين تبادليين يغنى توافر أحدهما عن الآخر وافتقادهما معاً يمنع تجريم وعقاب المقاومة بالمادة محل البحث[4].

رابعاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[5] يلزم أن يتوافر لها القصد الجنائي الذي يقوم

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل:مرجع سابق، ص ١١٧؛ د.أمام حسانين خليل: مرجع سابق، ص ٥٩٢.

(٢) د.محمود صالح العادلى: المواجهة الجنائية للإرهاب: مرجع سابق، ص١٦٨.

(٣) د.أسامة محمد بدر:مرجع سابق،ص٢٠٣، د.محمود صالح العادلي:المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٤) د. محمد أبو الفتح الغنام ، مرجع سابق، ص١٧.
في القضية تنظيم الجهاد قدم المتهمون من الرابع والأربعين بعد المائة وحتى السادس والأربعين بعد المائة بتهمة قتل النقيب/ احمد صلاح الدين متولي بمباحث أمن الدولة عمداً مع سبق الإصرار بأن عقدوا العزم على قتله أثناء بحثه عن المجموعة المتهمة فأطلق عليه الأول والثاني منهم أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته. راجع: عبد العزيز الشرقاوي: المرجع السابق، ص٥٦ وما بعدها.

(٥) د.إبراهيم عيد نايل : مرجع سابق، ص١١٩، د.إمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص ٥٩٣؛ د.محمد محمود سعيد:مرجع سابق، ص ٩٩.

على علم الجاني بماديات الجريمة واتجاه الإرادة إليها، فيلزم توافر علم الجاني بسلوكه وأنه يتعدى أو يقاوم أحد القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم – بشأن الإرهاب– وأن تتجه إرادته الحرة الواعية لإتيان هذا السلوك، ولا عبرة بالباعث في الجريمة محل الدراسة فقد يكون الانتقام أو الكراهية أو الحسد أو أي رغبة أخرى دفعته لاقتراف ذلك السلوك.

خامساً : العقوبـــــــــة

عاقب المشرع على هذه الجريمة بعقوبة أصلية هي السجن المشدد لكل من تعدى على أحد القائمين على تنفيذ أحكام القسم الأول من الكتاب الثاني من الباب الثاني من قانون العقوبات، وشدد العقوبة إلى السجن المؤبد إذا توافر أحد الظروف المشددة الآتية:

الأول : إذا نشأ من التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة.

الثاني : إذا كان الجاني حاملاً سلاح سواء أكان سلاحاً بطبيعته أو سلاح بالاستعمال.

الثالث : خطف أو احتجاز أي من القائمين على تنفيذ أحكام هذا القسم وامتد الظرف المشدد إلى خطف أو احتجاز الزوجة أو أحد الأصول أو الفروع للقائم على تنفيذ أحكام هذا القسم.

وشدد العقوبة إلى الإعدام إذا نجم عن التعدي أو المقاومة موت المجني عليه[1].

---

(١) راجع الحكم في القضية ١٦٤٦ لسنة ١٩٩٣ جنايات مركز أبو تيج المقيدة برقم ٦٨٦ لسنة ١٩٩٣ حصر أمن دولة عليا صادر بجلسة ١٩٩٧/١/٦ .

– الحكم في القضية رقم ١٣١٥ لسنة ١٩٩٣ جنايات طما المقيدة برقم ٥٤٠٠ لسنة ١٩٩٣ كلي سوهاج وبرقم ٢٨٨ لسنة ١٩٩٣ حصر أمن دولة عليا الصادر بجلسة ١٢/١ /١٩٩٧.

المطلب الثاني
قيادة قوة عسكرية بغير تكليف من الحكومة

٥٦- تمهيـــد وتقســـيم

تتمثل قوة الدولة المادية في الجيش، ويمثل ولاء تلك القوة صمام الأمان للدولة ضد الأخطار الخارجية وكيان الدولة ووجودها.

وتمثل الشرطة قوة الحكومة والنظام الحاكم، وهي أيضاً صمام أمان الدولة ضد الأخطار الداخلية ، ويجب توافر ولاء الجيش والشرطة. وعماد هذا الولاء هو الطاعة لقوة وهيمنة الدولة، فحرص المشرع على توفير الحماية لقوة وهيمنة الدولة ضد كل مظاهر العصيان وضد الخطر الإجرامي الذي قد ينشأ نتيجة السيطرة على إحدى فرق أو أقسام الجيش أو قطع الأسطول أو السفن والطائرات الحربية والنقاط العسكرية، وهو أيضاً ما يعد تحدياً لسيادة الدولة ونيلاً من إحكام قبضتها على زمام الأمور، وهو ما يعد مساس مباشر بأمن الدولة الداخلي.

فنصت المادة ٩١ من قانون العقوبات[١] على أن " يعاقب بالإعدام كل من تولى لغرض إجرامي قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع، ويعاقب كذلك بالإعدام كل من استمر رغم الأمر الصادر له من الحكومة في قيادة عسكرية أياً كانت وكل رئيس قوة استبقى عساكره تحت السلاح (أو مجتمعة) بعد صدور أمر الحكومة بتسريحها".

وهكذا يتضح أن الجريمة في صورتها الأولى جريمة سلوك مادي ذي مضمون نفسي[٢] يتمثل في صدور تعبير معين من الفاعل يطرق نفوس العاملين

---

(١) يرجع أصل التجريم لقيادة القوة العسكرية بغير تكليف من الحكومة لقانون سنة ١٨٨١ والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ في المادة ٨١ ، ثم ألغيت بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ وأعيد النص عليها تحت رقم ٩١ بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧. د.محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص ٢١٨

(٢) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ٨٨.

في فرقة أو قسم من الجيش أو الأسطول أو في سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة فيتولى دون تكليف من الحكومة ودون سبب مشروع تلك القيادة، بأن أصدر أوامره – شفوية أو مكتوبة – على أولئك العاملين أو إلى البعض منهم بوصفه القائد فصادفت أوامره طاعة وتنفيذاً أو مجرد استعداد لهذا التنفيذ .

وهي جريمة مادية أيضاً في صورتها الثانية ذات مضمون نفسي- هو استمرار القائد على قيادته بإصدار أوامر كقائد رغم زوال القيادة عنه أو باستبقاء رئيس القوة عساكره تحت السلاح أو مجتمعين بأمر منه رغم صدور أمر الحكومة بتسريحها فالأوامر التي تصدر على ذلك النحو هي السلوك المادي ذي المضمون النفسي الذي تتكون منه الجريمة.

والجريمة محل البحث جريمة شكلية، ولم يتطلب القانون لتوافرها حدوث ضرر وإنما هي جريمة حدث نفسي مجرد- بمعنى أن التعبير الصادر من الفاعل يلزم أن يطرق نفسية الغير من العاملين في الفرقة أو القسم أو السفينة أو الطائرة الحربية وهذا في ذاته حدث نفسي مجرد ليس بلازم أن يكون فيه ضرر.

وللجريمة في صورتها الثانية والثالثة ركن مفترض يجب توافره في الجاني، وبدونه لا تقع الجريمة، وهو توافر صفة القائد العسكري أو رئيس القوة.

وسنتناول بعون الله فيما يلي المصلحة المحمية وأركان الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لمقترف الجريمة على نحو ما يلي :

أولاً : المصلحة المحميـــة

عني المشرع بحماية هيمنة الدولة على مقومات قواتها المادية المتمثلة في مفردات قواتها المسلحة من أقسام الجيش أو الأسطول والسفن والطائرات الحربية والنقاط العسكرية وغيرها كالموانى والمدن ومدى إحكام قبضتها على زمام الأمور، كما عني بمواجهة تمرد قادة القوات العسكرية في حالة صدور أوامر الحكومة بإنهاء قيادتهم أو تسريح القوات وعصيان القائد أو رئيس القوة

يعكس مدى الخطورة التي قد تنشأ نتيجة عصيان القادة للأوامر الصادرة لهم من الحكومة التي عينتهم سلفاً، إذ قد تكون في إطار جرائم أخرى ضد أمن الدولة الداخلي كمساندة انقلاب عسكري أو سياسي أو حركة عصيان مسلح ضد الدولة.

ثانياً: الركـــن المـــادي

يبين من مطالعة النص المتقدم أن الركن المادي للجريمة قد يتخذ إحدى الصور الثلاث الآتية:

(١) تولي قيادة قسم من الجيش لغرض غير مشروع

تولى شخصاً ما – يستوي أن يكون عسكرياً أو مدنياً[١]– لغرض غير مشروع قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع.، ولا تهم الوسيلة التي يتولى بها الشخص القيادة[٢]، فقد تكون وسيلة في ذلك الخديعة أو الإكراه أو الاحتيال أو الإقناع، ولكن يشترط الانقياد له بالطاعة ممن هم تحت قيادته، فلا يكفي إذن أن يقف شخص تجاه عامل أو أكثر من العاملين من الجهات المحددة في نص المادة قائلاً أنا صاحب القيادة والأمر والنهي في هذا المكان إن حدث استهزاء به وبشخصه مما يدل على رفض الانقياد له فلا يتحقق بذلك قيادته، ذلك لأن الجريمة من جرائم الفاعل المتعدد، بمعنى أنه لا يمكن عملاً أن تتم بفاعل واحد فلا بد لها من سلوك طرفين أحدهما قائد والآخر منقاد[٣].

ولم يبين القانون المقصود بالغرض الغير مشروع، الأمر الذي يجعل هذه

---

(١) أبا زيد، بسطاوي مصطفى ، مرجع سابق ، ص٥٨٥، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٩٠؛ مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٥٤.

(٢) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص٩٠، مصطفى مجدى هرجة : المرجع السابق، ص٥٨٩.

(٣) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص٩٠.

العبارة مرنة لتشمل كل ما يمكن أن يكون غرضاً للجاني، فقد يقصد من ذلك مصلحة شخصية له أو الإضرار بمصلحة عامة كقيادة انقلاب عسكري أو الإضرار بمركز البلاد الحربي[1].

وهذه الصورة يتصور فيها الشروع[2] في حالة إعلان شخص نفسه قائداً لجهة من الجهات المنصوص عليها في المادة فيدخل معه عمال هذه الجهة أو بعضهم في مفاوضات على مقابل يعدهم به لو انصاعوا لقيادته وتتدخل السلطات في هذه اللحظة لضبط الواقعة دون أن يكون قد حدث بالفعل تولي الشخص للقيادة.

(ب) الاستمرار في القيادة رغم الأمر الصادر بالكف

أن يستمر قائد عسكري في قيادته رغم الأمر الصادر له بالإعفاء منها أو الكف عنها.

---

(١) لم يشترط النص الفرنسي هذا الغرض فاعتبر الجريمة قائمة بغض النظر عن الباعث على ارتكابها. وإن كان النص الفرنسي قد جاء موفقا في تحديد محل الجريمة تحديدا جامعا بلفظ " قيادة عسكرية " بعكس النص المصري الذي ذكر الفرقة والقسم من الجيش والأسطول أو سفينة أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة في إطالة لا محل لها وهو ذات نهج قانون العقوبات الفرنسي القديم. (المادة ٧/٤١٢ قانون العقوبات الفرنسي الجديد).

Art. 412-7.- Est puni de trente ans de détention criminelle et de 450 000 € d'amende le ait:

1° Sans droit ou sans autorisation, de prendre un commandement militaire quelconaue ou de le retenir contre l'ordre des autorités légales;

2 ° De lever des forces armées, sans ordre ou ssans autorisation des autorisation légales.

كانت المادة ٩٣ من قانون العقوبات الفرنسي القديم تعاقب بعقوبة النفي لمن يغتصب دون سبب مشروع قيادة مجموعة مسلحة أو كتبة حربية أو مركز قيادة مدنية أو من احتفظ ضد أوامر الحكومة بقيادة عسكرية أيا كانت أو القادة الذين يحتفظون بأسلحتهم أو قواتهم بعد صدور الأمر بعزلهم أو تسريح القوة.

Marcel Ŕousselet et Mourice patin. Droit pénal spécial, 1958. p. 36-37.

(٢) د. أيا زيد بسطاوي : مرجع سابق، ص٥٨٦، د.رمسيس بهنام:المرجع السابق ، ص٩١.

(ج) استبقاء الجنود تحت السلاح رغم أمر الحكومة بتسريحهم

أن يستبقى رئيس قوة عساكره تحت السلاح أو مجتمعين بعد صدور أمر الحكومة بتسريح القوة.

وفي الصورتين الثانية والثالثة يشترط كون الفاعل قائداً عسكرياً أو رئيس قوة، فلا يتصور وقوع الجريمة فيها من شخص عادي، وذلك بأن يصدر أمر الحكومة بالتخلي عن القيادة أو الكف ورغم ذلك يبقى القائد العسكري في قيادته ضارباً بأمر الحكومة عرض الحائط أو أن يصدر أمر الحكومة بتسريح القوة العسكرية ورغم ذلك يظل رئيس القوة مجمعهم تحت السلاح، ويفترض لوقوع الجريمة في صورتها الثانية والثالثة أن يكون القائد عالماً بأمر الحكومة سواء كتابياً أو شفهياً، وهاتان الصورتان لا يتصور فيها الشروع[1]، فإما أن يستمر القائد في قيادته رغم الأمر وإما لا يحدث فلا وسط بين الحالتين، والاشتراك متصور في الحالات الثلاثة سواء بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة[2].

ثالثاً : الركن المعنـــوي

نحن بصدد جريمة عمديه في صورها الثلاث[3] فيلزم أن تنصرف إرادة الجاني فيها إلى تولي قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة، وذلك بغير تكليف من الحكومة أو بغير سبب مشروع لتحقيق غرض إجرامي فإذا وجد سبب مشروع يبرر توليه كإصابة القائد ووجود ضرورة تستلزم حلول غيره محله في القيادة فلا تتوافر الجريمة فالواقع أن الغرض الغير مشروع يتوافر بالضرورة تبعاً لتخلف السبب المشروع.

---

(١) د.أبا زيد بسطاوي مصطفى: مرجع سابق، ص٥٨٦، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، ص ٩٢، مصطفى مجدي هرجه: جرائم أمن الدولة، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٢) أبا زيد بسطاوي مصطفى ، مرجع سابق، ص٥٨٧، د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص٩٣ ، مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، ص ٥٤.

(٣) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٨٤، د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص ٥٤، مصطفى مجدي هرجة : المرجع السابق، ص٥٤.

والصورة الثانية يتحقق الركن المعنوي بقصد الفاعل الجنائي في قيادته العسكرية مع علمه بالأمر الصادر غليه بالكف عن القيادة فإذا كان يجهل الأمر الصادر إليه بالكف عنها بأن حالت الظروف دون علمه فلا تتوافر في حقه الجناية لتخلف القصد الجنائي، وكذلك يتخلف القصد الجنائي إذا كان استمراره في القيادة راجعاً إلى رغبته في وقاية الأنفس من ضرر إجرامي جسيم يحتاج تدخل فوري منه.

وفي الصورة الثالثة يتحقق الركن المعنوي بقصد الفاعل في استبقاء جنوده تحت السلاح أو مجتمعين رغم صدور الأمر بتسريحها ويختلف القصد الجنائي إذا كان استمرار القائد في جمع قوات بقصد تسليمهم ملابسهم الخاصة المودعة في مخزن القوة أو أن يكون الأمر بتسريح القوة لم يصل إلى علمه.

رابعاً : العقوبـــــة

الإعدام هو عقوبة الجريمة في صورها الثلاث لمن تولى قيادة شئء مما ورد بنص المادة والقائد ورئيس القوة العسكرية المستمر في قيادته العسكرية رغم أمر الحكومة أو المستبقى لقواته تحت السلاح بعد الأمر بتسريحهم، على أن ينصاع من العاملين إلى قيادة من انتحل صفة القائد بغير حق لا يسأل عن الجريمة ولا يستحق لأي عقاب جنائي إذ نص القانون على عقاب سلوك طرف في الجريمة دون ذكر الطرف الآخر ومؤدي ذلك عدم عقاب الأخير[1].

---

(١) وعلى ذات النهج فإن تشريعات معظم الدول التي نصت على تجريم هذه الجريمة لم تنص على عقاب أفراد الفرقة أو القسم ففي التشريعات الأوروبية : المادة ٢٨٧ من قانون العقوبات الإيطالي . د. محمد محمد عبد الكريم نافع ، مرجع سابق، ص٢١٩. والمادة ٤١٢- ٧ من القانون رقم ٦٨٦ الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٩٢ من قانون العقوبـــات الفرنسي الجديد .

Code penal edition 2003. Dalloz. P.666

يقابلها في التشريعات العربية :المادة ٨١ من قانون العقوبات الجزائري. د. إبراهيم الشباسي ، مرجع سابق، ص٣٠٠، والمادة ٢٠٢ من قانون العقوبات المغربي. د. توفيق الشاوي، مرجع سابق، ص١٢٨، والمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات اللبناني. د. محمد على جعفر، مرجع سابق، ص٨٢، والمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات السوري.

ولدي فإن كان ذلك متصوراً في صورتي الجريمة الثانية والثالثة لإمكانية عدم اتصال علم الجنود بالأمر الصادر إلى القائد بالكف عن القيادة أو تسريح القوة إلا أنه غير متصور في الصورة الأولى للجريمة وخاصة إذا كان مرتكبها غير عسكري الأمر الذي يتطلب تدخلاً من المشرع ينص على عقاب أفراد الفرقة أو القسم من الجيش إذا كانوا عالمين بقيادة القائد الغير شرعية لتحقيق غرض إجرامي.

المطلب الثالث
العمل على تعطيل أوامر الحكومة من جانب من يمثلها في القوات المسلحة أو الشرطة

٥٧- تمهيـــد وتقســـيم

تتمثل قوة الحكومة في قوة الجيش والشرطة لحمايتها داخلياً وخارجياً ولإحكام قبضتها على زمام الأمور، فإذا جاء التعطيل لأوامر الحكومة من الجيش أو الشرطة فهذا بلا شك خطر جسيم إذ يفترض بهما الأوامر الصادرة من الحكومة لا تعطيها، الأمر الذي حدا بالمشرع إلى اعتبار تعطيل أوامر الحكومة من جانب من يمثلها جريمة ضد أمن الدولة ذاته.

وقد كان هذا الفعل مجرماً بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بمقتضى المادة ٩٢ عقوبات[1]، ولكن بشان تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد وقد لوحظ

---

(١) نصت المادة ٩٢ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أن " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في عساكر الجيش أو البوليس فطلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتجنيد أو استخدمهم في ذلك فإذا ترتب على هذا الأمر أو التكليف أثره بأن تعطل تنفيذ أوامر الحكومة بسبب طاعة العساكر لهذا الأمر أو التكليف غير المشروعين يعاقب بالإعدام. أما من دون من العساكر أو قوادهم الذي أطاعوا هذه الأوامر غير المشروعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة". يقابل المادة ٩٢ من قانون العقوبات المصري المادة ٨٣ من قانون العقوبات الجزائري التي جرى نصها على أنه " كل شخص يطلب من القوة العمومية التي يمكن أن تكون تحت تصرفه أو بأمرها بأن تقوم بمنع تنفيذ القوانين الخاصة بالتجنيد أو التعبئة أو يستخدمها في هذا الغرض أن يعمل //

أن تخصيص التعطيل في أوامر التجنيد يحول دون عقاب الفعل إذا أنصب التعطيل على ما عدا ذلك من الأوامر مع أنها قد لا تكون أقل خطراً على كيان الدولة واستتباب الأمن فيها فعدلت المادة ٩٢ عقوبات لتتناول بالعقاب جميع الصور التي ينصب فيها الطلب أو التكليف على تعطيل أي أمر من أوامر الحكومة مادام العرض منه إجراميا وأخذ النص المعدل من المادة ١٦٣ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات[١]. فنصت المادة ٩٢ من قانون العقوبات[٢] على أن " يعاقب بالسجن المشدد كل شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة طلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض إجرامي . فإذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة كانت العقوبة الإعدام أو السجن المؤبد، أما من دونه من رؤساء العساكر أو قوادهم الذي أطاعوه فيعاقبون بالسجن المشدد ".

والجريمة محل البحث جريمة شكلية ذات حدث نفسي[٣] وليس بلازم في الحدث النفسي أن يكون ضاراً أو خطراً، فهو ينحسر في طرق أنفس أفراد في القوات المسلحة أو في الشرطة بتعبير يطلب إليهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة أو يكلفهم بذلك حتى لو لم تحدث من جانب أولئك الأفراد استجابة ما.

ولا يتصور الشروع الخائب في هذه الجريمة وإن كان متصوراً فيها الشروع الموقوف، والاشتراك فيها ممكن سواء بطزيق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة[٤].

//على أن يطلب ذلك أو يؤمر به يعاقب بالسجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة. ويعاقب الفاعل بالسجن المؤبد إذا أدى هذا الطلب أو ذلك الأمر إلى النتيجة المقصودة". كما يقابل هذا النص المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي.

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧.

(٢) المستبدلة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧، الوقائع المصرية ، ع٢٩ مكرر، ١٩٥٧/٥/١٩، وعدلت العقوبة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

(٣) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٩٥.

(٤) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص ٩٥.

ويجب لتحقق الجريمة توافر ركن مفترض وهو صفة الجاني[1] – له حق الأمر في القوات المسلحة أو في الشرطة – بأن يكون رئيسا طاعته واجبة من جانب مرؤسيه، فحق الأمر وواجب الطاعة مقرر لكل رتبة أعلى وملزم لكل رتبة أدنى، بدأ من الضابط وانتهاء بأقل رتب ضباط الصف ، والنص يتسع ليشمل جميع الرتب والدرجات.

وسنتناول فيما يلي الحكمة من تجريم فعل تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة من جانب من يمثلها في القوات المسلحة والشرطة ، وكذا الركن المادي والركن المعنوي للجريمة والعقوبة المقررة لها على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحميـــــة

قوة الدولة المادية المتمثلة في القوات المسلحة والشرطة هي صمام الأمان ضد الأخطار الداخلية والخارجية ويجب توافر الولاء من رجال القوات المسلحة والشرطة، وعماد هذا الولاء هو طاعة أوامر الحكومة وتنفيذها والعصيان الذي قد يقع من أشخاص لهم حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة يشكل خطراً جسيماً على هيمنة الدولة وإحكام قبضتها على زمام الأمور ولا سيما أن هذا العصيان يكون صادراً من القادة الذين عينتهم الدولة ذاتها ، الأمر الذي يعد مساساً بأمن الدولة الداخلي وزعزعة لسيطرة الحكومة على مقاليد قواتها المادية.

كما يضاف إلى ذلك ما لهؤلاء الأشخاص ممن لهم حق الأمر في القوات المسلحة والشرطة من سلطة واسعة وحق الطاعة مما يسهل وقوع الجريمة.

ثانياً: الركـــن المادي

يتمثل الركن المادي للجريمة بتعبير صادر من شخص له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة يطلب إليهم أو يكلفهم بالعمل على تعطيل أوامر الحكومة لغرض إجرامي، فالركن المادي أو السلوك لا يقع إلا من شخص له

---

(١) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص ٥٩٠، د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ٩٥ وما بعدها؛ د.محمد محمد عبد الكريم نافع، مرجع سابق، ص٢٩٢.

حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة – وهو الركن المفترض كما سبق الإشارة إليه– وهو أن يكون صاحب سلوك آمر يدين له بالطاعة أفراد القوات المسلحة أو الشرطة، فلو لم تكن بين الآمر والمأمور صلة من التدرج الرئاسي بأن صدر الطلب أو التكليف من جندي إلى جندي آخر بذات رتبته أو زميل إلى زميله في ذات الدرجة أياً كانت فلا تتوافر الجريمة لأنه يفترض لوقوعها أن يكون مصدر الطلب أو التكليف حائزاً لسلطة آمرة تجاه من طلب إليهم أو كلفهم.

ويلزم أيضاً أن يكون الطلب أو التكليف بالعمل على تعطيل أوامر الحكومة صادراً في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة بحيث لو صدر لأشخاص عاديين فلا تقع الجريمة محل البحث، كما يلزم أن يكون موضوع التعطيل هو أوامر الحكومة كأن يأمر ضابط الفرقة جنوده عدم التحرك إلى جهة معينة رغم صدور أمر القائد الأعلى بالتوجه إلى هذه الجهة أو أن يطلب مأمور قسم إلى العاملين تحت إمرته عدم تنفيذ أوامر النيابة الصادرة بالقبض على بعض الأشخاص، ولا يلزم أن يستجيب المرؤوسين للأمر أو التكليف لقيام الجريمة وذلك لكونها محض جريمة تعبيرية[1] تقع بمجرد الطلب أو التكليف وتمام الجريمة بتعطيل أوامر الحكومة مدعاة لتشديد العقوبة فقط، ويلزم أن يكون الأمر الصادر من صاحب حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة بتعطيل أوامر الحكومة صادراً لغرض إجرامي بحيث لو صدر لغرض برئ كأن يكتشف قائد فرقة وجود ألغام في الجهة التي أصدر القائد الأعلى أمراً بالتوجه إليها، فأمر قائد الفرقة منعها من التحرك حتى يتم تطهيرها من الألغام فهنا لا تقع الجريمة محل البحث.

أما النشاط الإجرامي للمرؤوسين فيتمثل في طاعة الطلب أو التكليف بتعطيل تنفيذ أوامر الحكومة[2].

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ٩٦.
(٢) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٩٠.

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

نحن بصدد جريمة عمدية[1]، يلزم لتوافر ركنها المعنوي توافر القصد الجنائي بركنيه العلم والإرادة. والعلم يتطلب أن يكون من له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة يعلم بأن هذه الأوامر حكومية، فإذا أصدر أوامره ظناً من أنها صادرة من شخص لا يمثل الحكومة انتفى بالنسبة له ركن العلم وبالتالي لا يتحقق القصد الجنائي.

ويتحقق عنصر الإرادة باتجاه إرادة الجاني لتعطيل أوامر الحكومة بحيث لو صدر أمر الحكومة للقائد إلا أنه أمر قواته بالتباطوء لتحقيق غرض معين لصالح القوة وليس تعطيلاً للأوامر لا تتوافر في حقه الجريمة محل البحث.

وأضاف النص إلى التعمد استهدف غرض خاص وهو الغرض الإجرامي[2]، فلو كان طلب تعطيل أوامر الحكومة لغرض برئ انتفى القصد الخاص المتطلب لقيام الجريمة، كأن يصدر أمر من مدير أمن إحدى المحافظات إلى قوة الشرطة المرابطة في مكان معين إلا أن قائد القوة يكتشف بعد صدور الأمر إليه أن هذا المكان محاط بالأشقياء الخطرين من كل جانب تربصاً بقوة الشرطة، فيصدر قائد القوة أوامره بمنعها من التحرك وتنفيذ الأمر حتى يتم تطهير المنطقة من الأشقياء.

ويلزم توافر القصد الجنائي للمرؤوسين بعلمهم أن الأمر الذي طلب إليهم قائدهم تعطيله هو أمر صادر من الحكومة وإرادتهم تنفيذ هذا التعطيل، بحيث لو صدر أمر الحكومة إلى قائد قوة من القوات المسلحة أو الشرطة إلا أنه طلب في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة تعطيل تنفيذ هذه الأوامر، إلا أنهم رأوا تنفيذها احتراماً للقائد الأعلى مصدر الأمر فإن الجريمة في هذه الحالة تتوافر في حق قائد القوة وتنتفي في حق المرؤوسين.

---

(١) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٩١، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٩٧.

(٢) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ٩٧.

رابعاً : العقوبـــــة

عاقبت المادة ٩٢ من قانون العقوبات بالسجن المشدد لكل من له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة طلب إليهم أو كلفهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة إذا كان ذلك لغرض إجرامي.

وشدد المشرع العقوبة إلى الإعدام أو السجن المؤبد إذا ترتب على الجريمة تعطيل تنفيذ أوامر الحكومة، أي أنه جعل تحقيق النتيجة بتعطيل أوامر الحكومة فعليا ظرفاً مشدداً.

وعاقب المشرع رؤساء العساكر أو قوادهم ممن أطاعوا الجاني بالسجن المشدد، أي أن العساكر أنفسهم الذين كان المفترض أن يجري تنفيذ أوامر الحكومة على أيديهم ومع ذلك لم ينفذوها لا يعاقبون لعدم النص، إذ أنها تكون جريمة فاعل متعدد، ولا يعاقب فيها الفعلة المتعددين إلا من قرر القانون عقابه صراحة[١].

ويستوي حدوث الاستجابة أو عدم حدوثها بالنسبة للعساكر ففي الحالتين لا يستحقون عقوبة[٢]، ومن البديهي أنه إذا طلب من له حق الأمر في أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو كلفهم تعطيل أوامر الحكومة لغرض إجرامي ولم تحدث استجابة من مرؤوسيه اعتبرت الجريمة جريمة فاعل وحيد واستحق بمفرده عقوبتها.

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ٩٩.

(٢) والجدير بالذكر أن قانوني العقوبات الفرنسي والجزائري قد خليا كذلك من عقاب لمن أطاعوا أمر منع تنفيذ القوانين . راجع: محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص٢٩٢.

المطلب الرابع
إنشاء جمعيات وهيئات ذات صفة دولية
بغير ترخيص أو الانضمام إليها

٥٨- تمهيـــد وتقســيم

نظراً لما لوحظ في العمل من أن الكثير من الناس تجرفهم تيارات الشيوعية الخلابة، ولكنهم خشية من صولة القانون من جهة ، ولكي يخفوا مراميهم من جهة أخرى حتى يستدرجوا الأبرياء إلى الانضمام إليهم فإذا ما وقعوا في أيديهم استعهدوهم وأثروا فيهم بشتى الوسائل إلى أن يعتنقوا مذهبهم، ويتدارؤون في مسميات وعناوين لمشروعات دولية ظاهرها غير مريب وحقيقتها عمل أكيد في ميدان الشيوعية المخالفة لأصول النظام المقرر، فقد رأت الحكومة منعاً للاشتطاط في هذا السبيل وتحاشياً لوقوع الأبرياء في براثن أولئك العابثين بالنظام من وراء الحجب – رأت أن تراقب مثل تلك التشكيلات الدولية[١]. فنصت المادة ٩٨ (ج) عقوبات[٢] على أن " كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار في الجمهورية المصرية من غير ترخيص من الحكومة جمعيات أو هيئات أو أنظمة من أي نوع كان ذات صفة دولية أو فروعاً لها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيها".

ويضاعـف الحد الأقصى للعقوبـة إذا كان الترخيـص بنـاء على بيانات كاذبة.

ويعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث أشهر أو بغرامة لا تزيد على

---

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للرسوم بقانون رقم١١٧ لسنة ١٩٤٦؛ د.حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٢) مضافة بالمرسوم بقانون ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الصادر في ١٩٤٦/٨/١٤ نشر في ١٩٤٦/٨/١٦- مُعدل لفظ الجمهورية بالقانون ٣١١ لسنة ١٩٥٣- مُعدل عقوبة الغرامة الواردة بالفقرتين الأولى والثالثة بموجب القانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الصادر في ١٩٨٢/٤/١٤ والمنشور في ١٩٨٢/٤/٢٢.

ثلاثمائة جنيها كل من انضم إلى الجمعيات أو الهيئات أو الأنظمة، وكذلك كل مصري مقيم في الجمهورية المصرية انضم أو اشترك بأية صورة من غير ترخيص من الحكومة إلى تشكيلات مما ذكر يكون مقرها في الخارج".

والجريمة محل البحث هي جريمة شكلية لا مادية، لا يتطلب القانون فيها ضرراً أو خطراً وإنما مجرد تلاقي إرادة الجناة على إنشاء أو تأسيس جمعية أو هيئة أو نظام من غير ترخيص أو بترخيص صادر بناء على بيانات كاذبة، وكذلك كل من ينضم إلى ما سبق ذكره، وكذا كل مصري مقيم في الأراضي المصرية ينضم لشئ مما ذكر يكون مقرها خارج البلد.

والجريمة محل البحث لا يتصور الشروع فيها[1]، فلا يتصور في إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية بدون ترخيص، كما لا يتصور الشروع في العضوية بهذه الجمعية، فالجريمة إما أن تقع كاملة وإما لا تقع أصلاً.

وسنتناول فيما يلي أركان الجريمة بشئ من التفصيل لركنيها المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها.

أولاً : المصلحة الحميـــــة

المصلحة المحمية في الجريمة محل البحث هي حماية حسني النية من الوقوع في براثن جمعيات وهيئات ظاهرها عمل دولي مشروع وباطنها عمل مجرم يهدف المساس بالمجتمع وأمنه، لهذا عني المشرع بأن يكون منشأ هذه الجمعيات والهيئات تحت بصر الدولة وبعلمها عن نشاطه وأهدافه.

ثانياً : الركن المـــادي

الجريمة محل الدراسة يمكن تحقيق سلوكها المادي في عدة صور وهي:

- إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو نظام ذو صفة دولية في مصر بغير ترخيص من الحكومة.

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١٦٤ وما بعدها.

- إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة شئ مما ذكر بترخيص من الحكومة بناء على بيانات كاذبة.
- الانضمام على الجمعيات أو الهيئات أو الأنظمة.
- كل مصري يقيم في الجمهورية المصرية ينضم إلى الجمعيات أو الهيئات أو الأنظمة مما ذكر يكون مقرها في الخارج بغير ترخيص من الحكومة المصرية.
- الصورة الأولى يتحقق الركن المادي فيها بتلاقي نوايا شخص مع نوايا غيره على هدف مشترك هو إنشاء أو تأسيس أو تنظيم أو إدارة جمعية أو هيئة أو نظاماً دون الحصول على ترخيص من الحكومة المصرية. وسبق بيان المراد بالإنشاء والتأسيس والتنظيم والإدارة في موضع سابق نحيل إليه منعاً للتكرار.

والمقصود بالصفة الدولية أن يكون للجمعية نشاط في أكثر من دولة وليس المقصود به كون الجمعية أجنبية، والمقصود بغير ترخيص من الحكومة هو عدم حصول الجمعية أو الهيئة على الترخيص اللازم سواء لسبق تقدم الجمعية بطلب ترخيص ورفضه أو عدم تقدمهم بالحصول على الترخيص إطلاقاً وحالة أخيرة هي أن تكون الجمعية أو الهيئة مرخص لها بمزاولة النشاط إلا أن هذا الترخيص قد ألغي أو تم سحبه لأي سبب كان.

- الصورة الثانية للجريمة محل الدراسة أن يحصل مُنشأ أو مؤسس أو منظم أو مدير الجمعية أو الهيئة على ترخيص بناء على إمداد الحكومة ببيانات كاذبة وينشأ عن هذا السلوك انخداع ذوي الشأن في الحكومة حول طبيعة تلك الجمعية أو نشاطها.
- الصورة الثالثة للجريمة هي انضمام شخص بأية صورة في الجمعيات والهيئات سالفة الذكر، وفي هذه الحالة يستوي كون المنضم مصرياً أو أجنبياً ويجب أن تكون الجمعية مقرها مصر.

- الصورة الرابعة للجريمة هي انضمام أو اشتراك مصري مقيم في مصر لتشكيلات مما ذكر مقرها خارج مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية أي أنه يشترط لتوافر هذه الصورة أن يكون المنضم مصرياً مقيماً في مصر وأن تكون الهيئة أو الجمعية مقرها خارج مصر وأن يكون انضمامه بغير ترخيص من الحكومة، فإذا انضم مصري مقيم خارج البلاد إلى تلك الجمعية الكائنة خارج مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية فلا مجال لإعمال المادة محل البحث.

وكذلك إذا انضم الأجنبي المقيم في مصر إلى تلك الجمعيات خارج مصر بغير ترخيص من الحكومة المصرية، ولكن إذا كانت تلك الجمعيات في الجمهورية المصرية انطبقت عليه الصورة الثالثة للجريمة، ويستوي في توافر معنى العضوية بغير ترخيص أن يكون المتهم قد طلب الترخيص ورفض طلبه أو لا يكون قد طلبه على الإطلاق، أو أن يكون قد حصل عليه بناء على غش في البيانات إذ يعتبر هذا الترخيص باطلاً غير معتبر شأنه في ذلك عدم وجود ترخيص أصلاً[1].

ثالثاً: الركن المعنـــوي

الجريمة محل البحث في صورها الأربع عمدية يتطلب توافرها القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة، فيجب أن يكون الجاني عالماً بأنه ينشئ أو يؤسس جمعية ذات صفة دولية بغير ترخيص مريداً ذلك أو أن يكون عالماً بأن البيانات التي يمنحها للحكومة كاذبة للحصول على الترخيص، وأن تكون نية الفاعل انصرفت للعضوية في هذه الجمعية عن علم بعدم وجود ترخيص لها من الحكومة أو بعدم وجود ترخيص من الحكمة له بهذه العضوية. فإذا قام الشك حول توافر هذا الوعي بعدم وجود ترخيص الحكومة إن كان قد قدم للمتهم

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات مرجع سابق، ص ١٦٧.

ترخيص مزور فانخدع به وقت إقدامه على الإنشاء أو التأسيس للجمعية فلا تتوافر الجريمة في حقه لتخلف ركنها المعنوي على أنه لا يلزم أن تقيم النيابة الدليل على أن المتهم كان يعلم بعدم وجود ترخيص بالجمعية ذلك لأنه كون المتهم غير عالم بأن الجمعية غير مرخص بها من الحكومة أمر لا ينفي لديه القصد الجنائي إذ يعتبر جهلاً منه بحكم قاعدة قانونية وهو جهل لا يصلح عذراً لفرضها على المخاطب التحري عن الجمعية التي يدخل فيها فإن هو أغفل التحري يعتبر إهماله هذا والقصد شيئاً واحداً[1].

رابعاً : العقوبـــــة

أورد المشرع للصورة الأولى من الجريمة محل البحث عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيه.

وللصورة الثانية مضاعفة الحد الأقصى لتصبح العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تجاوز ألف جنيه.

وللصورتان الثالثة والرابعة الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه.

---

(١) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص ١٦٨.

المطلب الخامس
تأليف عصابة هاجمت السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة

٥٩- تمهيـــد وتقســـيم

حماية السكان وكفالة الأمن والطمأنينة لهم وحماية حياتهم وأموالهم من الخطر هو من محاور اهتمامات الدولة الأساسية، لكون الأفراد هم محور قيام الدولة ذاتها فكان مهاجمة طائفة من الأفراد سكان الدولة يتحقق به معنى الإخلال بالنظام العام والعصيان ضد سيطرة وهيمنة الحكومة، فتدخل المشرع من هذا المنطلق مُجرماً تأليف العصابات التي تهاجم طوائف السكان وتقاوم بالسلاح رجال السلطة العامة متحدين احتكار الدولة للقوة بالمادة ٨٩ عقوبات[١] والتي نصت على أن " يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة هاجمت طائفة من السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين، وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى قيادة ما.

أما من أنضم على تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة فيعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد."[٢].

ويتضح من النص أن الجريمة من جرائم الخطر[٣]، ولم يشترط المشرع نتيجة مادية للسلوك المادي فيها فقد تهاجم العصابة أو تقاوم بالسلاح رجال السلطة العامة دون اشتراط حدوث أية نتائج فهي جريمة شكلية، لم يشترط لها

---

(١) ألغي تجريم المادة ٧٨ عقوبات بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ أضاف المشرع تجريم مهاجمة طائفة من السكان ومقاومة رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ونص عليها في الماد ٨٠ عقوبات ثم أعيد النص عليها بمقتضى القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ تحت رقم ٨٩ عقوبات الحالية. د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق ، ص٢٢٧.

(٢) يقابل هذا النص في التشريع اللبناني المادتين ٣٠٩ و ٣١٠ عقوبات ، وفي القانون العراقي مادة ١٩٤ عقوبات ، وفي القانون التونسي المادتين ٩٥ و ٩٦ عقوبات ، ويقابلها المادة ١٤٨ عقوبات قطري إلى حد التطابق.

(٣) د.إمام حسانين خليل عطا الله : مرجع سابق، ص٥٦٥؛ د.رمسيس بهنام : مرجع سابق ، ص٥٠، د.هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق، ص٢٥٦.

المشرع تحقيق ضرر أو خطر، وهي جريمة فاعل لا يتصور متعددة لا يتصور وقوعها من فرد بل يجب أن تقع من عصابة تهاجم السكان أو تقاوم بالسلاح رجال السلطة العامة[١]، وسنتناول فيما يلي المصلحة المحمية وركني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة علها على النحو التالي:

أولاً : المصلحـــة المحميـــة

عنى المشرع بحماية السكان وتوفير الأمن والطمأنينة لهم وحماية حياتهم وأموالهم وأرواحهم .

والمشرع استخدم لفظ " طائفة من السكان " ولم يستخدم " السكان " فالطائفة من السكان هي مجموعة من الناس تشترك في وحدة الأصل أو الجنس أو الدين أو السلالة، بحيث تنظر إليها العصابة على أنها وحدة بشرية تجمع أفرادها عناصر مشتركة[٢].

وبهذا التحديد لطائفة السكان يكون المشرع بهذا النموذج التجريمي اقترب من مفهوم الحرب الأهلية، والذي لم يستخدمه المشرع المصري على خلاف المشرع الفرنسي[٣] الذي نص على جريمة مستحدثة بالباب الثالث من الكتاب الرابع من قانون العقوبات الجديد يقترب نموذجها التجريمي إلى حد كبير من الجريمة محل البحث فنصت المادة ٤٣١ – ١٣ على أن " تكون مجموعة عسكرية في غير الحالات المنصوص عليها قانوناً كل تجمع لعدد من الأشخاص بحيازتهم أسلحة أو بإمكانهم الحصول عليها ولهم تنظيم متدرج يمكن أن يؤدي إلى اضطراب في النظام العام .". وهذا النموذج التجريمي يواجه ظاهرة حديثة في فرنسا أسماها مشروع القانون " تشكيل شبه عسكري" تغذية أيديولوجية عنصرية أو نازية يمثل خطورة على النظام الديمقراطي"[٤].

---

(١) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق ، ص١٥٢، د.إمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص ٥٦٦د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص ٥٠؛ د.هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق، ص ٢٥٦.

(٢) د.أمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص٥٦٧؛ مصطفى مجدي هرجة : مرجع سابق، ص٤ ؛ د.هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق ، ص٢٥٩..

(٣) جندي عبد الملك : مرجع سابق، ص١٢٤.

(4) Giudicelli (G.) Delage : les crimes et délits contre la nation, l'etat et la paix publique. R.S.C. 1933. P.503.

كما أن المشرع الفرنسي أهتم بتعريف المجوعة المسلحة بأنها مخالفة للقانون وتتكون من مجموعة أشخاص – غير محدد عددهم – مسلحين أو مجرد أنه بإمكانهم الحصول على السلاح ولهم تنظيم متدرج أي لها رئيس وقائد ورؤساء مجموعات وجناح عسكري وما إلى ذلك من تعريف للمجموعة المسلحة دون أن يولي الاهتمام للمقصود بالاضطراب في النظام العام بخلاف المشرع المصري – حسن فعل – الذي أبدى اهتماما ملحوظاً في إيضاح الفعل الإجرامي الذي تقترفه العصابة المسلحة(١).

وبذلك يكون المشرع المصري جرم الاعتداء الواقع على إحدى طوائف الأمة ذات القاسم المشترك ليطفأ نار الفتنة المؤدية للحرب الأهلية في مهدها، وبالنسبة للصورة الثانية والمتمثلة في مقاومة رجال السلطة العامة بالسلاح فالمشرع عنى بحماية سلطان الدولة وانفرادها باحتكار القوة.

ثانياً : الركـــن المـــادي

يتمثل الركن المادي للجريمة محل البحث في سلوك مادي يسلكه الجناة وهو:

(أ) تأليف عصابة هاجمت طائفة من السكان .

(ب) تأليف عصابة هاجمت رجال السلطة العامة .

---

(١) وفي القانون الفرنسي القديم كانت المواد من ٩٦ إلى١٠٠ عقوبات تتعلق بتنظيم العصابات المسلحة، فوفقا لنص المادة ٩٦ ينبغي أن يكون للعصابة أحد الأهداف الآتية: الاستيلاء على الأملاك العامة أو الأماكن أو المدن أو مباني الدولة أو مقاومة القوة العامة المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجرائم، ووفقا لنص المادة ٩٧ ينبغي أن تنفذ الفرقة أو العصابة أو تحاول تنفيذ أحد الجرائم المنصوص عليها في المواد ٧٨، ٩١ عقوبات وكانت عقوبة رؤساء العصابة أو مرؤسيها هي النفي.

Rousselet (M) et Patin (M) droit pénal spicial sirey 1958. P.37.

ولقد أضاف قانون ٢٢ يوليو ١٩٩٦ شكل ثالث للإرهاب (المادة ٢/٤٢١) والذي يقوم على واقعة المساهمة في مجموعة مشكلة أو في اتفاق قائم بغرض الإعداد لعمل أو أكثر من أعمال الإرهاب، فأراد المشرع أن يجرم العصابات التي تتكون بصفة منفصلة لإعداد أفعال الإرهاب برغم وقوع أفعال الإرهاب بالفعل تحت طائلة التجريم، أي أن المشرع أراد أن يقيم شكل آخر للتجريم وهو العصابات الإجرامية التي تتكون للإعداد لجرائم الإرهاب.

Vèron (M) Droit pénal spécial, Armand colin, 8ᵉ Edtion, 2000. p.277.

(أ) تأليف عصابة هاجمت طائفة من السكان .

الصورة الأولى للسلوك المادي هي تأليف أو زعامة أو قيادة عصابة هاجمت طائفة من السكان[1]، وتقتضي هذه الجريمة بيان المقصود بالعصابة، وهي كل تنظيم Organisation يجمع بين أشخاص يربطهم الانتهاء لفكرة معينة ويجمع بينهم وحدة الهدف ويخضعون لنظام داخلي للتنظيم يقوم على توزيع الأدوار وتقسم العمل[2].

فالعصابة هي جماعة يتخير أفرادها بعضهم البعض للعمل على تحقيق هدف إجرامي مشترك، وتتميز العصابة على هذا النحـــو عن الكتلة الجماهيريـــة " La masse non coordonnée" التي قد يتصادف توافقها على وحدة الانفعال على مهاجمة بعض السكان بغير تخطيط سابق أو إعداد لخطة العمل[3].

ولم يشترك المشرع عدداً معيناً لأفراد العصابة ولهذا فالأمر متروك لقاض الموضوع[4]، ويستوي للتجريم في هذه الحالة كون الشخص مؤلفاً للعصابة أو زعيمها أو قائد لجناح فيها أو منظم إليها بعد تكوينها وإن كان ذلك قد يشدد العقوبة على نحو ما سيرد فيما بعد، ولم يشترط القانون كون العصابة التي تهاجم طائفة من الناس مسلحة[5]، فتتوافر الجريمة ولو بمهاجمة لطائفة من السكان بالقوة العضلية فقط .

---

(١) قدمت النيابة العامة في قضية تنظيم الجهاد المتهمون من الأول حتى الثالث عشر، ومن الرابع بعد المائة وحتى الحادي والثلاثين بعد المائة بتهمة الاتفاق وبفتوى من أميرهم (المتهم الأول) على سرقة محال ومهاجمة رجال الشرطة والاستيلاء على أسلحتهم لهذا الغرض – وهم عصابة مسلحة – قاموا بنهب الذهب والنقود المملوكة لفؤاد غالي و فوزي مسعود و جرجس مسعود بالقوة الجبرية.

(٢) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص١٥٢؛ د. أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون العقوبات القسم الخاص ، ج١، ط٤، القاهرة ١٩٩١، ص٩٤؛ د.أمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص١٥٣، د.هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق، ص٢٥٧ وما بعدها .

(٣) د.أحمد صبحي العطار : مرجع سابق، ص١٥٣، د.رمسيس بنهام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص٥٢.

(٤) أبازيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٦٧ وما بعدها ، د.أحمد فتحي سرور: الوسيط في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٧٩.

(٥) ابا زيد بسطاوي مصطفى: مرجع سابق ، ص٥٦٧، د.إمام حسانين خليل : مرجع سابق، ص٥٦٧؛ د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص٥١؛ مصطفى مجدي هرجة : مرجع سابق، ص٤٩؛ هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق، ص٢٥٩.

إلا أنه هناك رأي – لا نؤيده – أنه برغم أن نص المادة ٨٩ عقوبات لم يشترط لوقوعها السلاح إلا أن هذا الرأي يرى أن مهاجمة طائفة من السكان تقتضي استعمال السلاح فإذا كنا أمام أحد مظاهر الحرب الأهلية وأمام تعدد في المساهمين واختيار لطائفة معينة من السكان فإن مهاجمتهم تقتضي استعمال السلاح ولو بحمله دون استعمله[١]. وهذا الرأي يعتبر تزيداً في وجود نص.

وأخيراً يشترط لتحقيق هذه الصورة من التجريم أن تقع المهاجمة من العصابة وتقصد بها المداهمة وهو عمل مادي يتسم بالقسر والإرغام والإرهاب ويذهب رأي[٢] أنه لتحقيق الجناية يجب أن تكون المهاجمة بالأفعال المادية البحتة لا بمجرد الأقوال أي الأفعال المادية ذات المضمون النفسي لأن المهاجمة بالأقوال علنا هي جريمة متميزة عن الجريمة محل البحث وخارجه عن نطاق جرائم أمن الدولة ومؤثمة بالمادة ١٧٦ عقوبات[٣].

ويذهب رأي آخر[٤] – نؤيده – إلى أن لفظ المهاجمة قد ورد عاماً فلا يجب تخصيصه ومن ثم يدخل في إطاره أي وسيلة للهجوم سواء كانت بفعل مادي أو غيره على سند أن التجريم الوارد بالمادة ١٧٦ عقوبات خاص بالتحريض بإحدى الطرق المذكورة في المادة ١٧١ عقوبات على بغض طائفة من الناس بذلك فهو ليس تحريضاً على المهاجمة وإنما على البغض والذي هو شعور داخلي قد لا يأخذ مظاهر خارجية.

(ب) تأليف عصابة هاجمت رجال السلطة العامة

الصورة الثانية من صور الركن المادي للجريمة محل البحث هي مقاومة السلطة العامة بالسلاح في تنفيذ القوانين أي التصدي بالسلاح للقائمين بتنفيذ

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٢) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص٥١.

(٣) نصت المادة ١٧٦ عقوبات على أن " يُعاقب بالحبس كل من حرض بإحدى الطرق المتقدم ذكرها على بغض طائفة أو طوائف من الناس أو على الازدراء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام . ".

(٤) د.إمام حسانين خليل ، مرجع سابق، ص٥٦٧.

القوانين، فإذا لم يكن لمسلكهم مبرر في القانون ولو في صورة اعتقاد بمشروعية هذا المسلك يقوم على أسباب معقولة وكان باعثهم في الوقت ذاته على المسلك هو سوء النية جازت مقاومتهم بالسلاح على اعتبار أنهم هم الآخرون يحرزون سلاح بحكم وظيفتهم، وهو تطبيق للمبادئ العامة في الدفاع الشرعي وبالأخص مبدأ جواز مقاومة الموظف العام المتجاوز حدود وظيفته بسوء نية (م٦٣ ، ٢٤٨ عقوبات)[١].

والسلاح المستخدم من العصابة قد يكون سلاحاً بطبيعته كمطواة أو مسدس أو بندقية وقد يكون سلاح بالاستعمال (وهي كل أداة لم تعد أصلاً للاستعمال كسلاح ولكن اكتسبت هذه الصفة باستعمالها كسلاح كالعصي والفؤوس).

ولفظ القوانين هنا هو لفظ عام يشمل أن نوع من القوانين، فلا يشترط فيها القوانين الجزائية، وإن كان لا يشمل اللوائح والقرارات طالما ليست لها قوة القوانين لأنه لا ينبغي التوسع في مسألة التجريم والعقاب[٢].

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث من الجرائم العمدية[٣] التي يلزم لها توافر القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة أي انصراف إرادة الجاني إلى كافة عناصر السلوك الواردة بنموذج الجريمة عن علم بهدف العصابة.

فيلزم أن تكون إرادة المتهم قد انصرفت إلى الدخول في عضوية عصابة أو تأليف عصابة أو رئاستها لمقاومة رجال السلطة العامة مسلحة كانت أو غير مسلحة لمهاجمة طائفة من السكان عالماً بهدف العصابة.

يثور الفرض في حالة تكوين جماعة ذات غرض برئ، إلا أن بعض أفرادها يتحولون من هذا الغرض المشروع إلى هدف إجرامي غير مشروع ففي هذه الحالة يعتبرون هم فقط أفراد العصابة، ويتحملون مسئولية الجرائم التي ارتكبوها دون باقي أفراد العصابة.

---

(١) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق : ص٥٣.
(٢) د.هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق، ص ٢٦٠.
(٣) د.رمسيس بنهام : مرجع سابق، ص٥٤.

رابعاً : العقوبـــــة

نصت المادة محل البحث على عقوبتين على النحو التالي :

- الإعدام : لمؤلف العصابة وكل من تولى زعامة أو قيادة في عصابة هاجمت طائفة من الناس أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين .
- السجن المؤبد أو المشدد : لكل من انضم للعصابة ولم يكن شريكاً في تأليفها ولم يتقلد فيها قيادة ما[1].

المبحث الثالث
جرائم الفتنـــــة

٦٠- تمهيـــد وتقســـيم

الفتن هي أشد ما قد يمس بأمن مجتمع ويعكز صفوه، ويقصد بالفتنة تحفيز الناس على نحو يولد فيهم توتراً يؤدي لهياج، وهذا التحفيز يحدث بين أشخاص غير معينين ينتمون لطائفة معينة ضد طائفة أخرى، على أن تكون الطائفتان مختلفتان في الأصل أو العرق أو الدين أو اللغة أو الطبقة الاجتماعية، وتهدف الفتنة إلى إحداث التوتر المؤدي إلى نوع من أنواع العنف، أو إحداث تمييز بين الطائفتين المختلفتين وهو ما يضر حتماً بأمن الدولة الداخلي، فعنى المشرع بالتدخل لتجريم إذاعة البيانات والإشاعات التي تثير الفتن والترويج لتسويد طبقة على أخرى بل لقد وصل به الأمر أن جرم مجرد الغناء والصياح إذا كان من شأنه إثارة الفتنة وأخيراً فقد أدرك المشرع المصري أن الشعوب الشرقية هي مما يقنع سريعاً بلغة الدين فتدخل مجرماً استغلال الدين للترويج لأفكار متطرفة وهو ما سنولي دراسته على النحو التالي:

---

(١) وقد قصر المشرع السوري العقاب على رئيس العصابة أو متولي وظيفة أو قيادة فيها فنصت المادة ٢٩٩ من قانون العقوبات على أن " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبـدة من رأي عصابة مصلحة أو تولى فيها وظيفة أو قيادة أياً كان نوعها إما بقصد اجتياح مدينة أو محلة أو بعض أملاك الدولة أو أملاك جماعة من الاهلين أو إما بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العاملة ضد مرتكبي هذه الجنايات . قانون العقوبات السوري الصادر في حزيران سنة ١٩٤٩.

المطلب الأول

استغلال الدين في الترويج لأفكار متطرفة

٦١- تمهيـــد وتقســـيم

لا شك أن لغة الدين هي من أسهل طرق الإقناع خاصة عن الشرقيين، لكونهم شعوباً متدينة بطبعها، ولوحظ أن الكثير من الناس يقتنعون لمجرد إسباغ الدين على الفكرة المطروحة، فكان استغلال بعض المنظمات والجماعات للدين للترويج لأفكار متطرفة قاصدين من وراء تلك الأفكار إثارة الفتنة بين طوائف الشعب أو تحقير دين سماوي أو الإضرار بالوحدة الوطنية، فكان تدخل المشرع لازما لصون وحماية أمـــن البـــلاد الداخلي من هذه المحـــاولات. فنصـــت المادة ٩٨ (و) عقوبات[1] على أن " يعاقب الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه كل من استغل الدين في الترويح أو التحبيذ بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي".

والجريمة محل البحث هي جريمة شكلية تتحقق بمجرد استغلال الجاني للدين في الترويج أو التحبيذ لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة، وسنتناول فيما يلي

---

(١) مضافة بمرسوم بقانون ٢٩ لسنة ١٩٨٢، الوقائع المصرية، ع١٦، بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢ وقد جاء بتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بأن النص الوارد من الحكومة يقتضي بمعاقبة مرتكب أحد الأفعال الواردة بالمادة بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه بمعنى أنه في حالة ارتكاب هذه الجريمة يكون الحكم بالحبس والغرامة معا وجوبيا، ولكن اللجنة رأت تعديل مقدار الغرامة بجعلها لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه لخطورة الأفعال المؤثمة بموجب تلك المادة وهي استغلال الدين في الترويج أو التجنيد بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة أو تحقير أو ازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية لها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي، ومع رفع مقدارالغرامة جعلت اللجنة العقوبة تخييرية للقاضي، إما أن يقضي بالحبس أو بالغرامة حسب ظروف الواقعة التي تجري المحاكمة بصددها. مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، ص٧٤.

المصلحة المحمية وركني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها.

أولاً : المصلحـــة المحمـــية

لا أخطر من فكرة هدامة وراء ستار الدين، تنفث سمومها في المجتمع والأجيال، تدنس المقدس، وتحلل ما حرم الله، وتحرم ما أحل الله.

فالوحدة الوطنية هي كلمة السر في استقرار البلاد أمنياً، فكم من دول انهارت نتيجة اشتعال فتيل الفتنة للوحدة الوطنية بين طوائفها وسكانها، وعند الشرقيين خاصة فإن الدين هو منطقة محرمة لا يجوز الاعتداء عليها أو المساس بها، وقد فطن المشرع لهذه الخصيصة فجرم استغلال الدين للترويج لأفكار متطرفة إذ قصد الجاني من وراء ذلك تحقير دين معين أو الإضرار بالوحدة الوطنية.

ثانياً : الركـــن المـــادي

يتحقق الركن المادي للجريمة محل البحث في سلوك مادي يأتيه الجاني يتمثل في استغلال الجاني للدين في الترويج أو التحبيذ بالقول أو الكتابة أو بأية وسيلة أخرى لأفكار متطرفة.

والمقصود بالدين هنا هو أحد الأديان السماوية الثلاث لأن مادون هذه الأديان الثلاث من طوائف ومذاهب لهذه الأديان ومُتضمنة فيها.

واستغلال الدين يتحقق في استعماله في أقوال أو كتابات أو أُعتمد عليه في إبداء رأي أو طلب نسح وإرشاد[1].

---

(١) القضية ١٠٠١ لسنة ١٩٩٩ حصر أمن دولة عليا وفيها تنكرت طائفة من الفرق الصوفية لما هو معلوم من الدين بالضرورة فاستغلوا الدين الإسلامي في الترويج والتعبير لأفكار متطرفة بقصد إثارة الفتنة وتحقير هذا الدين والإزدراء به بأن روجوا بينهم ولآخرين أن شيخ طريقتهم المتوفي هو التجلي الثاني للرسول – صلى الله عليه وسلم – وأسبغوا عليه صفات الذات الإلهية من أنه الخالق الرازق بيده الثواب والعقاب والعفو والغفران، وأصدر إليهم تعليماته بإسقاط فريضة الصلاة والحج عن بعض مريديه وكان هذا الترويج والتحبيذ بالقول والكتابة .

والقضية ٦٥٥ لسنة ٢٠٠١ حصر أمن الدولة طوارئ والتي استغل فيها المتهمون الدين الإسلامي في الترويج والتحبيز لأفكار متطرفة وذلك بالقول والكتابة بأن قاموا بتأويل//

والترويج هو تعبير صادر من صاحب السلوك بأية طريقة يجري بها تناقل المعاني والمشاعر بين الناس يدعو لفكر متطرف ويلزم للترويج أن يكون على قدر من الانتشار في المكان أو تكرار في الزمان[1]، وذهب رأي آخر – نؤيده – إلى أنه يكفي لجريمتي الترويج والتحبيذ الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو جمعية خاصة أوفي مكان خاص[2].

والتحبيذ هو تحريض غير مباشر على الأمر بتحسينه وتزيينه، وهو ما يعبر عنه بالثناء الإيحائي (lose suggestive) [3].

ولم يرد في القانون تعريفاً أو تحديداً لمعنى الفكر المتطرف ، أو متى يصبح الفكر متطرفا الأمر الذي لا ملاذ معه سوى الرجوع إلى القواعد الشرعية العامة والتي توضح أن التطرف في الدين يعني الحياد عن الحقائق المعلومة بالضرورة سواء في العبادات أو المعاملات أو الرموز والمقدسات.

والمقصود بالأفكار المتطرفة هي الأفكار الخارجة عن المنطق السليم[4] وتدعو لإثارة الفتن وتحقير الأديان السماوية والضار بوحدة طوائف الوطن الواحد.

//الآيات القرآنية تأويلاً فاسداً وعرضا بأحد الأنبياء والتزاما صلاة تخالف الصلاة المعلومة وجعلا الممارسات الجنسية من بين طقوسها بقصد تحقير الأديان والازدراء بها وإثارة الفتنة.

(١) د.رمسيس بهنام، المرجع السابق، ص١٥٠، مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق ، ص٢٦٨.

(٢) قضت محكمة النقض : " أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٦ من قانون العقوبات تتطلب تحقيق العلانية بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات على خلاف ما يتطلبه القانون لقيام جريمتي الترويج والتحبيذ من الاكتفاء بمخاطبة شخص واحد أو في جمعية خاصة أو في مكان خاص". جلسة ١٩٥٤/٥/١٨ طعن ١٦١ سنة ٢٤ق ، مجموعة الربع قرن ، رقم ٨ ، ج١ ، ص٣٢٠؛ د.محمد أحمد حسن ؛ محمد رفيق البسطويسي: مرجع سابق، ص ٣٨٦.

(٣) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٤) مثال هذا قول المتهمة الأولى – حسبما قرر الشاهد الثالث في تحقيقات النيابة العامة في القضية رقم ١٠٠١ لسنة ١٩٩٩ حصر أمن دولة عليا – في تفسير قوله تعالى : " ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى" .. قولها نحن دائما سكارى في حب الله فكيف نقرب الصلاة.
وكذلك قول المتهم الأول في القضية ٦٥٥ لسنة ٢٠٠١ حصر أمن دولة طوارئ "ديننا دين قوم لوط... نبينا وفقيها .. أبو نواس". المعروف أن أبا نواس هو أول من توسع بين الشعراء العباسيين في اللهو والغزل بالغلمان.

والمقصود بإثارة الفتن هي ارتكاب جرائم من المنصوص عليها في الباب الخاص بالعدوان على أمن الدولة[1].

ويقصد بالتحفيز إسناد عيب ما للدين في أساسه أو في أحكامه أو أركانه فالتحقير يتحقق بكل ما يمس كيان الدين واعتباره.

ويقصد بازدراء خلق الكراهية والدعوة إلى تجنب الدين والتحذير من إتباعه.

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية يجب لتوافرها توافر القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة، وهي أن يكون الجاني عالماً بأنه يروج باستغلال الدين لفكر متطرف بهدف إثارة الفتنة وتحقير وازدراء الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية لها، أي لا تتجه إرادته إلى مباشرة النشاط الإجرامي – وهو الترويج والتحبيذ – فحسب وإنما يجب أن تتوافر لديه أيضاً إرادة تحقيق واقعة غير مشروعة وهي إثارة الفتنة أو تحقير وازدراء أحد الأديان السماوية أو الطوائف المنتمية إليها أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي[2].

رابعاً : العقوبـــــة

نصت المادة ٩٨ (و) على عقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز الخمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه.

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق ، ص١٩٢، مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق ، ص٧٧.

(٢) حكم محكمة النقض في ١٩٩٦/١/٧، أحكام النقض ، س٤٧، ق١، ص١٠: د.حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٣٦٣.

المطلب الثاني
الجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن

٦٢- تمهيـــد وتقســيم

الفتن هي أشد ما يضر بأمن مجتمع ويعكر صفوه، فتحفيز الناس على نحو يولد فيهم تواتراً ويؤدي لنزعة الهياج قد يؤدي لاضطرابات تضر بأمن الدولة الداخلي وتؤثر فيه، خاصة لأن هذا الهياج يكون من أفراد الناس العاديين وليس من جناة معروفون بعينهم لدى جهات الأمن، ويكون هؤلاء الأفراد عدد غير محدود بما يصعب التعامل معهم .. فحسناً فَعل المشرع بتدخله بتجريم الجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتنة، فنصت المادة ١٠٢ عقوبات[١] على أن " كل من جهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه"[٢]. ويعود أصل هذه المادة إلى قانون العقوبات الأهلي الصادر في ١٨٨٣، والقانون ٣ لسنة ١٩٠٤ حيث نصت المادة ٨٨ عقوبات عليها بذات الصياغة الحالية[٣].

والجريمة محل البحث هي من جرائم الفاعل الوحيد وهي من الجرائم الشكلية بحيث تتحقق بمجرد الجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتنة، ولا يشترط لإعمال المادة محل البحث وقوع الجريمة بالفعل بتحقيق غايتها وهي إثارة الفتنه. وسنتناول فيما يلي المصلحة المحمية وركني جريمة الجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن، المادي والمعنوي ثم نتناول العقوبة المقررة على النحو التالي:

---

(١) وقد ذهب رأي إلى أن هذا النص ليس له ما يقابله في التشريعات المقارنة سوى القانون العراقي حيث جرمت المادة ٢١٤ عقوبات الجهر بالصياح والغناء لإثارة الفتن . د.محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٥٤.

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢، الوقائع المصرية ، العدد ١٦ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٢، وكانت عقوبة الغرامة قبل التعديل " لا تزيد على عشرين جنيها مصريا ". مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٧٧.

(٣) وهي مستمدة من قانون الصحافة الفرنسي الصادر في ٢٦ يوليو ١٨٨١ (المادة ٢٤).
Frderic M:Goadby, op.cit, P.340.

أولاً : المصلحـــة المحميـــة

الفتن تضر بأمن الدولة وتعكر صفوه باستنفار الناس على نحو يؤدي لهياجهم بما ينذر بأفعال لا يحمد عقابها، وكم من إناس يملكون مَلكة إثارة واستنفار الناس العاديين بحيث يمس القلوب ويوهج المشاعر وإلباس الباطل ثوب الحق، والحق ثوب الباطل، فتدخل المشرع ليجرم الجهر بالصياح أو الغناء الرامي لإثارة الفتن بين الناس.

ثانياً : الركـــن المـــادي

يتمثل السلوك المادي للجريمة في سلوك ذي مضمون نفسي وهو الجهر أن التعبير العلني المسموع بالصياح أو الغناء ومضمونه أمور تثير الفتن أي تحفيز الناس إلى ارتكاب جرائم مما ورد في الباب الخاص بالعدوان على أمن الدولة[1].

والصياح هو عبارات لغوية ينطق بها لسان الجاني في صورة جهوري، وكذا الغناء هو كلمات لغوية ينطق بها لسان الجاني يجودها بالنعم الموسيقي، ويجب أن يكون الصياح والغناء مسموعاً لا خافتاً أو هامساً، وهذا هو معنى الجهر.

ثالثا : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[2]، وركنها هو القصد الجنائي أن أن تتجه إرادة الجاني إلى الجهر بالصياح أو الغناء بصورة علنية وبصوت جهوري يثير المواطنين قاصداً من هذا الصياح أو الغناء إثارة الفتن مع علمه بكافة عناصر الجريمة.

---

(١) ويعرف القانون الإنجليزي لفظ الفتن بأنه إزكاء روح الازدراء أو الاستياء تجاه الحكومة، أو تحفيز الناس على ارتكاب جرائم تكدر الأمن العام.

Frderic.M. Goadby. Op.cit. P347

د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ٧٧.

(٢) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق ، مرجع سابق، ص١٩٣.

ويجب أن تقيم النيابة العامة الدليل على الجاني قد قام بالصياح أو الغناء جهراً وأنه كان يقصد إثارة الفتن.

رابعاً : العقوبـــة

نصت المادة ١٠٢ عقوبات على عقاب مقترف الجريمة محل البحث بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه.

المطلب الثالث
ترويج إشاعات كاذبة أو حيازة محررات من شأنها تكدير الأمن العام

٦٣- تمهيـــد وتقســم

الأخبار والبيانات والشائعات الكاذبة تكدر حقاً الأمن العام، وقد تلقى الرعب في نفوس الناس، فكان لابد من الضرب على أيدي العابثين ممن يعمدون إلى ترويج الأكاذيب والشائعات حرصاً على استقرار السكينة في ربوع البلاد ولتتصرف الجهود إلى العمل المثمر دون يأس أو تخلف، وقد كان الأمر العسكري رقم ٤٦ الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يعاقب على هذه الجريمة بالسجن فرؤي أن يكون عقابها في النص المقترح بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين للموازنة بين حكمها وبين العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٨ عقوبات[١] فجاء نص المادة ١٠٢ مكرر عقوبات[٢] " يعاقب

---

(١) راجع المذكرة الإيضاحية للقانون١٢ لسنة١٩٥٧. د.حسن صادق المرصفاوي: المرصفاوي في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٣٦٧؛ مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٧٨ وما بعدها.

(٢) مستبدلة بالقانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠، الوقائع المصرية ، ع٢٢ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٨ أدخلت هذه المادة بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ثم أضاف إليها القانون ٣٤ لسنة ١٩٧٠ ظرفاً مشدداً للعقاب في زمن الحرب، كما عاقب على حيازة المطبوعات والمحررات وحيازة وسائل إنتاجها. وقد نصت على جريمة الشائعات المادة ١١٩ عقوبات سوري والمادة ٩٦ عقوبات جزائري، والمادة ٨٨ عقوبات قطري. د.محمد محمد عبد الكريم نافع: مرجع سابق، ص٢٥٤ وما بعدها.//

بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه كل من أذاع عمداً أخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وتكون العقوبة السجن وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب.

ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى كل من جاز بالذات أو بالواسطة أو أحرز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة المذكورة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير عليها، وكل من حاز أو أحرز أية وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل أو إذاعة شئ مما ذكر".

والجريمة شكلية تقع بمجرد إذاعة الإشاعة أو البيان أو الخبر الكاذب، والذي من شأنه تكدير الأمن العام أو إلحاق الضرر بالمصلحة العمومية، وكذا حيازة وإحراز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الفقرة السابقة من بيان أو خبر أو إشاعة كاذبة معدة للتوزيع وحيازة وإحراز وسيلة من وسائل الطبع والتسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة مؤقتة للطبع أو الإذاعة،

//وفي قانون العقوبات السوداني نصت على جريمة الشائعات في المادة ١٠٧ عقوبات على أن "من أذاع أو نشر أو أعاد أو ردد أي خبر أو شائعة أو تقرير مع علمه أو وجود ما يحمله على الاعتقاد بعدم صحته قاصداً بذلك أن يسبب أو ما يحتمل أن يسبب خوفاً أو ذعراً للجمهور مما قد يدفع أي شخص إلى ارتكاب جريمة ضد الدولة أو الطمأنينة العامة يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ثلاث سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا ".

كما نصت المادة ٢٠ من ذات القانون في فقرتها الأولى والثالثة على أنه " أي شخص يذيع أو يكتب أو ينشر عمدا بأية وسيلة أخبارا أو بيانات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد بقصد تضليل الرأي العام أو إثارته ضد السلطة أو الإخلال بالأمن أو إثارة الفزع بين المواطنين أو إضعاف الثقة المالية للبلاد أو هيبة الحكومة يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا ".أي أن شخص يحوز أو يعد أو يسهم في إعداد أي محرر أو مطبوع أو تسجيل يتضمن أخبارا أو بيانات كاذبة أو مغرضة حول الأوضاع الداخلية للبلاد أو أية مادة أخرى تتضمن هجوما على السلطة وتحض على الثورة عليها أو إلى تنظيم أي عمل عدائي ضدها أو ضد مصلحة البلاد أو أي شخص يحوز أداة لطبع أو تسجيل أو إذاعة أي شئ مما هو منصوص عليه في هذا البند يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز خمس سنوات أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا". د. محمد محيي الدين عوض : المرجع السابق، ص٢٣٠ وما بعدها.

ولم يشترط المشرع تحقيق غاية من هذا الفعل، وسنتناول فيما يلي المصلحة المحمية وركني الجريمة محل البحث المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها والجريمة في القانون المقارن، وذلك على النحو التالي:

أولاً : المصلحـــة المحميـــة

عنى المشرع بحماية الأمن العام من التكدير وتعكير صفوه بإذاعة الإشاعات الكاذبة والدعايات المثيرة، فالإشاعات هي ما يشاع وينتشر بين الناس. والإشاعة الكاذبة هي لخبر غير صحيح وغالباً ما ينتشر بسرعة مهدداً الاستقرار والسكينة في البلاد فيتدخل المشرع لحماية الأمن العام من هذه الإشاعات سواء أكانت مذاعة أو مطبوعة في محررات.

ثانياً: الركـــن المـــادي

يتحقق الركن المادي للجريمة محل البحث في إحدى الصور الثلاثة الآتية:

- إذاعة أخباراً أو إشاعات كاذبة عمداً أو بث دعايات مثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.
- حيازة أو إحراز محررات أو مطبوعات تتضمن شيئاً مما نص عليه في الصورة السابقة إذا كانت معدة للتوزيع أو لإطلاع الغير.
- حيازة أو إحراز وسيلة من وسائل الطبع أو التسجيل أو العلانية مخصصة ولو بصفة وقتية لطبع أو تسجيل شئ مما سبق[1].

ويتحدد السلوك الإجرامي في إحدى صورتين، الأولى مضمون نفسي هو الإذاعة أو الإعلان بطريق التخاطب مع الغير أو استعمال المذياع، وهذا السلوك ذي المضمون النفسي يبلغ نفسيات الآخرين بإخبارهم بيانات وإشاعات تتميز

---

(١) ففي القضية رقم ١١٣٤ لسنة ٢٠٠٠ حصر أمن دولة عليا (قضية مركز ابن خلدون) قام المتهم الأول بإذاعة بيانات تتعلق ببعض الأوضاع الداخلية للبلاد وإضعاف هيبة الدولة واعتبارها بأن أذاع بيانات تفيد تزوير أي انتخابات تجري بالبلاد وكذا وجود اضطهاد ديني.

بأنها كاذبة أو مغرضة يهدف الفاعل من ورائها غرض آخر غير مجرد التبصير بالحقائق[1]، ويلزم خصيصة أخرى في تلك الأخبار أو الشائعات الكاذبة هي أن تكون مما يحدث تكديراً للشعور بالأمن وإلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة.

فالخبر الكاذب هو محض خبر يطرحه خيال الجاني، أي يخلقه من العدم كإذاعة وقوع حرب أهلية رغم عدم صحة ذلك بأي وجه من الوجوه.

والبيان الكاذب هو إفصاح عن أمر يعلن فيه صاحب البيان عن شئ عاينه شخصياً مع أنه لم يحدث.

والإشاعة الكاذبة هي التعليق على واقعة حدثت فعلاً بما لا يتفق مع حقيقتها.

والدعاية المثيرة هو التعليق على مسلك برئ بما يصفى عليه ظلالاً من الشبهة.

ولا يلزم في الإذاعة طريقة من طرق العلانية[2] لأن القانون لم يتطلب ذلك ويكفي حدوثها ولو لشخص واحد لأن هذا سينقل ذات المضمون إلى غيره من الناس.

- أما الثانية فتتمثل في حيازة الجاني (بالذات أو بالواسطة) أو إحرازه شئ من محررات أو مطبوعات تتضمن إخباراً أو بيانات أو إشاعات كاذبة إذا كانت معدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها، ويلاحظ أن القانون سوى بين الحيازة والإحراز، وكانت تكفي كلمة الحيازة لأن الإحراز مجرد صورة منها تتميز باستطالة الأمر على وجود الشئ في حوزة الحائز ويستوي لدى القانون، كذلك أن يحوز الحائز بنفسه أو أن يحوز شخص آخر لحسابه هو الحيازة

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق ، ص ١٩٥.
(٢) د.رمسيس بهنام: المرجع السابق ، ص ١٩٦.

بالواسطة[1]، ويجب أن تكون هذه المحررات أو المطبوعات معدة لتوزيعها على الآخرين أو الإطلاع عليها، فإذا كانت معدة لإحراقها مثلاً للحيلولة بينها وبين مدارك الآخرين فلا تتوافر الجريمة بحيازتها.

- أما السلوك المادي المكون للجريمة في صورتها الثالثة هو أن يوجد للجاني صلة وبين شخصه وبين وسيلة طبع أو تسجيل أو علانية يعلم كونها معدة لطبع أو تسجيل أو إذاعة الأخبار والبيانات والشائعات الكاذبة أو المغرضة.

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية حسبما نصت الفقرة الأولى منها كما يصدق وصف العمد فيها على الصورتين الثانية والثالثة للجريمة[2].

والجريمة العمدية يجب لتوافر الركن المعنوي فيها توافر القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة. ففي الصورة الأولى يجب انصراف إرادة الجاني إلى إذاعة الأخبار أو البيانات أو الشائعات مع علمه يقيناً بأنها كاذبة أو مغرضة، فإذا أذاع أحد المذيعين خبراً أو بياناً من وحي خياله كذباً توافرت الجريمة في حقه، أما إذا أذاع خبراً أملي عليه من رئاسته فلا تتوافر الجريمة في حقه لعدم علمه بكون الخبر كاذب، وإن كانت تتوافر في حق رئاسته الجريمة محل البحث.

وفي الصورة الثانية يجب انصراف إرادة الجاني لحيازة المحررات والمطبوعات المعدة للتوزيع وإطلاع الغير عليها مع علمه بمحتواها وكونها تتضمن أخبار أو إشاعات أو بيانات كاذبة أو مغرضة .

وفي الصورة الثالثة يلزم توافر الوعي لدى حائز وسيلة الطبع أو التسجيل أو العلانية بأنها مخصصة ولو وقتياً لطبع أو تسجيل أو إذاعة الأخبار والشائعات الكاذبة.

رابعاً: العقوبـــــة

نصت المادة – محل البحث – على عقوبة الجنحة بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تجاوز مائتي جنيه لذائع الخبر أو البيان أو الإشاعة الكاذبة

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، المرجع السابق ، ص ١٩٧.
(٢) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص١٩٧.

أو المغرضة عمداً، وكذا حائز المحررات أو المطبوعات المتضمن لها، وحائز الوسائل الطابعة أو المسجلة أو المعلنة عنها.

بينما قررت عقوبة السجن والغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه إذا وقعت جريمة الإذاعة العمدية للخبر أو الشائعة أو البيان الكاذب أو المغرض أو بث الدعايات المثيرة إذا كان من شأن ذلك تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب في الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة إذا وقعت في زمن الحرب، وهو ذات الظرف الذي اشترطه المشرع اللبناني. فنصت المادة ٢٩٦ عقوبات على أن " يستحق العقوبة نفسها – الاعتقال المؤقت من نقل في لبنان في الأحوال عينها – في زمن الحرب أو عند توقيع نشوبها أنباء يعرف أنها كاذبة أو مبالغ فيها من شأنها أن توهن نفسية الأمة. إذا كان الفاعل يحسب هذه الأنباء صحيحة فعقوبته الحبس ثلاث أشهر على الأقل"[١].

ويتضح من نص المادة أن المشرع اشترط لوقوع الجريمة نطاقين مكاني وزماني، فاشترط وقوع الجريمة في لبنان فلو وقعت خارجها فلا مجال لإعمال المادة – محل البحث – وإن كان ينطبق عليها وصف المادة ٢٩٧ عقوبات لبناني ويجب أن تقع الجريمة في زمان محدد وهو زمن الحرب أو عند توقع نشوبها.

ولم يشترط المشرع لوقوع الجريمة أن تكون علانية، كما أنه لا يشترط أن يتم النقل لأكثر من نبأ حسبما نصت المادة بصيغة الجمع وإنما يكفي أن ينقل الجاني نبأ واحد.

ويوجد نص آخر يعاقب على مثل هذه الأفعال هو نص المادة ٣١٩ عقوبات[٢] الخاص بالنيل من مكانة الدولة المالية شرط حصول إذاعة البيانات الكاذبة بأحد وسائل العلانية وهي الأقوال أو الكتابة أو الرسوم أو الصور أو الأفلام المعروضة للإطلاع عليها وهو نص خاص بجرائم أمن الدولة الداخلي.

---

(١) د.سمير عالية : الوجيز في شرح الجرائم الواقعة على أمن الدولة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى،١٩٩٩، ص١٣٥ وما بعدها

(٢) د.سمير عالية : مرجع سابق، ص ١٣٦؛ على محمد جعفر:مرجع سابق، ص٩٤وما بعدها.

المطلب الرابع
الترويج لتسويد طبقة اجتماعية أو للقضاء عليها

٦٤- تمهيد وتقسيم

سيادة طبقة اجتماعية على أخرى أو اندثار طبقة اجتماعية لظهور أخرى هو كفاح يجري في سبيل الحياة على أسلوبه الطبيعي بدون تدخل مفتعل بأساليب الجبر على خلاف الطبيعة التي قد تعرقل الانطلاقة الطبيعية للنشاط البشري بما يعد إخلالاً بأمن المجتمع ككل، وإمعاناً في توفير الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي، تدخل المشرع بتجريم الترويج والتحبيذ والتحريض العلني على قلب نظام الحكومة أو كراهيته أو الازدراء أو المبادئ الرامية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو بالإرهاب أو بأي وسيلة غير مشروعة (المادة ١٧٤ عقوبات)، ثم لم يشأ المشرع أن يفلت العامل تحت ستار السرية والكتمان فكان حتماً تدخله – وحسناً فعل – بمادة توسعه للمادة ١٧٤ عقوبات فنصت المادة ٩٨ (ب) عقوبات[١] على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه كل من روج في الجمهورية المصرية بأية طريقة من الطرق لتغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبعة اجتماعية أو لقلب نظم الدولة

---

(١) مضافة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦، الوقائع المصرية، العدد ٨٤ بتاريخ ١٩/٨/١٩٤٦ وورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون أن هذه المادة توسعة لحكم المادة (١٧٤) الحالية فيما تعاقب عليه من أفعال فوضع عقاب على تلك الأفعال ولو لم يثبت أن الترويج أو التحبيذ قد وقع علانية لأن أعمال الهيئات أو الأشخاص الذين يقومون بتلك الدعوى الضارة هي بطبيعتها مما يحرص فيه على منتهى الكتمان ولأن تعدد النواحي التي تقوم بالدعاوى كما هو مشاهد يجب معه أن يعامل كل قائم بها على أساس النتيجة التي يبتغونها. حسن صادق المرصفاوي : قانون العقوبات تشريعاً وقضاء في مائة عام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠١، ط٢، ص٣٥٨؛ د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٠٦؛ مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٦٧.

الأساسية الاجتماعية أو الاقتصادية أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك.

ويعاقب بنفس العقوبات كل من حبذ بأية طريقة من الطرق الأفعال المذكورة."[1].

والجريمة في صورتيها هي جريمة فاعل وحيد يكونها سلوك مادي ذو مضمون نفسي، كما أنها جريمة شكلية لا يتطلب القانون لوقوعها تحقق ضرر أو خطر، بحيث تقع بمخاطر الذهن والشعور بالترويج أو التحبيذ لأمر معين محدد في نموذج الجريمة[2]، وسنتناول فيما يلي المصلحة محل الحماية وركني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحميـــــــة

عني المشرع بحماية طبقات المجتمع الاجتماعية والتي هي إحدى سمات المجتمع المنظم، فالمجتمع يتكون من طبقات يعلو بعضها بعضاً وتتدنى بعضها عن بعض بأسلوب طبيعي حسب الأفكار والأزمان والأماكن، فكم من طبقة دنيا في عصر من العصور علت وسمت ، وكم من طبقة عليا اندثرت واضمحلت وهو كفاح يجري في سبيل الحياة بأسلوب طبيعي، وإذا حاول الإنسان التدخل بأساليبه في هذا التطور قد يخل هذا بأمن المجتمع ككل، فتدخل المشرع بتجريم مجرد الترويح أو التحبيذ لتسويد طبقة اجتماعية أو للقضاء عليها.

ثانياً : الركـــن المـــــادي

يتمثل الركن المادي للجريمة في سلوك مادي يأتيه الجاني هو في الصورة الأولى للجريمة الترويج بأية طريقة من الطرق لأمر معين وارد بنص المادة وهو:

---

(١) ويقابل هذا النص المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩. د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٢) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص١٤٩.

- لتغيير مبادئ الدستور الأساسية .
- تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية.
- لتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات.
- للقضاء على طبقة اجتماعية.
- قلب النظم الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للدولة.
- هدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية متى كان استعمال القوة أو الإرهاب أو أي وسيلة غير مشروعة ملحوظاً في ذلك.

والترويج هو تعبير صادر من صاحب السلوك بأية طريقة يجري بها تناقل المعاني والمشاعر بين الناس وقد تكون شفاهة أو كتابة أو رسماً ضد أي مما سبق ذكره ، ويلزم لتوفير الترويج أن يقع بصورة على قدر من الانتشار في المكان أو التكرار في الزمان وبغير علانية لأن السرية أخطر من العلانية ولأنه لو توافرت العلانية لأصبحت المادة ١٧٤ عقوبات واجبة التطبيق وليس المادة محل البحث[١].

وتعتبر المادة ٩٨ (ب) مكرراً [٢] صورة من صور السلوك المادى لهذه

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص١٤٩ وما بعدها، مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٦٨.

(٢) مضافة بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/١١/٢٤. ورد بالمذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن حيازة وإحراز المطبوعات والمحررات التي تتضمن تحبيذاً أو ترويجاً لشئ مما نص عليه في المادتين ٩٨ (ب) ، ١٧٤ جريمة إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولا بس ضبطها حالة أو ظرف لا يمكن معه إلا اعتبار هذه المحررات أو المطبوعات معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها ولو لم يكن قد بدأ هذا التوزيع فعلا أو تم اطلاع الغير عليها، كما أصبحت حيازة أو إحراز وسائل الطبع والتسجيل والإذاعة المخصصة لهذا التحبيذ أو الترويج جريمة يعاقب عليها ولا شك أن عبء إثبات هذا التخصيص يقع على عاتق النيابة العامة، ولا يشترط لتوافر الجريمة أية طريقة من طرق العلانية فيكفي أن تضبط هذه المحررات أو المطبوعات بمسكن المتهم مثلا... ". د.حسن صادق المرصفاوي : المرصفاوي في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٣٥٥؛ د.رمسيس بهنام: القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ١٥٤ وما بعدها؛ مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٦٩.
نص على هذه الجريمة في التشريعات العربية بموجب نص المادة ٢٠٨ عقوبات عراقي والمادة ٨٩ عقوبات قطري. //

الجريمة إذ يحوز الجاني أو يحرز محررات أو مطبوعات أو وسائل إعلانية للترويج أو التحبيذ[1].

والصورة الثانية للركن المادي في الجريمة محل البحث هو التحبيذ بأية طريقة الأفعال المذكورة، والتحبيذ هو تحريض غير مباشر على الأمر بتحسينه وتزيينه وهو ما يعبر عنه بالثناء الإيحائي lode suggestive[2]، أي أن التحبيذ هو اعتناق الأمر والسعي لإنفاذه[3]، ويجب لتوافر الجريمة استعمال الجاني للقوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروع لبلوغ ما يروج له أو يحبذه من الأهداف المحددة في النص، وقد ذهب المشرع الإيطالي لاشتراط استعمال القوة فنصت المادة ٢٧٢ عقوبات على أن " كل من قام بالترويج داخل إقليم الدولة لإقامة دكتاتورية طبقة على حساب الأخريات بالقوة أو القضاء بالقوة على طبقة اجتماعية أو التعبير بالعنف أو بأي طريقة أخرى للنظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة في الدولة أو روج لهدم النظم السياسية أو القانونية للمجتمع يعاقب

//وقد اعتبر القضاء الفرنسي أن المحررات التي تتضمن تحريضاً على ارتكاب جرائم ضد أمن الدولة لا تشكل ركنا ماديا لجريمة الاعتداء على مصالح الأمة الأساسية ولكن إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض فإنه يمكن مساءلة الفاعل باعتباره شريكا لجناية التعدي.

Mayaud (Y), code penal edition 2003, Dalloz. P,665.

(١) – وقد قُدم المتهمون من الأول حتى الخامس عشر بتهمة حيازة مطبوعات معدة للتوزيع واطلاع الغير عليها تتضمن ترويجا لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي في الدولة والحض على كراهيته والازدراء به، كما حازوا وسيلة مخصصة لطبعها (آلة كاتبة). راجع الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣١٣٣ لسنة ١٩٨٧ جنايات العجوزة المقيدة برقم ٣٠٥ لسنة ١٩٨٧ أمن دولة عليا ،والصادر في ١٩٨٩/٩/٢.

– وفي القضية تنظيم الجهاد قُدم المتهمان الأول والرابع والتسعين بعد المائتين بتهمة "حازوا وأحرزوا وسيلة من وسائل التسجيل المخصصة لتسجيل أحاديث تتضمن ترويجا لمناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم الاشتراكي في الدولة والحض على كراهيته والازدراء به".

(٢) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص١٥١.

(٣) وقضت محكمة النقض أنه " إذا كان الحكم قد استخلص استخلاصاً سائغاً من مطابقة بعض النشرات التي ضبطت عند المتهم الثاني ومن اعتراف المتهم الثاني بأن الطاعن كان يرسل له خطابات على غير معرفة وبما انتهت إليه المحكمة من أن الطاعن ارسل للمتهم الثاني الخطاب المتضمن نشرات بعنوان المقاومة الشعبية ومطبوعات بهذا العنوان عن تاريخ الثورة الروسية استخلص أن الطاعن هو الذي أرسل للمتهم الثاني النشرات التي ضبطت عنده فإن ما انتهت إليه المحكمة في هذا الشأن يتوافر معه التحبيذ والترويج". الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢٤ ق ، جلسة ١٩٥٤/٥/١٨.

بالسجن من سنة إلى خمس سنوات، وإذا كان الترويج بغرض هدم أو إضعاف الشعور القومي تكون العقوبة السجن من ستة شهور إلى سنتين وتطبق نفس العقوبات على تحبيذ شئ مما تقدم ..".

وفي معنى القوة يرى الفقيه الإيطالي " مانزيني " Manzini أن العنف يعتبر ملحوظاً وإذا كان لا يخفي على المتهم أن تحقيق هذه الأغراض يستحيل أن يحصل بطريقة خالية من العنف بالنظر إلى المقاومة التي لابد أن تبديها النظم السياسية أو الاقتصادية في وجه كل محاولة لقلبها، وهو النهج الذي سارت علية أحكام محكمة النقض حديثاً[1].

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية. وهي في صورتيها من الجرائم التعبيرية تتطلب فوق انصراف إرادة الجاني إلى البوح بالتعبير الصادر منه أن تنصرف إرادته. كذلك إلى مضمون نفسي معين يحمله التعبير ويُفهم منه بوضوح، وهذا المضمون هو الترويج لأي أمر من الأمور المحددة بالمادة بتحريض مباشر (الترويج) أو بتحريض غير مباشر (التحبيذ).

فالقصد الجنائي في الجريمة التعبيرية يتميز بانصراف الإرادة إلى أمرين أولهما السلوك في ذاته وهو التعبير، وإلى المضمون النفسي للسلوك أي المعاني التي يتضمنها التعبير المحظور، وعلى النيابة العامة إقامة الدليل على توافر الركن المعنوي من واقع التعبيرات التي سجلت على الجاني في أكثر من مناسبة[2].

رابعاً : العقوبـــــة

نصت المادة ٩٨ (ب) والمادة ٩٨ (ب) مكرراً عقوبات على عقوبة لكل من الترويج والتحبيذ هي الحبس مدة لا تجاوز الخمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسون جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه.

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع ، المرجع السبق، ص٢٠٧.

(٢) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص١٥٢ وما بعدها، مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٦٨.

المبحث الرابع

العدوان على النظام الاقتصادي[1]

٦٥ ـ تمهيـــد وتقســـيم

النظام الاقتصادي لأي أمة هو مقياس استقرارها ومستوى دخل الفرد فيها، وكلما زاد دخل الفرد السنوي عاش الشعب في رخاء، وسادت الطمأنينة والأمن في ربوع البلاد.

ودعامة الاقتصاد القومي هي المباني والأملاك العامة والمرافق العامة ووسائل الإنتاج، فينبغي أن تكون للأملاك العامة قدسية خاصة لكونها مملوكة للشعب، فكانت جرائم العدوان على النظام الاقتصادي من الجرائم التي تنصب مباشرة على العدوان على أمن الدولة الداخلي. ولهذا سنتناول بالدراسة في هذا المجال في ثلاث مطالب أولها تخريب وسائل الإنتاج أو الأموال العامة بقصد الإضرار بالاقتصاد القومي ، وثانيها تخريب المباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات العامة أو الجمعيات ذات النفع العام، وثالثها محاولة احتلال المباني العامة بالقوة ورئاسة العصابة المسلحة لنهب الأراضي على النحو التالي:

---

(١) أعتبر المشرع الكولمبي أن الجرائم الواقعة على رجال الأعمال والصناعة من قبيل الجرائم الاقتصادية، حيث انتشر في كولمبيا اختطاف رجال الأعمال وأصحاب المزارع الكبرى ورجال الصناعة وحتى أولادهم ورفض تسليمهم إلا بعد الحصول على فديات ضخمة. مثال : اختطاف المواطن الأمريكي (Gustavo Curtis) وكان يعمل مديراً لشركة أمريكية.

Brain (M), Jenkins, Terrorism and personal protection, buttervorith publishers, 2000. P.12.

المطلب الأول
تخريب وسائل الإنتاج أو الأموال العامة

٦٦- تمهيـــد وتقســـيم

تصدر الدولة التشريعات لحماية مصالحها المشروعة متأثرة في ذلك بنظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك تطورت سياسة التشريع لحماية المال العام من كل عدوان عليه.

وقد أولى الدستور أهمية كبرى لحماية الملكية العامة وحرمتها وجعل دعمها واجب على كل مواطن باعتبارها سنداً للوطن ومصدراً لرفاهية الشعب[١].

وقد كان من الطبيعي أن يتابع المشرع التطور الذي حدث في أعقاب صدور قوانين يوليو ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهام الحكومة في بعضها الآخر لتحقيق سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج فصدر القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات وكان من أبرز غايات المشرع تشديد العقاب على جرائم الاعتداء على المال العام[٢]، ثم القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة، ثم صدر القانون ٩٣ لسنة ١٩٧٥ والذي أضاف المادة ٨٩ مكرر من قانون العقوبات استكمالاً لنهج المشرع في حماية المال العام ووسائل الإنتاج من التخريب والإتلاف. وما أدل على مدى الأهمية التي يوليها المشرع المصري لحماية الأموال العامة ووسائل الإنتاج والأملاك العامة والمخصصة لمرافق عامة أو مصالح حكومية من إيراد نصين بشأن حمايتها في الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة

---

(١) نصت المادة ٣٣ من الدستور على أن " للملكية العامة حرمة وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون باعتبارها سنداً لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب.".

(٢) المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥.

الداخل، فجرى نص المادة ٨١ مكرر من قانون العقوبات على أن " كل من خرب عمداً بأي طريقة إحدى وسائل الإنتاج أو أموالاً ثابتة أو منقولة لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ بقصد الإضـــرار بالاقتصـــاد القومي " يعاقب بالسجن المؤبد أو المشدد".

وتكون العقوبة بالسجن المؤبد إذا ترتب على الجريمة إلحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها أو إذا ارتكبت الجريمة في زمن حرب، ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها.

ويجوز أن يعفي من العقوبة كل من بادر من الشركاء في الجريمة من غير المحرضين على ارتكابها بإبلاغ السلطات القضائية أو الإدارية بالجريمة بعد تمامها وقبل صدور الحكم النهائي فيها "(١).

ويبين من هذا النص أن الجريمة مادية ذات حدث ضار(٢) هو تخريب وسيلة إنتاج أو مال ثابت أو منقول مملوكة لجهات عامة فهذا التخريب معناه إزالة أو إنقاص قيمة تلك الوسيلة أو هذا المال وفي ذلك ينحسر معنى الضرر لأنه إنقاص أو إزالة قيمة تشبع لصاحبها حاجة.

والشروع في الجريمة متصور سواء في الصورة الموقوفة أو الخائبة(٣)، وكما أن الاشتراك فيها بالاتفاق أو التحريض أو المساعدة متصور كذلك(٤).

---

(١) مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥، الوقائع المصرية،ع٣١ مكرر في ٣١/٧/١٩٧٥، ومعدلة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

(٢) د.أحمد صبحي العطار : مرجع سابق، ص ١٦٥، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٥٩، د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص ٢٨٤؛ مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ؛ مرجع سابق، ص ٥٠.

(٣) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص ٥٧٣؛ د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ١٦٥، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٥٩، د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص ٢٨٤.

(٤) د.أحمد صبحي العطار: المرجع السابق، ص ١٦٥؛ د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص ٥٩؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: المرجع السابق، ص٢٨٩.

وقد ذهب رأي فقهي إلى أن هذا النص التشريعي لا يقابله نص آخر في القانون المقارن[1]. وسنتناول فيما يلي المصلحة المحمية وركني الجريمة المادي والمعنوي وأخيراً العقوبة المقررة لمقترفيها.

أولاً : المصلحـــة المحميـــة

ترجع علة التجريم في النص – محل الدراسة – على رغبة المشرع في حماية وسائل الإنتاج أو الأموال الثابتة أو المنقولة المملوكة لجهات عامة من خطر الإضرار بها، وكذلك وقاية اقتصادنا المصري من النتائج الوبيلة التي يمكن أن يمنى بها في حالة المساس به مما يوجب المحافظة على هياكل وسائل الإنتاج والأموال العامة. ولعل هذه الحكمة ذاتها هي ما يفسر إيراد المشرع لهذه المادة ضمن نصوص الباب الثاني من الكتاب الثاني والمخصص للجنايات والجنح المضرة بأمن الدولة من جهة الداخل. فحماية الاقتصاد القومي من الأضرار التي يمكن أن تلحق به هو ما يرتبط بأمن الدولة الداخلي بل ذهب رأي[2] إلى أن العدوان الوارد على وسائل الإنتاج هو عدوان منصب مباشرة على أمن الدولة[3] لكونها دعامة الاقتصاد القومي.

فالمشرع المصري استحدثها مراعاة للظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد[4].

ثانياً : الركـــن المـــادي

أن جوهر الركن المادي المؤثم في المادة ٨٩ مكرر هو التخريب المتعمد لأية وسيلة من وسائل الإنتاج أو الأموال العامة سواء أكانت ثابتة أو منقولة أي

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص ٢٤٣. والجدير بالذكر أن قانون العقوبات الفرنسي خلا من نص يجرم هذا الفعل.

(٢) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ١٦١؛ د.مدحت محمد عبد العزيز : مرجع سابق، ص ٢٨٤ وما بعدها.

(٣) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص٦٠.

(٤) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ١٦١.

استخدام العنف على هذه الأشياء بحيث تتشوه وتتغير معالمها وتصبح غير صالحة للاستعمال الكامل الذي كانت مخصصة له[1].

والتخريب قد يكون كلياً أو جزئياً فيكون التخريب كليا إذا ترتب على الفعل التعييب المطلق لوسيلة الإنتاج أو المال المنقول كإتلاف تام لآلة تستخدم في صناعة النسيج في إحدى المصانع التابعة لإحدى وحدات القطاع العام.

وقد يكون الإتلاف جزئياً ويتحقق ذلك إذا ترتب على السلوك الإجرامي إلحاق تلف في إحدى جوانب أو وظائف وسيلة الإنتاج أو المال الثابت المنقول بحيث لا يصل إلى التعطيل الكامل لها كأن يتلف الجاني جزء من آلة النسيج التابعة لإحدى وحدات القطاع العام دون أن يصل هذا الإتلاف إلى تعطيها كلياً أو كأن يكسر زجاج حافة مملوكة للدولة أو مؤسسة عامة[2].

ويجب أن تقع الجريمة على وسيلة من وسائل الإنتاج أو الأموال العامة (ثابتة أو منقولة) والمملوكة إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من قانون العقوبات[3]. وهي ما يكون كله أو بعضه مملوكاً لإحدى الجهات الآتية أو خاضعاً لإشرافها أو لإدارتها :

(أ) الدولة ووحدات الإدارة المحلية.

(ب) الهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام.

(ج) الاتحاد الاشتراكي والمؤسسات التابعة له.

(د) النقابات والاتحادات .

---

(١) د.أحمد صبحي العطار: المرجع السابق، ص ١٦٢؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: المرجع السابق، ص ٢٨٥؛ د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص٦١.

(٢) وقد حُكم في مصر بتطبيق المادة ٨١ عقوبات قديم " المادة ٨٩ مكرر حالياً" على أشخاص ثاروا في وجه الحكومة أثناء عملية الانتخابات بدعوى أن الموظفين القائمين بهذه العملية يحابون الفريق المنافس لهم واعتدوا على موظفي الحكومة وعلى الأشخاص المنتمين لمنافسيهم وكسروا صناديق الانتخاب وخربوا مباني المركز التي هي من أملاك الحكومة. نقض أول يونيو ١٩٢٥، قضية رقم ١٠٥٥ ، س٤٢ ق، جندي عبد الملك : مرجع سابق، ص ١٢٧؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص ٢٨٦.

٣) مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، الوقائع المصرية ، ع٣١ بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١.

(هـ) المؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام.

(و) الجمعيات التعاونية.

(ز) الشركات والجمعيات والوحدات الاقتصادية والمنشآت التي تساهم فيها إحدى الجهات المنصوص عليها في الفقرات السابق.

(ح) أية جهة أخرى ينص القانون على اعتبار أموالها من الأموال العامة.

والمراد بوسائل الإنتاج في كل أداه أو ماكينة تستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج سلعة ومنها الآلات التي تضمها المصانع والوحدات الإنتاجية وآلات الغزل والنسيج والحديد والصلب.

أما الأموال الثابتة أو المنقولة فيقصد بها الأشياء المُقَيمة بالمال (أي لها قيمة مادية) والتي لا يمكن نقلها من مكانها (الأموال الثابتة) أو يمكن نقلها (الأموال المنقولة) ومثال الأولي المباني والتي تتخذ كمصانع أو جمعيات تعاونية، ومثال الثانية : كالمكاتب والأثاث وكافة المنقولات الأخرى.

ويجب أن تكون وسائل الإنتاج أو الأموال الثابتة أو المنقولة مملوكة لإحدى الجهات سالفة الذكر، فإن لم تكن كذلك وكانت مملوكة لجهة من جهات القطاع الخاص فلا وجه لإعمال نص المادة ٨٩ مكرر وإن جاز تطبيق نص المادة ٣٦١ عقوبات.

ويستوي في هذا المقام أن يكون التخريب بأية وسيلة عدا وضع النار[١] لأن وضع النار في وسائل الإنتاج والأموال الثابتة مؤثم بنص المادة ٢٥٢ مكرر عقوبات بذات عقوبات المادة ٨٩ مكرر إلا أنه يحاكم أمام المحاكم العادية لكون المادة ٢٥٢ مكرر عقوبات وردت في الباب الثاني من الكتاب الثالث. وكان المنطق يقتضي أن يلقي الجاني بوضع النار ذات المعاملة من الجاني المخرب بوسيلة أخرى فيحاكم أمام محاكم أمن الدولة[٢].وكان الأصوب أن يستغني عن

---

(١) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ٢٨٨؛ أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٧٣، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٦٠ وما بعدها.

(٢) د.رمسيس بهنام: القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص ٦١.

نص المادة ٢٥٢ مكرر عقوبات وأن تضاف إلى مستهل المادة ٨٩ مكرر بعد عبارة " من خرب عمداً بأي طريقة إحدى وسائل الإنتاج أو أموالاً ثابتة أو منقولة لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ " عبارة (أو وضع النار فيها عمداً).

ثالثاً: الركن المعنوي

هي جريمة عمدية إذ عبر نموذجها التجريمي عن ركنها المعنوي بأنه " كل من خرب عمداً " ، وفي ذات الوقت أردفت بأن يكون هذا التخريب العمدي يجب أن يقترن بقصد معين أي بغاية معينة تُرجى من ورائه وهي " قصد الإضرار بالاقتصاد القومي "، فالركن المعنوي لهذه الجريمة لابد لقيامه كون الفاعل يتغى من وراء التخريب العمدي الإضرار بالاقتصاد القومي[١].

فالقصد العام بشقيه العلم والإرادة لا يكفي وحده لقيام الركن المعنوي للجريمة محل البحث إذ تتطلب قصداً جنائياً خاصا[٢] يتمثل في قصد الإضرار بالاقتصاد القومي، فكأن القصد المطلوب قانوناً هو القصد العام والخاص معاً.

ويبنى على ذلك أنه إذا أحدث شخص إتلافاً أو إضراراً في وسيلة من وسائل الإنتاج أو الأموال الثابتة أو المنقولة والمملوكة لجهة من الجهات المبينة بالمادة ١١٩ عقوبات عن خطأ أو رعونة فلا محل لتطبيق المادة محل البحث، وإن كانت تدخل في نصوص تجريمية أخرى.

وكذلك إذا خرب عمداً وسيلة من وسائل الإنتاج أو الأموال العامة ثابتة أو منقولة دون أن يبتغي من وراء الإضرار بالاقتصاد القومي فلا تقع الجريمة محل البحث كأن يكون قصد الجاني الانتقام من مدير المصنع أو الجهة المملوك لها المصنع.

---

(١) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص ٥٧٤، د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص، ٦٤ وما بعدها. ؛ مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات، مرجع سابق، ص ٥٠.

(٢) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص ١٦٥؛ د.مدحت محمد عبد العزيز: مرجع سابق، ص٢٩٠.

رابعاً : العقوبـــــة

قرر المشرع لهذه الجريمة عقوبة السجن المؤبد أو السجن المشدد. وقد حدد المشرع ظرفين مشددين يرفعان العقوبة من السجن المشدد إلى السجن المؤبد وهما:

- أن يترتب على الجريمة إلحاق ضرر جسيم بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها.
- أن ترتكب الجريمة في زمن الحرب.

ويعتبر من الضرر الجسيم بمركز البلاد الاقتصادي أن يكون تحول الميزان التجاري لصالح مصر متوقفاً على صفقة كبيرة تبيع فيها إلى أحد البلاد الأجنبية كمية كبيرة من المنسوجات القطنية، فنشأ عن تخريب آلات الغزل والنسيج تعطيل إنتاج المنسوجات وتعذر عن إتمام الصفقة.

أما الإضرار بالمصلحة القومية كأن ينشأ عن التخريب هبوط حاد في مستوى الجودة الذي كان من المرتقب وصول السلعة المنتجة إليه، فلا تُقبل الدول الأجنبية على طلبها بسبب هذا الهبوط.

وترجع العلة لتشديد العقوبة على الفاعل إذا وقعت الجريمة في زمن الحرب إلى أن البلاد تعاني من ويلات الحرب وتحتاج إلى المال[1]، وليست على استعداد لمواجهة أي موقف عصيب يرهقها مادياً، كما يعد ذلك إعانة لعدو وتحطيم لمعنويات الأمة ونشر للذعر والخوف بين المواطنين علاوة على ما يعكسه من انعدام الولاء للوطن[2]، ويحكم على الجاني في جميع الحالات بدفع قيمة الأشياء التي خربها.

٦٧ـ الإعفاء الجوازي من العقـاب .

نصت المادة ٨٩ مكرر عقوبات على أن سبب الإعفاء الجوازي من العقاب وهو أن يقوم أحد الشركاء غير المحرضين بالإبلاغ سواء للسلطة القضائية أو

---

(١) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٧٥.
(٢) د.محمد عبد الكريم نافع ، مرجع سابق، ص٢٨٣.

الإدارية بعدم تمام الجريمة وقبل صدور حكم نهائي.

وبطبيعة الحال فإن الجريمة هنا تكون جريمة فاعل متعدد إذ لا يقبل أن يكون الفاعل منفرداً ويبلغ عن شركاء ويشترط لإعمال هذا السبب أن يكون الإبلاغ بعدم تمام الجريمة وقبل صدور حكم نهائي فيها حتى يكون كاشفاً عن شركاء كان أمرهم خافياً على السلطات لولا الإبلاغ عنهم. والأمر في تقدير الإعفاء من عدمه متروك لتقدير المحكمة. على نحو ما أسلفنا بالفصل الأول من هذا الباب .

المطلب الثاني

تخريب الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية

٦٨- تمهيـــد وتقســيم

في يوليو عام ١٩٦١ صدرت عدة قوانين بتأميم بعض الشركات والمنشآت وبإسهام الحكومة في بعضها الآخر استهدف بها بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني، وكان لابد أن يساير التشريع هذا النهج الجديد وأن يقوم بدور فعال في سبيل تحقيق هذه الأهداف وتأمين الحماية الكافية لها والتي لم تكن متوفرة في ظل القوانين القائمة آنذاك والتي عاقبت على التخريب العمدي لمبان أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة[١]، ثم عدلت لتعاقب على التخريب لمباني أو أملاك عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات ذات النفع العام في زمن هياج أو فتنة بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى، ثم شددت العقوبة إذا كان بهذه الأماكن شخص أو أكثر[٢]. ثم استبدلت وخُففت العقوبة على تخريب المباني أو الأملاك العامة أو

---

(١) نصت المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ على أنه " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب عمداً مبان أو مخازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة. ". د.حسن صادق المرصفاوي : قانون العقوبات تشريعاً وقضاء في مائة عام ، مرجع سابق، ص٣٤٧.

(٢) نصت المادة ٩٠ من قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ على أن : يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من خرب شيئاً من المباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات ذات النفع العام وكان ذلك في ومن هياج أو فتنة بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى ، وإذا كان بهذه الأماكن شخص //

المخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً عمداً ذات نفع عام وجعل وقوعها في زمن الهياج أو الفتنة ظرفاً مشدداً في الجريمة، وأضاف اشتراط موت من كان بهذه الأماكن بعد أن كان النص التجريمي السابق يشترط مجرد تواجده فقط بهذه الأماكن كما أضافت فقرة الحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها[1].

وبصدور القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ والذي جاء تصدياً للإرهاب الأسود والذي خرج على مصر من الظلام، والذي ليس له من زاد يقتات به إلا النيل من أمن واستقرار البلاد ومسيرة الديمقراطية والوحدة الوطنية فيها وليس له من هدف إلا الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر فأدخل المشرع بعض التعديلات على بعض نصوص قانون العقوبات فأدخل على المادة ١٠ عقوبات محل الدراسة تعديلاً[2] فأصبحت " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على

//أو أكثر كانت العقوبة الإعدام .". والجدير بالذكر أن أصل المادة ٩٠عقوبات يرجع إلى القانون ١٨٨٣ والقانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ في نص المادة ٨٣ عقوبات وعدلت صياغتها تحت رقم ٨١ عقوبات بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢ ثم أصبحت المادة ٩٠ بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧. د. محمد محمد عبد الكريم نافع ، مرجع سابق، ص٢٤٤.

(١) استبدلت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٧/١٩ ونصت على أن " يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنين كل من خرب عمداً مباني أو أملاك عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام.وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا وقعت الجريمة ي وزمن هياج أو فتنة أو يقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى. وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها.." .

(٢) عدلت المادة ٩٠ من قانون العقوبات بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢،الوقائع المصرية، ع٢٩ مكرر بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨، ثم بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

– في التشريع المصري : المادة محل البحث يرجع أصلها في نظام القانون المصري إلى قانون ١٨٨٣ ، والقانون ٣ لسنة ١٩٠٤ في نص المادة ٨٣ عقوبات والتي استوحيت من المادة ٩٥ من قانون العقوبات الفرنسي(١٨١٠) وقد الغي المرسوم بقانون (٥٢٩-٦٠) هذا النموذج التشريعي وأصبح وقوع مثل هذا الفعل يخضع لتطبيق المادة ٤٣٥ عقوبات فرنسي القديمة وهي المادة (٣٢٢-٦) في القانون الجديد (٦٨٦-٩٢).

وكانت المادة ٩٥ من قانون العقوبات القديم تعاقب بعقوبات سياسية (النفي) إذا كان التخريب بهدف سياسي.

Marcel Rousselet et Maurice Patin. Droit pénal spicial1958.p37.

د.محمد محمد عبد الكريم نافع : المرجع السابق، ص٢٤٥.

– في التشريع السوداني نصت المادة ١٤ من قانون العقوبات والتي نصت على أن //

خمس سنين كل من خرب عمداً مباني أو أملاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام.ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً لغرض إرهابي. وتكون العقوبة السجن المؤبد أو السجن المشدد إذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة أو بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى.

وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن ويحكم على الجاني في جميع الأحوال بدفع قيمة الأشياء التي خربها..".

ويتضح من نموذج الجريمة للمادة محل البحث أنها عمدية ذات حدث ضار، فهي جريمة مادية ذات نتيجة لأمن جرائم السلوك المجرد أو الجرائم الشكلية[1].

والشروع في هذه الجريمة متصور[2]على صورتيه الموقوفة والخائبة لكونها من الجرائم ذات النتائج ، كما أن الاشتراك فيها متصور سواء بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة[3]، وسنتناول بالدراسة بما يلي الحكمة من تجريم التخريب العمدي للمباني أو الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح

//"وأي شخص يخرب أو يتلف أو يعطل أية أسلحة أو ذخيرة أو مؤن أو سفن أو طائرات أو وسائل مواصلات أو مهمات أو مباني عامة أو أدوات للمرافق العامة كالكهرباء والماء وغيرها بغرض الإضرار بمركز البلاد الحربي أو زعزعة الثقة في النظام السياسي للدولة أو إثارة الرعب والفوضى بين المواطنين يعاقب وبالسجن مدة لا تجاوز أربع عشرة سنة كنا تجوز معاقبته بالغرامة أيضا. ". د. محمد محيى الدين عوض (قانون العقوبات السوداني- معلقا عليه) مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص٢٢٩.

- في التشريع العراقي: نصت المادة ١٩٧ عقوبات عراقي ويقتصر تطبيقا على ارتكاب هذا الفعل بغرض قلب نظام الحكم المقرر بالدستور وتخريب المباني والأملاك الحكومية ظرف مشدد للعقاب في جرائم الحرب الأهلية والاقتتال الطائفي والتقتيل والنهب واجتياح المدن والأملاك.

- في التشريع اللبناني والسوري: المواد ٣٠٨ ،٣٠٩ ،٣١٠ عقوبات لبناني،٢٩٨،٢٩٩ ، ٣٠٠ عقوبات سوري. راجع : د.محمد محمد عبد الكريم نافع : المرجع السابق، ص ٢٤٥.

(١) د.أحمد صبحي العطار، مرجع سابق، ص١٧٢، د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص٦٩.

(٢) د.أحمد صبحي العطار ، مرجع سابق ، ص١٧٢.

(٣) د.أحمد صبحي العطار: المرجع السابق، ص ١٧٢.

حكومية أو للمرافق العامة أو المؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام ، وكذا ركني الجريمة المادي والمعنوي ، والعقوبة المقررة لها على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحميـــة

لقد أحسن المشرع إذ جرم التخريب المتعمد للمباني أو الأملاك العامة بموجب نص خاص لأنه وكما يقول – بحق – جانب من الفقه الفرنسي ينبغي أن يكون للأملاك العامة قدسية خاصة لما لها من نفع عام يعود على أفراد المجتمع، ومن ثم فإنه يبدو من القصور أن يترك المشرع حماية هذه الممتلكات للنصوص العامة المنظمة لمثل التعييب أو الإتلاف[1].

فالمباني والأملاك العامة أو المرافق العامة هي دعامة الاقتصاد القومي وتمثل البنية الرئيسية له كما أن خدماتها لجميع أفراد المجتمع وهذا يضفي عليها من الأهمية ما يجعل المشرع يُعد تخريبها عمداً من الأفعال المنصبة لأمن الدولة مباشراً .

ثانياً: الركـــن المـــادي

الركن المادي لهذه الجريمة هو التخريب المتعمد للمباني أو الأملاك العامة[2] المبينة بالنموذج التجريمي أي أن نص المادة حدد محب السلوك المادي فالمباني لا تثير صعوبة في تحديد مدلولها ، بينما الأملاك قد يصعب حصر المراد بها لأنه يمكن أن تدخل ضمنها وسائل الإنتاج المشار إليها ي المادة ٨٩ مكرر عقوبات علامة على وسائل الخدمات والأموال الثابتة و المنقولة، فالأملاك هي كل ما يقبل التملك من ثابت أو منقول سواء كان مملوكاً للدولة أو مملوكاً

---

(١) د.أحمد صبحي العطار ، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٢) قدم بعض المتهمين في قضية تنظيم الجهاد بجريمة " التخريب العمدى للأملاك العامة " بأن خربوا أثاث مبنى مديرية أمن أسيوط والسيارات المملوكة لوزارة الداخلية . راجع الحكم الصادر في الجناية ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن دولة عليا.

للقطاع الخاص وتم تخصيصه لجهة أو مصلحة حكومية[1].

فنص المادة سوى في الحماية بين الأملاك العامة والأملاك الخاصة إذا كانت مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للمؤسسات العامة أو الجمعيات المعتبرة قانوناً ذات نفع عام[2].

والتخريب كسلوك مادي لمكون هذه الجريمة يلزم ألا يصل إلى التعطيل والإتلاف الكلي لوسيلة الإنتاج أو وسيلة الخدمات لأنه لو وصل إلى حد التعطيل أو التوقيف خرجت الجريمة عن نطاق محل البحث وسرت عليها المادة ٣٦١ مكرراً أولاً[3]. ويمكن أن يصل التعطيل الكلي لمبني أو مال ثابت أو منقول غير وسيلة الخدمات أو وسيلة الإنتاج.

وقد ذهب رأي أن المادة ٣٦١ مكرر (أولا) عقوبات تنحسر في وسائل الخدمات للمرافق العامة أو وسائل الإنتاج المملوكة للقطاع الخاص ، ويكن يرد على هذا الاعتراض بأن تلك المادة جاءت عامة على وسائل خدمات المرافق العامة ووسائل الإنتاج دن تخصيص لها بأنها مملوكة للقطاع الخاص.

والقول بغير ذلك يقودنا إلى نتيجة غريبة لا يمكن أن تكون إرادة المشرع قد انصرفت إليها وهي أن التعطيل المتعمد لوسائل الخدمات والإنتاج المملوكة

---

(١) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٧٧

(٢) فالمصالح الحكومية هي بعينها الدولة ووحدات الإدارة المحلية أي المحافظات والمدن والقرى والمرافق العامة هي كافة المرافق المخصصة لخدمة الجمهور مثل مرفق النقل العام ، ومرفق المياه وما إلى ذلك من مرافق تديرها أو تشرف عليها الدولة ووحدات الحكم المحلي، والمؤسسات العامة هي مؤسسات الدولة والقطاع العام والنقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام وأية مؤسسة تساهم فيها جهة من لهذه الجهات أو ينص القانون على اعتبار مالها من الأموال العامة ، والجمعيات المعتبرة ذات نفع عام هي التي يعطي لها القانون هذه الصفة فهذه إجمالا ذات الجهات التي نصت عليها المادة ١١٩ عقوبات. د.رمسيس بهنام : القسم الخاص من قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٧١.

(٣) نصت المادة ٣٦١ مكرراً أولاً عقوبات على أن " يعاقب كل من عطل عمداً بأية طريقة كانت وسيلة من وسائل خدمات المرافق العامة أو وسيلة من وسائل الإنتاج يعاقب بالسجن. وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة إذا وقعت الجريمة بقصد الإضرار بالإنتاج أو الإخلال بسير مرفق عام". مضافة بالقانون ٦٣ لسنة ١٩٧٥، الوقائع المصرية ، ع٣١، بتاريخ ١٩٧٥/٧/٣١.

للقطاع الخاص يعاقب عليها بالسجن (عقوبة السجن إعمالاً لنص المادة ١٦ مكن قانون العقوبات لا تنقص عن مدة ثلاث سنوات ولا تزيد عن خمسة عشر عاماً إلا في الأحوال الخاصة المنصوص عليها في القانون)، بينما تخريب تلك الوسائل حال كونها مملوكة للقطاع العام لا تتعدى عقوبة السجن الذي لا يجاوز خمس سنين .. فكيف ينال الجاني عن تعطيله لوسيلة الخدمات أو الإنتاج المملوكة لقطاع للقطاع الخاص عقوبة قد تصل إلى السجن خمس عشر عاماً ولا ينال عن تعطيله لها حال كونها مملوكة للقطاع العام عقوبة سوى سجن لا يزيد عن خمس سنوات[١]. ؟؟؟!

أما بالنسبة للوسيلة التي يقع التخريب بها فالأصل أن التخريب لا يقع بوسائل معينة دون غيرها لأن العبرة بحدوث النتيجة.لا بوسيلة بلوغها[٢] ولكن في الجناية محل الدراسة فلو استخدمت المفرقعات تحققت جناية أخرى غير هذه التي نحن بصدها والمؤثمة بالماجة ١٠٢ (ب) عقوبات[٣].

ثالثاً : الركن المعنـــوي

هي جريمة حسبما جاء بنموذجها التجريمي نصت المادة على " كل من خرب عمداً " أي يلزم لتوافرها القصد الجنائي فيجب أن يكون الفاعل عالماً بكون الأشياء محل التخريب مملوكة لجهة من الجهات العامة أو مملوكة لآحاد الناس

---

(١) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٧٢.

(٢) راجع الحكم في الدعوى ٤٣٢١ لسنة ١٩٩٣ جنايات نجع حمادي المقيدة برقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٩٣ حصر أمن دولة عليا صادر في ١٩٩٦/١٠/٣١.

– الحكم في الدعوى ١٣١٥ لسنة ١٩٩٣ طما المقيد برقم٥٤٠ لسنة ١٩٩٣ كلي سوهاج المقيد برقم ٩٥ لسنة ١٩٩٣ جنايات أمن دولة عليا صادر في ١٩٩٧/١٢/١.

– الحكم في الدعوى ١٤٨١ لسنة ١٩٩٣ جنايات قسم أسوان المقيد برقم ٩١٢ لسنة ١٩٩٣ حصر أمن دولة عليا صادر في ١٩٩٦/٥/٥.

(٣) نصت المادة ١٠٢(ب) عقوبات على أن : يعاقب بالإعدام كل من استعمل مفرقعات بنية الجريمة المنصوص عليها في ٨٧ أو بغرض ارتكاب قتل سياسي أو تخريب المباني والمنشآت المعدة للمصالح العامة أو للمؤسسات ذات النفع العام أو للاجتماعات العامة أو غيرها من المباني أو الأماكن المعدة لارتياد الجمهور ..". هذه المادة مضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٩ ، الوقائع المصرية، ع ٥٧ في ١٩٤٩/٤/٢٩.

ولكن تم الاستيلاء عليها أو استأجرته إحدى الجهات العامة من مالكيه فإن انتفى هذا العلم بأن كان يظنه مملوكاً لجهة خاصة فلا تقع الجريمة محل البحث ، كما يجب أن تتجه إرادة الجاني إلى إحداث النتيجة.

أما العلم بكون المشرع قد جرم التخريب المتعمد لما ذكرته المادة فهذا غير متطلب لأنه لا يفترض قانوناً[1].

كما يشترط ألا يقترن القصد الجنائي فيها بالإضرار بالاقتصاد القومي[2] وإلا تحققت الجريمة المؤثمة بنص المادة ٨٩ مكرر عقوبات والتي يشترط القانون لاستحقاق العقوبة فيها أن تقيم النيابة العامة الدليل على أن الفاعل توافرت لديه غاية الإضرار بالاقتصاد القومي، فإن عجزت عن تقديم هذا الدليل تعين تطبيق المادة محل البحث ٩٠ عقوبات كمادة احتياطية.

وتطلب المشرع قصداً جنائياً خاصاً في الفقرة الثالثة من المادة محل البحث إذ حدث التخريب العمدي بقصد إحداث الرعب أو إشاعة الفوضى[3]، فالقصد الخاص يتوافر بقصد الجاني إحداث الرعب أو إشاعة الفوضى إضافة إلى قصده العام في الإتلاف العمدي.

كما يتوافر القصد الجنائي الخاص في الفقرة الثانية إذا ارتكب الجاني جريمته تنفيذاً لغرض إرهابي فالقصد الجنائي الخاص يتوافر بغاية أخرى يبتغيها الجاني هي الغرض الإرهابي خلاف قصده العام في الإتلاف العمدي.

رابعاً : العقوبـــــة

عاقب المشرع الجاني في الجريمة محل البحث بالسجن مدة لا تجاوز الخمس سنوات، ويضاعف الحد الأقصى للعقوبة إذا ارتكبت الجريمة تنفيذاً

---

(١) د.أحمد صبحي العطار: مرجع سابق، ص١٧٢ وما بعدها.

(٢) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٧٨؛ د.أحمد صبحي العطار، مرجع سابق، ص١٧٣؛ د.رمسيس بهنام ، مرجع سابق ،ص ٧٣.

(٣) د.أحمد صبحي العطار : مرجع سابق، ص١٧٣.

لغرض إرهابي ويتضح من النص أن المادة ٨٦ من قانون العقوبات قد حددت المقصود بالإرهاب ويتضح من النص التجريمي للجريمة محل البحث أن المشرع جعل الغرض الإرهابي غاية وليس وسيلة.

وقد تصل العقوبة إلى السجن المؤبد أو السجن المشدد في حالة توافر إحدى الظرفين الزمني أو النفس على النحو التالي:

- العنصر الزمني : إذا وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة. فالهياج معناه تمرد الكتلة الجماهيرية في انفعال عام، أما الفتنة فهي مواجهة بين عنصرين أو أكثر من العناصر المتخاصمة في الشعب وقد تؤدي مع الزمن إلى احتمال قيام حرب أهلية[١]، وعلة التشديد فيما يعكسه ارتكاب الفعل في هذا الزمن من رغبة في تحدى سلطان الدولة وسيادتها وتأجيج لنيران الهياج والفتنة بما يشعر الغوغاء بضعف قوة الدولة على مواجهتها بما يزيد الأمور اضطراباً وتعقيداً[٢].
- العنصر النفسي : إذا وقعت الجريمة بقصد إحداث الرعب بين الناس أو إشاعة الفوضى ويجب أن تقيم النيابة الدليل على توافر إحدى هاتين الغايتين لديه، وعلى ذلك فلو وقعت الجريمة في زمن هياج أو فتنة ولم يكن الجاني قاصداً إحداث الرعب أو إشاعة الفوضى وإنما مجرد التشفي من رئاسته أو احتجاجاً فلا ينطبق الظرف المشدد وتكون العقوبة الإعدام إذا نجم عن الجريمة موت شخص كان موجوداً في تلك الأماكن، ويحكم في جميع الأحوال على الجاني بدفع قيمة الأشياء التي خربها.

---

(١) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص٧٤.

(٢) د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٨٣.

المطلب الثالث

محاولة احتلال المباني العامة بالقوة

٦٩- تمهيـــد وتقســيم

للمباني العامة من القدسية والاحترام ما يكفي ليحمل الدولة باختلاف تشريعاتها لانتهاج سياسة حماية المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة لما لها من نفع عام يعود على أفراد المجتمع بوجه شامل فكان من القصور ترك حماية الأملاك العامة إلى نصوص قانون العقوبات العامة[١]. فتدخل المشرع ساداً لهذا النقص وجرم مجرد محاول احتلال المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو المرافق عامة أو المؤسسات ذات نفع عام وأدرج هذه الجريمة – لما لها من أهمية – في الباب الخاص بالجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل.

فجاء نص المادة ٩٠ مكرر من قانون العقوبات[٢] على أن " يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد كل من حاول بالقوة احتلال شئ من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو لمؤسسات ذات نفع عام.

فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يعاقب بالإعدام من ألف العصابة ، وكذلك من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما . ".

---

(١) د.هالة أحمد غالب أمين بحر : مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٢) مضافة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧، ا بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ الوقائع المصرية ،ع ٣٩ مكرر بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٩، وقد اشتق هذا النص من المادة ١٦٨ من مشروع لجنة تعديل قانون العقوبات .

ورد النص على تجريم هذا الفعل في القانون الفرنسي بمقتضى القانون ٢٤ مايو ١٨٣٤ (المادة ٨/١) إذا كان احتلال المباني بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العامة.

Rousselet (M) et Patin (M), droit pénal spécial sirey 1958. P.39.

في التشريع السوداني: جرم المشرع بموجب المادة ٢١ من قانون العقوبات والتي عاقبت بالسجن مدة لا تجاوز سنتين أو بالغرامة أو بالعقوبتين معا كل شخص يحتل أو يشرع في احتلال أي مبنى من المباني العامة أو أية منشآت أو عربات السكك الحديدية أو الطائرات أو وسائل النقل المخصصة لاستعمال أجهزة الدولة أو الهيئات أو المؤسسات العامة. د. محمد محيى الدين عوض : المرجع السابق، ص٢٣١

وفي التشريع العراقي : فقد جرمت المادة ١٩٦ عقوبات اختلال المباني العامة بالقوة .د. محمد عبد الكريم نافع: المرجع السابق، ص٢٤٠.

ويتضح من النص أن الجريمة – محل البحث – هي جريمة شكلية لا مادية أي أنه لا يلزم لوقوعها تحقيق نتيجة إجرامية فهي من جرائم الخطر[١]، وهي جريمة غير قابلة لتحقق الشروع فيها[٢]، فإما أن تقع المحاولة أو لا تقع فإذا حدثت المحاولة – سواء نجحت أو أخفقت – فقد وقعت بها الجريمة كاملة[٣]، لأن القانون لا يستلزم نجاح المحاولة في سبيل أن تقع الجريمة.

والجريمة في فرضها الأول هي جريمة فاعل واحد فيكفي أن تقع المحاولة من شخص (فرد) بالقوة – سواء القوة العضلية أو باستخدام سلاح – لاحتلال شئ من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو المؤسسات ذات نفع عام.

كما يمكن أن تقع الجريمة في فرضها الأول أيضاً من عصابة غير مسلحة وإنما تستخدم القوة العضلية لأفرادها فقط كاللكم أو الضرب، والقانون لم يتطلب في هذا الفرض بالذات تعدد الفعلة وإن كان من الممكن تحقيقه عملاً.

أما الفرض الثاني فهي جريمة فاعل متعدد بأن تقع من عصابة شريطة أن تكون مسلحة.

والاشتراك في الجريمة لا يتصور إلى في صورة المساعدة المعاصرة لأن الاتفاق أو التحريض أو المساعدة المتفاهم عليها مقدماً تجعل من الفرد عضواً في العصابة الإجرامية وأحد الفعلة المتعددين في الجريمة[٤]. وسنتناول فيما يلي الحكمة من تجريم الجناية – محل الدراسة – وكذا ركنيها المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها، وذلك على النحو التالي:

---

(١) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص ٧٦ ؛ هالة أحمد غالب: مرجع سابق، ص٣٤٣.
(٢) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق، ص٧٦.
(٣) أبا زيد بسطاوي مصطفى : مرجع سابق، ص٥٨١.
(٤) د.رمسيس بهنام : مرجع سابق، ص٧٧؛ هالة أحمد غالب: مرجع سابق ، ص٣٤٣.

أولاً : المصلحة المحميـــة

علاوة على ما يمثله احتلال المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو لمرافق عامة أو المؤسسات ذات نفع عام من تحدي سافر على سلطة الدولة وهيبتها فإن هذه الأماكن تضم الأنشطة الإدارية والخدمية والحكومية ومن شأنه تلك الأفعال أن تؤدي إلى تعطيل أعمالها وإهدار لقيمتها[1].

ثانياً : الركـــن المـــادي

قوام الركن المادي هو المحاولة بالقوة لاحتلال المباني العامة أو المخصصة لمصلحة حكومية أو مرافق عامة أو مؤسسات ذات نفع عام ، وعلى ذلك فإنه يلزم لتوافر الركن المادي للجريمة – محل البحث – عنصران هما المحاولة واقتران هذا المحاولة بالقوة[2]، والمحاولة سبق دراستها في المبحث الأول من هذا الفصل، والمقصود بالقوة يختلف حسب فرضى الجريمة محل البحث وسنتناولهما بشئ من التفصيل فيما يلي:

(أ) الفرض الأول

يتمثل في وقوع الجريمة من الفاعل منفرداً سواء أكان مسلحاً أو مستخدماً قوته العضلية فقط، وقد تقع الجريمة من عصابة غير مسلحة تعتمد على القوة العضلية لأفرادها في المحاولة.

(ب) الفرض الثاني

أن تقع الجريمة من عصابة مسلحة، والعصابة هنا لم يحدد القانون عدد

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٧٠ وما بعدها.

(٢) في القضية تنظيم الجهاد قدم المتهمين بتهمة المحاولة بالقوة اختلال مباني وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والإذاعة والتليفزيون والسنترالات التليفونية لإحكام السيطرة على البلاد وإعلان بيانات الاستيلاء على السلطة. الحكم في القضية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا الصادر في ١٩٨٤/٩/٣٠ وفي قضية الفنية العسكرية حاول المتهمون من الأول وحتى الرابع والسبعين وهم عصابة مسلحة احتلال إحدى المباني العامة بالقوة بأن هاجموا حراس الكلية الفنية العسكرية. الحكم في القضية ٨١ لسنة ١٩٧٤ أمن دولة عليا الصادر في ١٩٧٥/٥/٣١.

الأشخاص المتطلبين لقيامها والأمر متروك لتقدير قاضي الموضوع[١]، وليس من الضروري لاعتبار العصابة مسلحة أن يكون جميع أفرادها أفراد حاملين للأسلحة بل أن يكون بدلها ما يكفي لاعتبارها مسلحة[٢]، أو مجرد وضع السلاح تحت تصرفهم، ويستوي أن يكون السلاح سكين أو سلاح ناري أو مفرقعات.

أما عن محل الجريمة فيجب أن يكون مباني عامة أو أجزاء منها أو مباني مخصصة لمصالح حكومية أو مؤسسات ذات نفع عام ، ومن قبيل هذه المباني مقار الوزارات ومرافق الراديو التليفزيون والبريد والسكك الحديدية وإدارة النقل العام أو المؤسسات ذات نفع عام كمقار الأحزاب السياسية[٣]ومجرد الاتفاق على محاولة احتلال المباني العامة لا يكفي لتحقيق الجناية التي نحن بصددها مادامت المحاولة لم تقع بالفعل كأن ذلك يحقق جناية الاتفاق الجنائي المنصوص عليها في المادة ٩٦ عقوبات[٤].

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

هي جريمة عمدية[٥]، فلا يمكن تصور وقوعها بطريق الخطأ[٦]، ويستند ركنها المعنوي على القصد الجنائي بعنصريه العلم والإرادة.

فالعلم يجب أن ينصرف إلى ماديات الجريمة وهي محاولة احتلال المباني أو المرافق العامة بالقوة، فإن لم يتوافر لدى الجاني العلم الكافي بأن المبنى عام أو مخصص لمصلحة حكومية أو مرفق عام بل خيل إليه أنه مملوك لأحد

---

(١) جندي عبد الملك: مرجع سابق، ص١٢٠، مصطفى مجدي هرجة: مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) أبا زيد بسطاوي مصطفى: مرجع سابق، ص٥٨١، د. هالة أحمد غالب: مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٣) نصت المادة ١٤ من القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية على اعتبار أموال الحزب في حكم الأموال العامة في تطبيق أحكام قانون العقوبات.

(٤) د.رمسيس بنهام : مرجع سابق، ص٧٨.

(٥) أبا زيد بسطاوي : مرجع سابق، ص٥٨٢، د.رمسيس بنهام : المرجع السابق ص ٧٨، د.هالة أحمد غالب أمين : مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٦) د.هدى حامد قشقوش: مرجع سابق، ص٩٦.

الأشخاص فلا تتحقق الجريمة محل البحث، كما يجب أن تكون إرادة الجاني قد اتجهت لاقتراف الفعل[1].

وإن كان الاعتداء موجه من عصابة مسلحة فلا بد أن يكون الفاعل على علم بغاية أفراد العصابة وصفتهم كأفراد مسلحين وغرضهم من الاعتداء وأن تتجه إرادته إلى المساهمة في تنفيذ الجريمة[2].

رابعاً : العقوبـــــة

يعاقب بالسجن المؤبد أو السجن المشدد الفاعل المنفرد – سواء كان مسلحاً أم لا– إذا حاول بالقوة احتلال شئ من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو المرافق عامة أو المؤسسات ذات نفع عام، ويعاقب بذات العقوبة أفراد العصابة – الغير مسلحة – جميعهم بمن فيهم مؤلف العصابة أو زعيمها أو من تولى قيادة فيها، وبذات العقوبة لأفراد العصابة –المسلحة– من غير مؤلفها أو زعيمها أو من تولى قيادة فيها[3]. وحالة واحدة فقط تشدد فيها العقوبة لتصل إلى الإعدام وهي لمؤلف العصابة المسلحة أو من تولى زعامتها أو تولى فيها قيادة ما.

ويشترط لتشديد العقاب حسبما يبين من نص المادة ثلاثة شروط يجب توافرها معاً أولهم أن تقع الجريمة من عصابة، وثانيهم أن تكون العصابة مسلحة، وثالثهم أن العقوبة المشددة يستحقها مؤلف العصابة المسلحة أو من تولى زعامتها أو من تولى فيها قيادة ما.

---

(١) تطلبت بعض التشريعات المقارنة ومنها التشريع الجزائري قصداً جنائياً خاصاً حيث نصت المادة ٨٨ عقوبات في فقرتها الثالثة على عقوبة السجن المؤبد لكل من اغتصب أو أحتل المباني أو المراكز أو غيرها من المنشآت العمومية وذلك بقصد مهاجمة أو مقاومة القوة العمومية. فالمشرع الجزائري تطلب لقيام الجريمة قصداً جنائياً خاصا على القصد العام وهو الغاية التي يبتغيها الجاني من احتلاله المباني العامة وهي أن يكون ذلك بقصد مهاجمة ومقاومة السلطة العمومية بخلاف المشرع المصر والذي اعتبر أن احتلال المباني العامة أو مجرد المحاولة تقع به الجريمة كاملة إذا توافر لدى الجاني القصد الجنائي العام. د. إبراهيم الشباسي : المرجع السابق ، ص٣٠٣.

(٢) د.هالة أحمد غالب: مرجع سابق، ص٣٤٥.

(٣) د.هدى حامد قشقوش: المرجع السابق، ص٩٧.

وعلة التشديد ترجع إلى زيادة جسامة الفعل الإجرامي لصدوره من عصابة مسلحة إضافة إلى أن التعدد يسهل الجريمة كما أن شخص مؤلف العصابة أو زعيمها أو المتولي قيادة فيها يعكس مدى الخطورة الإجرامية الكامنة فيه بالإضافة إلى الدور الإجرامي الذي يؤديه مما يجعل أفراد العصابة في حالة انسياق وطاعة لأوامره[1].

المطلب الرابع
رئاسة عصابة مسلحة لنهب الأراضي

تمهيد وتقسيم

عبر القانون الدولي عن العصابات المسلحة لنهب الأراضي بمصطلح الاضطرابات الداخلية. فالعصابات المسلحة الهادفة إلى اغتصاب ونهب الأراضي أو الأموال أو مقاومة القوات العسكرية الشرعية تُحدث اختلالاً في النظام الداخلي نتيجة لأعمال العنف المسلحة والتي يعرب فيها الأفراد أو المجموعة علناً عن معارضتهم واستيائهم تتمثل في صراع الفصائل أو ضد السلطة الحاكمة[2]، ولا يهم كون هذه الاضطرابات تتميز بطابع طويل الأمد أم قصير الأمد، تشمل جميع الإقليم أو جزء منه فقط، سواء أكانت تلك النزاعات بسبب اتجاهات دينية أو سياسية أو غيرها، كما عنى المشرع بحماية الثروة الاقتصادية للبلاد والممثلة في الأراضي والأموال المملوكة للدولة أو لجماعة الناس، وبلغت عناية المشرع بحماية الأراضي والأموال من الاغتصاب والنهب أن سوى بين الأراضي والأموال المملوكة للحكومة والمملوكة لجماعة من الناس.

ولم يكتف المشرع بتجريم فعل السلب والنهب الواقع من عصابة مسلحة بل

---

(١) د.هالة أحمد غالب : المرجع السابق، ص٣٤٦.

(2)Marion harroff- Tavel. L'action du comité international de la croix-rouge. Face aux situations de violence international , No. 1933, P.10.

قرر نفس العقوبة للعصابة المسلحة إذا قاومت القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات، وذلك لعدم تصور تكوين عصابة مسلحة بغرض مقاومة رجال السلطة العامة فقط فالعصابات تتكون بغرض الاعتداء ثم تستكمل نشطها بالقتال ضد قوة الشرطة[1].

ولهذا اعتبر المشرع رئاسة عصابة مسلحة بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي – سواء مملوكة للحكومة أو لآحاد الناس – أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة الجناة أو مجرد مساعدة العصابة بالأسلحة والمهمات والآلات أو مساكن يأوون إليها أو يجتمعون فيها هو مساس مباشر بأمن الدولة الداخلي فنصت المادة ٩٣[2] من قانون العقوبات على أن " يعاقب بالإعدام كل من تولى نفسه رئاسة عصابة حاملة السلاح أو تولى فيها قيادة وما كان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو الجماعة من الناس أو لمقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات".

ويعاقب من عدا هؤلاء من أفراد العصابة بالسجن المشدد"[3].

---

(١) د.محمد محمد عبد الكريم نافع : مرجع سابق، ص٢٥٣.

(٢) استبدلت بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، الوقائع المصرية ، ع ٣٩ مكرر بتاريخ ٥/١٩ /١٩٧٥. ويرجع أصل التجريم لفعل نهب الأراضي ومقاومة القوة العسكرية في النظام القانوني المصري إلى القانون ١٨٨٣، والقانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٤ تحت المادة ٨٤، وألغيت هذه الجريمة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٢٢. وأعيد النص عليها بالقانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ تحت المادة ٩٣. والمادة ٨٣ عقوبات في القانون (١٨٨١ – ١٩٤٠) مستوحاة من المادة ٩٦ عقوبات فرنسي (١٨١٠) والمضافة بالقانون الصادر في ٢٨ إبريل ١٨٣٢ وتنص على أن العصابات المشكلة بقصد الاستيلاء على الأراضي والأموال العامة والخاصة. وقد أعيد النص على الجريمة في المادة ٩٥ عقوبات فرنسي بالمرسوم بقانون (٥٢٩ –٦٠) ولم ينص القانون الجديد (٦٨٦ – ٩٢) على هذه الجريمة حيث يرى بعض الفقه الفرنسي أن خطر الحرب الأهلية وارتكاب السلب والنهب أصبحت من الأمور المستبدة في المجتمع الفرنسي بما لا يجدي معه النص عليها. راجع: د. محمد محمد عبد الكريم نافع، المرجع السابق، ص٢٣٠.

(٣) عُدلت العقوبة إلى السجن المشدد بدلاً من الأشغال الشاقة المؤقتة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣. ويقابل هذه المادة في التشريعات العربية المادة ٣٠٩ عقوبات لبناني . د. سمير عاليه ، المرجع السابق، ص١٤١، والمادة ٢٩٩ عقوبات سوري ، والمادة ١/٢٠٣ عقوبات مغربي. د. توفيق محمد الشاوي ، المرجع السابق، ص١٨٩، المادة ١/٨٦ عقوبات جزائري. د. إبراهيم الشباسي، المرجع السابق، ص ٣٠٢، والمادة ١٩٤ عقوبات عراقي. د. محمد محمد عبد الكريم نافع ، المرجع السابق، ص٢٣١.

ويلاحظ أن المادة السابقة في فقرتها الثانية قد نصت على عقاب أفراد العصابة الآخرين على خلاف المادة ٩٢ من القانون ٥٨ لسنة ١٩٣٧ سالفة الذكر والتي كانت تعاقب باقي أفراد العصابة والذين يتم القبض عليهم بمحل الواقعة مما يجعل من تمكنوا من الفرار بمنأى عن العقاب(١).

كما نصت المادة ٩٤ من قانون العقوبات على أن " يعاقب بالسجن المشدد كل من أدار حركة العصبة المذكورة في المادة السابقة أو نظمها أو أعطاها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم بذلك أو بعث إليها بمؤونات أو دخل في مخابرات إجرامية بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها، وكذلك كل من قدم لها مساكن أو محلات يأوون إليها أو يجتمعون فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم . "(٢).

وقد عني المشرع بإفراد نص خاص لمن يقدم معونات أو مؤونات أو مساكن حرصاً على عدم إفلات من يعاون العصابة المذكورة بأية وسيلة رغم أن القاعدة العامة الواردة في المادتين ٤٠ و ٤١ عقوبات ومؤداها أن من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ، والعقوبة الواردة بالمادة ٩٤ عقوبات هي السجن المشدد وهي ذات العقوبة للفعل الأصلي وهو عضوية العصابة في المادة ٩٣ عقوبات. ولعل القانون قد أثر التصريح والتفصيل فقرر ذات العقوبة أفعال المساعدة في الجريمة وفصل صورة المساعدة توخياً لمزيد من الصراحة (٣).

والجريمة محل البحث في مادتيها شكلية ذات حدث نفسي مجرد، والذي لا يشترط القانون فيه الضرر أو الخطر المنذر بالضرر، وهذا الحدث هو مجرد تلاقي إرادة الطرفين(٤)، وهي كذلك من جرائم الفاعل المتعدد ففي المادة الأولى فلابد من رئيس أو قائد ينصب نفسه، ولابد من طرف آخر مُنقاد وهو أفراد العصابة.

---

(١) مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٥٥.
(٢) معدلة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.
(٣) د.رمسيس بهنام:مرجع سابق، ص١٠٥؛ مصطفى مجدي هرجة،المرجع السابق،ص٢٧.
(٤) د.رمسيس بهنام : المرجع السابق ، ص١٠٠.

وفي المادة الثانية ٩٤ عقوبات لابد من مدير للعصابة أو منظم أوعاطي أو جالب أسلحة أو مهمات أو آلات أو متخابر مع العصابة، ولابد أيضا من طرف آخر وهو أفراد العصابة .

وسنتناول فيما يلي المصلحة وركاني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة لها، على النحو التالي:

أولاً : المصلحـــة المحمـــية

من النص التجريمي يبين أن المشرع عنى بحماية الثروة الاقتصادية للبلاد والمتمثلة في الأراضي والأموال المملوكة للحكومة أو لجماعة من الناس مجرماً تنامي المظاهر المادية نحو تخريب الثروة الاقتصادية وقد بلغت عناية المشرع بحماية الأراضي والأموال من الاغتصاب والنهب أن سوى بين الأراضي والأموال المملوكة للحكومة والمملوكة لجماعة من الناس.

ثانياً : الركـــن المـــادي

للسلوك المادي في الجريمة محل البحث عدة صور هي :

(١) رئاسة عصابة مسلحة.

(٢) مقاومة القوة العسكرية.

(٣) العضوية في العصابة سالفة الذكر.

(٤) إدارة أو إعطاء أسلحة أو مهمات للعصابة.

(٥) الدخول في مخابرات إجرامية مع رؤساء العصبة.

(٦) تقديم مساكن أو محلات للعصابة يأون إليها أو يجتمعون فيها .

وسوف نستعرضها كما يلي :

(١) رئاسة عصابة مسلحة

يتحقق الركن المادي بسلوك الجاني سلوكاً بأن يقلد نفسه رئاسة العصابة المسلحة وأن يتولى فيها قيادة ما والعصابة تقتضي التنظيم والتبعية فيجب أن

تكون لها إدارة ووظائف موزعة بين أعضائها فيكون لها رؤساء وقواد وأفراد، ولم يحدد القانون عدد الأشخاص الذي تتكون منهم العصابة بل ترك هذا الأمر لتقدير المحكمة تقدر ما إذا كان عددهم كافياً لأداء الغرض المستهدف من عدمه[1].

(٢) مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات.

يتحقق السلوك المادي بمقاومة العصابة للقوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات.

(٣) العضوية في العصابة سالفة الذكر.

يتحقق السلوك المادي بفعل أعضاء العصابة في انقيادهم وتبعيتهم لرئيس العصابة أو متولي القيادة فيها.

(٤) إدارة أو إعطاء أسلحة أو مهمات للعصابة.

يتحقق السلوك المادي بإدارة حركة العصابة أو تنظيمها وهذه المساعدة مادية ومعنوية، وإعطاء العصبة أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية مع العلم بها أو جلب هذه الأسلحة أو المهمات، والمراد بالإعطاء الهبة، أما الجلب فهو إحضار بمقابل تمييزاً له عن الإعطاء، وكذلك إمداد العصابة بالمؤونات مثل الأطعمة أو الذخيرة وما إلى ذلك وهذه كلها مساعدات مادية[2].

(٥) الدخول في مخابرات إجرامية مع رؤساء العصبة.

يتحقق السلوك المادي بدخول الجاني في مخابرات إجرامية مع رؤساء العصبة أو مديريها عن الأراضي أو الأموال التي تنهب وتسلب أو عن القوة العسكرية المكلفة بمطاردة العصابة وهي مساعدة معنوية.

---

(١) مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٥٦.
(٢) د.رمسيس بهنام : القسم الخاص في قانون العقوبات ، مرجع سابق ، ص ١٠٥.

(٦) تقديم مساكن أو محلات للعصابة يأوون إليها أو يجتمعون فيها .

يتحقق السلوك المادي بتقديم الجاني مساكن أو محلات تأوي إليها العصابة أو تجتمع فيها وهي مساعدة مادية.

ويشترط توافر ملابسة معينة للسلوك المادي هي أن تكون العصابة مسلحة، ولا يلزم كون جميع أفراد العصابة حاملين للسلاح، وإنما تعتبر العصابة مسلحة ولو كان بعضهم يحل السلاح دون البعض الآخر، وأن يضبط السلاح في مكان يتبين أنه في حيازة العصابة، وليس بلازم أن يكون السلاح قد استعمل بالفعل أو شرع في استعماله[١]، فحمل السلاح ظرف عيني متعلق بالواقعة الإجرامية ويسري على جميع الأعضاء ويكفي في ذلك أن يكون السلاح معد لاستخدام أعضاء الجماعة ومحفوظاً في أحد المخازن طالما يعتبر في حيازة الجماعة[٢].

والشروع في الجناية المؤثمة بنص المادة ٩٣ عقوبات غير متصور على صورتيه الموقوفة أو الخائبة، والاشتراك بطريق الاتفاق أو بطريق التحريض غير منصور لأنه يجعل الشريك عضواً في العصابة، أما الاشتراك بطريق المساعدة فهو جناية خاصة مؤثمة بالمادة ٩٤ عقوبات[٣].

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[٤] يلزم لها توافر القصد الجنائي بشقيه العلم والإرادة، وإرادة الجاني لرئاسة العصابة واردة كل عضو في العصابة إلى اغتصاب الأراضي والأموال أو مقاومة القوة العسكرية المكلفة بمطاردة مرتكبي

---

(١) أبازيد بسطاوي : مرجع سابق ، ص ٥٩٤، د.رمسيس بنهام : القسم الخاص في قانون العقوبات، مرجع سابق، ص١٠٢.

(٢) د.طارق سرور : مرجع سابق، ص٢٠٤.

(٣) أبا زيد بسطاوي مصطفى ، مرجع سابق، ص٥٩٤، د.رمسيس بهنام : المرجع السابق ص ١٠٢.

(٤) أبا زيد بسطاوي مصطفى ، مرجع سابق، ص٥٩٥، ٥٩٩، د.رمسيس بهنام : مرجع سابق ، ص ١٠٢و ١٠٥؛ مصطفى مجدي هرجة : التعليق على قانون العقوبات ، مرجع سابق، ص٦٥..

هذه الجنايات أو مساعدة العصابة بالأسلحة أو المهمات أو المؤونات أو بالمسكن والمحلات (المساعدة المادية والمعنوية)، وتواقر عام الجاني بالهدف المتآمر من أجله وهو اغتصاب أو نهب الأراضي والأموال وأن السلاح في حوزة المتآمرين.

فانضمام شخص إلى تكتل بشري دون علم بأن هذا التكتل مسلح وبالهدف منه لا يوفر الجنائية في حق الشخص أو أن المساعدات والأطعمة والأماكن التي يوفرها لبعض الأشخاص دون علمه تستخدم لإيواء العصابة ومساعدتها انتفى بالنسبة له القصد الجنائي ولا تتوافر الجريمة في حقه.

رابعاً: العقوبـــــة[1]

نصت المادة ٩٣ عقوبات على عقوبة الإعدام لكل من قلد نفسه رئاسة عصابة مسلحة أو تولى قيادة فيها وكان ذلك بقصد اغتصاب أو نهب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو الجماعة من الناس.

ونصت ذات المادة في فقرتها الثانية والمادة ٩٤ عقوبات على عقوبة السجن المشدد لأفراد العصابة سالفة الذكر وكل من أدار حركتها أو نظمها أو أعطاها أو جلب إليها الأسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو عالم بذلك أو بعث إليها بمؤونات أو دخل في مخابرات إجرامية بأي كيفية مع رؤساء تلك العصبة أو مديريها وكذلك كل من قدم لهم المساكن أو المحلات التي يأوون إليها أو يجتمعون فيها وهو عالم غايتهم وصفتهم .

---

(١) ذهب المشرع الفرنسي في قانون العقوبات القديم إلى عقاب جريمة التحريض على حرب أهلية أو بحمل المواطنين على التسلح في مواجهة بعضهم أو القيام بأعمال السلب بعقوبة سياسية وهي النفي في مكان محصن (المادة ٩١/١ من قانون ٨ يونية ١٨٥٠
Rousselet (M) et Patin (M) droit pénal spécial. SIREY 1958. P.36.

المبحث الخامس
الجرائم المختلطـــــة

٧٠ـ تمهيـــد وتقســـيم

سبق القول أن جرائم أمن الدولة، يصعب أن تمس مصلحة معينة دون سواها، وإن كان الطابع السياسي غالباً عليها إلا أن هناك جرائم ضد أمن الدولة الداخلي تمس أكثر من مصلحة منها ما هو سياسي واقتصادي كاختطاف وسيلة من وسائل النقل، وسنعرض لها بشئ من التفصيل فيما يلي:

٧١ـ اختطاف وسيلة من وسائل النقل

٧٢ـ تمهيـــد وتقســيم

تمتد أهمية النقل في حياة المجتمعات إلى الجوانب الاجتماعية والسياسية وليس الاقتصادية فقط، فالعصر الحديث يتميز بتقسيم العلم وتخصص الصناعات والإنتاج الكبير ونمو المدن الكبرى واتساع الأسواق وكثرة المواد الأولية وما كان ليحدث ذلك لولا وجود وسائل النقل وتشعبها وتطورها، فعنى المشرع بحمايتها وتوفير أكبر قدر من السلامة لها فتدخل بتجريم اختطافها ولم يميز بين البرية والجوية والبحرية منها فنصت المادة ٨٨ عقوبات[1] على أن " يعاقب بالسجن المشدد كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل الجوي أو البري أو المائي معرضاً سلامة من بها للخطر".

---

(١) مضـــافة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، الوقائع المصرية، ع ٢٩ مكرر بتاريخ ١٨/٧/ ١٩٩٢، ومعدلـــة بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٢. نصت بعض التشريعات على إتلاف وسائل الـــنقل مثل القانون الليبي فنصت المادة ١٧٩ عقوبات على أنه "يعاقب بالسجن المؤبد لكل مـــن أتلـــف عمـــداً طائرات أو سفن معرضاً حياة الأشخاص الموجودين فيها للخطر. في التشريع الأمريكي: أصدر المشرع الفيدرالي قانون ضبط الجريمة الشامل في عام ١٩٨٤ لمكافحة التخريب ضد الطائرات كوسيلة للقضاء على النشاط الإرهابي فقد تضمن القانون تجـــريم أية تهديدات من شأنها تعريض وسائل النقل الجوية والبرية والبحرية للإتلاف أو التدمير .د.أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص١٨٣.

وحذت تشريعات أخرى حذو التشريع المصري فالقانون الفرنسي: جرم المشرع اختطاف وسيلة نقل جوية أو مائية أو برية أو تغيير مسارها بالقوة واعتبرها ضمن الأفعال الإرهابية الوارد ذكرها بالمادة ٤٢١-١ والمضافة بالقانون رقم ٩٢ – ١٣٣٦ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٩٢.

Code pénal, Huitiéme edition. 1995, P.495.

وتكون العقوبة السجن المؤبد إذا استخدم الجاني الإرهاب أو نشأ عن الفعل المذكور جروح من المنصوص عليها في المادتين ٢٤٠، ٢٤١ من هذا القانون لأي شخص كان داخل الوسيلة أو خارجها أو إذا قاوم الجاني بالقوة أو العنف السلطات العامة أثناء تأدية وظيفتها في استعادة الوسيلة من سيطرته، وتكون العقوبة الإعدام إذا نشأ عن الفعل موت شخص داخل الوسيلة أو خارجها.".

ويتضح من النص أن الجريمة من جرائم الخطر فهي تقع بمجرد ارتكاب فعل الاختطاف دون النظر إلى تحقيق نتيجة معينة، وقد ذهب رأي إلى أن الجريمة تقع بمجرد محاولة الاختطاف إذ من شأن ذلك تعريض سلامة من بالوسيلة للخطر[١]، والجريمة لا يتصور فيها لشروع وتتم كاملة بمجرد تعريض المصلحة للخطر[٢]، ويتصور وقوع الجريمة سواء من فاعل فرد أو عدة أفراد كما يستوي كون الفاعل مسلحاً أم لا، وسنتناول فيما يلي المصلحة المحمية وركني الجريمة المادي والمعنوي والعقوبة المقررة للفعل وموقف القانون الدولي وذلك على النحو التالي:

أولاً : المصلحة المحميـــــة

لا شك أن الاعتداء على وسائل النقل هو اعتداء على مصالح متعددة منها الاقتصادي ومنها الاجتماعي ومنها السياسي، فهذا الاعتداء ينجم عن تأخير في حركة الأشخاص وتبادل السلع والخدمات[٣]، وقد انتشرت في الآونة الأخيرة ارتكاب حوادث اختطاف الطائرات للضغط على الحكومات والمساومة من الارهابيين وأشهر حوادث اختطاف الطائرات في الفترة الأخيرة طائرتي الولايات المتحد الأمريكية لارتكاب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد.

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل ، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢) د.نور الدين هنداوي : مرجع سابق ، ص٦٤.

(٣) أستاذنا د. حسنين إبراهيم صالح عبيد: الجريمة الدولية ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧٩، دار النهضة العربية ، بند ٧٤، ص٢٠٦.

فعنى المشرع المصري بحماية نهضة البلاد الاقتصادية التي تعتمد بصفة أساسية على النقل لاتساع الأسواق وحماية وسائل النقل للأشخاص أيضاً لتوفير الأمن والطمأنينة لهم.

ثانياً: الركـــن المـــادي

يتحقق الركن المادي للجريمة محل البحث بإتيان الجاني سلوكاً قوامه اختطاف إحدى وسائل النقل البري أو البحر أو الجوي. فالاختطاف هو السيطرة المادية للجاني على وسيلة النقل ووضعها تحت حيازته الجاني وتصرفه(١).

ويذهب رأي فقهي – لا نؤيده– إلى اشتراط وحتمية وجود المختطف داخل وسيلة النقل حتى يتمكن من فرض سيطرته على الوسيلة وتوجيهها إلى الوجهة التي يديرها(٢).

ويرد على هذا الرأي بأنه من المتصور سيطرة الجاني مادياً على طائرة في الجو عن طريق سيطرته على جهاز القيادة فيها وتوجيهها كيفما شاء ، كما يتصور سيطرته على أبراج المراقبة وتهديد قائد الطائرة بأنها تحمل متفجرات وإجباره على الهبوط في مكان معين.

وكما هو ظاهر من النص فإن محل الاختطاف ينصرف إلى إحدى وسائل النقل البرية كالمواصلات العامة والقطارات، أو المائية كالمراكب والسفن المخصصة لنقل الركاب، أو الجوية كالطائرات. ويقتضي النص أن تكون الوسيلة المختطفة معدة لنقل الركاب ولورود النص ضمن طائفة جرائم الإرهاب فإنه يقتضي أن تكون له صفة العمومية ويستوي كون الوسيلة المدة لنقل الركاب مملوكة للدولة أو مملوكة لأفراد كأتوبيسات الشركات السياحية التي تقوم بنقل الأفراد والسائحين، ويخرج من هذا المفهوم وسائل النقل الخاصة بالأفراد، ويستوي أن يكون الخطف أثناء تحرك وسيلة النقل أو حال توقفها، وإن كان الخطر والضرر يكون غالباً أكثر جسامة أثناء تحرك وسيلة النقل(٣).

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل، المرجع السابق، ص١٠٤؛ د.مدحت محمد عبد العزيز ، مرجع سابق، ص٢٥١، د.نور الدين هنداوي: مرجع سابق، ص٦٣..

(٢) د.أسامة مجمد بدر : مرجع سابق ، ١٧٨؛ د.مدحت رمضان : مرجع سابق ، ص١٧٠.

(٣) عرفت المادة الخامسة في فقرتها الثالثة من اتفاقية لاهاي عام ١٩٧٠ المتعلقة بالقبض غير المشروع على الطائرات المدنية الطيران بأنه " يبدأ من لحظة إغلاق أبواب //

ويلزم أن تكون وسيلة النقل غير خالية من الركاب لأن النص يعاقب على الاختطاف إذا كان من شأنه تعريض سلامة من بالوسيلة للخطر وبالتالي فلا تقع الجريمة إذا انصب الاختطاف على وسيلة نقل خالية من الركاب حتى ولو كانت مخصصة للنقل العام(١).

وقد وردت بالمادة محل البحث عبارة " كل من اختطف وسيلة من وسائل النقل ... معرضاً سلامة من بها للخطر". مما تقدم يفهم من أن المشرع يشترط للتجريم أن يؤدي الاختطاف إلى تعريض سلامة الركاب للخطر بحيث إذا انتفى التعريض للخطر فلا تقوم الجريمة ولكن الواقع لفظ " معرضاً " يفيد اللازم بين الاختطاف وتعريض سلامة من بها للخطر أي أن تعريض من بالوسيلة للخطر هو نتيجة حتمية لاختطاف الوسيلة(٢).

وأخيراً فإن المشرع لم يشترط جنسية معينة للجاني القائم بالاختطاف أو الأشخاص الموجودين بالوسيلة المختطفة فيستوي كون الجاني مصرياً أو أجنبياً، وكذا الركاب(٣).

//الطائرة بعد ركوب المسافرين إلى لحظة فتح تلك الأبواب لنزولهم دون حاجة إلى اشتراط تشغيل القوة المحركة للإقلاع أو قطع ممر الهبوط حتى نهايته في مطار الوصول.". راجع: د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق، ص ١٤٣ وما بعدها. بينما اشترطت المادة الأولى في فقرتها الثالثة من اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ أن الطائرة تعتبر في حالة طيران من لحظة إدارة محركاتها . د.محمد محمود سعيد: مرجع سابق، ص٧٩.

(١) د.أسامة محمد بدر:مرجع سابق، ص١٧٩.، د.إبراهيم عيد نايل ، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٢) د.أسامة محمد بدر:مرجع سابق،ص١٧٩، د.محمد ابو الفتح الغنام:مرجع سابق،ص١٤٢.

(٣) وذلك على خلاف التشريع العماني والتي اشترطت جنسية للطائرة المختطفة فنصت المادة ١٣٦ عقوبات على أنه " يعاقب بالسجن عشر سنوات على الأقل كل من أقدم على :

١ – خطف طائرة عمانية وإرغامها على النزول في غير المطار الذي تقصده.

٢ – خطف طائرة أجنبية وإرغامها على النزول في إحدى المطارات العمانية.

ويقضى الإعدام إذا أدى الفعل أو المحاولة إلى قتل إنسان أو إلى تخريب الطائرة المخطوفة كلياً أو جزئيا. ". وردت هذه المادة بالفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الثاني – فصل جرائم الاعتداء على أمن الدولة الداخلي. راجع : د.أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص١٨٣.

ثالثاً : الركـــن المعنـــوي

الجريمة محل البحث عمدية[1]، يلزم لتوافرها القصد الجنائي الذي يقوم على علم الجاني بماديات الجريمة واتجاه الإرادة إليها، فيلزم علم الجاني بخطورة سلوكه وأنه يختطف وسيلة نقل من المذكورة بنص المادة وأن تتجه إرادته لمقارفة هذا النشاط، فلو قام سائق بقيادة وسيلة نقل بري وكان غيره معيناً لقيادتها عن جهل منه بذلك فلا يعد مرتكباً لجريمة الاختطاف، وكذا لو أجبر قائد مركبة نقل ركاب على توجيهها لمكان معين غير المحدد لها فلا جريمة على قائد المركبة وإن كانت تتحقق الجريمة بالنسبة لفعل من أجبره، ولا عبرة بالباعث فتقع الجريمة أياً كان عرض الجاني سواء لاستخدامها كوسيلة للهروب بها أو لاستعمالها في مخططات إرهابية أو مجرد سرقتها.

رابعاً: العقوبـــــة

نصت المادة محل البحث على عقوبة السجن المشدد، وشدد المشرع العقوبة إلى السجن المؤبد لحالات ثلاث والإعدام لحالة واحدة ونستعرضها فيما يلي :

- حالات السجن المؤبد

أولاً : التشديد راجع للوسيلة المستخدمة وهي إذا استخدم الجاني الإرهاب في اختطاف وسيلة النقل.

ثانياً : التشديد راجع على النتائج وهي إذا نشأ عن الفعل جروح مما هو منصوص عليه في المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ عقوبات لشخص سواء أكان داخل الوسيلة أو خارجها.

ثالثاً : التشديد راجع لمقاومة الجاني للسلطات بالقوة أو العنف أثناء محاولتهما استرداد الوسيلة في سيطرة الجاني .

---

(١) د.إبراهيم عيد نايل:مرجع سابق، ص١٠٦؛ د.أسامة محمد بدر : مرجع سابق، ص١٨٠؛، د.محمد محمود سعيد : مرجع سابق، ص٨٠، د.محمود صالح العادلي: المواجهة الجنائية للإرهاب، مرجع سابق ، ص١٤٤؛ د.محمد أبو الفتح الغنام : مرجع سابق، ص١٤٣؛ د.نور الدين هنداوي : مرجع سابق، ص٦٤.

وأخيراً رتب القانون عقوبة الإعدام إذا ترتب على الفعل موت أحد الأشخاص داخل وسيلة النقل المختطفة أو خارجها[١].

٧٣ ـ اختطاف وسائل النقل في القانون الدولي

هذا وتعد جريمة اختطاف وسائل النقل من الجرائم التي لاقت الكثير من العناية والاهتمام على المستوى الدولي أيضاً علاوة على ما لاقته من اهتمام في القوانين الداخلية فصدرت اتفاقية طوكيو ١٩٦٣ في شأن الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات[٢]، واتفاقية لاهاي ١٩٧٠ بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات[٣] والتي جاءت لتسد العجز الذي ظهر بالإتفاقية الأولى.

ثم جاءا اتفاقية مونتريال بشأن قمع الاعتداء على سلامة الطيران المدني ١٩٧١ وكان الهدف الأساسي من الاتفاقية الأخيرة هيو تفادي أوجه النقص التي شابت اتفاقية لاهاي بخصوص الأفعال غير المشروعة التي توجه إلى الطائرات أثناء وجودها بأرض المطار وأثناء تحليقها أو المواجهة ضد المنشآت والخدمات الأرضية في المطار[٤].

---

(١) ثار التساؤل حول تدخل الشرطة للإفراج عن ركاب الوسيلة المختطفة فإذا ترتب على ذلك موت أحد الأشخاص فهل يُسأل الجاني عن هذه الوفاة ؟ . النص صريح بتطبيق الظرف المشدد إذا ترتب على الخطف وفاة إنسان – لأن هذه الوفاة كانت بسبب عملية الاختطاف سواء أكان المتسبب في ذلك من هبوا لإنقاذ الركاب مباشرة أم الخاطف مباشرة لتوافر علاقة السببية. نور الدين هنداوي : مرجع سابق ، ص٦٥. قرب هذا المعنى: د.أسامة محمد بدر ، مرجع سابق ، ص١٨٢. وهذا خلاف رأي السيد رئيس مجلس الشعب . راجع : مضبطة مجلس الشعب الجلسة ١٠٢ في ١٩٩٤/٧/١٥.

(٢) انعقد المؤتمر في طوكيو في الفترة من ٢٠ أغسطس ١٤ سبتمبر ١٩٦٣ ووافق المؤتمر على الاتفاقية بعد إضافة بعض التعديلات عليها في ١٤ سبتمبر ١٩٦٤ .

(3) Conversation pour la repression de la copture illicite d'aeronef.

(٤) د.سلامة إسماعيل محمد : مرجع سابق، ص٢١٩.

الباب الثاني

الأحكام الإجرائية لجرائم أمن الدولة الداخلي

الباب الثاني
الإحكام الإجرائية لجرائم أمن الدولة الداخلي

٧٤ـ تقســـيم

اختص المشرع جرائم أمن الدولة الداخلي بإجراءات خاصة نظراً للمصلحة محل الحماية فيها والتي سبق أن عرضنا لها في الباب السابق بشئ من التفصيل، وثمة إجراءات خاصة في الظروف العادية تختلف عن مثيلتها في الظروف الاستثنائية،، ونفصل الحديث عن هاتين الطائفتين في فصلين متوليين:

الفصل الأول
الإجراءات الجنائية في الظروف العادية

الفصل الأول
الإجراءات الجنائية في الظروف العادية

٧٥- تمهيـــد وتقســـيم

جرائم أمن الدولة هي نوعية حساسة من الجرائم، فقد أولى لها المشرع على مر الأزمان والعصور عناية خاصة نظراً للمصلحة التي تحميها هذه القواعد، فقد أنشأ لها المشرع المصرية نيابة متخصصة نظراً لما تتطلبه هذه الجرائم من دراية ومران وتخصص لمن يتولى تحقيقها، ومباشرة الدعوى الجنائية فيها، كما وسع من سلطات النيابة عند تحقيق هذه الجرائم، ولهذا سنتناول بالدراسة في هذا الفصل على ما يلي:

المبحث الأول
مرحلة التحقيق الابتدائي

٧٦- تمهـــيد وتقســـيم

التحقيق هي كلمة مشتقة من الحقيقة وهي أول مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية وتجريه جهة قضائية وسنتناول فيما يلي بالدراسة التحقيق في جرائم أمن الدولة في كل من فرنسا ومصر على النحو التالي.

أولاً : التشريع الفرنسي

منح المشرع الفرنسي جهات التحقيق سلطات أوسع فقد أجاز مد فترة التحفظ – يومين وفقاً للقواعد العامة – في جرائم الإرهاب إلى أربعة أيام (المادة ٢٣/٧٠٦ إجراءات) [1]، وترجع العلة في ذلك لصعوبة تلك القضايا والطابع

---

(1) **Art.706-23** (Entré en applic. Le 16 juin 2002); (Aj., L.n. 86-1020, 9 sept. 1986, art., 1er; L n. 2000-516, 15 juin 2000, art, 49 et 140). Pour l'application des articles 63, 77 et 154, si les nécessités de I'enquête ou de l'instruction relatives à l'une des infractions entrant dans le champ d'application de l'article706-16 l'exigent la grade à vue d'une=

الدولي لها والذي غالباً ما يحتاج إلى مترجمين، كما جعل إمكانية أن يقع التفتيش أثناء التحقيق الابتدائي، ودون رضاء الشخص المتهم وذلك بقرار من المحكمة الكلية بناء على عريضة من نائب الجمهورية (المادة ٧٠٦- ٢٤ إجراءات جنائية)[١]، كما أنه يجوز تفتيش المسكن ليلاً في حالة التلبس – ويشترط فيها أيضاً الإجازة من رئيس المحكمة الكلية وإلا كانـــت باطلة[٢] – ولكن يشترط ألا يدور محل التفتيش إلا على البحث وإثبات الجرائم التي تتعلق بجرائم الإرهاب[٣]، كما يشترط أن يفترض هذا التفتيش الليلي الإستعجال وأن ينصب على أعمال إرهابية يعاقب عليها بالسجن لمدة عشر سنوات على الأقل وذلك في ثلاث حالات:

==personne majeure peut faire l'objet d'une prolongation supplémentaire de quaraante-huit heures.

Cette prolongation est autorisée soit, à la requête du procureur de la République, par le juge des libertés et de la détention, soit, dans les cas prévus par les articles 72et 154, par le juge d'instruction.

L'intéressé doit être présenté à l'autoritè qui statue sur la prolongation préalablement à sa décision.

Dans le cas où la prolongation est décidée, un examen médical est de droit, Le procureur de la République ou, dans les cas prévus par les articles 72 et 154, le juge d'instruction est compètent pour désigner le médecin chargé de cet examen.

(1) **Art. 706-24** (entré en applic. Le 16 juin 2002); (Aj., L. n. 86-1020, 9 sept. 1983, art. 1er; L.n. 96-647, 22 juill, 1996, art. 10; L.n.2000-516, 15 juin 2000, art. 49 et 140).- par dérogation auxdispositions de l'article 76, si les nécessités de l'enquête relatives à l'une des infractions entrant dans le champ d'application de l'article 706-16 l'exigent, le juge des libertés et de la détention du tribunal de grande instance peut, à la requête du pocureur de la République, décider que les perquisitions, visites domiciliaires et saisies de pièces à conviction pouront être faites sans l'assentiment de la perspnne chez laquelle elles ont lieu. (L.n. 2001-1062, 15 nov. 2001, art. 24-11, phrase aj- applic jusqu'au 31 déc. 2003)m si ces onérations ne concernent pas des locaux d'habitation, le juge des libertés et de la détention peut autoriser leur réalisation en dehors des heures prévues à l'article 59.

(2) Larguier (J), Larguier (A.M). Droit pénal spécial. Dalloz, 11e Edition. 2000. p.379.

(3) Larguier (J) procédure penale, 18e Edition 2001. Dalloz. P26.

(أ) حالة التلبس بجناية أو جنحة.

(ب) وجود خطر داهم يهدد باختفاء الأدلة أو الدلائل المادية على الجريمة .

(جـ) وجود قرينة على تواجد شخص أو أكثر في هذه الأماكن يستعدون لارتكاب أعمال إرهابية جديدة.

ولتفادي بطلان هذا الإجراء ينبغي صدور أمر مسبب من قاضي التحقيق لإجراء هذا التفتيش(١).

كما وسع المشرع الفرنسي الاختصاصات في حالة القبض فالمادة ٧٠٦-٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية (عُمل بالمادتين ٧٠٦/ ٢٣ ، ٧٠٦/ ٢٤ ابتداء من ١٦ يونية ٢٠٠٢) أتاحت التحفظ لفترة إلى ٤٨ ساعة في نطاق أحد الجرائم الداخلة في نطاق المادة ٧٠٦/١٦ من ذات القانون(٢)، وهذا الامتداد يصرح به سواء بناء على طلب نائب الجمهورية أو قاضي الحريات والاحتجاز(٣) أو وفقاً

---

(1) - Jean Larguier, Anne-Marie larguier droit pénal special,.2000.p.379, Larguier (J) et Larguier (M.A) droit pénal spécial 10e édition 1998. Dalloz. P. 320, 321.380.

- Juris Classeur, code de procedure pénal, 2003.p.524.

- Larguier (J) et Larguier (M.A) droit pénal spécial 10e édition 1998. Dalloz. P. 320, 321.

(٢) كما أن بعض التشريعات الأجنبية تقر فترات أطول للتحفظ (خمسة أيام في بريطانيا، و٧ أيام في أسبانيا).

- Stefani (G), Levasseur (G) et Bouloc (B), procédure pénale 16e édition 1996, Dalloz. P. 397.

- Pradel (J) les infraction de terrorisme un nouvel example de l'éclatement du droit pénal. D. 1987 Chron. P.39.

ولقد انتهج المشرع الإيطالي بمقتضى القانون ٢٢ مايو ١٩٧٥ تنهجاً يهدف حماية أمن الدولة إجرائيا فزاد من القيود الواردة على الحرية الشخصية حتى في حالة عدم وجود إدانة واعتبر الدعوى الجنائية بمثابة وسيلة دفاع للمجتمع، كما مد مدة الحبس الاحتياطي، كما استهدف هذا الاستحداث زيادة سلطات التحقيق ولا سيما سلطة الضبط القضائي والتي أجيز لها استجواب المقبوض عليه في حضور محاميه من قبل مأمور الضبط القضائي.

- Palazzo (F) terrorisme et législation anti terrorisme en Italie, Rev SC. Crim. 1987, p. 647. t48.

(٣) استحدث القانون الفرنسي الصادر في ٥ يونيو ٢٠٠٠ قاضي الحريات والحبس لكي ينظر طلبات الحبس الاحتياطي .

Christine lazerges le renforcement de la protection de la préso:ption d'innocence et des droits des victims: Rev. SC. Crime. 2001. pp 19-23..

للحالات المنصوص عليها في المواد ٧٢ و ١٥٤ عن طريق قاضي التحقيق وينبغي تقديم المتهم أمام السلطة التي تفصل بشأن الامتداد وذلك قبل صدور قرارها، وإذا تقرر الامتداد يكون من حق المتهم الخضوع للفحص الطبي ويعين قاضي التحقيق طبيباً يكلف بهذا الفحص[١].

كما لجأ المشرع الفرنسي (المادة ١٧/٧٠٦) إلى منح نائب الجمهورية بباريس اختصاصاً مشتركاً مع النيابة المحلية – في نظر قضايا الإرهاب التي تقع من أفراد على أحد أقاليم الدولة دون أن تكون لها علاقة بالجماعات المنظمة سواء الداخلية أو الخارجية – وذلك بعد القيام بالتحقيق الأولى، وقد حدد المنشور الصادر في ١٠ أكتوبر١٩٨٦ الإجراءات الواجبة الإتباع فبعد التحقق من طبيعة الجريمة يُخطر نائب الجمهورية المحلي النائب العام الذي يتبعه، وكذا نيابة باريس على وجه السرعة، وتُخطر وزارة العدل من قبل النيابة العامة على الفور، وإذا اتفقا كل من النيابة المحلية ونيابة باريس على حل واحد تُخطر وزارة العدل بهذا الحل والتي لها أن تقدر ما ينبغي اتخاذه بعد ذلك، أما في حالة اختلاف وجهتي النظر فإن وزارة العدل لها أن تحسم هذا التنازع.

وفي حالة اختصاص نيابة باريس فإن نائب الجمهورية المحلي يخطر قطاعات الضبطية القضائية المختصة ويدعوها على الفور للاتصال بنيابة باريس، والجدير بالذكر هنا أن هذه الإحالة لا تمنع من استمرار التعاون بين النيابة المحلية ونيابة باريس من حيث تبادل المعلومات أو ممارسة الرقابة والتحفظ[٢].

---

(1) Juris Classeur, code de procédure pénal, 2003.p.524.

(2) **Art. 706-17** (Ai;, L.n. 86-1020 9 sept, 1986, art 1er),- pour la poursuite, instruction et le jugement des infractions entrant dans le champ d'application de l'article 706-16, le procureure de la Répiblique, le juge d'instruction, le tribunal correctionnel et la cour d'assises de Paaris exercent une compétence concurrente à celle qui résulte de l'application des articles 43, 52, 382. et du second alinéa de l'article 663.==

ونرى أن الاتجاه الذي سلكه المشرع الفرنسي – وإن كان لجأ إلى منح اختصاصات أكبر لسلطات التحقيق – جدير بالتأييد لإخضاعه الإجراءات الخاصة والممنوحة لسلطات التحقيق لرقابة رئيس المحكمة الكلية وإجازته لها، علاوة على قصر ذلك على إثبات جرائم الإرهاب فقط، كما جعل التفتيش الليلي له شرط وهو الاستعجال وإن ينصبّ على الأعمال الإرهابية، الأمر الذي نرى معه وجوب إخضاع التحقق في جرائم أمن الدولة لذات القواعد العامة في شأن التحقيق في الجرائم، أو على أسوء تقدير إخضاع تصرف النيابة حال جمعها لسلطاتها وسلطات قاضي التحقيق ومحكمة الجنح المستأنفة المنعقدة بغرفة المشورة لإشراف المحكمة المستمد سلطتها وإمكانية التظلم أمام الأخيرة من تصرفات النيابة حياله.

ثانياً : التشريع المصري

ذات نهج المشرع الفرنسي في توسيع سلطات جهة التحقيق انتهجه المشرع

== En ce qui concerne les mineurs. le procureur de la République, le juge d'instruction, le juge des enfants le tribunal pour enfants et la cour d'assises des mineurs de Paris exercent une compétence concurrente à celle qui résulte de l'application des dispoisitions de l'ordonnance n. 45-174 du 2 février 1945 relative à l'enface délinquante.

Lorsqu'ils sont compètents pour la poursuite et l'instruction des infractions entrant dans le champ d'application de l'article 706-16, le procureur de la République et le juge d'instruction de Paris exercent leurs attributions sur toute l'étendue du teerritoire national.

(L.n.2001-1062, 15 nov, 2001, art. 33-V; alinèa applic. Jusqu'au 31 décc. 2003, art. 22) L'insturction des actes de terrorisme définis aux 5° à 7° de l'article 421-1 du code pénal et à l'article 421-2-2 du même code peut être confiée, le échéant dans les conditions prévues au deuxième alinéa de l'article 83, à un maagistrat du tribunal de grande instance de Paris affecté aux formations d'instruction spécialisées en matiére économique et financiére en application des dispositions du dernier alinéa de l'article 704.

Mayaud (Y) Le terrorsim, Dalloz, 1997, p.72.

المصري فالنيابة العامة Le ministére public، هي المنوط بها إجراء التحقيق الابتدائي – وكان عند صدور قانون الإجراءات الجنائية قاض تسند إليه يسمى قاضي التحقيق ثم عدل قانون الإجراءات الجنائية بحيث أصبحت النيابة العامة هي السلطة الأصلية لإجراء التحقيق- ، وأصبح ندب قاضي للتحقيق، عملاً استثنائياً يكون بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم(١).

بينما تكون السلطة الأصلية في التحقيق الابتدائي في فرنسا لقاضي التحقيق(٢) وهو أحد قضاة المحاكم الابتدائية يتولى قضاء التحقيق ويعين بنفس النظام الذي يعين به قضاة المحاكم.

وللنيابة سلطات تباشرها باعتبارها سلطة التحقيق وهي قواعد عامة، ولكن حرصاً من المشرع على توفير أكبر قدر من الحماية الجنائية لأمن الدولة فقد اختص سلطة التحقيق ببعض الإجراءات الخاصة الأمر الذي يقضي أن نتناول سلطات النيابة العامة وفقاً للقواعد العامة في القبض والتفتيش والحبس الاحتياطي، ثم تناول القواعد الخاصة التي اختص بها المشرع سلطة التحقيق في تحقيق جرائم أمن الدولة.

أولاً : القواعد العامة

تتحدد سلطات النيابة العامة في مجال الحبس الاحتياطي بنص المواد ١/٢٠١

---

(١) الموسوم بقانون ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وكان قانون تحقيق الجنايات الذي صدر في سنة ١٨٨٣ يفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق ويجعل الأولى من اختصاص النيابة العامة والثانية من اختصاص قاضي التحقيق . وفي ١٨ مايو سنة ١٨٩٥ تم تعديل هذا القانون بحيث أصبحت النيابة العامة جمع في يدها سلطتي التحقيق والاتهام إلى أن صدر قانون الإجراءات الجنائية الحالي رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ ففصل بين السلطتين وجعل سلطة التحقيق ق يد قاضي التحقيق واقتصرت سلطة النيابة العامة على الاتهام ثم عُدل هذا القانون في ٢٥ ديسمبر ١٩٥٢ حيث أعاد للنيابة العامة الجمع بين السلطتين ومع ذلك فهناك جهات أخرى تتولى التحقيق في جرائم معينة

Merle et Vitu, traité de droit criminel, procedure penale, 1997. p. 251.

د.عبد الرؤوف مهدي : شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مكتبة رجال القضاء، القاهرة،٢٠٠٣، ص٢٨٠ وما بعدها.

(٢) المادة ٥٥- ١ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

و ٢٠٢ و ٢٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ١٥٠ لسنة ١٩٥١[١] حيث نصت المادة ٢٠١ في فقرتها الأولى على أن " الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذاً المفعول إلا لمدة الأربعة أيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل".

وتنص المادة ٢٠٢[٢]على " إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة أربعة أيام أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي ليصدر أمر بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم، وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً ".

كما نصت المادة ٢٠٣[٣] على انه " إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة لتصدر أمراً بما تره وفقاً لأحكام المادة ١٤٣"، وهو بذلك يعتبر من أخطر إجراءات التحقيق وأكثرها مساساً بالحرية إذ بمقتضاه تسلب حرية المتهم وقد شرعه القانون لمصلحة التحقيق وهو ليس عقوبة توقعها سلطة التحقيق ومن أجل ذلك يجب أن تحدد[٤].

ولم يضع المشرع المصري تعريفاً محدداً للحبس الاحتياطي[٥]، كما لم يضع مبررات محددة لإصدار الأمر به[٦]، وإنما ترك ذلك لتقدير السلطة

---

(١) المنشور بالوقائع المصرية ، ع ٩٠ ، الصدر في ١٩٥١/١٠/١٥.

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢.

(٣) معدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢.

(٤) د.مأمون سلامة : قانون الإجراءات الجنائية ، مكتبة رجال القضاء، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٤٣. د.أحمد عبد اللطيف : الحبس الاحتياطي ، ٢٠٠٣، ص ٥٦.

(٥) د.أحمد عبد اللطيف :المرجع السابق، ص٥٦. والجدير بالذكر أن في غالبية التشريعات الأجنبية لم تضع تعريفا للحبس الاحتياطي بما فيها التشريع الفرنسي.

(٦) أورد المشرع السويسري مبررات الحبس الاحتياطي في أولا: مقتضيات التحقيق والإجراءات ، ثانيا : دواعي الأمن في الدولة وبخلاف ذلك يكون غير مشروع، وأورد المشرع الألماني مبررات الحبس بأنه اتقاء لهرب المتهم أو المساس بأدلة الدعوى أو العودة لارتكاب الجريمة. د. إبراهيم طنطاوي : الحبس الاحتياطي – دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٣ وما بعدها، أحمد عبد اللطيف : الحبس الاحتياطي ، ٢٠٠٣، ص٥٧و ٥٨. ونصت المادة ١٤٤ لإجراءات جنائية فرنسي على الأحوال التي يجوز فيها الحبس الاحتياطي ومبرراته وهي : //

المختصة والواقع أن تلك المبررات قد تكون التحوط ضد احتمال إضرار المتهم لحسن سير التحقيق، لأنه يمكن الحصول على المتهم في أي وقت، وكلما احتاج المحقق إليه، وقد يحاول المتهم إرهاب الشهود أو التأثير على تقارير الخبراء، كما أنه يعد من ناحية أخرى حماية للمتهم ذاته من انتقام خصومه وفيه إرضاء لنفسية المجني عليه والمجتمع بالإضافة إلى ضمان تنفيذ الحكم عليه دون هروبه في حالة صدور حكم ضده، ويجوز الحبس الاحتياطي في الجنايات وفي الجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر(١).

والأصل وفقاً للقواعد العامة أن الأمر بالحبس الاحتياطي الصادر من النيابة العامة يكون نافذ المفعول لمدة أربعة أيام تالية للقبض على المتهم أو تسليمه إليها إذا كان مقبوضاً عليه من قبل وإذا رأت النيابة العامة مدة الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء الأربعة أيام عرض الأوراق على القاضي الجزئي والذي له أن يمد الحبس الاحتياطي لمدة ولمدد متعاقبة بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمس وأربعين يوماً أو إخلاء سبيل المتهم بكفالة أو بدون بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم . فإذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس

//١- إذا كان الحبس الاحتياطي هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الأدلة أو الامارات المادية أو لمنع شخص من الضغط على الشهود أو المجني عليهم أو التواطؤ بين الأشخاص الموضوعين تحت الاختبار والشركاء .

٢-عندما يكون لازماً لحماية الشخص نفسه أو لمنع تجدد الجريمة أو لضمان إبقاء الشخص المعنى في قبضة العدالة أو لحفظ النظام العام من الاضطراب الذي أحدثته الجريمة . كما يجوز الأمر بالحبس الاحتياطي طبقاً للمادة ٢/٢٤١ من ذات القانون إذا خالف الشخص الموضوع تحت الاختبار التزامات الرقابة القضائية عمداً.

أوجب المشرع الفرنسي ضرورة تسبيب الأمر الصادر بالحبس الاحتياطي وقد قضت محكمة النقض الفرنسية برفض قرار غرفة الاتهام الذي جاء خالياً من ذكر الأسباب الواقعية والقانونية الصادر من قاضي التحقيق بالحبس الاحتياطي والإحالة لأسباب الحكم المذكورة في أمر آخر سبق صدوره بالحبس الاحتياطي.

Cass.Crim. 7 Nov. 1988. B.C. No 376.

ونرى وجوب التدخل التشريعي لتوفير ضمانة هامة في الحبس الاحتياطي ألا وهي ضرورة تسبيب أمر الحبس ليمكن الرقابة عليه.

(١)المادة ١٣٤-١ من قانون الإجراءات الجنائية: . وفي القانون الفرنسي لا يجوز الحبس الاحتياطي إلا في الجرائم التي يصل الحد الأقصى للعقوبة فيها إلى سنتين على الأقل (المادة ١٤٤-١ إجراءات جنائية فرنسي المعدلة بقانون ٤ يناير ١٩٩٣).

الاحتياطي المذكورة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمراً بما تراه وفقاً لأحكام المادة ١٤٣ وتصدر محكمة الجنح المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة أمراها بمد الحبس الاحتياطي مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً أو إخلاء سبيل المتهم بكفالة، أو بغير كفالة بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم. وفي جميع الأحوال للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم في أي وقت بكفالة أو بغير كفالة[١].

التفتيش من أخطر الإجراءات الجنائية الماسة بحريات الناس وهو بحث في مستودع أسرارهم التي يحرصون على الاحتفاظ بها لأنفسهم واعتداء على حرياتهم في صون أسرار مساكنهم وأشخاصهم[٢].

ويختص قاضي التحقيق به للمنازل بناء على اتهام موجه إلى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه حيث نصت المادة ٩١/١[٣] إجراءات جنائية على أن "تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء إليه إلا بمقتضى أمر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه على شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو إذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أن استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة.". ولا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة وبعد الحصول مقدماً على إذن مسبب من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق. كما يجوز لها ضبط لدى مكاتب البريد والخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود والبرقيات لدى مكاتب البرق، وأن تراقب

---

(١) المادة ٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية.

(٢) د.عبد الرؤوف المهدي : المرجع السابق، ص ٤٣٦. د.محمد عيد الغريب: الاختصاص القضائي لمأمور الضبط في الأحوال العادية والاستثنائية ، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ص١٨٨.

(٣) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢، الجريدة الرسمية ، ع٣٩، الصادر في ٩/٢٨/ ١٩٧٢.

المحادثات السلكية واللاسلكية. فقد نصت المادة ٢٠٦ [١] إجراءات الجنائية في فقراتها الثلاث الأولى أنه " لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله إلا إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة، ويجوز لها أن تضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات وأن تراقب المحادثات السلكية واللاسلكية وأن تقوم بتسجيلات المحادثات جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر. ويشترط لاتخاذ أي إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدماً على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق".

أما القبض فباعتباره حجر على حرية المتهم في التجول وتقييد لحركته فهو اعتداء على الحرية الشخصية، وبالتالي فلا يمكن اعتباره من إجراءات الاستدلال بل هو إجراء من إجراءات التحقيق الذي منحه المشرع لمأمور الضبط القضائي استثناء يهدف وضع المتهم تحت تصرف سلطة الاستدلالات والتحقيقات حتى يتضح مدى لزوم حبسه احتياطياً[٢] أو الإفراج عنه ولا يجوز أن يزيد القبض عن أربعة وعشرين ساعة . وقد عرفت محكمة النقض القبض بأنه: " إمساك المقبوض عليه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول دون أن يتعلق الأمر على قضاء فترة زمنية معينة"[٣].

كما قضت بأنه " القبض على الإنسان إنما يعني تقييد حريته والتعرض له بإمساكه وحجزه ولو لفترة يسيره تمهيداً لاتخاذ بعد الإجراءات ضده"[٤]. وللقبض شروط يجب توافرها وحالات نصت عليها المواد من ٣٤ إلى ٣٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢، الجريدة الرسمية ، ع٣٩، الصادر في ٩/٢٨/ ١٩٧٢.

(٢) د.محمد أحمد علي السويحلي: ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة جمع الاستدلالات، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠١/٢٠٠٢، ص١٣٠.

(٣) نقض ١٩٥٩/٤/٢٧، مجموعة أحكما محكمة النقض، س١٠ ، رقم ١٠٥، ص ٤٨٢.

(٤) نقض ١٩٦٦/٥/٢٦، مجموعة أحكام محكمة النقض، س ١٧، ص٦١٣.

ثانياً : القواعد الخاصة

وقد خرج المشرع عن القواعد العامة السابقة مختصاً جرائم أمن الدولة من جهة الداخل بإجراءات خاصة وسلطات أوسع للنيابة العامة . فنصت المادة ٢٠٦ مكرر[١] من قانون لإجراءات الجنائية في فقرتها الأولى على أنه "يكون لأعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقل – بالإضافة على الاختصاصات المقررة للنيابة العامة – سلطات قاضي التحقيق في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول ، والثاني ، والثاني مكرر ، والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. ويكون لهم فضلاً عن ذلك سلطة محكمة الجنح المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة المبينة في المادة ١٤٣ من هذا القانون في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني المشار إليه.".

كما خرج عن القواعد العامة وأعطى النيابة العامة – بالإضافة إلى اختصاصاتها – سلطات قاضي التحقيق في حالة، وحالة أخرى منحها سلطة محكمة الجنح المستأنفة المنعقدة في غرفة المشورة وذلك على النحو التالي:

(أ) تجمع النيابة العامة بين اختصاصاتها المقررة إضافة لاختصاص قاضي التحقيق وغرفة الجنح المستأنفة المنعقدة بغرفة المشورة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات. فلأعضاء النيابة العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في القسم الأول بالباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (المواد من ٨٦ : ٨٩) أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً لمدة خمسة عشر يوما أو لمدد متعاقبة بحيث لا تزيد عن خمسة وأربعين يوماً في مجموعها[٢]، وإذا لم ينته التحقيق ورأت النيابة العامة مدة الحبس الاحتياطي مدد متعاقبة لا تزيد على كل منها عن خمس وأربعين

---

(١) مضافة بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية ، ع٢٥، بتاريخ ٢٠٠٣/٥/١٩.
(٢) راجع المادة ١٤٢ إجراءات الجنائية في فقرتيا الأولى.

يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراد عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة وتقيد النيابة العامة بالقيد الوارد على قاضي التحقيق فيتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطياً ثلاثة أشهر لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة للانتهاء من التحقيق. وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحالته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة، فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة أشهر إلا بعد الحصول – قبل انقضائها – على أمر من المحكمة المختصة بمدة الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة وإلا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال[1].

(ب) جمع النيابة العامة لاختصاصاتها إلى جانب اختصاصات قاضي التحقيق.

أما في حالة تحقيق النيابة العامة لإحدى الجرائم المنصوص عليها في القسم الثاني بالباب الثاني من قانون العقوبات (المواد من ٨٩ مكرر : ١٠٢ مكرراً) أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا لمدة خمس عشر يوما أو لمدد متعاقبة بحيث لا تزيد عن خمس وأربعين يوما في مجموعها وهي سلطات قاضي التحقيق وجب بعدها على النيابة العامة إذا لم ينته التحقيق ورأت مدة الحبس الاحتياطي إحالة الأوراق إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرها بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بحبس المتهم أو الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة.

وكانت النيابة العامة قد اختصت بسلطات قاضي التحقيق بالإضافة إلى السلطات المقرر لها في تحقيق الجنايات التي تختص بها محكمة أمن الدولة العليا (الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني، والثاني

---

(١) راجع المادة ١٤٣ إجراءات الجنائية.

مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات) بموجب المادة السابعة في فقرتها الثانية من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠[١].

ثم أضيف إلى النيابة العامة اختصاص قاضي التحقيق وسلطة محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في القسم الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بموجب نص المادة السابعة في فقرتها الأولى[٢] من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠.

ويلاحظ أن المادة السابعة في فقرتها الثانية والمادة السابعة مكرر في فقرتها الأولى من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الملغي قد أعطت لأعضاء النيابة العامة سلطة قاضي التحقيق أو سلطة قاضي التحقيق ومحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة دون قصرها على درجة معينة من أعضائها ، بينما قصرت المادة ٢٠٦ مكرر من قانون لإجراءات الجنائية المعدلة هذا الاختصاص على أعضاء النيابة العامة من درجة رئيس نيابة على الأقل[٣].

---

(١) ألغي هذا القانون بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

(٢) مضافة بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢.

(٣) كان هذا الرأي لأحد أعضاء مجلس الشورى في مناقشات المجلس بشأن القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٢، بينما جاء رأي آخر باقتراح تخويل سلطة محكمة الجنح المستأنفة المنعقدة بغرفة المشورة للمحامي العام فقط ، ولم يوافق على هذا الرأي إلا أقلية . انظر : مضبطة الجلسة السابعة والتين لمجلس الشورى المنعقدة يوم الأحد الموافق ١٩٩٢/٧/١٢.

المبحث الثاني
مرحلة التحقـــيق النهائي

٧٧- تمهيـــد وتقســيم

تختص محكمة الجنايات بنظر الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول، والثاني ، والثاني مكرر، والثالث، والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، وكذا الجرائم المرتبطة بتلك الجنايات، وذلك إعمالاً للمادة ٣٣٦ مكرر من قانون الإجراءات الجنائية[١]، وكانت هذه الجرائم قبل صدور القانون رقم ٩٥ في يونية ٢٠٠٣ تنظر أمام محاكم أمن الدولة المنشـــأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠[٢] والتي كان يطلق عليها في العمل محاكم أمن الدولة العادية أو الدائمة تمييزاً لها عن محاكم أمن الدولة طوارئ المنشأة إعمالاً لقانون الطوارئ، والتي يطلق عليها محاكم أمن الدولة طوارئ، ونتناول بالدراسة الوضع في التشريعين الفرنسي والمصري على النحو التالي:

أولاً : التشريع الفرنسي

كان تحت بصر المشرع المصري وفي ذهنه حينما أنشأ محاكم أمن الدولة الدائمة التجربة الفرنسية في هذا السبيل، إذ عرفت فرنسا ولأول مرة منذ صدور القانونين ٢٢ و ٢٣ لسنة ١٩٦٣ والصادرين في ١٥ يناير ١٩٦٣ محكمة أمن الدولة الدائمة[٣]، وقد سبق إنشاء هذه المحكمة ظروف ضاغطة أهمها حرب التحرير الجزائرية التي بدأت سنة ١٩٥٤، وحركات التمرد التي أخذت تزداد

---

(١) استبدلت بالقانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ ، الجريدة الرسمية، ع ٢٥ تابع ، يونيو ٢٠٠٣.
(٢) ألغي بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.
(٣) انظر في ذلك :
Armand de Ponthaud: la cour de sûreté de l'Etat, mémoire de science politique, Paris 1963, P. 7et suiv;
د. حسام الدين محمد أحمد : المرجع السابق، ص٤٧٠ وما بعدها. د.على عبد القادر القهوجي : اختصاص محاكم أمن الدولة،الإسكندرية ، ١٩٩٦، ص٥.

حدتها في صفوف الجيش، وبعض فئات الشعب الفرنسي سواء تأيداً لاستقلال الجزائر أم ضد منحها الاستقلال. وكانت حركات التحرير السابقة قد نقلت نشاطها من الوطن المحتل أي الجزائر إلى كل الأقاليم الفرنسية وأن تركز بصفة أساسية في باريس العاصمة للضغط على الحكومة هناك للحصول على الاستقلال. وقد تركز هذا النشاط على أمن الدولة الداخلي فدفع ذلك المشرع إلى توزيع الاختصاص بنظر جرائم أمن الدولة بين محكمة الجنايات والمحكمة العسكرية[1]. ولكن التطبيق العملي كشف عدم حسم هذا في مواجهة مرتكبي هذه الجرائم مما اضطر الحكومة لأعداد مشروعي القانونين السابقين باقتراح إنشاء أن الدولة الدائمة حتى ألغيت في عام ١٩٨١، وأصبح الاختصاص بنظر هذه الجرائم ينعقد للمحاكم العادية، أما في زمن الحرب فإن الاختصاص بجرائم أمن الدولة في فرنسا ينعقد للمحاكم العسكرية.

وقد اختص المشرع الفرنسي الأعمال الإرهابية ببعض القواعد الخاصة والتي تعتبر خروجاً على القواعد العامة فلجأ إلى ثلاث قواعد، أولاً : تركيز الإجراءات في باريس . ثانياً : وجود نظام خاص للتحقيق، ثالثاً: التأهيل المهني لقضاء الحكم . ونتناولها على النحو التالي:

(أ) تركيز الإجراءات في باريس[2]

يعتبر هذا الاستثناء من أهم القواعد التي أضافها القانون الجديد (١٩٨٦)

---

(١) أنظر في ذلك :

Bourely : de la compétence respective de la cour de sûreté de L'Etat et de tribunaux des forces armés. D. 1966, Chron. p.65.

(٢) نصت المادة (١٧/٧٠٦ إجراءات جنائية فرنسي) على " يمارس نائب الجمهورية، قاضي التحقيق، محكمة الجنح، محكمة جنايات باريس بالنسبة للملاحقة والتحقيق والحكم للجرائم الداخلية في نطاق تطبيق المادة ١٦/٧٠٦ اختصاصا مشتركا للاختصام الذي يستند إلى تطبيق المواد ٤٣، ٥٢، ٣٨٢، ٢/٦٦٣ ".

وقد قرر المجلس الدستوري في ٣ سبتمبر ١٩٨٦ بشأن مبدأ ازدواج الاختصاص وأن إحالة ذات الجهات قضائية مختلفة يؤدي إلى بلبلة خطيرة للنظام العام.

بشأن ردع الإرهاب وقد صيغت ثلاث حجج لهذا الاستثناء أولهما تخصيص قضاة النيابة والتحقيق والحكم وهو أمر ضروري كون هذه القضايا معقدة، وثانيهما الطابع الوطني لهذه القضايا، وثالث تلك الحجج هو قرب مرافق الضبط القضائي ذات الاختصاص القومي(١).

ووفقاً للمادة ١٧/٧٠٦ إجراءات فقد جعل المشرع الاختصاص في جرائم الإرهاب لنائب الجمهورية ولقاضي التحقيق ولمحكمة الجنح أو الجنائيات بباريس – يعبر هذا الجمع للاختصاص بباريس عن رفض المشرع إعادة إنشاء قضاء استثنائي – أي أن الاختصاص يمتد إلى كل إقليم الدولة.

والواقع أن هذا التركيز للإجراءات يخضع لدواعي الموائمة لكل حالة على حدة، ويتحقق هذا التركيز للإجراءات بعد وقوع الجريمة بإخطار الشرطة المحلية، نائب الجمهورية فور وقوع الجريمة والذي يتكفل بإدارة التحقيق ويخطر النائب العام على الفور، الذي يخطر بدوره إدارة القضايا الجنائية، وعند اجتماع هذه العناصر ينبغي تقرير ما إذا كانت القضية ستظل محلية أم تتكفل بها نيابة باريس.

صدر منشور ١٠ أكتوبر ١٩٨٦ تطبيقاً للقانون ١٩٨٦ وقد اقترح – لاعتبارات الفاعلية – التمييز بين أشكال ثلاثة لمظاهر الإرهاب، أولهما الإرهاب الذي يتعلق بالمنظمات الأجنبية، وثانيهما وهو الإرهاب الذي تقوم به مجموعات تستهدف كافة الإقليم القومي، وثالثهما الإرهاب المحلي الذي يستهدف جزء من إقليم الدولة فقط ولا يكون له علاقة بالمنظمات سواء الداخلية أو الأجنبية.

وعلى الرغم من أن كل قضية ينبغي منحها المجال للبحث الخاص وأن الجسامة لا يمكن أن تشكل بمفردها المعيار المحدد لتركيز الإجراءات في باريس، إلا أن هذا التركيز يعتبر أكثر تلائماً مع القضايا التي تتعلق بالطائفتين

---

(1) Mayaud (Y) Le terrorisme, Dalloz, 1997. p. 69.

الأوليين من مظاهر الإرهاب، بخلاف المظهر الثالث للإرهاب الذي يتضمن مثل هذا التركيز في الإجراءات إلا في حالات خاصة وهذا النظام لتوحيد الاختصاص يتضمن الإجراءات التي تستهدف تجنيب أي تنازع بين مختلف الجهات، لهذا جاءت المواد ١٨/٧٠٦ إلى المادة ٢١/٧٠٦ لتحديد مبادئ غل يد dessaisissement السلطات المحلية لصالح القضاء الباريسي[١].

---

(1)**Art. 706-18** (Aj, L.n.86-1020, 9 sept. 1986, art 1er; Mod., L.n.93-2, 4 janv. 1993, art. 216).- Le procureur de la République prés un tribunal de grande instance autre que celui de Paris peut, pour les infractions entraant dans le cham[d'application de l'article 706-16, requérir le juge d'instruction de se dessaisir au profit de la juridiction d'instruction de Paris. Les parties sont pèalablement avisées et invitées à faire connaitre leurs observations; I'ordonnance est rendue huit jours au plus tôt aprés cet avis.

L'ordonnance par laquelle le juge d'instrction se dessaisit ne prend effet qu'à compter du délai de cinq jours prèvu par l'article 706-22; lorsqu'un recours est exercé en application de cet article, le juge d'instruction demeure saisi jusqu'à ce que l'arrêt de la chambre criminelle de la cour de cassation soit porté à sa connaissance.

Dés que l'ordonnance est devenue définitive, le procureur de la Répuublique adresse le dossier de la procédure au procureur de la République de Paris.

Le dispositions du présent article sont applicables devant la (l.n.2000-516, 14 juin 2000m art 83 et 170) chambre de l'instruction.

Art 706-19 (Ai., K.n. 86-1020, 9 sept. 1986, art. 1er; Mod., L.n. 93-2,4 janv. 1993, art. 217). Lorsqu'il apparait au juge d'instruction de Paris que les faits don't il a été saisi ne constituent pas une dess infractins entrant dans le champ d'application de l'article 706-16 et ne relévent pas de sa compètence à un autre ce magistrat se déclare incompétent, soit sur reqête du procureur de la République, soit, aprés avis de ce dernier, d'office ou sur requête des parties. Celles des parties qui n'ont pas présenté reqête sont pralablement avisées et invtèes à faure connaitre leurs observations; l'ordonnance est rendue au plus tôt huit jours aprés cet avis.

Les dispositions du deuxiéme alinéa de l'article 706-18 sont applicables à l'ordonnance par laquelle le juge d'instruction de Paris se déclaare incompétent.

Dés que l'ordonnance est devenue définitive, le procureeur de la République de Paris adresse le dossier et la procèdure au procureur de la République territoriaalement compétent.//

(ب) قواعد خاصة للتحقيق

اختص المشرع الفرنسي جرائم الإرهاب بقواعد خاصة كمد فترة التحفظ (التي هي في الأصل يومين) إلى أربعة أيام، ويرجع سبب مد التحفظ إلى صعوبة القضايا والطابع الدولي للوقائع التي تتطلب إجراءات خاصة وأحياناً استدعاء مترجمين(١).

(ج) التأهيل المهني لقضاء الحكم

من التقاليد المستقرة أن مرتكبي الجرائم يحاكمون أمام قضاء يتضمن عنصر شعبي، أما في المحاكم المختصة بمحاكمة جرائم الإرهاب، فإن المحاكم تتكون من قضاة فقط، إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن ذلك يقتصر على المتهمين البالغين دون الأحداث الذي يحاكمون أمام محكمة جنايات الأحداث التي تتضمن محلفين(٢).

وتتكون هذه المحكمة من رئيس وستة وكلاء يختارون وفق القواعد العادية

// Le dispositions du présent article sont aapplicables lorsque la (L.n. 2000-516, 15 juin 2000, art. 83 et 140) chambre de l'instruction de la cour d'appel de Paris statue sur sa compétence.

Art.706-20 (Aj., L.n. 86-1020, 9 sept. 1986 art 1er).- Lorsque le tribunal correctionnel ou le tribunal pour enfants de Paris se déclaare incompétnet pour les motifs prévus par l'article 706-19, il renvoie le ministère public à se pourvoir ainsi au'il avisera; il peut, le ministére public entendu, décerner, par la méme décision , mande de depôt ou d' arrêt contre le prévenu.

Art.706-21 (Ai., L.n. 86-1020, 9 sept. art 1er) – Daans le cas prévus par les articles 706-18 à 706-20, le mandat de dépôt ou d'arrêt conserve sa force exécutoire; les acts de poursuite ou d'instruction et les formalités intervenus avant que la décision de dessaisissement ou d'incompétence soit devenue définitive n'ont pas à être renouvelés.

Mayaud (Y), op.cit, p.71.

(1) Mayad (Y) le terrorsime, dalloz, 1997. p.91.

(2) Pardel (J), les infractions de terrorisme, un nouvel example de l'eclatement du droit pénal, D. 1987, Chron . p.44.

Larguier (J) et Laarguier (A.M) droit pénal spècial. Dalloz. 2000.P.379.

من رئيس محكمة الاستئناف ولا تتضمن محلفين الأمر الذي يجعل هذه المحكمة استثنائية – وفقاً للمعنى التقليدي لهذا الاصطلاح – وهذا التشكيل لا تختص به محكمة باريس فقط بل تختص به كل محكمة جنايات تنظر جرائم الإرهاب[1].

ثانياً : التشريع المصري

بصدور القانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ في مصر بإلغاء القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة أصبحت محكمتي أمن الدولة في مصر وفرنسا في ذمة التاريخ، وعاد الاختصاص في مصر بنظر جرائم أمن الدولة إلى المحاكم المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية، ولكن إلى جانب اختصاص المحاكم العادية بنظر جرائم أمن الدولة الداخلي فقد أجاز قانون الأحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل في مادته السادسة في فقرتها الأولي لرئيس الجمهورية إحالة جرائم أمن الدولة الخارجي والداخلي إلى القضاء العسكري بقرار منه.

ونرجئ دراسة المحاكم العسكرية والقضاء العسكري إلى الفصل الثالث من هذا الباب مع محاكم أمن الدولة طوارئ باعتبارهما وجهي القضاء الاستثنائي في جرائم أمن الدولة الداخلي .

وتنقسم المحاكم الجنائية العادية المختصة بنظر جرائم أمن الدولة الداخلي في ظل الظروف العادية إلى محاكم الجنح، والجنح المستأنفة، ومحاكم الجنايات وسنتناولها على النحو التالي.

(أ) محكمة الجنح

هي إحدى دوائر المحكمة الجزئية الكائنة في الأقسام والمراكز وتتشكل من

---

(١) منذ صدور قانون العقوبات الجديد تختص هذه المحاكم (دون محلفين) بمحاكمة جنايات المخدرات أيضا (المشار إليها بالمواد ٢٢٢- ٣٤ حتى المادة ٢٢٢- ٣٩).

Vincent (J), guinchard (S), Montagnier (G), et Varinard (A), institutions judiciaires, 5e Edition, Dalloz. 1999. P.429.

قاض واحد من قضاة المحكمة الابتدائية[1]، وتنظر في كل فعل يشكل جنحة. ولا يجوز لمحكمة الجنح أن تنعقد في غير مقرها إلا بقرار من وزير العدل[2].

وتتشابه محاكم الجنح المختصة بنظر جنح أمن دولة الداخلي إلى حد كبير مع محاكم أمن الدولة الجزئية الملغاة وصاحبة ذات الاختصاص فكانت تنشأ في دائرة كل محكمة جزئية محكمة أمن دولة جزئية أو أكثر[3]، كما أن عدم النص في القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على تشكيل هذه المحاكم يعني الرجوع للقاعدة العامة في تشكيل المحاكم أي أن تكون من قاض واحد فقد نصت المادة الخامسة من ذات القانون على أن " فيما عدا ما نص عليه هذا القانون تتبع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية. ". وعلى هذا فإن هذه المحاكم لا يدخل فيها أي عنصر غير قضائي ومن ثم كانت تعتبر – من حيث الشكل – جزء من القضاء الطبيعي[4].

(ب) محكمة الجنح المستأنفة

هي إحدى دوائر المحكمة الابتدائية الكائنة في عواصم المحافظات وتتشكل من ثلاثة قضاه من قضاة هذه المحاكم على أن يكون رئيسها بدرجة رئيس محكمة إلا في حالة الضرورة فيجوز أن يرأسها أحد قضاتها[5]، وتختص بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنح، وكان لهذه المحكمة وجود في ظل قانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة[6] بالفقرة الثانية من المادة الثامنة والتي نصت على " وتكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن

---

(١) المادة ١٤ من قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ (بشأن تنظيم السلطة القضائية).

(٢) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، الطبعة السابعة، ١٩٩٣، ص٦٥٦، د.عبد الرؤوف مهدي : مرجع سابق : ص ٩٦١، د. عمر السعيد رمضان : مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٤، ص٨.

(٣) المادة الأولى من مرسوم بقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة.

(٤) د.على عبد القادر القهوجي : مرجع سابق ، ص٩.

(٥) المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية.

(٦) ملغي بالقانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣.

فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر.".

أي أن تختص دائرة من دوائر محكمة الجنح المستأنفة للنظر في استئناف أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية ولم ينص القانون سالف الذكر على تشكيل خاص أو إجراءات خاصة تتبع أمام هذه الدوائر.

(ج) محكمة الجنايات

تتشكل من ثلاثة من مستشاري الاستئناف ويرأسها مستشار بدرجة رئيس محكمة استئناف أو نائب رئيس محكمة الاستئناف، ويجوز عند الضرورة أن يرأسها أحد المستشارين بالمحكمة[1]. أي تنعقد محكمة الجنايات في كل مدينه بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية، ولا يجوز أن تنعقد في أي مكان آخر في دائرة اختصاصها إلا بقرار يصدر من وزير العدل بناء على طلب من رئيس محكمة الاستئناف[2].

وتختص هذه المحكمة بالنظر في الجنايات المرتكبة والماسة بأمن الدولة الداخلي بعد إلغاء محاكم أمن الدولة، حيث كانت تختص بنظر هذه الطائفة من الجرائم محاكم أمن الدولة العليا وفقاً لنص المادة الثالثة والتي نصت على اختصاصها دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول، والثاني، والثاني مكرر، والثالث، والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

ويسري على محكمة أمن الدولة العليا ما يسري على محكمة الجنايات من حيث مكان الانعقاد دوائر الاختصاص، بينما نص القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ على أن تشكل من ثلاثة من مستشاري الاستئناف مع جواز تعيين رئيس الجمهورية بقرار منه لعضوين إلى هذه المحكمة من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري برتبة عميد على الأقل.

---

(١) المادة السابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية..
(٢) المادة الثامنة من القانون سالف الذكر.

ويلاحظ أن هذا التشكيل كان جوازياً بحيث كان من المتصور وهذا هو الغالب أن يكون تشكيلها خالياً من العنصر العسكري، على عكس الحال في محاكم أمن الدولة الفرنسية التي كان تشكيها دائماً مختلطاً من أعضاء عسكريين ومدنيين، ويضاف إلى ما سبق أن سلطة رئيس الجمهورية في ضم عسكريين إلى محاكم أمن الدولة العليا مقيدة بأن يكون هؤلاء العسكريون من القضاء العسكري بعكس الحال في فرنسا الذي كان لا يشترط ذلك مكتفياً بكونهم من الضباط أو القادة أو العسكريين، ولو كانوا من غير القضاء العسكري الفرنسي[1].

وكانت الإجراءات المتبعة أمام محاكم أمن الدولة هي ذاتها المقررة بقانون الإجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض في المواد الجزئية وقانون المرافعات المدنية والتجارية، أي أن الإجراءات المتبعة أمام محاكم أمن الدولة الدائمة (العليا والجزئية) هي نفس الإجراءات المتبعة أمام المحاكم العادية وتوفر في المحاكمات الخاصة بمحاكم الدولة ذات الضمانات المقررة أمام القضاء العادي[2].

ولم يقرر قانون إنشاء محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ أحكاماً إجرائية خاصة إلا قليلاً، فقد جاء في عجز مادته الخامسة أنه لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة ومفاد ذلك أنه لا يحق للمضرور أن يسلك طريق الادعاء المباشر أمام تلك المحاكم[3]، فإذا رفعت الدعوى المدنية التبعية أمام محكمة أمن الدولة تعين الحكم بعدم الاختصاص لا بعدم القبول لأن مناط اختصاص القضاء الجنائي بهذه الدعوى استثنائي بحت[4]، فإذا حظره القانون

---

(١) د.على عبد القادر القهوجي : مرجع سابق، ص١١.

(٢) د.عبد الرؤوف مهدي : مرجع سابق، ص٩٦٨؛ د.محمود كبيش ، د.مدحت رمضان: شرح قانون الإجراءات الجنائية ،دار النقافة العربية، ٢٠٠٣، ص٣٦.

(٣) نجاتي سيد سند : الجريمة السياسية ،المرجع السابق، ص٧٢٠.

(٤) د.محمود محمود مصطفى : الجرائم العسكرية في القانون المقارن، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢/١٩٧١ ، هامش ٢، ص٦١ ؛ د.محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق، ص١١١.

بنص صريح ارتد الأمر للقواعد العامة وتعين الحكم بعد الاختصاص[1].

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأنه " متى كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من أول يونيو ١٩٨٠ وأضفى عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون اختصاصاً نوعياً بجرائم معينة ونص في الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الإدعاء المدني أمام تلك المحاكم، فإن هذا المنع ينبغي أن ينصرف بمقتضى منطق اللزوم العقلي إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة التي ناط بها القانون دون غيرها الفصل فيها وبالتالي فإنه يمتنع استمرار السير في الدعاوى المدنية في صورتها التبعية في تلك الجرائم التي أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم أو أمام المحاكم العادية وذلك لما بين محكمة معينة، وبين اختصاصها النوعي بدعاوى معينة من تلازم حتمي."[2].

وأما عن الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لأحكام القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فكانت هي ذات طرق الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية العادية سواء محكمة الجنح أو محاكم الجنايات. فالأولى يطعن على أحكامها أمام محكمة الجنح المستأنفة وهي إحدى طرق الطعن العادية، ويجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة الجنح المستأنفة بالنقض والتماس إعادة النظر (طرق الطعن غير العادية).

أما الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فهي غير قابلة للطعن فيها بالطرق العادية (المعارضة والاستئناف) باعتبار أحكامها نهائية إذ تشكل من

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : محكمة أمن الدولة ، مجلة القضاة ، العدد الأول ، يناير- إبريل ١٩٨٠، ص٨٢ ؛ د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: مرجع سابق، ص٤١٧.

(٢) الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق، جلسة ١٩٨٣/٦/١٤، مجموع أحكام النقض ، ص٣٤، رقم ١٥٢، ص٧٧٠. والطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ق ، جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥، ص٣٦، رقم ٧٦، ص٤٥٠. د.محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق، ص١١٢.

ثلاثة من مستشاري الاستئناف ، ويجوز الطعن في أحكامها غير العادية وهي النقض والتماس إعادة النظر.

وكانت محاكم أمن الدولة محاكم عادية ذات ولاية خاصة[١]. بينما ذهب رأي[٢] إلى أن محاكم أمن الدولة تقترب من المحاكم الاستثنائية وإن كانت لا تختلط بها فهي نظام وسط بين المحاكم الخاصة والمحاكم الاستثنائية ولكنها في النهاية تتعرض لذات النقد الذاتي الذي تتعرض له المحاكم الاستثنائية.

وقد أحسن المشرع بإصدار قانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣[٣] بإلغاء القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والذي ألغى في مادته الأولى محاكم أمن الدولة وأعاد الاختصاص إلى المحاكم المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية.

وكان هناك رأي فقهي[٤] سابق على إلغاء محاكم أمن الدولة يرى ضرورة إلغاء تلك المحاكم فوراً ونقل اختصاصاتها إلى القضاء العادي (ذات الولاية العامة) على نحو ما فعل المشرع الفرنسي بالقانون الصادر في ٤ أغسطس ١٩٨١ ضماناً للحريات الشخصية وصوناً لحقوق الفردية وتحقيقاً للعدالة الكاملة التي نسمو إليها دائماً، فهذه المحاكم تعد نقطة سوداء في جبين المشروعية ونتوءات في جسم القضاء يجب استئصالها، ولهذا كان من أسس العدالة وجوب أن يُوفر للمتهم في المحاكمة ما يشعره بحيدة قضاته ونزاهتهم وتمكنهم من دراسة ظروف الواقعة وملابساتها ثم قول كلمة العدل[٥]، وهذا لا يتأتى في محكمة يجوز أن يدخل في تشكيلها ضابطين من القوات المسلحة بقرار من رئيس الجمهورية، وهو ما سنتناوله بشئ من التفصيل في نهاية دراستنا عن الرأي في المحاكم الاستثنائية والخاصة في مصر.

---

(١) د.رمسيس بهنام : المحاكم والطعن في الأحكام ،الإسكندرية ، ص١٤٤؛ د.صلاح سالم جوده " القاضي الطبيعي ، القاهرة، ١٩٩٧، ص٩٤ وما بعدها ؛ د.نجاتي سيد أحمد سند: مرجع سابق ، ص٧٢٣.

(٢) د.علي عبد القادر القهوجي : مرجع سابق، ص٦٣.

(٣) الجريدة الرسمية ، ع ٢٥ (تابع) في ١٦ يونيو ٢٠٠٣.

(٤) د.صلاح سالم جوده : مرجع سابق، ص١٠٦، د.محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق ، ص١٤٢.

(٥) د.حسن المرصفاوي : ضمانات الحريات الشخصية في ظل القوانين الاستثنائية ، مجلة المحاماه ، ص٥٦، العددان الثالث والرابع ، مارس وإبريل، ١٩٧٦، ص١٧٧؛ د.محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق، ص١٤٢.

الفصل الثاني
الإجراءات الجنائية في الظروف الاستثنائية

الفصل الثاني
الإجراءات الجنائية في الظروف الاستثنائية

٧٨- تمهيـــد وتقسيم

حرية الإنسان هي أعز ما يملكه ، وهي قوام حياته ووجوده.

ويتضمن التنظيم القانوني بطبيعته بعض القيود على حرية الفرد فالقانون يجيز في بعض الأحوال المساس بالحرية الشخصية للفرد كحرمة مسكنه وتقييد حريته بالحبس والقبض أو تفتيش شخصه. ووضع القانون الضوابط اللازمة لهذا المساس بحيث لا يكون إلا بالقدر اللازم فقط وهذه القيود موجودة في جميع التشريعات بصفة دائمة ويكون تنظيمها غالباً في قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه من المحتم الاعتراف بأن الدولة شأنها شأن الأفراد تتعرض لأحداث جسام قد تهدد كيانها وتعصف ببنيانها وهي حالات وإن كان يمكن أن تطول إلا أنها حالات وقتية ويه ما يطلق عليه في مصر الظروف الاستثنائية أو حالة الطوارئ وتصف المحكمة الإدارية العليا بمصر ذلك النظام بقولها أن أحكام الطوارئ أو الأحكام العرفية كأصل عام ليس نظاماً طبيعياً وإنما هو محض نظام استثنائي يجد ضرورة فيما يعترض حياة الدول من ظروف وأحداث تضطر معها بسند من الدستور إلى إعلانها تحقيقاً لأمن الوطن وضمانا لسلامته". الأمر الذي جعل الدستور المصري يتدخل لتنظيم طرق العمل في الظروف الاستثنائية وإعلان حالة الطوارئ ، ثم الإجراءات الخاصة بمرحلتي التحقيق الابتدائي والنهائي في مباحث ثلاثة.

المبحث الأول
حـــاله الطـــوارئ

٧٩- تمهيـــد وتقســـيم

تتمثل حالة الطوارئ في ظروف استثنائية تعصف بكيان الأمة، وليست خاصة بدول معينة بل أنها تصيب المتقدمة منها والنامية، القوية والضعيفة ، الديمقراطية والديكتاتورية. لهذا حرصت معظم دول العالم على وضع تنظيم قانوني يمكنها من مواجهة هذه الظروف الخارجة عن العادي المألوف وهو ما سنناوله في مطالب ثلاثة.

المطلب الأول
حالة الطوارئ في التشريعات المقارنة

٨٠- تمهيـــد وتقســـيم

اختلفت التشريعات المقارنة حول السلطة القائمة بإعلان حالة الطوارئ، فذهبت بعض التشريعات إلى أن إعلان حالة الطوارئ هو عمل منوط بالسلطة التنفيذية، وأخرى أناطت هذا العمل للسلطة التشريعية. وسنتناول كلاً من الاتجاهين على النحو التالي:

أولاً : إعلان حالة الطوارئ عمل من أعمال السلطة التشريعية

١- التشريع الفرنسي

في فرنسا أرسى التشريع نظام حالة الطوارئ على وجه يحكمه القانون ويحدد ضوابطه وشرائطه بشكل دائم وثابت بحيث يكفل تطبيق أحكامه كلما دعت الظروف الاستثنائية إليه.

وقد جمع قانونا الطوارئ الصادران في٩ أغسطس ١٨٤٩[١] و٢ إبريل ١٨٧٨ [٢]و دستور ٤ أكتوبر ١٩٥٨[٣] القواعد والأحكام التي تفرض بمقتضاها حالة الطوارئ وتحدد الاختصاصات الاستثنائية لسلطة الطوارئ بقصد مواجهة حالة الطوارئ طبقاً للمادة الأولى من قانون سنة ١٨٧٨[٤] فإن إعلان حالة الطوارئ في فرنسا خاضع لوجوب استصدار قانون من البرلمان وكانت لا تعلن إلا في حالة الخطر الداهم الناتج عن حرب أجنبيـــة أو إضراب مسلـــح ولمدة اثنا عشر يوماً وإذا تطلب الأمر مد سريان حالة الطوارئ لأكثر من هذه المدة فلا يكون ذلك إلا بقانون فتنقل كافة الاختصاصات بالمحافظة على أمن الدولة وسلامتها إلى سلطة الطوارئ[٥].

ويميز الفقه الفرنسي بين حالة الطوارئ الحربية وحالة الطوارئ السياسية ويعرف الأولى بأنها تلك التي يغزو فيها العدو أحد الأماكن في الدولة " حالة

---

(1)Bulletin des lois, 10e S. B., 186, no 1511, collection completes des lois, etc... , Tome 49 Année 1849, p. 268.

(2)Bulletin de lois, 12e. S.B. 383, no 6827.

زكريا محمد عبد الحميد محفوظ : حالة الطوارئ ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، ١٩٦٦، ص١١٨ وما بعدها،

(3) Recueil Dalloz, 1958, Législation, p. 524.

(4) Collirard (C.I.): libertes publiques, Dalloz Septiéme édition 1989. p.127.

حسن البدراوي:الأحزاب السياسية والحريات العامة ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٨٠٨.

وفقاً لقانون ٣ إبريل ١٨٧٨ بشأن حالة الطوارئ لا يمكن أن تقرر حالة الطوارئ إلا في حالة الخطر الداهم الناتج عن حرب أجنبية أو عصيان مسلح، والقانون وحده هو الذي يعلن حالة الطوارئ ويحدد هذا القانون المناطق أو المحافظات التي تنطبق عليها حالة الطوارئ، ويحدد مدة تطبيق حالة الطوارئ أيضا. وبانقضاء هذه المدة تنتهي حالة الطوارئ بقوة القانون، وذلك ما لم يصدر قانون جديد يمد آثار حالة الطوارئ، وفي حالة عدم انعقاد البرلمان يستطيع رئيس الجمهورية أن يعلن حالة الطوارئ ويجب أن يجتمع البرلمان بقوة القانون بعد يومين.

- Code pénal. Edition. 2003.

(٥) سلطة الطوارئ هي السلطة العسكرية (المادة السابقة من قانون ١٨٤٩). زكريا محمد عبد الحميد محفوظ ، مرجع سابق، ص١٢٠.

الطوارئ الحقيقية "، أما حالة الطوارئ السياسية فتسمى " الطوارئ مجازاً Fiction " فطبقاً للقانون الصادر في ٩ أغسطس ١٨٤٩ فإن حالة الطوارئ السياسية لا يمكن إعلانها إلا في ظروف معينة إلا أن القانون سالف الذكر وردت مادته الأولى بنص شديد الإبهام إذ نصت على أنه " حالة الطوارئ لا يمكن إعلانها إلا في حالة الأزمة التي تتعلق بالأمن الداخلي أو الخارجي". ثم جاء نص المادة الأولى من القانون الصادر ٣ إبريل ١٨٧٨ المعدل بالقانون ١ أغسطس ١٨٤٩ أكثر تحديداً فنصت على أنه " تعلن حالة الطوارئ في حالة الأزمة مثل تلك الناجمة عن حرب أجنبية أو عصيان مسلح."[١].

أما في ظل دستور ١٩٥٨ الصادر في ٤ أكتوبر ١٩٥٨ فإن النظام المقرر للطوارئ اختلف فالمادة (٣٦- ١)[٢] قررت أن حالة الضرورة موكول أمرها لمجلس الوزراء[٣] إلا أن الفقرة الثانية من ذات المادة تقترب به من الحل التشريعي إذ تفترض أن إطالة مدة حالة الطوارئ عن أثنتا عشر يوماً لا تكون إلا بأمر البرلمان ومراسيم إعلان حالة الطوارئ وهي أعمال حكومية لا تخضع لرقابة القضاء أما إجراءات سلطة الطوارئ فهي تخضع لرقابة مجلس الدولة بواسطة طرق الطعن عن تجاوز الإدارة لأعمال سلطاتها[٤].

---

(١) د.حسن البدراوي : المرجع السابق، ص٨٠٨.

(2)**Art.36** Létat de siége est décrèté en conseil des ministres. S prorogation au-delà de douze jours ne peut être autorisée que par le pasrlement.

(٣) استقر للسلطة التنفيذية إعلان حالة الطوارئ في فرنسا مع استبعاد كل اختصاص للسلطة التشريعية في ذلك اللهم فيما يتعلق بمد سريان حالة الطوارئ لأكثر من ١٢ يوم . زكريا محمد عبد الحفيظ محفوظ : المرجع السابق، ص١٦٨. حسين حامد محمود: الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في ظل حالة الطوارئ ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦، ص٣٣٣.

(4)-Philippe Brand: la notion de liberté publique en droit français, p399.

-Claude Albert colliard: libertés publiques, Dalloz spetieme edition 1989, op.cit., p399.

وقد أقام قضاء مجلس الدولة الفرنسي[1] نظرية لحالة الطوارئ بمقتضاها يجوز للإدارة التحلل من مراعاة القواعد الشكلية التي تنظم مباشرة الأعمال الإدارية الفردية وتأثراً لهذا القضاء جاء الأمر الصادر في ٢ نوفمبر ١٩٤٥ والذي يسمح لوزير الداخلية في الطوارئ المطلقة "Urgence absoloue " باستبعاد الأجنبي دون المثول أمام اللجنة المختصة بنظر الاستبعاد ثم جاء القانون الصادر في ١١ يوليو ١٩٧٩ والذي أعطى الإدارة من تسبيب أعمالها الفردية. وقد قرر القضاء الفرنسي أن حالة الطوارئ يمكنها تبرير عدم مراعاة بعض قواعد الاختصاص، ولكنه راقب سواء تطبيق حالة الطوارئ واعتبر المساس بالحريات العامة دون توافر هذه الحالة موجباً للتعويض.

وتجد حالة الطوارئ سندها الدستوري في المادة ٣٨ من الدستور الفرنسي والتي أجازت للبرلمان الترخيص للحكومة لتنفيذ برامجها اتخاذ التدابير – بقرار منها – التي يختص القانون تشريعها ويكون التفويض لمدة محددة قابلة للتجديد[2].

ومن جماع ما تقدم فإن إعلان حالة الطوارئ هو من اختصاص رئيس الجمهورية الفرنسية عملاً بالمادة ٣٦ من الدستور (المعدلة بموجب التعديل الدستوري الصادر في ٤ أكتوبر ١٩٥٨)[3]- رئيس الجمهورية هو رئيس مجلس الوزراء- إلا إذا تجاوز تطبيقها المدة المشار إليها حسبما سلف أن أوضحنا فعندئذ تكون موافقة البرلمان واجبة .

وقد اتبعت كثير من الدول فرنسا في الأخذ بنظام تشريع الطوارئ السابق، كاليونان، وهولندا، وبلجيكا، وللبنان ، والبرتغال. حيث نص دستور الجمهورية

---

(١) وهذا القضاء بدأ منذ سنة ١٩٠٢ مشار إليه في :
Gilles lebreton, libertés publiques et droits de l'homme, p193.

(٢) أ د.حمد فتحي سرور : المرجع السابق، ط١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م، ص٧٨٩.

(٣) د.محمود أبوالسعود حبيب: الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية، القاهرة، ١٩٩٠، ص٢٧٩.

الشعبية الصينية الصادر في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤ بالمادتين ٣١ فقرة ١٨و٣٣ على أن إعلان حالةالطوارئ من اختصاص المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان) ولجنته الدائمة في غيبة المجلس.

كما نص دستور الجمهورية الشعبية الرومانية الصادر في ١٧ إبريل ١٩٤٨ بالمادة ٤٤ فقرة ١٢ على أن إعلان الطوارئ من اختصاص السلطة التشريعية.

٢- الجمهورية الشعبية السوفيتية

حددت المادة ٣٢ من الدستور في أخر تعديلاته الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٤٧ بالمادة ٤٩ في فقرتها ١٥ على أن إعلان حالة الطوارئ من اختصاص رئاسة مجلس السوفيت الأعلى(١).

ثانياً : إعلان حالة الطوارئ عمل من أعمال السلطة التنفيذية

واتجهت دول أخرى في تشريعاتها ودساتيرها إلى أن إعلان حالة الطوارئ هي للسلطة التنفيذية، فالدستور الإيطالي نص في المادة ١٧٨ على حق الحكومة في اتخاذ السلطات الضرورية والمادة ٧٧ التي خولت اتخاذ تدابير مؤقتة لها قوة القانون في الحالات غير العادية للضرورة والاستعجال(٢).

١ - التشريع الإنجليزي

نص قانون الطوارئ "the emergency Power Act " الصادر في ٣١ مارس ١٩٢٠ المكمل بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر ١٩٢٠(٣) في مواده الثلاث

---

(١) د.محمود منصور : مرجع سابق، ص٨ وما بعدها؛ زكريا محمد عبد الحفيظ محفوظ : المرجع السابق، ص١٢٢ و ١٦٤. وما بعدها.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص٥٥٩.

(3)The complete statutes of England (Classified and Annaled). Volume III, p.501 & volume XVIII, p.1177.

زكريا محمد عبد الحفيظ محفوظ : ألمرجع السابق، ص١٢٨. محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله : المرجع السابق، ص٤٠.

الأولى منه على حق الملك إعلان حالة الطوارئ كلما تعرضت موارد البلاد الحيوية للخطر وتحدد مدة حالة الطوارئ بما لا يجاوز شهر واحد- ما لم يصدر إعلان آخر بالإطالة – بشرط عرض إعلان حالة الطوارئ على البرلمان فوراً، وإذا كان البرلمان في غير دورات انعقاده فيجب دعوته للانعقاد خلال خمسة أيام وبانعقاده تنتهي عطلته ويستمر في الانعقاد باستمرار حالة الطوارئ(١).

هذا وقد صدر في سنة ١٩٣٩ مقرراً للحكومة الحق في إصدار لوائح ضرورة في حالة ما استدعت سلامة الجمهور ذلك ومن أجل الدفاع عن المملكة ولكفالة نجاح أي حرب تشترك فيها البلاد والدفاع عن النظام العام، وقد انتهي العمل بهذا القانون في فبراير ١٩٤٦ وصدر نحو ٦٠ قانوناً وقتياً خلال أسبوع من الحرب العالمية الثانية وأوقفت أو عدلت أحكام القوانين السارية ولم يقتصر الأمر على قوانين الطوارئ لمواجهة الحرب بل صدرت عدة قوانين تمنح الحكومة سلطات واسعة في الميدان الاقتصادي أطلق عليها هي الأخرى اسم قوانين الطوارئ(٢).

وبمجرد رفع حالة الطوارئ تنتهي كافة الاختصاصات الاستثنائية لسلطة الطوارئ . والجدير بالذكر أن سلطة الطوارئ لم تلجأ لتشكيل محاكم استثنائية في فترة الطوارئ بل خولت محاكم القضاء المستعجل – التي تعد من محاكم القضاء الجنائي العادي – محاكمة المخالفين لأوامر سلطة الطوارئ(٣).

٢ – الولايات المتحدة الأمريكية

حددت النصوص الدستورية أسباب إعلان حالة الطوارئ في الحفاظ على كيان الأمة ودفع ما يهدد أمن البلاد وسلامتها من الأخطار في ظروف أهمها :

---

(١) د.أحمد مدحت علي : مرجع سابق، ص٣٦٠ وما بعدها؛ حقي إسماعيل بربوتي : الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة، القاهرة، ١٩٨١، ص٤٢ وما بعدها؛ زكريا محمد محفوظ : المرجع السابق، ص١٢٨، د.محمد كامل عبيد : استقلال القضاء ، مكتبة رجال القضاء، ١٩٩١، ص٦٢٨.

(٢) د.أحمد مدحت علي : المرجع السابق، ص٢٣٢ وما بعدها. د.هشام ابو الفتوح ، المرجع السابق، ص٢٠٧.

(٣) د.محمد كامل عبيد ، مرجع سابق، ص٦٢٩.

أولاً : الأخطار الخارجية كالحرب أو الغزو الأجنبي أو العدوان أو الهجوم العدائي المفاجئ.

ثانياً : الأخطار الداخلية كالاضطرابات المسلحة أو القلاقل الجسيمة أو الحوادث الخطرة التي لا تكفي معها التدابير والإجراءات العادية للدفاع عن الوطن.

ثالثاً : التهديد الفعلي لسلامة الأمن أو لسيادة النظام العام وتعريضهما للخطر.

رابعاً: تهديد الحياة الاقتصادية[1].

وقد أطرد العمل على منح رئيس الدولة حق ممارسة هذا الاختصاص لمواجهة الظروف الاستثنائية[2].

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة قد غيرت نظرتها للقوانين التي تعالج حالة الطوارئ وذلك بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فأصدرت في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠١ أول تشريع لمواجهة الإرهاب مشابه لقوانين الطوارئ في البلاد التي تأخذ بها ويحمل هذا القانون رقم ١٠٧/٣١٦٢ كونجرس وسمي باتريوت أكت. وقد ورد بمذكراته الإيضاحية أن الهدف منه هو دعم وسائل وقف الأعمال الإرهابية بمنح صلاحيات أكبر لمؤسسات الدولة وجهات التحقيق في الولايات المتحدة وأنه قانون يمكن الإدارة من الموازنة بين الحريات الشخصية ومكافحة الإرهاب، وحقيقة الأمر أن هذا القانون تضمن العديد من القواعد والإجراءات الاستثنائية التي تتخذ ضد الأفراد والمؤسسات لمجرد الاشتباه تفوق في حدتها الإجراءات المقررة لمكافحة الإرهاب في الدول النامية والتي لطالما كانت محل انتقادات من الولايات المتحدة الأمريكية.

---

(١) د.أحمد مدحت علي: مرجع سابق، ص٣١ وما بعدها؛ د.حقي إسماعيل بربوتي: مرجع سابق، ص٥٢و ٧٣، زكريا محمد عبد الحفيظ محفوظ: المرجع السابق، ص١٣٩ وما بعدها، د.محمد كامل عبيد ، مرجع سابق، ص٦٣١.

(٢) د.أحمد مدحت علي: مرجع سابق، ص٣٢؛ محمد كامل عبيد : استقلال القضاء ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة حلوان، ص٦٣٣و ٦٣٦؛ محمد محرم، أمين القرموطي ، المرجع السابق، ص٤٧، د.محمد هشام أبو الفتوح ، المرجع السابق، ص٢٢٥.

٣ - التشريع الكويتي

نصت المادة ٦٩ على أنه " يعلن الأمير الحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون والإجراءات المنصوص عليها فيه ويكون إعلان الحكم العرفي بمرسوم ويعرض هذا المرسوم على مجلس الأمة خلال الخمسة عشر يوماً التالية للبت في مصير الحكم العرفي، وإذا حدث ذلك في فترة الحل وجب عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له ويشترط لاستمرار الحكم العرفي أن يصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية الأعضاء الذي يتألف منهم ، وفي جميع الأحوال يجب أن يعاد عرض الأمر على مجلس الأمة بالشروط السابقة كل ثلاثة اشهر ."[١].

ثم صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام العرفية[٢]، والذي حددت مادته الأولى حالات إذا توافر إحداها جاز للسلطة التنفيذية إعلان حالة الطوارئ وهي :

١- إذا تعرض الأمن والنظام في الدولة للخطر.

٢- وقوع عدوان مسلح على الدولة.

٣- وقوع اضطرابات داخلية.

٤- تأمين سلامة القوات المسلحة وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها وتحركاتها وأعمالها العسكرية[٣].

ونص القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ سالف الذكر على تشكيل المحكمة العرفية من قاض من قضاة المحكمة الكلية رئيساً ومن أثنين من ضباط الجيش برتبة نقيب أو أعلى وتؤلف محكمة من ثلاث قضاه ومن ضابطين من الضباط

---

(١) د. محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق، ص٢٤٦ وما بعده ؛ د.نومان فالح الظفيري: مرجع سابق ، ص٥٩٥.

(٢) القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ٢٧ صفر ١٩٦٧م ؛ د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٢٣٥، ناصر خميس المطيري : الكويت تحت الأحكام العرفية ، ١٩٩٣ ، ط١، ص٤١.

(٣) د.نومان فالح الظفيري:المرجع السابق، ص٥٩٧ وما بعدها، د.ناصر خميس المطيري: مرجع سابق، ص٤٢.

العظام إذا كانت معاقباً عليها بالحبس لمدة تزيد عن سنتين[١].

وتكون أحكام المحكمة العرفية غير قابلة للطعن بأي وجه من الوجوه، ولا تصبح نهائية وواجبة النفاذ إلا بعد اعتمادها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية[٢].

٤ - التشريع العراقي

حددت المادة ٥٧ من الدستور المؤقت الحالي للجمهورية العراقية الصادر في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٧٠ صلاحيات رئيس الجمهورية ومن ضمنها الفقرة (ب) أنه مختص بإعلان حالة الطوارئ الكلية والجزئية وإنهائها وفق القانون بينما نظمت المادتين الأولى والثانية من قانون سلامة الوطن رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ أسباب وشروط حالة الطوارئ[٣]، كما جعل قضاء أمن الدولة طوارئ على درجتين[٤].

٥ - التشريع البحريني

نصت المادة ٧٠ لسنة ١٩٥١من الدستور الليبي والمقابلة للمادة ٦٩ من الدستور البحريني أنه : لا تعلن الأحكام العرفية إلا بقانون ما لم تقضي الضرورة القصوى بأن ذلك بمرسوم على أن يعرض الأمر على المجلس الوطني في خلال أسبوعين للبت فيه ويجب في جميع الأحوال أن تحدد مدة الحكم العرفي بما لا يجاوز ثلاثة أشهر ويجوز تجديد هذه المدة كلهـــا أو بعضها لمرة أو أكثر بشرط موافقة المجلس الوطني على ذلك بأغلبيـــة الأعضـــاء الذي ألف منهم ... "[٥].

---

(١) راجع المادة السابعة من قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٧.

(٢) راجع المادة التاسعة الفقرة الأولى من قانون ٢٢ لسنة ١٩٦٧؛ محمد محرم ؛ أمين القرموطي؛ بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة، مرجع سابق، ص٢٨.

(٣) د.حقي إسماعيل بربتي : مرجع سابق، ص٩٧.

(٤) محمد محرم ؛ أمين القرموطي؛ بكري عبد الله :المرجع السابق، ص٢٥ وما بعدها.

(٥) د.نومان فالح الظفيري : مرجع سابق، ص٥٦٩.

المطلب الثاني
حالة الطوارئ في مصـــر

٨١ ـ تمهيـــد وتقســـيم

عاشت مصر ولردح طويل من الزمان تحت ظل الأحكام العرفية (القوانين الاستثنائية) والتي ظل العمل بها مستمراً لسنوات عديدة لم تتخللها إلا سنوات قليلة لم تعمل فيها تلك القوانين[١] والتي اتخذت عدة أسماء منها الأحكام العرفية والأحكام العسكرية ثم حالة الطوارئ. ونقدم فيما يلى لمحة تاريخية عنها قبل الحديث عن تبريرها،

أولاً : لمحة تاريخيـــة

كان أول حكم عرفي عرفته مصر هو الحكم العرفي الذي أعلنه القائد العام للجيوش البريطانية الجنرال (MaxWell) بتاريخ ١٩١٤/١١/١ على أثر انضمام تركيا إلى ألمانيا[٢] في الحرب العالمية الأولى حيث وصلت تركيا لضفة القناة الشرقية فكان منطقياً ممارسة بريطانيا كل ما لديها من سلطات لحماية أمن وسلامة البلاد واستمرت الأحكام العرفية وحتى عام ١٩٢٣، حيث ورد أول نص دستوري ينظم الأحكام العرفية في المادتين ٤٥و ١٥٥ من دستور عام ١٩٢٣ والصادر في ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٣[٣]، ثم أعلنت الأحكام العرفية لأول مرة في عهد الاستقلال في أول سبتمبر ١٩٣٩[٤] بمناسبة نشوب الحرب العالمية الثانية

---

(١) " فمن الإجحاف أن يفرض على المواطنين الحياة بصفة دائمة تحت مظلة الطوارئ سواء كان ذلك مفروضاً بإجراءات تشريعية أو تنفيذية أو حتى قضائية لان المواطن في تلك الحالة يكون مغلوباً على أمره خاضعاً لسلطة الدولة التي هي فريسة المهيمنين على السلطة بها وتضيع حقوق المواطنين أمام الواجبات المطلوبة منه وتطعـــن الأجهزة الحاكمة في معارضة قد تشب عن الطوق.". مجلة القوات المسلحة " الدفاع " العدد السادس ، فبراير ١٩٨٦، ص٦٧.

(٢) محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاءأمن الدولةطوارئ، مرجع سابق، ص ٦٣.

(٣).محمد محرم ،.أمين القرموطي ، بكري عبد الله : مرجع سابق ،ص ٦٤.

(٤) حيث عرض هذا القانون على مجلس الشيوخ قرر أن سلطة الملك طبقاً لقانون الأحكام//

ودخول بريطانيا الحرب واستمرت الأحكام العرفية حتى انتهاء الحرب العالمة وصدر مرسوم برفعها ابتداء من ٧ أكتوبر ١٩٤٥، وبمناسبة حرب فلسطين عام ١٩٤٨ أعلنت الأحكام العرفية بالمرسوم بقانون ١٣ لسنة ١٩٤٨، واستمرت حتى إلغائها بتاريخ٢٩ إبريل ١٩٥٠ عدا محافظتي سيناء والبحر الأحمر[١].ثم أعلنت للمرة الثالثة في٢٦ يناير ١٩٥٢ بمناسبة حريق القاهرة واستمرت حتى إلغائها في ١٩٥٦/٦/٣٠ بموجب القانون ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦، ثم أعيدت بموجب القرار الجمهوري ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ في أول نوفمبر ١٩٥٦ بمناسبة العدوان الثلاثي على مصر وسميت لأول مرة بحالة الطوارئ[٢]، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والتي استمرت حتى ٢٤ مارس سنة ١٩٦٤ بمناسبة وقوع العدوان الثلاثي على مصر أعلنت حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد اعتبارً من ٥ يونيو ١٩٦٧ والتي ألغيت بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠، ثم أعيد إعلانها في السادس من أكتوبر ١٩٨١[٣] بمناسبة اغتيال رئيس جمهورية مصر العربية بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٠ لسنة ١٩٨٢[٤] بمد حالة الطوارئ لمدة سنة أخرى ثم صدرت قرارات رئيس الجمهورية المتعاقبة في أعوام ١٩٨٣و ١٩٨٤ و ١٩٨٦

//العرفية سلطة مطلقة لا يحدها قانون ولا يقيدها قيد اللهم إلا مشيئة الحاكم وأن هذا القانون ليس له مثل في شرائع الدول الديمقراطية الأخرى. أحمد مكي : تطبيع الطوارئ وإفساد الطبائع، مجلة القضاة ، السنة١٩، عدد سبتمبر ٢٠٠٣- أغسطس٢٠٠٤، رجب ١٤٢٤هـ/ جمادي الآخرة ١٤٢٥هـ ، ص٤٣.

(١) د.محمد هشام ابو الفتوح : مرجع سابق، ص١٧٨.

(٢) نصت المادة ١٤٤ من دستور ١٩٥٦ " يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون" دستور ١٩٥٦ أول من استخدم تعبير حالة الطوارئ بدلا من الأحكام العرفية.

د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص٢٩٢، محمد محرم ؛.أمين القرموطي ؛ بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة، مرجع سابق، ص٦٤، د.جابر المراغي : مرجع سابق، ص٤٥٦،

(٣) الجريدة الرسمية ، ع ٤٠ مكرر الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٨١.

(٤) الجريدة الرسمية ، ع ٣٩ مكرر الصادر في ٥ أكتوبر ١٩٨٢.

و١٩٨٨و ١٩٩١و ١٩٩٤و ٢٠٠٠ وأخيراً قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ في ٢٠٠٣/٢/٢٢ بمد حالة الطوارئ لمدة ثلاث سنوات.

ومن خلال العرض الموجز السابق لتطبيقات الأحكام العرفية والطوارئ في مصر نلاحظ ما يلي :

١- أنه منذ أن أعلنت الأحكام العرفية لأول مرة في ١٩٣٩/٩/١ وحتى صدور القرار رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٣ بمد حالة الطوارئ في ٢٠٠٣/٢/٢٢ وهي مدة تتجاوز ٦٢ سنة أعلنت فيه الأحكام العرفية وحالة الطوارئ ست مرات وبلغت مدة تطبيقها ما يقرب من ٥٢ سنة.

٢- في خلال هذه الفترة وحتى الآن لم ترفع هذه الحالة وتنعم البلاد بالعيش في ظروف طبيعية سوى ٨ سنوات و٨ أشهر و ١٥ يوم.

٣- أنه منذ إعلان حالة الطوارئ في المرة الأخيرة ٦ أكتوبر ١٩٨١ -عقب مقتل الرئيس الراحل أنور السادات- بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ تم مدها عشر مرات بلغ مجموعها حتى ٣١ مايو ٢٠٠٣ قبل مدها في المرة الأخيرة ٢١ سنة وستة أشهر و٢١ يوم ، وكانت خلال تلك الفترة تمد لسنة واحدة ثم أصبحت سنتان ثم أصبحت تمتد كل ثلاث سنوات[١].

ثانياً : تبريــرها

اكتفى الدستور بالنص على طرق العمل في الحالات الاستثنائية دون تحديد مبررات حالة الطوارئ تاركاً تحديد تلك المبررات في قانون الطوارئ ذاته[٢]. وسنوالي بالدراسة أولاً طرق العمل في الحالات الاستثنائية طبقاً لنصوص

---

(١) محمد محرم ؛ أمين القرموطي؛ بكري عبد الله :قضاء أمن الدولة،مرجع سباق، ص٧٢.

(٢) نومان فالح الظفيري : الاختصاصات التشريعية لرئيس الدولة في النظم السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص ٥١٩.

الدستور قبل الخوض في مبررات حالة الطوارئ وذلك على النحو التالي:

١- نصت المادة ٧٤ من الدستور المصري" لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أن يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ويوجه بياناً إلى الشعب ويجري الاستفتاء على ما اتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها.

٢- نصت المادة ١٤٧ من الدستور على أن " إذا حدث في غيبة مجلس الشعب ما يوجب الإسراع في تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون لها قوة القانون ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائماً ويعرض في أول اجتماع له في حالة الحل أو وقف جلساته، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون .".

٣- نص المادة ١٤٨ على أنه " يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال الخمس عشر يوماً التالية ليقرر ما يراه بشأنها وإذا كان مجلس الشعب منحلاً يعرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له وفي جميع الأحوال يكون إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة ولا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب." (١).

ويذهب رأي على أن دور رئيس الجمهورية يقتصر على إعلان حالة

---

(١) هذه المادة نُص عليها في الدساتير المصرية المتعاقبة فتقابلها المادة ٤٥ من دستور ١٩٢٣، المادة ٤٥ من دستور ١٩٣٠، المادة ١٤٤ من دستور ١٩٥٦، والمادة ٥٧ من دستور ١٩٥٨. ويستفاد من هذا النص أن مجلس الشعب هو السلطة المختصة في نظر استمرار حالة الطوارئ من عدمه. مصطفى كامل منيب : قانون الطوارئ والأوامر العسكرية ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٣، ص٧؛ د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: مرجع سابق، ص٢٩٢، هذا بخلاف الدستور العراقي والذي منح رئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة الطوارئ ولم يتطلب الدستور عرض هذا الإعلان على البرلمان.

الطوارئ ويجب أن يتولى قانون الإجراءات الجنائية في باب خاص بالإجراءات المتبعة عند قيام هذه الحالة[1].

والملاحظ على تلك النصوص الثلاث أنها تجعل تقدير الحالة الاستثنائية ومن ثم اتخاذ إجراءات مواجهتها سواء بإعلان حالة الطوارئ أو بإصدار قرارات لها قوة القانون رهن بتقدير رئيس الجمهورية مع وضع رقابة لاحقة على قراراته وتصرفاته من مجلس الشعب بالنظر إلى أنه يملك وفقاً لنص المادة ١٣٦ من الدستور حل مجلس الشعب ذاته[2].

ومما سبق يتضح لنا التفويض التشريعي للسلطات الاستثنائية المتخذة من قبل السلطة العامة في الظروف الاستثنائية بينما وردت مبررات حالة الطوارئ أو الظروف الاستثنائية في المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية العربة المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨[3] بشأن حالة الطوارئ حيث نصت على أنه "يجوز إعلان حالة الطوارئ كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو أي منطقة منها للخطر سواء أكان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء. ". ومن ذلك فقد حصر النص أسباب إعلان حالة الطوارئ[4]في خمسة أسباب على التفصيل الآتي :

---

(١) وهذا ما سارت عليه التشريعات المقارنة كالتشريع الفرنسي والإنجليزي والمغربي والكويتي واللبناني. د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣.

(٢) دأبت المحكمة الدستورية العليا على القضاء بعدم دستورية القرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية في غيبة البرلمان إعمالا لسلطاته المقررة في المادة ١٤٧ من الدستور حتى لو أقرها مجلس الشعب في أول انعقاد له مادامت لا توجد حالة استثنائية واضعة مما معناه أن المحكمة الدستورية قد بسطت رقابتها على تقدير رئيس الجمهورية لمدى الضرورة الملحة لإصدار عمل تشريعي في غيبة البرلمان مثال ذلك حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة ٢يناير ١٩٩٩ في الدعوى الدستورية رقم ١٥ لسنة ٨١ ق والتي انتهت فيها إلى عدم دستورية قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥٤ لسنة ١٩٨١ بإضافة بند جديد إلى المادة ٣٤ من قانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون ٩٥ لسنة١٩٨٠ محاضرات الأستاذ/ نجاد البرعي : سيادة القانون وحقوق الإنسان والظروف الاستثنائية في المجتمع الديمقراطي ، محاضرات دوره حقوق الإنسان والتي نظمتها وزارة الخارجية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يوليو ٢٠٠٠ .

(٣) الجريدة الرسمية ، ع ٢٩ مكرر (ب) الصادر في ١٩٥٨/٩/٢٨.

(٤) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص٢٩٣.

(١) وقوع حرب

ويشترط لإعلان حالة طوارئ لهذا السبب أن تكون الحرب واقعة بالفعل وأن يتعرض النظام العام أو الأمن في مصر أو في منطقة منها للخطر.

(٢) قيام حالة تهدد بوقوع حرب

وهذه الحالة يشترط لقيامها حالة تهدد بوقوع حرب ولا يشترط المشرع قيام هذه الحالة بجمهورية مصر العربية أو أن تكون بسببها أو متعلقة بها ولم يشترك أن تكون مصر طرف في الحرب التي تهدد بالوقوع كما لم يشترط النص أو تكون الحرب المهدد بحدوثها وشيكة الوقوع أي في حالة عاجلة كما لا يشترط أو تكون الحالة المهددة بوقوع هذه الحرب مفاجئة[١].

(٣) حدوث اضطرابات في الداخل

وقصد بها المشرع في هذه الحالة حركة العصيان أو التمرد أو عدم إطاعة السلطات العامة بحيث تتخذ شكلاً جماعياً وتتخذ مظهر العنف بحيث لا تستطيع السلطات مواجهتها بالطرق العادية وتشترط هذه الحالة أن تقع داخل البلاد وبالتالي فإذا وقعت خارج البلاد فإن ذلك لا يخول السلطة العامة إعلان حالة الطوارئ[٢]. ويشترط أن تشكل هذه الاضطرابات خطراً على الأمن أو النظام العام.

(٤) وقوع كوارث عامة

يشترط لإعلان حالة الطوارئ أن تكون الكارثة تشمل جميع أجزاء البلاد أو معظمها وأن تكون من الجسامة بما يعرض الأمن والنظام العام للخطر كالزلازل والفيضانات والسيول وتعرض البلاد للجفاف أو إصابة الثروة الحيوانية أو الزراعية لآفات مهلكة على نحو شامل ... إلخ.

---

(١) محمود منصور : شرح الأوامر العسكرية ومدى دستوريتها، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٣/١٩٧٤، ص ٢٣.

(٢) مثلها : أحداث شعب ١٩٧٧، وأحداث الأمن المركزي ١٩٨٦، الأحداث التي أعقبت مقتل الزعيم الراحل/أنور السادات عام١٩٨١. د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي:مرجع سابق، ص ٢٩٣.

(٥) انتشار وباء

للسلطة العامة إعلان حالة الطوارئ إذا انتشر وباء معرضاً الأمن والنظام العام للخطر. والمقصود بالوباء هو المرض المهلك الخطير واسع الانتشار والتي يصعب مقاومتها كالكوليرا والطاعون.

وبإعلان حالة الطوارئ يكون لرئيس الجمهورية عملاً بنص المادة الثالثة[١] من قانون الطوارئ سالف الذكر أن يتخذ القواعد المناسبة للمحافظة على الأمن والنظام العام مثل :

(أ) وضع قيود على حرية الأشخاص والاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن وأوقات معينة والقبض على الخطرين والمشتبه بهم واعتقالهم وتفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية..

(ب) الأمر بمراقبة الرسائل لأياً كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات.. إلخ .

(ج) تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها والأمر بإغلاقها أو بعضها .

(د) تكليف أي شخص بتأدية أية عمل والاستيلاء على أي منقول أو عقار.

(هـ) سحب تراخيص الأسلحة والذخائر أو المواد القابلة للانفجار.. إلخ.

(و) إخلاء بعض المناطق وعزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة.

واشترطت ذات المادة في حالات الاستعجال تعزيز تلك الأوامر كتابة إذا صدرت شفوية ، وذلك رغم صدور محددات عامة من قبل اللجنة الأوربية لحقوق الإنسان[٢] للسماح بالتقيد الجزئي لتلك الحقوق وهذه المحددات هي :

(أ) أن تكون الظروف التي يحتج بها كمبرر لتدابير الطوارئ خطيرة تشكل تهديداً محدقاً لحياة الأمة أو كما عبرت عنها المحكمة الأوربية لحقوق

---

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢.

(٢) نجاد البرعي: مرجع سابق، ص١٢ وما بعدها.

الإنسان تشكل خطر يهدد الحياة المنظمة للدولة.

(ب) أن تكون هذه التدابير متناسبة مع الخطر الذي يهدد الأمة.

(جـ) أن تهدف التدابير إلى إلغاء أو تخفيض الأوضاع الخطرة التي تهدد حياة الأمة.

(د) أن تفشل الإجراءات العادية في مواجهة الأوضاع الخطرة.

(هـ) أن لا تكون هناك تدابير طوارئ أخرى ذات أثر أقل على حقوق الإنسان قادرة على حل المشكلة المعنية.

(و) لا ينبغي أن تمارس الطوارئ تحت أي ظرف من الظروف وأي وضع من الأوضاع تمييزاً يقوم على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل الاجتماعي.

٨٢ ـ رأينا في حالة الطوارئ في التشريع المصري

يجب أن نقرر أولاً أن نظام الطوارئ يقصد به دفع ما يهدد البلاد ونظامها للخطر ضد الظروف المفاجئة والتي تتطلب بعض الخروج عن مبدأ المشروعية بهدف تحقيق أمن الوطن وسلامته واستقراره، وفي حدود هذا الاستثناء يجد نظام الطوارئ نطاقه القانوني والذي يصبغه بصبغة شرعية. وقد استبان لنا من خلال دراستنا للأساليب المنظمة لحالة الطوارئ في التشريعات المقارنة أنها قد أجمعت على ضرورة تحديد مبررات إعلان حالة الطوارئ وأسبابها والجهة التي يناط بها إعلانها ومباشرتها، إلا أن العديد من الدول المعاصرة تتجه إلى مواجهة الظروف الاستثنائية بما تضعه من تشريعات عادية دون الالتجاء إلى الإجراءات الاستثنائية التي يفرضها نظام حالة الطوارئ[1]. وذلك لأن مجابهة الظروف الطارئة بالتشريعات العامة يضمن عدم اعتداء أي من السلطات العامة في **الدولة** على اختصاصات السلطات الأخرى، وتتضمن كذلك عدم الانتقاص من الحقوق الأساسية أو الحد من الحريات والتي تكفلها الدساتير والمواثيق العالمية – ولا نشاطر هنا الرأي– حجته فدفع الأمور الجسام وتحقيق الغايات العظيمة مثل

---

(١) زكريا محفوظ : المرجع السابق، ص٢٩١ وما بعدها. د. محمد كامل عبيد: المرجع السابق، ص ٦٥٤.

حماية أمن الدولة من الأخطار لا يمكن التنبؤ مسبقاً بما قد يحدث له أو يصيبه فتوضع له التشريعات مسبقاً، وإن كان لنا بعض التحفظات على حالة الطوارئ في مصر نوردها في نقاط على النحو التالي:

أولاً : إخضاع إعلان حالة الطوارئ للرقابتين التشريعية والقضائية[1].

ثانياً : لابد أن تُنص على مبررات حالة الطوارئ وأسبابها ومدتها والجهة التي يناط بها مباشرة سلطة الطوارئ في صلب الدستور دون الاكتفاء بذكرها في قانون الطوارئ.

ثالثاً : تقيد اختصاصات سلطة الطوارئ بما يخرجها من دائرة إهدار مبدأ الشرعية وسيادة القانون، وتحديد اختصاصاتها في أضيق نطاق ممكن حتى لا تقيد الحريات وتصادر الحقوق.

رابعاً : أن القوانين والتشريعات التي تسن وقت الأزمات والشدائد غالباً ما تكون متأثرة بالعواطف الثائرة، مما ينبغي معه على المشرع أن ينظم ما ينبغي اتخاذه من إجراءات سلفاً كي تنتج حالة الطوارئ أثرها بصورة فعالة، وأن تكون تلك الإجراءات من المرونة بما يتناسب مع الأزمة تناسباً طردياً، وتهدف لتحقيق المصلحة العامة.

خامساً: يجب أن يشتمل قانون الإجراءات الجنائية – وهو قانون الضمانات والحريات– في باب خاص تلك الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة الأزمات والشدائد[2].

---

(1)-Keir (Sir, D.) and lawron (F.H): Cases in costitutional law, 5th ed., Oxford claredm press, London, 1972, p. 192.

-Corwin (Edward, S.) presedert power and the constituional,, cornell university press, 1976, p.70.

د. عبد الرازق السنهوري مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية، مجلة مجلس الدولة، السنة الثالثة، يناير ١٨٥٢، ص١٨ وما بعدها. زكريا محفوظ: المرجع السابق ، ص٢١٢. د. حقي إسماعيل بريوتي : المرجع السابق، ص١١١ وما بعدها. د. محمد كامل عبيد ، المرجع السابق، ص٦٥٤.

(٢) كما سارت التشريعات المقارنة كالتشريع الفرنسي، والإنجليزي ، والمغربي، والكويتي، واللبناني. د. إبراهيم محمود السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص٢٩٣.

المطلب الثالث
حقوق الإنسان في ظل حالة الطوارئ

٨٣ - تمهيـــد وتقســـيم

إذا كانت الظروف الاستثنائية هي مبرر إعلان حالة الطوارئ – والتي سمح الدستور المصري بإعلانها – في حالة توافر تلك الظروف الاستثنائية فإن الشرعية الدستورية ترتكز على كل من الديمقراطية وسيادة القانون واحترام الحقوق والحريات.

والواقع العملي أن ركائز الشرعية الدستورية في الظروف العادية تتأثر ولا شك في الظروف الاستثنائية لأن أهمية المحافظة على النظام العام المعرض للخطر تبدو أكثر دقة، وتتنازع في الظروف الاستثنائية أمران أولهما مصلحة الأمة العامة، وثانيهما مصلحة الأفراد والمتمثلة في حقوقهم وحرياتهم ونتيجة هذا النزاع محسومة للمصلحة الأولى لأنه بدون حماية النظام العام فسوف تتعرض حقوق وحريات الأفراد للخطر فتفرض القيود على الحرية الشخصية بالأوامر التي تصدرها سلطة الطوارئ ويكون لهذه الأوامر قوة القوانين التي هي في الأصل حق للسلطة التشريعية.

ولا يخفي ما في ذلك من تهديد لمبدأ سيادة الشعب وكونه مصدر السلطات ولمبدأ سيادة القانون، فنظام الطوارئ وهو نظام استثنائي مشروع يستهدف غايات محددة ليس فيه ما يولد سلطات مطلقة أو مكنات بغير حدود، ولا مناص من الالتزام بضوابطه والتقيد بموجباته، ولا سبيل إلى التوسع في السلطات الاستثنائية المستمدة منه التي هي أصلاً واسعة بطبيعتها فقانون الطوارئ يوسع اختصاص السلطة التنفيذية بمنحها حق اتخاذ تدابير حاسة بالحرية خروجاً على اختصاص السلطة القضائية، كما يقـــرر مظاهر خروج على القواعد العامة تتمثل في :

أولاً : عدم التقيد بالأحوال المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية للقبض على المتهم إذ يجوز القبض في الحال على المخالفين للأوامر التي تصدرها سلطة الطوارئ طبقاً لأحكام قانون الطوارئ والجرائم المحددة في هذه الأوامر.

ثانياً : إنشاء محاكم استثنائية في حالة الطوارئ وهي محاكم أمن الدولة طوارئ (العليا والجزئية) في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه (المادة ١/٧ من قانون الطوارئ.

ثالثاً : جواز تشكيل محاكم أمن الدولة طوارئ من قضاه وإلى جانبهم ضابط قوات مسلحة (المادة ٤/٧ من قانون الطوارئ).

رابعاً : يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة عليها في المادة (٧) من الضباط وتطبيق المحاكم في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها.

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة العامة بوظيفة النيابة العامة (المادة ٥٨ من قانون الطوارئ).

خامساً : يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام (المادة ٩ من قانون الطوارئ).

سادساً: يجوز لرئيس الجمهورية أن يحيل إلى القضاء العسكري أياً من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو أي قانون آخر (المادة ٦ من قانون الأحكام العسكرية)[1].

---

(١) قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقرار بقانون ٥ لسنة ١٩٧٠.

سابعاً : يكون للنيابة العامة وعند التحقيق جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة المشورة (المادة ٢/١٠ من قانون الطوارئ).

ثامناً: عدم قبول الدعوى المدنية أمام محاكم أمن الدولة طوارئ (المادة ١١ من قانون الطوارئ).

٨٤ ـ على المستوي الدولي

أجمعت الدراسات والتقارير الدولية على أن حالة الطوارئ سواء أكانت ناشئة من نزاعات مسلحة أم أعمال عنف وعدم استقرار داخلي تخلق الوسط الذي يحتضن كل أشكال الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد حقوق الإنسان داخل دولته[١].

وترجع العلاقة بين حالة الطوارئ وانتهاك حقوق الإنسان إلى عاملين أولهما يتمثل في تطبيق قوانين الطوارئ والتي تنشئ هذه الانتهاكات وتقننها وتسهل ارتكابها. والعامل الثاني يتمثل في الإجراءات التعسفية التي تصدر عن سلطان الطوارئ خاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية أثناء تنفيذهم لقانون الطوارئ ، وفي ذات الوقت يضعف هذا القانون من الرقابة القضائية[٢].

فقوانين الطوارئ تجيز الاعتقال للأشخاص بالطريق الإداري لمدد غير محددة أو مدد طويلة، ولا تسمح بعرض المعتقل على القضاء للنظر في مدى مشروعية إجراءات الاعتقال خلال فترة زمنية معقولة. ويعد هذا تسهيل لارتكاب أعمال التعذيب حتى تتمكن الأجهزة الأمنية من الحصول على الاعترافات والمعلومات اللازمة[٣]، حتى إذا تمت المحاكمة فإنها تتم أمام محاكم أمن الدولة

---

(1) Randy Reiter, M.V.Zumzumegui, J. Quroga- in Guidelines for field reporting of basic human rights violations. H.R. Quarterly, vol.8, no.4, Novemer, 1986,pp.643-645.

د.سعيد فهيم : مرجع سباق، ص٢٢٩.

(٢) د.سعيد فهيم : المرجع السابق، ص٢٣٢.

(3)Amnesty International index: Pol 30/2/1988- Distr: SC/PG/ CO/ GR- Torture and violations of the right to life under states of emergency- July 1988.

د. سعيد فهيم : المرجع السابق، ص ٢٣١ وما بعدها.

طوارئ أو المحاكم العسكرية، والأولى تم اختيار أعضاءها من رئيس الجمهورية ويجوز إضافة عنصر عسكري إليها وأحكامها قابلة للطعن عليها بأية وسيلة وتخضع للتصديق من رئيس الجمهورية وهذا التصديق وبأي حال من الأحول لا يرقى لمصاف الطعن على الحكم وما يوفره من ضمانات وثقة، والنوع الثاني من المحاكم هم محض ضباط قوات مسلحة يخضعون للسلطة التنفيذية بصفة مطلقة يحاكمون أفراد مدنيين ارتكبوا جرائم مدنية !!!

ومن أهم المبادئ الحاكمة لإجراءات حقوق الإنسان في حالة الطوارئ دولياً هو ما نُص عليه في المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان – السالف الإشارة إليها– وهو الحد الأدنى من الحقوق الأساسية التي لا يجوز فيها الاستثناء وهذه الحقوق أربعة: الحق في الحياة ، الحق في التحرر من التعذيب ، الحق في التحرر من العبودية ، وأخيراً مبدأ عدم رجعية القوانين. وهذه الحقوق الأساسية تعتبر من قواعد القانون والعرف الدولي وهذه الحقوق لا يجوز انتهاكها إطلاقاً حتى ولو هدد خطر استثنائي عام حياة الأمة(١).

هذا وانتهج المشرع الفرنسي في قانون العقوبات الجديد وضع جرائم الاعتداء على الأمة والدولة والسلام الاجتماعي في الكتاب الرابع بعد الكتاب الثاني والثالث والمخصصين لجرائم الاعتداء على الأشخاص وعلى الأموال ويفسر البعض تعديل هذا الترتيب بأن التقنين الجديد جاء متأثراً بحقوق الإنسان وبضرورة اتساق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن ومع الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية(٢).

كما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية بعض التدابير بعد أحداث الحادي

---

(1) Marion Harroff- Travel , L'action de comité international de la Croix-Rouge faceux situations de violence interve .p.10. N.Questaux, study of the International for human rights of recced development concerning known as state of siege or emergency E/CN. 4/5m S U B no.2 /1982/15,p.15.

د.محمد مصطفى مؤنس: حقوق الإنسان في حالات الطوارئ ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٢٨ وما بعدها.

(2) Giudicelli (G.) Dealge: art. Préc. P.494.

عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١وأحدثت هذه التدابير صدى عالمياً وداخل الولايات المتحدة أيضاً على أساس أنه يتعارض مع الالتزام الأمريكي تجاه حقوق الإنسان[١] ويرجع السبب لاتخاذ هذه التدابير أن السياسة الأمريكية ارتأت أن النظام الجنائي الداخلي والمحاكمة العادلة في المحاكم العادية وإجراءاتها المعتادة من سرية الإثبات وسلامة الشهود والمحلفين وحرية الدفاع غير قادرة على مواجهة الإرهاب ولم تمنع أحداث التخريب التي شهدتها الولايات المتحدة سواء تخريب مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣ أو السفارات الأمريكية عام ١٩٩٨ واختطاف الطائرات وحتى أحداث سبتمبر ٢٠٠١. والجدير بالذكر أن نظام ملاحقة المشتبه بهم والتدابير الخاصة لمواجهة الإرهاب يمارس فقط على الأجانب الموجودين في الأراضي الأمريكية [٢].

ورغم الاتجاهات الدولية للتخفيف من حدة حالة الطوارئ وانتهاكاتها لحقوق الإنسان إلا أن مصر رغم طول هذه السنين ما زالت تحت وطأة قانون الطوارئ. فإذا كانت الحرب هي السبب الموجب حقاً لفرض حالة الطوارئ فإنه أخر حرب خاضتها مصر كانت منذ أكثر من ثلاثين عاماً ، وإذا كان تعرض الأمن الداخلي للخطر هو السبب نتيجة نشاطات هدامة أو عميلة لأنظمة أجنبية فلماذا تؤخذ الغالبية بجريرة الأقلية ؟ فلا يقبل من الحكومة أن تتعلل بمقتضيات مواجهة الإرهاب وذلك أن فرض سيف الطوارئ على الرقاب هو ذاته ممارسة للإرهاب، وكذا من غير المقبول فر الإرهاب السياسي والقانوني بحجة مواجهة إرهاب أفراد قلائل عددهم ضئيل بجانب قوات الأمن ، ومهما كانت قوتهم فهي تافهة إذا ما قورنت بسلطان الدولة وقوتها الضاربة[٣]. فحالة الطوارئ لا توفر

---

(1) S. Milligan, A federal push on security stires a bipartisan Bid to guard privacy, Boston Glable, 8 avril 2002, p.A1.

(2) Diane Marie Amann, le dispositif Américain de lutte contre le terrorisme, Revue de science criminelle et de droit pénal comparé, p.759.

(٣) د.حسن البدراوي : الأحزاب السياسية والحريات العامة، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ٢٠٠ ، ص٨٣٣ وما بعدها.

أمناً ولا تحيى وطناً فقواعد القانون العادية كافية لمواجهة أي انحراف أو عنف أو تهديد لأأمن الوطن فالذين يرتكبون العنف لا يقيمون وزناً لنوع القواعد القانونية التي تطبق عليهم. وبذلك فإن قانون الطوارئ لا يرهب غير المواطنين المسالمين[١]. فلا فاعليات لأي مواثيق أو معاهدات دولية للحفاظ على حقوق الإنسان إن لم تكن الضمانة الأولى للحق مكفولة بالدستور والنظام السياسي ذاته والذي يجب أن يشكلهما الشعب بإرادته ووعيه، وكلما ارتقى هذا الوعي بحقوق الإنسان كشف وهم إدعاء المحافظة على حقوق الإنسان في ظل حكومات وراثية أو ملكية أو قبلية أو عسكرية[٢].

علاوة على ما تسبغه حالة الطوارئ من الحصانة على الأجهزة الأمنية والتي تحول دون مساءلة تابعيها جنائياً عما يصدر منهم من تصرفات وإجراءات نفاذاً لقوانين الطوارئ، وتعد أداة مقننة لما ترتكبه هذه الأجهزة من انتهاكات خطيرة ضد حقوق الإنسان، هذا ما أثبتته تقارير منظمة العفو الدولية. أن هذه القوانين أطلقت يد أجهزة الأمن في كثير من الدول لارتكاب أعمال القتل والإخفاء القسري والتعذيب والتي تُغلف بستار كثيف من الكتمان والسرية[٣].

وخلاصة القول فإن حالة الطوارئ هي قيد بغيض يعطل الحريات العامة فمن الإجحاف أن يفرض على المواطنين الحياة بصفة دائمة تحت مظلة الطوارئ سواء أكانت مفروضة بإجراءات تشريعية أو تنفيذية أو حتى قضائية لأن المواطن يكون خاضعاً لتسلط الدولة والتي هي فريسة المهيمنين على السلطة بها والتي قد تطحن كل معارضة قد تشب عن الطوق ولا يسمح إلا بمعارضة ذات قوى محدودة في إطار مرسوم لها من قبل أجهزة الدولة يطلق عليها في تلك الأحيان بالمعارضة المستأنسة وفي النهاية يصير انضمام الفرد إلى الأقلية المتسلطة هو الضمان الأوحد لأي امتياز قد يحصل عليه[٤].

---

(١) د.نعمان جمعه: جريدة الوفد ، ع ١٠٧٩، السنة ٢١، ط١، الصادرة في ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٤.

(٢) د. فريال حسن خليفة: حقوق الإنسان ونظم الحكم والسلام عند توماس بين، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٣.

(٣) د. سعيد فهيم خليل، المرجع السابق، ص٢٣٤.

(٤) مجلة القوات المسلحة (الدفاع) ، ع ٦ ، يناير ١٩٨٦، ص٦٧؛ مجلة القضاة، عدد يونية – ديسمبر ٢٠٠٢/ ربيع أول – شوال ١٤٢٣هـ ، ص٩٢.

المبحث الثاني
مرحلة التحقـــيق الابتدائي

٨٥ ـ تمهيـــد وتقســيم

الظروف الاستثنائية كما سلف هي ظروف خاصة تعتري الدولة وتهدد كيانها وبقائها، لذلك فقد تدخل المشرع بقواعد خاصة بغية مواجهة هذه الظروف وحتى تتجاوزها الأمة، وهذه الظروف غير خاصة بدولة دون غيرها، الأمر الذي يدعونا لدراسة تلك الإجراءات في التشريعات الفرنسي، والتشريع المصري على النحو التالي:

أولاً : التشريع الفرنسي[1] :طبق القواعد العامة في الجرائم العادية بصفة عامة

---

(١) ذهبت بعض التشريعات الأوربية لزيادة سلطات جهات التحقيق في جرائم أمن الدولة ففي التشريع الإيطالي ذهب المشرع الإيطالي إلى وضع المزيد من القيود على امتياز الإفراج المؤقت سنة ١٩٧٥ بالنسبة للجرائم ضد الدولة والفاشية الجديدة وفي سنة ١٩٧٩ ألحق بهذا الجرائم تلك التي ترتكب بهدف الإرهاب أو قلب النظام الدستوري وبعض الجرائم الجسيمة الأخرى التي جرم المشرع فيها الإفراج المؤقت. كما أطال المشرع مدة الحبس الاحتياطي للجرائم المرتكبة بغرض الإرهاب أو قلب النظام الدستوري فضلاً عن جرائم الفاشية الجديدة في بعض جرائم أمن الدولة قاصداً فيها توقيع العقوبة أو جزء كبير منها قبل الفصل في القضية.

Palazzo (F): terrorisme et législation ...", op.cit.p.647, 648.

د. أسامة محمد بدر ، المرجع السابق، ص٣٠٢. د.محمد عبد اللطيف عبد العال: مرجع سابق، ص١٨٠.

وكان هذا الإجراء يعبر عن وظيفة غير مألوفة للحبس في القانون فقد عاد المشرع وحصره في حالات الخوف من هروب المتهم بما يمثل عودة لطبيعة الحبس الاحتياطي. كما أن للقاضي أن يأمر بالحبس – بعد الإفراج المؤقت – متى انتهى التحقيق وثبت أن الجريمة على علاقة بالإرهاب أو بالجرائم الأخرى (الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات الإيطالي). د.محمد عبد اللطيف عبد العال : مرجع سابق، ص١٨٠ .وخرج المشرع الألماني عن المبررات المنصوص عليها في الأحوال العادية فوفقاً للمادة ٣/١١٢ قانون مكافحة الإرهاب الصادر في أغسطس ١٩٨٦، أصبح حبس المتهمـين بارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٩ STGB (جريمة تكوين جمعية من الإرهابيين) يتم دون شرط توافر هذه المبررات كالخوف من هروب المتهم أو العبث بأدلة الاتهام أو إخفائها أو إعدامها أو التأثير على شهود الإثبات بطريقة غير مشروعة أو دفع أشخاص آخرين على القيام بذلك.

Heik Jun: " La droit pénal allemand fâce au terrorisme", op.cit., p.660.

د.محمد عبد اللطيف عبد العال: جريمة الإرهاب ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص١٧٨.

والشرط الذي تطلبه المادة ٣/١١٢ من قانون الإجراءات الجنائية الألماني هو الاكتفاء//

ولكن المشرع في جرائم أمن الدولة التي تختص بها محاكم أمن الدولة اختص جهات التحقيق ببعض الإجراءات ألا وهي:

(أ) أن التحقيق في هذه الجرائم إلزامياً باستثناء حالة الاستعجال وحالة التلبس ففيها تقوم النيابة العامة بتحريك الدعوى مباشرة أمام محكمة أمن الدولة وفي غير هذه الحالات فإن التحقيق يكون بمعرفة قاضي التحقيق الذي يُمنح صلاحية الانتقال في جميع أنحاء الإقليم دون التقيد بقاعدة الاختصاص المكاني ويصدر الإنابات القضائية اللازمة سواء للقضاء أو لمأموري الضبط القضائي.

(ب) كما اختص الحبس الاحتياطي بقواعد خاصة عن القواعد العامة المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية. فقد ألغى الالتزام بالتجديد الدوري للحبس الاحتياطي وذلك خلافاً للقواعد الإجرائية العامة (المادة ١٣٩. من قانون الإجراءات الجنائية). حيث قضى القانون إنشاء محاكم أمن الدولة بأن مدة الحبس الاحتياطي لا تتجاوز أربعة أشهر ويمكن للمتهم طلب الإفراج المؤقت عنه في أي وقت وفي خالة رفض طلب الإفراج يمكنه الاستئناف

//بوجود قرائن على ارتكاب المتهم للجريمة ولم يحدد المشرع الألماني الحد الأقصى للحبس الاحتياطي ولكن يراجع كل ثلاثة اشهر لمعرفة سلامة استمراره من عدمه والأسباب التي بني عليها، وقد تحول النظام الإجرائي في ألمانيا تحولاً جزريا تأثيراً بالأحداث العالمية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢-٢ بالولايات المتحدة الأمريكية واحتمال حدوث تهديدات بعمليات مماثلة مما أدى لسرعة إصدار التشريع الجديد لمكافحة الإرهاب حيث سبق أن تقدم به وزير الداخلية الألماني لأكثر من مرة للبرلمان ولم يتم الموافقة عليه إلا بعد الأحداث فصدر ليحد من حرية الأفراد ويفرض عليهم الكثير من القيود بسلطات وصلاحيات لأجهزة الأمن. د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص ٣٣٨ وما بعدها.

وقد نص المشرع الأسباني في القانون الأساسي سنة ١٩٨٤بشأن مكافحة الإرهاب بمادته ١٩ على توسع في أعمال الحبس الاحتياطي فألزم القاضي بإعماله في الجرائم ذات الجسامة الخاصة والمعاقب عليها بعقوبات مقيدة للحرية، وترك له حرية تقريره في الجرائم الأخرى أيا كانت العقوبات المقررة لها دون قيد أو شرط.

وأجاز للقاضي – وفقاً للمادة ٢٠ – وقف نشاط التنظيمات المشار إليها في المادة الخامسة من ذات القانون أثناء التحقيق مع مديري أو أعضاء التنظيمات المذكورة.

Jose L.De la cuesta " Traitement Juridique du terrorisme en Espagne; Rev. Science crim 3 juill-sept 1986, p.601.

راجع : د. أسامة محمد بدر: المرجع السابق، ص٣٠١، د. محمدعبد اللطيف عبد العال: المرجع السابق، ص١٨١.

أمام دائرة مراقبة التحقيق ويجب مرور شهرين بعد صدور قرار دائرة مراقبة التحقيق برفض الإفراج عن المتهم وبين الاستئناف الجديد (المادة ٢٩- ٥ من قانون إنشاء محكمة أمن الدولة رقم ٣ لسنة١٩٦٣). ولحالة الاستعجال قواعد أخرى حيث لا يستطيع قاضي التحقيق الإفراج المؤقت عن المتهم إلا بناء على طلب النيابة العامة، كما أنه إذا قدر أن الأدلة كافية لإحالة المتهم إلى محكمة أمن الدولة فلا تتم الإحالة إلا بموجب مرسوم صادر من وزير العدل[١]. حيث لا يكون لقاضي التحقيق الاستقلال المألوف وفي مقابل ذلك فللنيابة العامة الحق في استئناف جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق خلال هذه المرحلة[٢].

كما أنه وفقاً لنص القانون العام لا يجب أن يزيد القبض عن ٤٨ ساعة إلا أن المدة وفقاً لقانون ٩ سبتمبر ١٩٨٦ يمكن أن تصل إلى ٩٦ ساعة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون. كما يمكن أن تزيد مدة القبض في القانون العام وهي ٤٨ ساعة إلى مدى أخرى بمعرفة قاضي التحقيق في مرحلة الاستدلال أو رئيس المحكمة في مرحلة التحقيق وذلك بناء على طلب النيابة العامة المسبب[٣].

ثانياً : في التشريع المصري

ونصت المادة العاشرة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ [٤]على انه " فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقضي بها.

---

(١) د.على عبد القادر القهوجي: مرجع سابق، ص٥٧.

(٢) د.حسام الدين محمد أحمد : حق الدولة في الأمن الخارجي ومدى الحماية الجنائية المقررة له ، رسالة دكتوراه ، حقوق القاهرة، ١٩٨٤، ص ٥١٩ وما بعدها.

(٣) د. إبراهيم محمد السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص٣٣٦..

(٤) الجريدة الرسمية ، ع ٢٩ مكرر (ب) الصادر في ١٩٥٨/٩/٢٨.

ويكون للنيابة العامة عند التحقيق كافة السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق ولغرفة الاتهام (قاضي الإحالة) بمقتضى هذه القوانين .".

كما نصت المادة السادسة في الفقرة الأولى من ذات القانون على أنه " يجوز القبض في الحال على المخالف للأوامر التي تصدر طبقاً لأحكام هذا القانون والجرائم المحددة في هذه الأوامر" . ويعني هذا أن الاتهام والتحقيق في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة طوارئ من اختصاص النيابة العامة ما لم يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإحالة الدعوى على القضاء العسكري وفقاً للمادة السادسة من قانون الأحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦[١].

وعلى ذلك يكون للنيابة العامة عند تحقيق الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة طوارئ فضلاً عن اختصاصاتها بموجب قانون الإجراءات الجنائية الاختصاصات الآتية:

(١) تفتيش شخص غير المتهم.

(٢) تفتيش منزل عير المتهم إذا اتضح من أمارات قوية أنه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

(٣) ضبط الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد والبرقيات لدى مكاتب البرق.

(٤) مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية وتسجيل المحادثات الجارية في مكان خاص على أن يكون الأمر مسبباً ولمدة ثلاثين يوماً قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة .

(٥) يكون للنيابة العامة في تحقيق الجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر التي تصدر وفقاً لقانون الطوارئ سلطة حبس المتهم لمدة غير محددة وفقاً لنص المادة السادسة في فقرتها الأولى من قانون الطوارئ. ومؤدى الحبس المطلق أنها غير مقيدة بحدود إلا الحد الأقصى المقرر للحبس الاحتياطي الذي نصت

---

(١) د.إبراهيم محمود السيد اللبيدي: المرجع السابق،ص٣٢٩.

عليه المادة ١٤٣ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات الجنائية[١].

وتكون لهذه السلطة في الحبس غير محدد المدة في الجرائم التي يجري تحقيقها من جرائم القانون العام ولكن قضاء الطوارئ اختص بها بناء على أمر من رئيس الجمهورية[٢]. ويكون للمقبوض عليه أن يتظلم من أمر الحبس لمحكمة أمن الدولة المختصة على أن يفصل في تظلمه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التظلم وإلا تعين الإفراج عن المحبوس فوراً[٣].

وللمحكمة المختصة سواء عند نظر التظلم أو أثناء نظر الدعوى أن تصدر قراراً بالإفراج المؤقت عن المتهم ويكون قرار المحكمة نافداً ما لم يطعن عليه وزير الداخلية خلال خمس عشر يوماً من تاريخ صدوره وكانت التهمة المنسوبة إلى المتهم من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي.

وإذا طعن وزير الداخلية على قرار الإفراج في هذه الحالة أحيل الطعن إلى دائرة أخرى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه على أن يفصل فيه خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإحالة وغلا تعين الإفراج عن المتهم فوراً ويكون قرار المحكمة في هذه الحالة واجب النفاذ.

وفي جميع الأحوال يكون لمن رفض تظلمه أن يتقدم بتظلم جديد كلما انقضى ثلاثون يوما من تاريخ رفض التظلم.

ويثور التساؤل في حالة ما إذا أصدرت المحكمة قرارها بالإفراج عن المعتقل المنسوب إليه جريمة من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي والتي يحق لوزير الداخلية الاعتراض عليه هي يتعين الإفراج عن المعتقل

---

(١) د.مأمون سلامة : قانون الإجراءات الجنائية ، مرجع سابق، ص٥٦٢.

(٢) عبد المجيد محمود : حقوق الإنسان في ضوء أحكام قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، محاضرات الدورة التدريبية المشتركة عن حقوق الإنسان والتي نظمتها وزارة الخارجية بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، القاهرة ، يوليو ٢٠٠٠.

(٣) كان رئيس الجمهورية هو المختص بالفصل في التظلم إعمالاً لنص المادة الثالثة مكرر من قانون ١٦٤ لسنة ١٩٨١. واستبدلت هذه المادة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ والتي عهدت بالفصل في التظلم إلى محكمة أمن الدولة طوارئ.

فور صدور قرار الإلغاء أم يستمر اعتقاله لحين الفصل في الاعتراض المقدم من سلطة الطوارئ ؟.

يذهب رأي[1] إلى أنه يتعين تنفيذ قرار الإفراج فور صدوره دون انتظار اعتراض سلطة الطوارئ باعتبار أن قرار المحكمة في هذا الصدد هو قرار قضائي متكامل المقومات القانونية وأن اعتراض سلطة الطوارئ في هذا الصدد في حكم القرار الإداري بمقتضاه إحالة القرار لدائرة أخرى ومجرد قابلية القرار القضائي للاعتراض عيه لا يسوغ وقف تنفيذه، كما أن تعطيل تنفيذ القرار القضائي بالإفراج حتى اعتراض سلطة الطوارئ أو عدم اعتراضها يجعل استمرار حبس المتهم أثناء هذه الفترة مشوباً بالبطلان إذا ما تأيد قرار الإفراج أمام الدائرة الأخرى، أما إذا أصدرت الدوائر الأخرى قرارها باستمرار الحبس فإنه يعاد القبض على المتهم المفرج عنه.

والتظلم وفقاً للمادة السادسة من أمر الحبس يختلف عن التظلم من أمر الاعتقال وفقاً للمادة الثالثة مكرر من أمر الاعتقال من قانون الطوارئ في أن الأول يجوز التظلم منه فور الحبس دون اشتراط انقضاء فترة الثلاثين يوماً الواجب انقضاءها في التظلم من أمر الاعتقال طبقاً للمادة الثالثة مكرر[2]. كما أن سلطة الطوارئ لا تملك الطعن على قرار الإفراج الصادر من محكمة أمن الدولة طبقاً للمادة السادسة إلا إذا كانت الجريمة المنسوب ارتكابها للمقبوض عليه هي إحدى جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي. أما في الطعن على قرار الإفراد طبقاً للمادة الثالثة مكرر فلا تقيد بجريمة معينة.

كما أن أسباب القبض الواردة بالمادة الثالثة مكرر من قانون الطوارئ تتمثل في خطورة المقبوض عليه أو المعتقل على الأمن والنظام العام أو

---

(١) محمود منصور:المرجع السابق، ص٤٥.

(٢) مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون الطوارئ في ضوء الفقه والقضاء،١٩٨٩، ص٥٣.

وجوده في حالة من حالات الاشتباه الخطرة. أما في المادة السادسة فتكون حالات القبض عند مخالفة أمر من الأوامر العسكرية الصادرة وفقاً لقانون الطوارئ أو عند ارتكاب جريمة من الجرائم المحددة في هذه الأوامر[1].

كما أن المحكمة يجب أن تفصل في التظلم إعمالاً للمادة الثالثة مكرر من قانون الطوارئ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمه، بينما تفصل في التظلم المقدم إعمالاً لنص المادة السادسة خلال ثلاثين يوماً إلا وجب الإفراج عن المعتقل أو المحبوس فوراً.

ويرى البعض عدم دستورية أوامر الاعتقال استناداً[2] لنص المادة (٧١) من الدستور والتي جرى نصها على أنه " يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً... ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة إليه .....". أي أن المعتقل له حقان أولهما أن يبلغ بأسباب اعتقاله، وثانيهما بالتهم الموجهة إليه على وجه السرعة. ويلاحظ أن المادة الثالثة مكرر من قانون الطوارئ نصت على أنه " يبلغ فوراً كل من يقبض عليه أو يعتقل وفقاً للمادة السابقة بأسباب القبض عليه أو اعتقاله ...". أي أن قانون الطوارئ أسقط حق المعتقل في إبلاغه بالتهم الموجهة إليه أي أن الاعتقال بموجب قانون الطوارئ هو حبس إلى ما شاء الله دون حد أقصى إذ أن إبلاغ المعتقل بالتهم الموجهة إليه يعتبر تمهيداً لمحاكمته عن هذه التهم. كما ذهبت الإدارة على أن الاعتقال هو عقوبة للردع وللتقويم[3] رغم أن المادة ١٦ من الدستور المصري جرت على عدم توقيع عقوبة إلا بحكم قضائي.

---

(١) د.عبد الحميد الشواربي: الجرائم السياسية، ص١٢٠ وما بعدها ؛ د.محمد هشام أبوالفتوح: مرجع سابق، ص٣٣٦ وما بعدها.

(٢) د.عبد الحميد الشواربي ، شريف جاد الله : شائبة عدم دستورية ومشروعية قرار إعلان ومد حالة الطوارئ والأوامر العسكرية ، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ٢٠٠٠، ص٢٤٣ وما بعدها ، د.فتحي فكري : الاعتقال دراسة للمادتين الثالثة والثالثة مكرر من قانون الطوارئ . تقديم د. محمد عاطف البنا، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٨٩، ص١٧٥ وما بعدها.

(٣) د.عبد الحميد الشواربي، د.شريف جاد الله، مرجع سابق، ص٢٤٤، د.فتحي فكري : مرجع سابق، ص١٦٦ وما بعدها.

(٦) حبس المتهم احتياطياً لمصلحة التحقيق لمدة خمس عشر يوماً وإصدار الأمر بمد الحبس مدة أو مدداً أخرى لا تزيد في مجموعها عن خمسة وأربعين يوماً (سلطات قاضي التحقيق). ثم إصدار الأمر بالحبس مدة أو مدد متعاقبة لا تزيد كل منها عن خمس وأربعين يوماً أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة (سلطات محكمة الجنح المستأنفة المنعقدة بغرفة المشورة) وتكون النيابة العامة هنا غير مقيدة بمدد معينة إلا الحد الأقصى المقرر للحبس الاحتياطي وهي ستة أشهر. ولا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في قرارات النيابة العامة المتعلقة بالتحقيق والتصرف[١].

وتجدر الإشارة إلى أن جمع النيابة العامة بين سلطة قاضي التحقيق وغرفة المشورة في حالة الطوارئ لا يعني مطلقاً تحللها من القيود الواردة على هاتين السلطتين، إذ يجب عليها إصدار قرارات دورية بمد الحبس الاحتياطي في الميعاد القانوني، ذلك لأن اشتراط صدور قرار المد ينطوي على ضمان للمتهم هو الاطلاع على التحقيق ومدى مصلحة التحقيق من حبس المتهم أو إخلاء سبيله بكفالة أو بغير كفالة.

وصدر قرار رئيس الجمهورية المتحدة رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨[٢] والذي أجاز في مادته الأولى فقرة أولاً للنيابة العامة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة في الإقليم المصري الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول (الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)، والثاني (الجنايات والجنح المضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ولو كانت قد وقعت قبل العمل بهذا الأمر.

---

(١) وقد قضت محكمة القضاء الإداري بدوائرها المجتمعة في ظل قانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ بعدم اختصاصها بوقف تنفيذ قرار النيابة العسكرية الصادر بإحالة الأستاذ/ أحمد حسين إلى محكمة الجنايات العسكرية وذلك على أساس قرار النيابة العسكرية سالف الذكر من القرارات القضائية التي لا تختص محكمة القضاء الإداري بنظر الطعن فيها إذ يختص بذلك القضاء العادي .

أنظر : د.محمد عبد السلام : الحكم العرفي في مصر، مقال منشور بمجلة مجلس الدولة، يناير١٩٥٣، س٤ ، ص٨٣.

(٢)الوقائع المصرية ، ع ٧٩ مكرر (أ) الصادر في ١٩٥٨/١٠/٩.

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة[١]، حيث نصت الفقرة الأولى من مادته الثانية على أنه " يكون للنيابة العامة في تحقيق الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكرر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضي التحقيق ومستشار الإحالة ولا تتقيد في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤، ٥٥، ٥٧،٧٧، ٨٤، ٨٤، ٩١، ٩٢، ٩٧، ١٢٤، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٣، ١٧٣ من قانون الإجراءات .". الأمر الذي تكون معه الجرائم الماسة بأمن الدولة من جهة الداخل من اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ وذلك في ظل إعمال قانون الطوارئ وتكون للنيابة العامة الاختصاصات الواردة بالمادة العاشرة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ عند تحقيق الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي والمنصوص عليها في الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات.

ونلاحظ أن الفقرة أولاً من المادة الأولى من قرار رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ قد أجازت للنيابة العامة أن تحيل إلى محاكم أمن الدولة المواد المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بينما صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١[٢] والذي جاء نص مادته الأولى (أولاً) " تحيل النيابة العامة على محاكم أمن الدولة طوارئ المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر من الكتاب الثاني وفي المواد ١٧٥،١٧٤،١٧٢، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩ من قانون العقوبات .". أي أنها لم تترك مجال اختيار للنيابة العامة من إحالة الجرائم المنصوص عليها لمحاكم أمن الدولة طوارئ.

وقد ذهب رأي إلى أن سلطة النيابة العامة الإستثنائية في شأن الحبس

---

(١) الجريدة الرسمية، ع ٦٩ الصادر في ١٩٦٤/٣/٢٤.
(٢) الجريدة الرسمية ، ع ٤٢ (تابع) الصادرة في ١٩٨١/١٠/٢٢.

تقتصر على الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولا يمتد ذلك إلى جرائم القانون العام والتي يجوز إحالتها إلى محاكم أمن الدولة طوارئ[1].

وذهب رأي – نؤيده – أن السلطة الاستثنائية للنيابة العامة في شأن الحبس الاحتياطي مقررة في جميع القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة بصفة مطلقة وذلك لكون الرأي السابق يضيف شرطاً لنص المادة العاشرة لم يوجبه الشارع ولو أراد الشارع تقيد المطلق لنص عليه صراحة[2].

المبحث الثالث
مرحلة التحقـــق النهائي

٨٦ ـ تمهيـد وتقسـيم

تختص محاكم أمن الدولة الطوارئ في مصر في ظل حالة الطوارئ بمحاكمة جرائم أمن الدولة والمنشأة طبقاً للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إلا أن المشرع المصري أجاز لرئيس الجمهورية في ظل قانون الطوارئ أن يحيل إلى القضاء العسكري أياً من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر خلاف التشريع الفرنسي الذي جعل الاختصاص للمحاكم العسكرية فقط في ظل حالة الطوارئ وسنوالي دراسة ذلك على النحو التالي:

أولاً التشريع الفرنسي

نص التشريع الفرنسي في قانون الإجراءات الجنائية – المعدل بالقانون ٨٢/٦٢١[3] الصادر في ٢١ يوليو ١٩٨٢ – على إنشاء المحاكم العسكرية في

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : مرجع سابق، ص٦٠٢.

(٢) أمين القرموطي، بكري عبد الله ، محمد محرم محمد: مرجع سابق، ص ١٤٠ وما بعدها.د.محمد هشام أبو الفتوح : قضاء أمن الدولة– دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٥٦.

(٣) ألغى هذا القانون المحاكم الدائمة العسكرية للقوات المسلحة في وقت السلم (صدر في ٢١ يوليو ١٩٨٢).

وقت الحرب فوراً وتعرض القضايا التي تدخل في اختصاصها أمام المحاكم المذكورة في المادة ٦٩٧ إلى إنشائها فعلياً، على أن تتخلى عن ذلك الاختصاص للمحاكم العسكرية بمجرد أن يطلب منها ذلك(١).

فالجرائم الماسة بالمصالح الأساسية للدولة إذا وقعت في وقت السم من مدنيين يختص بنظرها القضاء العادي(٢).

أما في زمن الحرب فيختص بها القضاء العسكري(٣)، أما جرائم الإرهاب فتنظر أمام محاكم الجنايات الفرنسية سواء وقعت في زمن الحرب أو السلم(٤).

---

(١) المادة ٦٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي.

En temps de guerre, les tribunau des forces armées sont immédiatement établis. Jusqu à leur mise en place effective, les affaires de leur compétence sont portées devant les juridictions mentionnées à larticle 697-Celles-ci se dessaisissent des affaires au profit des tribunaux des forces armées dés que ceux-ci les revendiquent.

(٢) المادة ١/٧٠٢ من ذات القانون.

En temps de paix, les crimes et délits contre la sûretè de l'Etat sont instruits et jugés par les juridictions de droit commun et selon les régles du présent code.

Lorsque les faits poursuivis constituent un crime ou un délit prévu et réprimé par les articles 411-1 à 411-11 et 413-1 à 412-12 du code pénal ou infraction connexe, la compétence est dévolue aux juridictions prévues et organisées par les articles 697 et 698-6.

Si le tribunal correctionnel mntioné à l'article 69 se déclare incompètent pour connaite des faits dont il a été saisi, il renvoie le ministére public à aw pourvoir ainsi qu'il avisera; il peut, le ministére public entendu. Décener par la même décision mandat de dépôt ou d[arrét contre le prévenu.

Mazaud (Y), Le terrorisme, Dalloz, 1997.

(٣) المادة ٧٠١ من ذات القانون.

- En temps de guerre, les crimes et délits contre la sûreté de l'Etat et les infractions qui leur sont connexes sont instruits et jugés par les juridictions des forces armées ainsi qu'il est dit au code de justice militaire.

(٤) وكان المتبع قبل صدر قانون العدالة العسكرية سنة ١٩٨٢ اختصاص المحاكم العسكرية بالجرائم ذات الطابع العسكري في وقت السلم المنصوص عليها في قانون القضاء العسكري الصادر عام ١٩٦٥، أما في وقت الحرب فكانت تختص بجرائم أمن الدولة سواء وقعت //

أما فيما يتعلق بالإجراءات فإن قوانين حالة الطوارئ لا تطبق إلا إذا كانت متوافقة مع أحكام الإجراءات الجنائية المتعلقة بوقت الحرب، كما تنص المادة ٧٠١ إجراءات على أن تحقق الجنايات والجنح ضد أمن الدولة والجرائم المرتبطة بها وقت الحرب بواسطة قضاة محاكم القوات المسلحة كما هو مقرر في قانون القضاء العسكري(١).

والجدير بالذكر أن قواعد التحقيق في زمن الحرب كانت تخضع لقواعد صارمة تختلف عن المطبقة في زمن السلم ولكن قانون ١٩٦٥ و ١٩٨٢ ومن بعدهم قانون ١٠ نوفمبر ١٩٩٩ خففوا من هذه القواعد إلى حد ما(٢).

ب- في التشريع المصري(٣)

تختص محاكم أمن الدولة طوارئ والمحاكم العسكرية بمحاكمة جرائم أمن الدولة في ظل حالة الطوارئ.

١ – محاكم أمن الدولة طوارئ

تدور محاكم أمن الدولة طوارئ وجوداً وعدماً مع حالة الطوارئ ، وتتميز بخصائص وتنظيم قانوني خاص بها ، كما أن أحكامها لا تخضع للقواعد العامة في الطعن وإنما رسم القانون لها مسلكاً خاصاً – لا يرقى لمصاف الطعن – (٤)

//من عسكري أو مدني.

- Stefani (G), Levasseur (G), Bouloc (b), procédure pénale 1996, p.398.
-Vincent (J), Guinchard (S), Montagnier (G) et varinard (A) institutions judiciaires 5e édition, Dalloz, 1999.p.7432.

(١) د. إبراهيم السيد اللبيدي : المرجع السابق، ص٣٨٩.

(2)Merel (R) et vitu (A) traité de droit crimenl 5e édition 2001. P.704. etc.

(٣) وفي أسبانيا تختص المحكمة الوطنية بنظر جرائم الإرهاب وفي إيطاليا تنص المادة ١٤/٣ من الدستور على اختصاص المحاكم العسكرية في وقت السلم بالجرائم العسكرية، ونصت المادة ١٦٤ من دستور الكويت على أن " يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية في غير حالة الحكم العرفي على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن وذلك في الحدود التي يقررها القانون..". د. عصام عبد الفتاح عبد السميع: المرجع السابق، ص٣٠٧، د. هشام أبو الفتوح ، المرجع السابق، ص٢٦٠، د. صلاح سالم جوده : المرجع السابق، ص١٤٨.

وكذا نصت المادة ١٠٢/ب من دستور البحرين الصادر ١٩٧٣ على أنه " يقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرهم إلا في زمن الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون..".

(٤) قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ كان الأمريكيون لديهم شعور بالرضاء تجاه نظامهم العقابي والذي يكفل للأفراد حماية قانونية في مواجهة الدولة فالسلطات عكفت على احترام القواعد الدستورية للمحكمة العليا الاتحادية، وبوقوع أحداث سبتمبر ٢٠٠١ تغير//

وهو التصديق. كما أنه لا يجوز الاستشكال في تنفيذ أحكامها ولهذا لم تسلم هذه المحاكم من انتقادات عنيفة وجهت إليها . ونفصل الحديث عن هذه الأمور تباعاً.

أولاً : خصائص محاكم أمن الدولة طوارئ

محاكم أمن الدولة طوارئ هي المحاكم المنشأة طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ. وعلى ذلك فقد أنشأ القانون سالف الذكر هذه المحاكم فيطلق عليها في الحياة العملية (محاكم أمن الدولة طوارئ) نسبة إلى القانون الذي أنشأها وهي لا تعمل إلا عند إعلان حالة الطوارئ[١] وهي تتميز بإجراءات خاصة بالنظر للطابع السياسي لهذه الجرائم وقد قيل بأن القضاء المختص بنظر هذه الجرائم هو قضاء سياسي "Juslice Politique"[٢]. وذهب رأي آخر إلى رفض هذه التسمية لأنه لا يمكن للقضاء أن يكون عادلاً طالما كان يفصل في السياسة مهما كان العصر ومهما كانت الدولة لأنه لا يمكن تصور وجود قضاء سياسي للتعارض الواضح بين كلمة القضاء والسياسة[٣].

//الوضع وطُرحت مسألة ضرورة وضع نصوص تكفل مواجهة الإرهاب وأصبح حق الصمت غير مقبول، كما طرحت مسألة استخدام التعذيب للجمل على الاعتراف حيث تدخل الرئيس الأمريكي بعد شهرين من الأحداث ليقيم استحداثا لمواجهة المقبوض عليهم في أفغانستان ليحاكموا أمام محاكم استثنائية، فالقضاء على التهديد الإرهابي يتطلب القبض على كل شخص يتورط بالمفهوم الواسع في أعمال إرهاب. وتم معاملة المقبوض عليهم بمعاملة غير إنسانية استنادا إلى أن الدستور يجيز إيقاف بعض الحقوق، لهذا تراءى عدم استفادة المتهمين من المبادئ القانونية وقواعد الإثبات المعترف بها في المحاكم الفيدرالية الجنائية، وكانت الأحكام الصادرة من هذه المحاكم غير قابلة للطعن عليها، وقد أحدث هذا المشروع الأمريكي صدى عالمي وداخل الولايات المتحدة أيضا على أساس أنه يتعارض مع الالتزام الأمريكي لحقوق الإنسان.

- Milligan (S) Federal push on sacurity stirs a Bipartisan Bid to Guerd Privacz, Boston 8 avril 2002, p. A1.
- Amann (D.M), le dispositif American de lutte contre le terrorisme. Rev. SC. Crim.2002. P.745 etc.

(١) هشام عبد الحميد الجميلي : الموسوعة القانونية في جرائم أمن الدولة طوارئ ، ٢٠٠٣، ص ١٩٤.

(2)Robert: Justice et politique, Paris, 1968, p.3

د.أحمد فتحي سرور:محكمة أمن الدولة،مجلة القضاء،العدد الأول، يناير– إبريل ١٩٨١.

(3)M.Bastid, les grands procés politiques de l'histoire: Paris 1962. p.10.

د.أحمد فتحي سرور : محكمة أمن الدولة ، المرجع السابق ، ص٦١.

وقد عرفت مصر قضاء أمن الدولة مرة كقضاء طبيعي[1]، ومرة كقضاء استثنائي، وألغى الأول بموجب القانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣[2]، والثانية وكما سلف وجودها مرتبط بوجود حالة الطوارئ، ونظراً لأن هذه المحاكم تكون معنية بمحاكمة بعض الجرائم في ظروف خاصة واستثنائية على البلاد فقد خصها المشرع ببعض القواعد التي تختلف عن القضاء العادي، هي أنها محاكم مؤقتة وذات طبيعة قانونية كما أن اختصاصها غير محدد سلفاً، ولا تنتمي إلى القضاء الجنائي العام وذلك على النحو التالي:

١- أنها ذات طبيعة مؤقتة

تتميز هذه المحاكم بالطابع الاستثنائي فهي مؤقتة بمدة سريان حالة الطوارئ وطبقاً لأحكامها فتنشأ بإعلان حالة الطوارئ وتنقضي بانتهائها ، ومعنى هذا أن المحاكم مرهون بقائها بقاء وقيام حالة الطوارئ فإذا ما ألغيت حالة الطوارئ ألغيت هذه المحاكم تبعاً لذلك[3].وينظم هذه المحاكم قرار رئيس الجمهورية المتحدة بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ.

٢- أنها ذات طبيعة قانونية

تستند محاكم أمن الدولة في وجودها إلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ[4] والمعدل بالقانون رقم

---

(١) ذهب رأي إلى أن محاكم أمن الدولة المنشأة عملاً بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ – الملغاة – هي أيضا من قبيل القضاء الاستثنائي لأنها تحرم الشخص من أن يحاكم أمام قاضيه الطبيعي. د.أحمد شوقي الخطيب : محاكم أمن الدولة وتأكيد ولاية القاضي الطبيعي، مجلة المحاماه ، العددان السابع والثامن ، سبتمبر و أكتوبر ١٩٩٨، س ٦٨، ص٣٢ وما بعدها.

(٢) نصت المادة الأولى من قانون ٩٥ لسنة ٢٠٠٣ يلغى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة.

(٣) د.أحمد فتحي سرور : الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص٦٦٥، بكري عبد الله: مرجع سابق، ص١٢٩، د.مأمون سلامة: قانون الإجراءات الجنائية، المرجع السابق، ص ٥٦١. نقض ٥ يناير ١٩٧٥ ، مجموعة الأحكام، س٢٦، رقم ٣، ص ١٠، محمد محرم ، أمين القرموطي، د. محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٢٨٨ وما بعدها، نقض ١٢ يونيه ، ١٩٧٧، س٢٨، رقم ١٥٧ ،ص٧٤٩.

(٤) د.رمسيس بهنام : الإجراءات الجنائية تأصلاً وتحليلاً ، الجزء الثاني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية،١٩٧٨، ص١٦٤ ..

٥٠ لسنة ١٩٦٨ ثم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ ثم بالقانون ١٦٤ لسنة ١٩٨١ ثم بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ حيث نصت المادة السابعة على أن تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه.

وقد ذهب رأي – لا نؤيده – إلى أن هذه المحاكم تجد سندها الدستوري في نص المادة ١٧١[١] من الدستور..ويرى الباحث أن النص خاص بمحاكم أمن الدولة الدائمة الملغاة[٢].

٣- أنها غير محددة الاختصاص سلفاً

يقتضي مبدأ الشرعية الجنائية أن يكون التنظيم القضائي الجنائي واضحاً وأن تكون القواعد الحاكمة له محددة سلفاً بواسطة القانون وفقاً لمعايير موضوعية مجردة غير خاضعة للأهواء أو الظروف السياسية[٣]، وذلك ما نص عليه الدستور المصري الصادر في ١٩٧١ بالمادة ١٦٧ والتي نصت على أنه " يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وطرق تشكيلها وشروطها وإجراءاتها في تعيين أعضائها "[٤]، وقد خرج المشرع عن هذا المبدأ العام في قانون الطوارئ على النحو الذي مس فيه الحريات الشخصية والحقوق المكتسبة التي اسبغ عليها مبدأ الشرعية والحماية حيث لم يحدد اختصاص محاكم أمن الدولة سلفاً على نحو ثابت بجرائم معينة بواسطة القانون وفقاً لمعايير موضوعية مجردة بأن جعل مناط الاختصاص في يد سلطة الاتهام أو الإحالة حيث نصت المادة التاسعة من قانون ١٦٥ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أنه " يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها بالقانون العام.".

---

(١) د.حقي إسماعيل بربوتي : مرجع سابق، ص٤٣٢ ما بعدها
(٢) محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله:قضاء أمن الدولة، مرجع سابق، ص١٣٢.
(٣) محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله: المرجع السابق، ص١٣٢.
(٤) د.إبراهيم محمد السيد اللبيدي : مرجع سابق، ص ٣٧٣.

٤- أنها لا تنتمي إلى القضاء الجنائي العام

سبق الإشارة إلى أنها محاكم مؤقتة ومرهونة بحالة الطوارئ فيعتبر اختصاصها في نظر جرائم معينة دون غيرها حال قيام حالة الطوارئ فيختلف فيها ذلك عنصراً من عناصر القضاء الجنائي العام وهو عنصر الدوام والاستمرار، كما أن أحكامها لا تقبل الطعن بأي وجه من الوجوه بل تصبح نهائية بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فهي لا تخضع لرقابة محكمة النقض مما لا يتاح معه إلزامها بالضوابط والاتجاهات العامة للقضاء[١]، ومن ثم فإن هذه المحاكم لا تعتبر قضاءاً طبيعياً[٢]، ومن ثم لا يجوز إنشاؤها طبقاً للشرعية الإجرائية[٣] فهي محاكم استثنائية لا تتبع القضاء العادي[٤].

ثانيا : التنظيم القضائي لمحاكم أمن الدولة

أنشئت محاكم أمن الدولة بموجب القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ[٥] وقسمها إلى محاكم أمن دولة جزئية وعليا حيث نصت المواد من ٦ إلى ٢٠ من هذا القانون على قواعد تشكيل هذه المحاكم واختصاصاتها

---

(١) د.محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق، ص٢٩٤.

(٢) فهذه المحاكم لا ينظمها قانون تنظيم القضاء ويسرى هذا على محاكم أمن الدولة طوارئ والمحاكم العسكرية. د. عبد الرحيم صدقي: مشروعية القانون والقضاء العسكري، دار النهضة العربية، ص٩٢، د. غنام محمد غنام : نظرية الانعدام في الإجراءات الجزائية ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص٧٦ ، د.محمود أحمد طه : اختصاص المحاكم العسكرية بجرائم القانون العام في ضوء حق المتهم في اللجوء لقاضيه الطبيعي ، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص١٥٦.

(٣) أمين القرمويطي، بكري عبد الله ، محمد محرم ،: قضاء أمن الدولة، مرجع سابق، ص ١٣٥؛ جميل يوسف قدروه كتكت : نطاق الشرعية الإجرائية في الظروف الاستثنائية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٨٦- ١٩٨٧، ص٣٣٤.

(٤) القضية ١٠ لسنة ١١ قضائية تنازع في ٢ مارس ١٩٩١ ، ومنشور في مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا ، الجزء الرابع، ص٥٦٩، قاعة (٣٣) . مذكور في د.عبد الرؤوف مهدي : مرجع سابق، ص٩٨١.

(٥) حلت محاكم أمن الدولة طوارئ محل المحاكم العسكرية المنشأة بالقانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ – الملغي – بالقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ، د.حسن صادق المرصفاوي : ضمانات الحريات الشخصية في ظل القوانين الاستثنائية ، مجلة المحاماه، العددان الثالث والرابع ، مارس- إبريل ١٩٧٦، س ٥٦ ، ص١٧٨، د. محمود كبيش ، د.مدحت رمضان : شرح قانون الإجراءات الجنائية المرجع السابق ، ٢٠٠٣ ،ص ٣٩.

وإجراءات المحاكمة الخاصة بها وهو ما سنحاول تفصيله على النحو التالي:

أولاً : من حيث التشكيل

نصت المادة السابعة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه " تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه.

وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاه المحكمة، وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجنائية والجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أياً كانت العقوبة المقررة لها.

ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة عضو من أعضاء النيابة العامة ، ويجوز استثناء لرئيس الجمهورية أن يأمر بتشكيل دائرة أمن دولة جزئية من قاض واثنين من ضباط القوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل وبتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة مستشارين ومن ضابطين من الضباط القادة[١]، ويعين رئيس الجمهورية أعضاء محاكم أمن الدولة بعد أخذ رأي وزير العدل بالنسبة للقضاة والمستشارين ورأي وزير الحربية بالنسبة للضباط.".

ويبين من النص أن الأصل العام هو أن تشكل محاكم أمن الدولة الجزئية من أحد قضاة المحكمة الابتدائية وأن تشكل محاكم أمن الدولة العليا من ثلاثة من المستشارين بمحكمة الاستئناف[٢]. ويقوم بمباشرة الدعوى أمام محاكم أمن الدولة

---

(١) عقب أحداث سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت لجان عسكرية خاصة لمحاكمة المتهمين تتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء على أن يعين شخص من جانب سكرتير وزارة الدفاع من ضمن ضباط القوات المسلحة.

Amann (D.M), le dispositif Américan de lutte contre le terrorrisme. Rev. SC. Crim. 2002.P.748.

(٢) د.أحمد شوقي الخطيب: مرجع سابق، ص١٣٤، د.رمسيس بهنام : المحاكمـــــة والطعن//

عضو من أعضاء النيابة العامة. وقد ورد نص المادة السالفة على هذا التشكيل هو بإضافة ضابط من القوات المسلحة إلى القضاة المدنيين وذلك بتشكيل دائرة أم الدولة الجزئية من قاض واثنين من الضباط بالقوات المسلحة من رتبة نقيب أو ما يعادلها على الأقل وبتشكيل دائرة أمن الدولة العليا من ثلاثة من المستشارين ومن ضابطين من ضباط القوات المسلحة القادة. وإذا كان المألوف أن يحدد بوضوح كل استثناء يرد على قاعدة عامة ومبرراته فإن قانون الطوارئ عند خروجه على القاعدة العامة في تشكيل محاكم أمن الدولة لم يضع القيود اللازمة على هذا الاستثناء ومبرزاته بل ترك الأمر لتقدير رئيس الجمهورية الذي يجوز له أن يختار الوقت والظروف والدعاوى التي يمكن أن تشكيل محاكم أمن الدولة فيها مشتملاً على العنصر العسكري[1].

ونلاحظ أن الاستثناء الممنوح لرئيس الجمهورية بتشكيل محاكم أمن الدولة بضم العنصر العسكري إليها لم تشترط أن يكونوا من ضباط القوات المسلحة القضاة بالقضاء العسكري فضلاً عن أنها قد جعلت الغلبة للعنصر العسكري في تشكيل محاكم أمن الدولة الجزئية[2]، ولم يشترط القانون كون هؤلاء الضباط متمتعين بخبرة قانونية بما يعني أن يعهد بالفصل في الجرائم الخطيرة إلى من ليست لهم صفة القضاه[3]، كما نصت المادة الثامنة من ذات القانون على أنه "يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضابط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها.

وتشكل دائرة أمن الدولة العليا في هذه الحالة من ثلاثة من الضباط القادة

// في الأحكام، مرجع سابق، ص١٥١؛ د.مأمون سلامة : قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص٥٦١، د.هشام عبد الحميد الجميلي : الموسوعة القانونية ، مرجع سابق، ص ١٩٥؛.

(١) د.جابر يوسف المراغي: مرجع سابق، ص٤٧٢، د.على عبد القادر القهوجي : اختصاص محاكم أمن الدولة، مرجع سابق، ص٦٦ وما بعدها. راجع : د.محمد هشام أبو الفتوح ، مرجع سابق، ص٢٨٧.

(٢) د.محمد هشام أبو الفتوح: مرجع سابق، ص١٨٧.

(٣) د.جابر يوسف المراغي: مرجع سابق، ص٤٧٢.

ويقوم أحد الضباط أو أحد أعضاء النيابة بوظيفة النيابة العامة. وتمثل هذه المادة خروج على القاعدة العامة أيضاً في تشكيل محاكم أمن الدولة حيث أجازت لرئيس الجمهورية أن يشكل محاكم عسكرية فقط في حالتين . الأولى في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص، وهذه الحالة أصبحت غير ذات موضوع بعد أن ألغيت محاكم المحدود وأصبحت مناطق مصر كلها خاضعة لنظام قضائي واحد حيث لا توجد في مصر الآن مناطق تخضع لنظام قضائي خاص(١). والثانية التي تشكل فيها محاكم أمن الدولة من عناصر عسكرية فقط هي تلك التي تتعلق بقضايا معينة وتشكل هذه الحالة إخلالاً جسيماً بحسن سير العدالة الجنائية حيث لم توضح المادة متى يلجأ رئيس الجمهورية إلى هذا الاستثناء وما دواعيه ومبرر وجوده ودون أن تحدد ماهية هذه القضايا، الأمر الذي يمثل أغراض السلطة ويولد عدم الاطمئنان في القلوب ويوحي باستهداف ذلك التشكيل غرضاً معيناً ويثور هنا التساؤل عن المقصود بعبارة قضايا معينة هل المقصود بها الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه إبان فترة إعلان حالة الطوارئ فضلاً عن جرائم القانون العام التي يجوز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه إحالتها لمحاكم أمن الدولة إعمالاً لنص المادة التاسعة من قانون الطوارئ ؟ أم المقصود بها الجرائم الواقعة بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالتطبيق لقانون الطوارئ ؟

وقد أجابت المحكمة الإدارية العليا على هذا التساؤل – مؤيدة في ذلك

---

(١) يراجع أصل المادة الثامنة المذكورة إلى المادة السادسة في فقرتها ثالثاً المضافة على قانون الأحكام العرفية الملغي بموجب القانون رقم ٢١ الصادر في ٢٦ مايو ١٩٤١ وكانت تنص على أنه " فيما عدا المنطقة الداخلية في اختصاص محكمة العريش الجزئية تشكل المحكمة العسكرية المنصوص عليها في المادة السادسة ضابط وبلا اشتراك قضاه عندما تقع الجرائم في إحدى الجهات التابعة لمصلحة الحدود. وتؤلف هذه المحكمة من ثلاثة ضباط من ضباط الجيش على أن يكونوا من رتبة أعلى من رتبة صاغ في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرر . ويقوم أحد الضباط بوظيفة النيابة العامة على الوجه المتبع في المجالس العسكرية. د.حسن صادق المرصفاوي: ضمانات الحريات الشخصية : مرجع سابق، ص١٧٩ وما بعدها، د.عبد القادر القهوجي : مرجع سابق، ص ٦٧ وما بعدها .

أحكام القضاء الإداري – مقررة بأن عبارة (قضايا معينة) إنما تقتصر فقط على القضايا المتعلقة بمخالفة الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالتطبيق لأحكام المادة الثالثة من قانون الطوارئ دون القضايا المتعلقة بجرائم القانون العام التي يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه إحالتها إلى محاكم أمن الدولة إعمالاً للمادة التاسعة من قانون الطوارئ[1].

ويذهب رأي[2] – نؤيده– إلى أن نص المادتين السابعة والثامنة من قانون الطوارئ تمثلان أقصى درجات الخروج على مبدأ القاضي الطبيعي وإهداراً كلياً للضمانات التي يتمتع بها المتهم وهذا النص يجب أن يختفي اليوم قبل غدا لأنه وصمة في جبين العدالة الجنائية وصورة مظلمة لتلك العدالة في أعين الحريصين عليها والمدافعين عنها محلياً ودولياً، ويا حبذا لو اختفى معه أيضاً السلطة المطلقة لرئيس الجمهورية في تعيين أعضاء محاكم أمن الدولة لأنه تدخل في أعمال سلطة أخرى وهي السلطة القضائي حرمة الدستور حيث نصت المادة ٤٤ من قانون السلطة القضائية بعد تعديلها بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٨٤ على أنه " يعين رؤساء محاكم الاستئناف ونوابها ومستشاروها والرؤساء بالمحاكم الابتدائية والقضاة بموافقة مجلس القضاء الأعلى." فموافقة مجلس القضاء الأعلى شرط لتعيين قضاة المحاكم ومستشاريها وهي تختلف عن مجرد أخذ رأي وزير العدل؟ علاوة على أن رأي وزير العدل استشاري وغير ملزم لرئيس الجمهورية في تعيين أعضاء محاكم أمن الدولة.

وكذلك اختفاء العنصر العسكري من تشكيل أعضاء تلك المحاكم لأنه يمثل أثراً سيئاً من قوانين الأحكام العرفية العسكرية السابقة والمستمدة من نظام

---

(١) حكم المحكمة الإدارية العليا الصادر في ٢٣ مايو ١٩٨٧، في العطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٣ قضائية . أنظر : مجموعة المحكمة الإدارية العليا ، ص٣٢، ص١٣٢٨.
راجع : د.محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق ، ص٣٠٠ وما بعدها.

(٢) د.حسن صادق المرصفاوي : ضمانات الحريات الشخصية : المرجع السابق، ص١٨٠، د.على عبد القادر القهوجي : المرجع السابق، ص٦٨ .

الأحكام العرفية العسكرية الذي فرض على مصر إبان الاحتلال البريطاني لها.

٢ – من حيث الاختصاص

تختص محاكم أمن الدولة مكانياً بدائرة اختصاص المحكمة الابتدائية بالنسبة لمحكمة أمن الدولة الجزئية أي أن كل محكمة ابتدائي يوجد بها محكمة أمن دولة جزئية تختص بدائرة الأولى مكانياً لهذا تتعدد محاكم أمن الدولة الجزئية بتعدد المحافظات.

أما الاختصاص المكاني لمحكمة أمن الدولة العليا فيتحدد بدائرة اختصاص محاكم الاستئناف الموازية لها حيث حددت المادة السادسة من قانون السلطة القضائية مقار محاكم الاستئناف أما الاختصاص النوعي فقد حددته الفقرة الأولى والثانية والثالثة من المادة السابعة من قانون الطوارئ حيث نصت على أنه : "تفصل محاكم أمن الدولة الجزئية والعليا في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه[١] وتشكل كل دائرة من دوائر أمن الدولة الجزئية بالمحكمة الابتدائية من أحد قضاة المحكمة وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بالحبس الغرامة و بإحدى هاتين العقوبتين. وتشكل دائرة أمن الدولة العليا بمحكمة الاستئناف من ثلاثة مستشارين وتختص بالفصل في الجرائم التي يعاقب عليها بعقوبة الجناية والجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أياً كانت العقوبة المقررة لها ". حيث تختص محاكم

---

(١) وقد صدرت عدة قرارات من رئيس الجمهورية في ظل حالة الطوارئ بتفويض وزير الداخلية أو رئيس مجلس الوزراء لإصدار هذه الأوامر ومنها على سبيل المثال:

- أمر رئيس الجمهورية رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٣ بتعيين السيد / ممدوح سالم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية نائبا للحاكم العسكري العام،
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٢ لسنة ١٩٨١ لسنة ١٩٨١ بتفويض نائب رئيس الوزراء الداخلية اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ. (الجريدة الرسمية ، العدد ٤٠ مكرر الصادر في ١٩٨١/١٠/٦).
- أمر رئيس الجمهورية رقم ٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر في ١٩٨٦/١١/١٩ بتفويض السيد الدكتور/ عاطف محمد نجيب صدقي رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام في كافة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ.(الجريدة الرسمية، العدد٤٧ تابع في ١٩٨٦/١١/٢٠).

أمن الدولة الجزئية والعليا باختصاص أصيل طبقاً للمادة السابعة سالفة الذكر، وهو الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه.

وهناك اختصاص استثنائي وذلك بالنظر إلى صفته الجوازية[1] بحيث تدخل هذه الجرائم في اختصاص المحاكم العادية بحبس الأصل ما لم يقرر رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه – حال قيام حالة الطوارئ وخلال فترة سريانها– أن يعهد بالفصل في بعضها (أي جرائم القانون العام) إلى محاكم أمن الدولة المشكل في ظل قانون الطوارئ، حيث نصت المادة التاسعة من القانون سالف الذكر إلى أنه " يجوز لرئيس الجمهورية أو لمن يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام ." واستقر الفقه والقضاء على أن هذا الاختصاص لا يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً من اختصاصها[2]. وفيما يلي تفصيل لنوعي الاختصاص:

(أ) الاختصاص الأصيل[3]

تختص محاكم أمن الدولة الجزئية بموجب المادة السابعة بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية في الجرائم المعاقب عليها بالحبس والغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين.

---

(١) د.نجاتي سيد أحمد : مرجع سابق، ص٦٩٥.

(٢) محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق، ص ١٥٠. وقضت محكمة النقض أن" محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ استثنائية إحالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم". نقض ١٩٧٥/١/٥، س٢٦، رقم ٣،ص١٠، طعن رقم ١٧١٦ لسنة ٤٤ق. نقض ١٩٧٦/٥/٢٤، س٢٧ رقم ١١٩،ص٥٣٨، طعن رقم ٢١٦ لسنة٤٦ ق . نقض ١٩٩١/٤/١١ مجموعة أحكام النقض، س٤٢، ق٩١، ص٦١٩، الطعن ٣٤٨ لسنة ٦٠ق. كما قضت أنه "من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا استثناءية".

(٣) لقد نظم المشرع الفرنسي القواعد الخاصة بالاختصاص لجهات القضاء المختصة بمحاكمة جرائم الإرهاب وحددها في مجموعتين الأولى تتعلق بقواعد الاختصاص الداخلي (المواد من ٧٠٦- ١٧ إلى ٧٠٦ – ٢٢ إجراءات جنائية)، وتتعلق الثانية بقواعد الاختصاص الدولي لمواجهة جرائم الإرهاب والذي يؤول إلى الاتفاقية الأوربية لردع الإرهاب.
Mazaud (Y), Le terrorisme, Dalloz, 1997.P.69.

تختص محاكم أمن الدولة العليا بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية ويعاقب عليها بعقوبة الجناية وبالجرائم التي يعينها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أياً كانت العقوبة المقررة لها. أي أن محاكم أمن الدولة العليا يجوز أن تنظر جرائم معاقب عليها بعقوبة الجنحة.

وقد نصت المادة الخامسة من قانون الطوارئ على أن " مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين المعمول بها يعاقب كل من خالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بالعقوبات المنصوص عليها في تلك الأوامر على ألا تزيد هذه العقوبة على السجن المشدد ولأعلى غرامة قدرها أربعة آلاف جنيه. وإذا لم تكن تلك الأوامر قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها فيعاقب على مخالفتها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيه.".

ومفاد هذا النص أن هذه الأوامر قد تنشئ جرائم جديدة لم تكن مجرمة من قبل وتحدد العقوبة المترتبة على ارتكابها أو تغليظ العقاب على جرائم قائمة في القانون العام.

وقد ذهب رأي إلى أن هذا النص يمنح السلطة القائمة على حالة الطوارئ اختصاصاً تشريعياً خطيراً يناقض مبدأ شرعية الجزائم والعقوبات الذي لا يجيز لغير السلطة التشريعية المختصة أن تنشئ جرائم وعقوبات جديدة أو تشدد عقوبات جرائم قائمة وأنه وإن كان من الجائز منح السلطة التنفيذية اختصاصاً في مجال التجريم والعقاب فهو اختصاص محدود بجرائم بسيطة مثل المخالفات فإذا استدعت الظروف أثناء حالة الطوارئ اتخاذ إجراءات أمنية معينة فللسلطة القائمة على حالة الطوارئ اتخاذ ما تراه من إجراءات للمحافظة على الأمن والنظام. فإن رأت في مخالفة بعض هذه الإجراءات ما سيتوجب اعتباره جريمة

طلبت من السلطة التشريعية إصدار التشريعات اللازمة لذلك[1]. وإعمالاً لنص المادة الخامسة سالفة الذكر أصدرت سلطة الطوارئ أوامر أنشأت جرائم عدت من الجنايات ووصلت عقوبتها إلى السجن المشدد مثال الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٢[2].

ويرى جانب من الفقه – نشاطره الحجة – أن الأمر ينطوي على خروج صارخ على مبدأ الشرعية لأنه يجعل من سلطة الطوارئ المشرع الأساسي في مجال التجريم والعقاب خلال فترة الطوارئ دون سند دستوري ، وكان يتعين أن أقصى ما يُسمح به لسلطة الطوارئ ألا تصل بالعقوبة لأكثر من ستة أشهر عند مخالفة الأوامر التي تصدرها وهذا هو الحد الذي نص عليه القانون حينما لا تتضمن هذه الأوامر بيان العقوبات المقررة في حالة مخالفتها، فإذا رأت أن المخالفة تستوجب عقوبة أشد أو وصف أشد فعليها اللجوء إلى السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص الأصيل يفي هذا المجال[3].

وقد ذهبت محكمة النقض إلى أن " الصلاحيات المخولة للحاكم العسكري العام أو لمن ينيبه هي سلطات استثنائية مقصود بها مواجهة الظروف التي استوجبت إعلان حالة الطوارئ، ومن ثم فهي تقدر بقدر تلك الظروف وفي حدود النص الذي صرح بها فإذا خرجت سلطات الطوارئ عن هذه الحدود اتسمت أعمالها بعدم المشروعية وتعيب أوامرها بعيب البطلان غير أن عدم المشروعية إذا كان ناشئاً عن تجاوز صارخ جسيم لاختصاص سلطات الطوارئ بأن تمخض عن اعتداء على اختصاص السلطة التشريعية أو السلطة القضائية

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : الشريعة والإجراءات الجنائية ، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٧، ص٢٩٦ وما بعدها.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٣ مكرر والصادرة في ١١٩٢/١٠/٢٤. والملغاة ببعض بنوده ومواده بالفقرة الثانية من المادة الأولى من أمر رئيس الجمهورية، ٢ لسنة ٢٠٠٤.

(٣) د.حسن صادق المرصفاوي : ضمانات الحريات الشخصية، مرجع سابق، ص١٧٣ ومابعدها؛ د.على عبد القادر القهوجي: مرجع سابق، ص٦٩ وما بعدها؛ محمد محرم ، أمين القرموظي، بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة، مرجع سابق، ص١٦٤ وما بعدها.

فإن الأوامر التي تصدر مشوبة بهذا العيب تقع في حمأة الغضب وتنحدر إلى حد الانعدام وهو عيب يجعل تلك الأوامر معدومة الأثر قانوناً وإن بقي عليها في عداد الأعمال المادية التي قد يترتب عليها مسئولية مصدرها. ولذي الشأن ألا يعتد بالأمر المعدوم وعلى جهات الإدارة والقضاء أن تعرض عما تضمنه من أحكام وكأن لا وجود له، والبناء على ذلك فإن أمر نائب الحاكم العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ فيما نص عليه بالبند (٤) من المادة الأولى وبالمادة الثانية عنه من توقيع عقوبة الجناية على من يمتنع تنفيذ القرارات والأحكام النهائية الصادرة بوقف أو تصحيح أو إزالة أعمال البناء المخالفة للقانون يكون قد اغتصب السلطة التشريعية فجاء ما نص عليه في هذا الصدد معدوماً ويتعين بالتالي الالتفات عنه.".

وعليه فإن الاختصاص الأصيل لمحاكم أمن الدولة طوارئ هو النظر في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه – المادة السابقة من قانون الطوارئ. وهو ما كانت تنص عليه المادتين الخامسة والسادسة من قانون الأحكام العرفية السابق[1] – ولكن المادة التاسعة من قانون الطوارئ نصت على جواز إحالة بعض جرائم القانون العام إلى محاكم أمن الدولة طوارئ وهو الاختصاص الاستثنائي.

(ب) الاختصاص الاستثنائي

أجازت المادة التاسعة من قانون الطوارئ لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام. فكانت محاكم أمن الدولة الطوارئ تنظر الجرائم المحالة طبقاً لأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١[2]. فكانت المادة الأولى منه تنص على أنه "تحيل

---

(١) د. حسن صادق المرصفاوي : ضمانات الحريات الشخصية، مرجع سابق، ص١٨٠.

(٢) الجريدة الرسمية ، العدد ٤٣ تابع الصادرة في ٢٢ أكتوبر ١٩٨١. مصطفي مجدي هرجه: التعليق على قانون الطوارئ في ضوء الفقه والقضاء، مرجع سابـق، ص ٩٨ وما بعدها.

النيابة العامة إلى محاكم أمن الدولة طوارئ المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ الجرائم الآتية :

- الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول، والثاني، والثاني مكرر من الكتاب الثاني، وفي المواد ١٧٢ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٩ من قانون العقوبات.
- الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٦٣ إلى ١٧٠ من قانون العقوبات بشأن تعطيل المواصلات.
- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة.
- الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر، وفي القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات، وفي القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٩ الخاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ، وفي القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية، وفي القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية وحرية الوطن والمواطنين ، وفي القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧بشأن نظام الأحزاب السياسية والقوانين المعدلة له.
- الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري والأرباح والقرارات المنفذة لها[1].

---

(١) صدر فيما بعد قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ وقد نص في مادته الأولى على أن يلغى القرار بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والقرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية وحرية الوطن والمواطنين والجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبري وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لها. الجريدة الرسمية ، العدد ٣٨ مكرر الصادر في ١٩٨٣/٩/٢٥ . مصطفى مجدي هرجة: التعليق على قانون الطوارئ ، مرجع سابق، ص١٠١.

ثم صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل أمر رئيس الجمهورية ١السنة ١٩٨١ باستبعاد بعض جرائم من اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ وإعادتها لقاضيها الطبيعي فنصت المادة الأولى على إلغاء البند ثانياً من الأمر ١ لسنة ١٩٨١، والبند خامساً ويستبدل البند رابعاً من ذات الأمر بالنص الأتي :" الجرائم المنصوص عليها في القانون//

وبصدور أمر رئيس الجمهورية ١ لسنة ٢٠٠٤ بتعديل بعض أحكام أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة طوارئ هي :

- الجرائم المنصوص عليها في الكتاب الثاني من قانون العقوبات في الباب الأول والثاني والثاني مكرر والمواد ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩ عقوبات..
- الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر.
- الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات(١).
- الجرائم المنصوص عليها في القانون ١٤ لسنة ١٦٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات(٢).

ويترتب على استبعاد الجرائم من اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

الأولى : يتعين على النيابة العامة عند التصرف في الدعاوى التي لم يتم إحالتها إلى محاكم أمن الدولة حتى العمل بأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ٢٠٠٤- إذا ارتأت إحالتها للمحاكمة- أن تحيلها للمحاكم المختصة وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية(٣).

الثانية : استمرار محاكم أمن الدولة طوارئ في نظر الدعاوى المحالة إليها قبل صدور الأمر.

الثالثة : استمرار إجراءات التصديق على الأحكام الصادرة قبل صدور الأمـــر

//١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر وفي القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن الاجتماعات العامة والمظاهرات.".

(١) الجريدة الرسمية بالعدد ٣ مكرر (أ) في ١٩ يناير ٢٠٠٤.

(٢) الكتاب الدوري للسيد المستشار النائب العام رقم (٤) لسنة ٢٠٠٤ في ٢٠٠٤/١/٢١.

(٣) محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة طوارئ مرجع سابق، ص٤٨.

١ السنة ٢٠٠٤ ولا تصبح نهائية إلا بالتصديق عليها، ويذهب رأي – نؤيده– إلى أنه يجب قيام جهة التصديق بإلغاء الحكم وإعادة الأوراق إلى النيابة لتعيد تقديمها للمحكمة العادية المختصة[١].

الرابعة : إذا أصدرت جهة التصديق على الحكم الصادر قبل صدور الأمر ١ لسنة ٢٠٠٤ قراراً بإلغاء الحكم وإعادة المحاكمة يتعين إحالتها إلى النيابة العامة لتقديمها للمحكمة المختصة لنظرها والحكم فيها والطعن في أحكامها وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية.

وهكذا يكون المشرع قد أجاز لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه أن يحيل إلى محاكم أمن الدولة طوارئ الجرائم المنصوص عليها في القسم الخاص من قانون العقوبات أو القوانين الأخرى المكملة، ولم يحدد المشرع طبيعة الجرائم التي جوز إحالتها أو جعل الاختصاص بنظرها لمحاكم أمن الدولة طوارئ فالأمر يخضع للسلطة التقديرية لرئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه[٢].

وهذا الاختصاص يبعد محاكم أمن الدولة طوارئ عن اختصاصها الأصيل بنظر الجرائم التي تقع بالمخالفة للأوامر التي تصدرها سلطة الطوارئ إذ هي قضاء استثنائي، مع الأخذ في الاعتبار ما يجب أن تقيد به هذه السلطة في حدود الجنح فقط عند إصدار تلك الأوامر، لأنه بالنظر للظروف الصادرة فيها إذ تترجم في الغالب رد الفعل العصبي لسلطة مهمتها حفظ الأمن والنظام خلال فترة الطوارئ فتصدر دون هدوء وروية إلى جانب نقص الخبرة والدقة في تحديد الجرائم وعقوباتها مما يدفع إلى المطالبة بتحديد الجرائم التي تنشئها بالجنح التي لا تتجاوز عقوبتها الحبس لمدة ستة أشهر[٣].

---

(١) محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله : مرجع سابق، ص٤٩.

(٢) د.آمال عثمان: شرح قانون العقوبات الاقتصادي في جرائم التموين ، ١٩٨٣، ص٢١٣. هشام عبد الحميد الجميلي: الموسوعة القانونية في جرائم أمن الدولة طوارئ، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، ص٩١.

(٣) د.حسن صادق المرصفاوي : ضمانات الحرية الشخصية في ظل القوانين الاستثنائية، مرجع سابق، ص١٧٣– ١٧٣. د.على عبد القادر القهوجي : المرجع السابق، ص٧٣.

وبصفة عامة فإن اختصاص محاكم أمن الدولة طوارئ بالفصل في جرائم القانون العام التي يجوز إحالتها إليها لا يعني انفرادها بالاختصاص بالفصل في تلك الجرائم إذ تبقى المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في هذه الجرائم(١).

وقضت محكمة النقض أن " المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية ولما كان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وإن أجاز في المادة التاسعة منه إحالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى محاكم أمن الدولة إلا أنه ليس فيه أو في أي تشريع آخر أني نص على انفرادها في هذه الحالة بالاختصاص في الفصل فيها(٢).

كما قضت أن " إنزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو مقرر من أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية وذلك أن قانون الطوارئ الذي صدرت على أساسه الأوامر العسكرية لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الأصيل الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة

---

(١) فقد ذهبت أحكام محكمة النقض إلى أنه " إذا كانت النيابة العامة قد قدمت المتهمين بجريمة من جرائم القانون العام من التي يجوز إحالتها إلى محكمة أمن الدولة إلى محكمة الجنايات فإن الاختصاص بمحاكمتهم ينعقد للقضاء الجنائي العادي ويكون النص بصدور الحكم من محكمة غير مختصة ولائيا غير أساس" نقض ٣٠ نوفمبر ، ١٩٨٧، مجموعة الأحكام ، س٢٩، رقم ١٧٣، ص٨٣٩. وقضت أيضا أن " من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية.." نقض ١٩٧٥/١/٥، طعن رقم ١٧١٦، سنة ٤٤ق ص٢٦.نقض١٩٧٦/٥/٢٤ ،رقم ١١٩، س٢٧،،ص٥٣٨، طعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٦ ق. د.محمود كبيش، د.مدحت رمضان:: المرجع السابق، ص٤١. د.نجاتي سند: المرجع السابق، ص٦٩٧. هشام عبد الحميد الجميلي : الموسوعة القانونية ، ط٢٠٠٣، مرجع سابق، ص١٩٧. د.حسن محمد ربيع: الإجراءات الجنائية في التشريع المصري- الكتاب الثاني – القاهرة ، ١٩٩٧، ص ٣٢.

(٢) نقض ٥ يناير ، ١٩٧٥، مجموعة أحكام النقض، س٧٦، ص١٠،رقم ٣.

١٩٧٢ ليشمل الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن في الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها ولا يعير من هذا النظر أنه بعد صدور الحكم المطعون فيه صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة الدولجة المعمول بها اعتبارا من ١٩٨٠/٦/١ ونص في المادة الثالثة منه على انفراد محاكم أم الدولة دون غيرها بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧..."[١].

فلم يرد الطوارئ نص صريح يقصر الاختصاص على محاكم أمن الدولة دون غيرها كما فعل في غير ذلك من التشريعات مثل القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠[٢] بشأن إنشاء محاكم أمن الدولة كما سبق الإشارة إليه. فمازالت المحاكم العادية هي صاحبة الولاية والاختصاص الأصيل بنظر هذه الجرائم ومن ثم فلا يعد قضاء هذه المحاكم قضاء عاديا ذو ولاية خاصة ولكنه يعد وفقاً لقانون الطوارئ قضاء استثنائيا مؤقتا بحالة الطوارئ يبقي ما بقيت وينتهي متى انتهت[٣].

ومن جماع ما تقدم فإن غلبة الصفة السياسية على المصالح محل الحماية الجنائية في غالبية الأفعال التي ناط المشرع الاختصاص بنظرها إلى محاكم أمن الدولة قد دعا واضعي تقرير الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع قانون حماية القيم من العيب إلى وصف محاكم أمن الدولة بكونا "القضاء السياسي العقابي الذي يحاكم الأفراد "[٤].

---

(١) نقض ٢٨ يناير، ١٩٨٢، الطعن ٢٣٦٦، لسنة ٥١ق. د.عبد الحميد الشواربي: الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٥٧.

(٢) الغي هنا القانون بموجب المادة الأولى من القانون رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٣، الجريدة الرسمية، العدد ٢٥(تابع) ، ١٩ يونيه ٢٠٠٣.

(٣) د.محمد كامل : استقلال القضاء ، المرجع السابق ، ص٦٦٦.

(٤) انظر مضبطة الجلسة الثانية والسبعين لمجلس الشعب – الفصل التشريعي الثالث، دور الانعقاد العادى الأول، ص١٥٢. د.نجاتي سيد سند : المرجع السابق، ص٦٩٧.

٣ – من حيث الإجراءات

لم ينص قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على إجراءات خاصة تتبع أمام محاكم أمن الدولة طوارئ في الجلسات التي تعقدها ومن ثم فتتبع أمامها كافة أحكام قانون الإجراءات الجنائية سواء تلك التي تتبع أمام المحاكم الجزئية أو محاكم الجنايات(١).

فنصت المادة العاشرة في فقرتها الأولى من قانون الطوارئ: " فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة وإجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقضي بها".

ويعني صريح نص المادة أنه ليس من ثمة قواعد وأصول ثابتة واجبة الاتباع أمام المحاكم أمن الدولة إذ يتوقف الأمر في النهاية على ما تتضمنه الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه طبقاً لأحكام قانون الطوارئ من قواعد وأصول في هذا الشأن مع تطبيق القواعد العامة المعمول بها في كل ما لم يرد فيه نص في تلك الأوامر(٢).

---

(١) راجع : د.عبد الرؤوف مهدي: المرجع السابق، ص٩٧٩.

(٢) وفي ذلك قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة العاشرة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والذي صدر الحكم المطعون فيه أثناء سريانه قد نصت على أنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات في هذا القانون أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تتبع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية. وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر والأوامر التي أصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين فإنه يتبع في هذا للأمر الأحكام المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية وإذا كانت المادة (١/٣٩٥) من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة. يبطل متما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة. وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضها فإنه لا محل لسقوط الحكم الأول واستمراره قائما . ولما كان ذلك وكان المطعون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي//

فالأصل العام هو تطبيق القواعد العامة ما لم يرد نص على إجراءات خاصة بالإجراءات الواجبة الاتباع في المحاكمة، وقد تضمن قانون الطوارئ النص على بعض استثناءات على القواعد العامة للإجراءات الواجبة الاتباع وهي:

(أ) عدم جواز الادعاء مدنياً أمام محاكم أم الدولة[1] فقد نصت المادة ١١ من قانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ على أنه: لا تقبل الدعوى المدنية أمام محاكم الدولة" وبطبيعة الحال فإنه لا يجوز الادعاء المباشر أمام تلك المحاكم بحيث لا يبقى للمتضرر سوى أن يسلك هذا الطريق أمام المحاكم العادية باعتبارها مختصة بنظر هذه الجرائم إلى جانب اختصاص محاكم أم الدولة[2].

(ب) يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق الخاضعة لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة من الضباط وتطبق المحكمة في هذا الإجراءات التي نص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها، فقد نصت المادة الثامنة في فقرتها الأولى من قانون ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه: " يجوز لرئيس الجمهورية في المناطق التي تخضع لنظام قضائي خاص أو بالنسبة لقضايا معينة أن يأمر بتشكيل دوائر أمن الدولة المنصوص عليها في المادة السابقة من الضابط وتطبق المحكمة في هذه الحالة الإجراءات التي ينص عليها رئيس الجمهورية في أمر تشكيلها".

//المدة إلا أنه لم يحضر أمام تلك المحكمة لإعادة نظر الدعوى بما مقتضاه استمرار الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قائما. الطعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ق، جلسة ١٩٨١/٦/١٠. مصطفى مجدي هرجه: التعليق على قانون الطوارئ في ضوء الفقه والقضاء، ١٩٨٩، القاهرة، ص٦٤ وما بعدها.

(١) د.محمد رفيق البسطويسي: الدعوى المدنية التابعة والأحكام المتعلقة بها، الطبعة الثانية، مركز الدراسات القضائية، القاهرة ،٢٠٠٥، ص٧٥.

(٢) د.نجاتي سيد سند : المرجع السابق، ص٧٠٣. وذهب رأي إلى أن حظر الادعاء أمام محاكم أمن الدولة طوارئ هو عودة إلى الأصل العام بعدم جواز الادعاء مدنيا أمام المحاكم الجنائية إلا استثناء بنص المادة (٥١) إجراءات جنائية وكذلك لتلائم هذا الحظر مع طبيعة الدعاوي التي تنظرها محكمة أمن الدولة طوارئ. محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله : محاكم أمن الدولة ، المرجع السابق، ص١٤٤.

(ج) عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة[1]، فقد نصت المادة الثانية عشر من قانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه: "لايجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية.

وعلى الرغم من وضوح وصراحة النص بعدم جواز الطعن بأي وجه في أحكام محكمة أمن الدولة طوارئ إلا أنه ظهر رأي فقهي[2] يحاول الحد من خطورة الطعن والقول بأن الحظر يقتصر على طرق الطعن الغير عادية فقط دون أن يجاوزها إلى طرق الطعن الغير عادية التي يختص القضاء العادي بنظرها وخاصة طرق الطعن بالنقض، لأن مصادرة حق الطعن بصفة مطلقة تعارض مع الأسس التي يقوم عليها مبدأ المشروعية كما أن عبارة " عدم جواز الطعن في هذه الأحكام بأني وجه من الوجوه" لا يعني في الحقيقة كونها أكثر من أحكام نهائية ونهائيتها ليس لها نتيجة سوى عدم الطعن فيها بطرق الطعن العادية دون أن يتعدى ذلك إلى طرق الطعن غير العادية كالنقض والتماس إعادة النظر واستند هذا الرأي على أسباب حاصلها أن مصادرة حق الطعن هو إهدار للمقومات الجوهرية لحق التقاضي وللحريات الأساسية للأفراد، وأن قانون

---

(١) وذات النهج في عدم جواز الطعن أقره النظام الأمريكي في الأحكام الصادرة من المحاكم الاستثنائية المنشأة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

Amann (D.M) le dispositif American de lutte contre le terrorisme. Rev. SC. Crim.2002. P.749.

وقضت محكمة النقض بأنه: " محاكمة الطاعن أمام محكمة أمن الدولة طبقـا لقانون الطوارئ ١٩٢، لسنة ١٩٥٨ بعد إعلانها بالقرار الجمهوري ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ أثره عدم جواز الطعن بأي وجه في الأحكام الصادرة منها". نقض ١٩٨٣/٥/١١، ١٢٦ق، ص٦٢٧، الطعن ٦٤٤ لسنة ٥٣ قضائية. كما قضت محكمة النقض أنه : " لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكـام القانـون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ..." . نقض ١٩٨٤/١١/٢١ ، ص ٧٩٥، الطعن ١٤٩٣ لسنة ٥٤ ق. نقض ١٢/٢٤/ ١٩٨٥، ص٧٩٥، الطعن ١١٦٧، لسنة ٥٥ ق.

(٢) زكريا محمد عبد الحميد محفوظ: المرجع السابق، ص٤٦٦ وما بعدها. د.عبد الحميد الشواربي، د.شريف جاد الله: شائبة عدم دستورية مرجع سابق، ص ٢٥٩ وما بعدها.

الطوارئ يناقض نفسه في نظرهم – فهو يحرم الطعن بأي وجه من الوجوه ثم يكفل التظلم من أحكامه مع التحفظ أن التظلم لا يصل لدرجة الطعن العادي في الأحكام، وثالث الأسباب أن أحكام محكمة أمن الدولة طوارئ هي أحكام نهائية فلا يجوز الطعن عليها بالطرق العادية خلاف الطرق غير العادية ويضاف إلى ما تقدم أن الدستور المصري في مادته ٦٨ في فقرتها الثانية حظرت النص في القوانين على تحصين أي عمل أو قرار إداري من رقابة القضاء[١].

ويذهب رأي آخر[٢] – نؤيده – أن الرأي السابق لا يستقيم وصريح النص والذي قرر صراحة بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في هذه الأحكام فعبارات النص قاطعة في عموميتها وشمولها لكافة طرق الطعن العادية والغير عادية وهذا هو ما أخذت به محكمة النقض[٣] بالحكم بعدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ. وإذا كانت المادة الثانية عشر من قانون الطوارئ قد حظرت الطعن بأي وجه من الوجوه في أحكام أمن الدولة حسبما أسلفنا فإنها نصت على إجراء أخر لمراجعة الأحكام وهو التصديق عليها كي تصبح نهائية – وإن كان التصديق لا يصل بأي حال من الأحوال لدرجة الطعن في الأحكام والمضمانات المقررة له – وقد نظم قانون الطوارئ التصديق من حيث الجهة القائمة به وسلطتها في ذلك ودوره وهو ما سنتناوله بالتفصيل فيما يلي:

---

(١) د.محمود منصور: شرح الأوامر العسكرية ومدى دستوريتها، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٣/١٩٧٤، ص٥١ وما بعدها.

(٢) د.جميل يوسف قدوره : المرجع السابق، ص٣٣١. د.على عبد القادر القهوجي : المرجع السابق، ص٩٢. محمد محرم، أمين القرموطي ، بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة طوارئ، مرجع سابق، ص٣٦٧. مصطفى مجدي هرجه : التعليق على قانون الطوارئ: مرجع سابق، ص٦٧. هشام عبد الحميد جميلي: الموسوعة القانونية في جرائم أمن الدولة طوارئ، ٢٠٠٣، مرجع سابق ، ص٢٠٢.

(٣) نقض ٢٣ مارس ١٩٧٠ ، مجموعة أحكام النقض الجنائي، س٢١، رقم ٢٥٢، س٤٠ ق، العدد الأول، ص٤٦٣. نقض ١٠ يونيو ١٩٧٣ ، مجموعة النقض أحكام النقض الجنائي، س ٢٤، رقم ٤٧٩، س٤٣ق ، د.جميل يوسف قدوره: المرجع السابق، ص٣٣١. نقض ٢٨ أكتوبر ١٩٨١، أحكام نقض ، س٣٢، رقم ١٣٥، ص٧٨٧. نقض ٢١ إبريل ١٩٨٣، أحكام النقض، س٣٤ ، رقم ١١٤، ص٥٨٠. د.على عبد القادر الفهوجي : المرجع السابق ، ص ٩٢. نقض ٩ يوليو ٢٠٠٠ ، س ٦٨ق، رقم ١٥٠٤. مذكور في : محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله : قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق، ص٣٦٥.

ثانياً : التصـــديـــق

أخذ التشريع المصري بنظام التصديق على الأحكام القضائية في قانونين أحدهما القرار بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، والآخر هو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها المشرع بنظام التصديق على الأحكام القضائية فقد نصت المادة الثامنة بقانون الأحكام العرفية رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ على نظام مشابها للنظام القائم حالياً بعدم جواز الطعن على أحكام المحكمة العسكرية ولا تصبح نهائية إلا بعد إقرارها من جانب السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية فإذا كان الحكم بعقوبة أشد في نوعها من الحبس أو بالحبس لمدة تتجاوز السنتين فإنه لا يصبح نهائيا إلا بعد أن يتثبت وزير العدل من صحة الإجراءات التي اتبعت[١]، كما أن القانون ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية جاء في مادته الحادية عشر أنه لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في أحكام المحاكم العسكرية ولا تصبح نهائية إلا بعد التصديق عليها من الحاكم العسكري العام.

وقد نظمت المواد من الثانية عشرة وحتى السادسة عشرة من قانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ التصديق على أحكام أمن الدولة طوارئ ويثور تساؤل ألا وهو الطبيعة القانونية لقرار التصديق ؟

ذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى أن قرارات رئيس الجمهورية بالتصديق على الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ليست قرارات إدارية وإنما هي عمل قانوني مكمل للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة فهي تعتبر قرارات قضائية. عجم اختصاص القضاء الإداري ولائياً بنظر الطعن على هذه القرارات. ويرجع ذلك لكون التصديق يمنح الحكم الصادر من محاكم أمن الدولة طوارئ النهائية ويجعل له قوة الأمر المقضي كما أنه إذا أقر الحكم فلا يجوز إعادة المحاكمة مرة أخرى[٢]. وسنتناول فيما يلي الجهة المختصة بالتصديق وسلطات جهة التصديق على النحو التالي:

---

(١)د.حسن صادق المرصفاوي: ضمانات الحريات الشخصية ، مرجع سابق، ص١٨٢، محمد محرم، أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق، ص٢٨٠

(٢) الطعن ١٥/١٢/١٩٩٠،رقم ٨٣١، لسنة ٣٤ق. محمد محرم، د.أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاء أمن الدولة ، المرجع السابق، ص٢٨٥.

١ – الجهة المختصة بالتصديق

نصت المادة ١٢ من قانون الطوارئ على أنه " " ... ولا تكون هذه الأحكام نهائية إلا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية". ومفاد ذلك أن سلطة التصديق هي بيد رئيس الجمهورية فهو الحاكم العسكري العام المنوط به التصديق على الأحكام حتى تصبح نهائية وهذا يعني أن الجهد المنوط بها التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ لا يصدق عليها – على سبيل القطع واليقين – وصف المحكمة لأن رئيس الجمهورية ليس قاضياً ولم يصدر قرارا لنفسه باعتباره كذلك وغير هذا فهو غير مؤهل لولاية القضاء(١).

ونصت المادة ١/١٦ من قانون الطوارئ أنه : " يندب رئيس الجمهورية بقرار من أحد مستشاري محكمة الاستئناف أو أحد المحامين العامين على أن يعاونه عدد كاف من القضاة والموظفين وتكون مهمته التثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشان وإبداء الرأي ويودع المستشار أو المحامي العام في كل جناية مذكرة مسببه برأيه ترفع إلى رئيس الجمهورية قبل التصديق على الحكم" .

وهكذا يتبين أن لرئيس الجمهورية انتداب مكتب قانوني يساعده على التثبت من صحة الإجراءات وفحص تظلمات ذوي الشأن وإبداء الرأي ولكن هذا الرأي استشاري غير ملزم لسلطة الطوارئ فضلاً عن أن أعضائه تابعين لسلطة الطوارئ بحكم تعينها لهم(٢).

وقد نصت المادة ١٧ من ذات القانون على أنه :" لرئيس الجمهورية أن ينيب عنه من يقوم مقامه في اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وفي كل أراضي الجمهورية أو في منطقة أو مناطق معينة منها". ويعني ذلك أن سلطة رئيس الجمهورية في تفويض سلطات الطوارئ المقررة له

---

(١) د.على عبد القادر الفهوجي: المرجع السابق، ص٩٥.

(٢) د.نجاتي سيد أحمد سند : المرجع السابق، ص٧٠٨. د.محمد منصور: المرجع السابق، ص٥٥، د.محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص٦٦٩.

– بما في ذلك سلطة التصديق– لا يرد عليها أي قيد سواء من حيث قدر السلطة التي يملك التفويض فيها أو النطاق الزمني أو المكاني أو الجهة التي يفوضها.

وانتقد الفقه هذا التفويض ففي مجال تفويض السلطات فإن السلطة العامة لا تعد حقا قابلاً للتنازل عنه أو التفويض فيه إلا بقيود يفرضها القانون لتحديد قدر السلطة المفوضة، والجهات التي يجوز التفويض إليها، والمدى الزمني والمكاني الذي يتعين التقيد به في مباشرة السلطة المفوضة(١).

أما بخصوص موضوع التفويض محل الدراسة فإن البرلمان يفوض رئيس الجمهورية ببعض الاختصاصات ليمارسها في ظروف استثنائية نظراً لبطء إجراءات البرلمان، وإمكانية عدم انعقاده في هذه الظروف، فلا يجوز لرئيس الجمهورية بعد ذلك بتفويض كل هذه الاختصاصات الممنوحة له على سبيل الاستثناء لأشخاص آخرين، ولكن قانون الطوارئ خرج عما هو مستقر عليه في فقه القانون العام من أن التفويض لا يتفرع عنه تفويض de,egates non potest delegare . ولا يعنى ذلك التفويض الحيلولة دون مباشرة رئيس الجمهورية لسلطاته المخولة إليه بموجب قانون الطوارئ بل أنه يظل محتفظاً بكافة السلطات المخولة له في هذا القانون، وتطبيقاً لهذا فقد صدر أمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتفويض رئيس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ومنها تعيين أعضاء محاكم أمن الدولة. ومع ذلك صدر أمر رئيس الجمهورية رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٧ بتعيين أعضاء محاكم أمن الدولة(٢).

---

(١) محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

(٢) د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٤٥٢ ما بعدها. محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق، ص٣٤٠.

٢ – سلطات رئيس الجمهورية في التصديق

نصت المادة ١٤ من قانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ "يجوز لرئيس الجمهورية عند عرض الحكم عليه أن يخفف العقوبة المحكوم بها بأن يبدل بها عقوبة أقل منها أو أن يلغي كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية أو أن توقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يكون القرار مسبباً، فإذا صد الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال، وإذا كان الحكم بالإدانة جاز لرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها وفق ما هو مبين في الفقرة الأولى أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى.

كما نصت المادة ١٥ من ذات القانون على أنه :" يجوز لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغي الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها وفق ما هو مبين في المادة السابقة، وذلك كله ما لم تكن الجريمة الصادرة فيها الحكم جناية قتل عمد أو اشتراك فيها".

ويبين من نص المادتين سالفتي الذكر أن لرئيس الجمهورية سلطات أثناء التصديق على الأحكام وسلطات أخرى بعد التصديق على النحو التالي:

(أ) أثناء التصديق على الأحكام .

نصت المادة ١٤ من قانون الطوارئ على سلطة رئيس الجمهوريه ان يخفف العقوبة أو يبدل بها عقوبة أقل منها أو يلغي كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أو يوقف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى.

فلرئيس الجمهورية التصديق على الحكم إذا رأى أن الحكم المعروض عليه لا تشوبه شائبة سواء من حيث الواقع والقانون ، ولكن إذا رأى أن الحكم به

عيب فيتدخل بإحدى الوسائل السالف ذكرها من تخفيف أو تبديل أو وقف أو إلغاء مع حفظ الدعوى أو إعادتها للمحاكمة أمام دائرة أخرى.

- **تخفيف العقوبة** : هو تقليل مقدارها مع الاحتفاظ بدرجتها فإذا كان السجن المشدد لمدة خمسة عشر عاما جاز النزول بها إلى خمسة سنوات ، وإذا كانت الحبس لمدة سنة فيمكن النزول بها إلى أربع وعشرون ساعة حبساً.
- **التبديل للعقوبة:** هو إحلال عقوبة أقل منها محلها فإذا كانت العقوبة السجن المؤبد جاز النزول بها إلى السجن المشدد أو الحبس حيث لم يحدد النص أي درجة يمكن النزول بالعقوبة إليها وهي سلطة تقديرية لرئيس الجمهورية أن ينزل بالعقوبة درجة أو اثنين أو ثلاث حسبما يُقدر.
- **وقف العقوبة:** هو منع تنفيذها كلها أو بعضها ويتلاحظ أن نص المادة لم يحدد عقوبة معينة[1] والتي يجوز وقفها أي يجوز وقف تنفيذ عقوبات الجنايات والجنح على حد سواء أياً كان نوع العقوبة المقضي بها أو مقدارها.
- **إلغاء العقوبة:** يفيد محوها من الحكم سواء أكان الإلغاء يشمل كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية وذهب رأي على أنه بالغاء العقوبة تكون أمام حكم يشتمل على كل الأسباب القاطعة بوقوع جريمة معينة نسبتها إلى المتهم وعدم توافر مانع من موانع المسئولية أو العقاب، ومع ذلك لا يقضي على المتهم بأية عقوبة وكان يمكن تجنب هذا الوضع الشاذ والوصول إلى ذات النتائج لو أن المشرع لجأ إلى وسيلة معروفة ومسلم بها في القانون الجنائي وهي العفو من العقوبة (المادة ١٤٩ من الدستور والمادتين ٧٤و ٧٥ من قانون العقوبات). كما يعد شذوذاً أيضاً إلغاء العقوبات التبعية أو الإضافية الوجوبية دون الأصلية لأن العقوبة التبعية تدور مع العقوبة الأصلية وجوداً وعدماً وإنها تنفذ بقوة القانون ولو لم يذكرها القاضي في حكمة فهي

---

(١) أجازت المادة ٥٥ من قانون العقوبات للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أن تأمر نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة على أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ.

لازمة من لوازم العقوبة الأصلية فرضها المشرع فرضاً ولهذا فإن التقرير بإلغائها دون العقوبات الأصلية بمعناها عدم تطبيق أحكام القانون لا تعديلاً للحكم[1].

- **إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو مع الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى:** وفي هذه الحالة الأخيرة وجب تسبيب الأمر فإذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال التي ولو كان يشوبه خطأ في الواقع أو القانون، أما إذا صدر بإدانة المتهم فلرئيس الجمهورية تخفيف العقوبة أو وقف تنفيذها أو إلغاؤها أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى ويتلاحظ لنا أن في الحالة الأخيرة وهي إعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى وصدور حكم بالبراءة فلا يملك رئيس الجمهورية أية سلطات تقديرية إذ يجب عليه التصديق على الحكم وسلطته التقديرية تكون في حالة الحكم بالإدانة وإن كان أضيق منها في حالة التصديق لأول مرة (قبل الإحالة لدائرة أخرى) إذ لا يجوز له إبدال العقوبة بأخرى أقل منها كما أنه في حالة إلغاء الحكم لا يملك سوى حفظ الدعوى ودون أن يملك إحالتها لدائرة أخرى لإعادة المحاكمة.

(ب) بعد التصديـــق

نصت المادة ١٥ من قانون الطوارئ على جواز تدخل رئيس الجمهورية بالتصديق على الحكم بالإدانة بإلغاء الحكم وحفظ الدعوى أو تخفيف العقوبة أو إيقاف تنفيذها ما لم تكن الجريمة الصادر فيها الحكم قتل عمد أو اشتراك فيها.

ونلاحظ أن رئيس الجمهورية له سلطات على الحكم أو العقوبة بعد التصديق إذا كان الحكم بالإدانة فقط دون البراءة التي لا يملك رئيس الجمهورية

---

(١) د.عوض محمد عوض: سلطة التصديق في قانون الطوارئ ومدى دستورية النصوص التي تقررها، بحث مقدم ضمن أعمال مؤتمر حقق الإنسان في اللجوء إلى القضاء، الإسكندرية، ٢-٣٠ مايو ١٩٩٠، ص٥١٤. د.على عبد القادر القهوجي: المرجع السابق، ص٩٨.

بعد التصديق عليها ثمة سلطة حيث تكون باتة من جميع الوجوه[1].

كما أن رئيس الجمهورية وإن كان يملك إلغاء الحكم وحفظ الدعوى بعد التصديق، إلا أنه لا يملك إلغاء الحكم وإحالة الدعوى لدائرة أخرى لإعادة المحاكمة.

كما تنعدم سلطة رئيس الجمهورية في المراجعة إذا كان الحكم المصدق عليه صادراً في جناية قتل عمد أو اشتراك فيها.

ونلاحظ أن هذه السلطة غير مقيدة بقيد زمني يتعين على رئيس الجمهورية أن يمارسها خلاله، بل يجوز له مراجعة الأحكام بعد التصديق عليها في أي وقت يشاء حتى ولو كانت حالة الطوارئ قد انتهت، وهذه السلطة تقودنا للتساؤل حول طبيعة الأحكام المصدق عليها ؟ وتقودنا الإجابة على هذا التساؤل إلى القول بأن لهذه الأحكام طبيعة مزدوجة فهي نهائية وباتة من وجه وغير نهائية من وجه آخر فهي نهائية بالنسبة للمحكوم عليهم أو ذوي الشأن لأن المشرع لم ينص على أي سبيل للطعن في هذه الأحكام بعد التصديق عليها والوجه الآخر بالنسبة لرئيس الجمهورية الذي يملك إزاءها حق المراجعة[2]عدد أحكام المحكمة الصادرة بالبراءة وعدم إمكانية إلغاء الحكم وإحالة الدعوى لدائرة أخرى لإعادة المحاكمة وانعدام سلطة في المراجعة إذا كان الحكم المصدق عليه صادراً في جناية قتل عمد أو اشتراك فيها.

ثالثاً : إشكالات التنفيذ

من المستقر عليه قانوناً عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ بأي وجه من الأوجه سواء أكانت عادية أو غير عادية[3]،

---

(١) محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق، ص ٣٤١.

(٢) د.على عبد القادر القهوجي: المرجع الساق، ص١٠١ ومابعدها.

(٣) نقض ١٩٨٣/٥/١١، ص ٦٢٧ ، الطعن رقم ٦٤٤، لسنة ٥٣ ق. نقض ١٩٨٤/١١/٢١، ص٧٩٥، الطعن رقم ١٤٩٣، لسنة ٥٤ ق. نقض ١٩٨٥/١٢/٢٤، ص ٧٩٥، الطعن رقم ١١٦٧، لسنة ٥٥ ق.

كما أنه من المتطلبات الأولى للعدالة الجنائية أن تنفذ الأحكام طبقاً للقانون وأن يمتد التنفيذ إلى الأشخاص المحكوم عليهم فحسب طبقا للأوضاع وفي الحدود التي وضعها الحكم النهائي عندما يتم تنفيذه بالفعل من جانب السلطة المنوط بها تنفيذه، فكلما نأت رقابة القضاء عن تنفيذ الأحكام الجنائية كلما تزايدت احتمالات الخطأ في التنفيذ. فماذا لو حدث هذا الخطأ في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة طوارئ بعد صيرورته نهائياً واجب النفاذ بالتصديق عليه من رئيس الجمهورية ؟

وقد ثار خلاف بصدد مدى جواز الإشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة طوارئ فذهب الرأي الأول إلى عدم جواز الإشكال في التنفيذ لأحكام أمن الدولة طوارئ.

وقد تزعم هذا الرأي مكتب شئون أمن الدولة إذا اتجه إلى القول بأنه: "لما كانت أحكام محاكم أمن الدولة لا يجوز الطعن عليها بالطرق المقررة قانوناً، كما أنه لا يجوز الاستشكال في تنفيذها، وذلك إعمالاً لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ والتي ومنعت كل صور الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة، ومن ثم فإنه لا يجوز للمحاكم التصدي للإشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة طوارئ فإذا تصدت فإنها تكون قد قضت في دعوى غير مختصة ولائياً بها، ويتعين والحال كذلك عدم الاعتداد بالحكم الصادر في الإشكال في التنفيذ والاستمرار فيه[1].

كما أورد مكتب شئون أمن الدولة في دعوى أخرى أنه:" إذا كان حكم محكمة أمن الدولة لا يصبح نهائياً إلا بعد التصديق عليه وفي ذات الوقت لا

---

(١) مذكرة مكتب شئون أمن الدولة في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ جنح أمن دولة دمنهور بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢. د.أحمد عبد الظاهر الطيب : إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩، ص١٦٦. د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: المرجع السابق، ص ٤٨١، د.سالم محمود سالم : النظرية العامة لإشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٤٤.

يخضع للطعن عليه بالطرق العادية وغير العادية ومن ثم فإنه لايجوز الاستشكال في تنفيذه قبل التصديق عليه أو بعده لخلو القانون الاستثنائي من النص على ذلك[1].

وانتهجت النيابة العامة ذات النهج في المادة ١٥٤٩ مكرر من التعليمات القضائية للنيابة العامة والمضافة بالكتاب الدوري ٢ لسنة ١٩٨٦(و) إذ نصت: "إذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادراً من حكمة أمن الدولة العليا طوارئ أو من محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ المشكلتين وفقاً لقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فإن الإشكال يرفع إلى جهة التصديق.

وقد ورد في ذات الكتاب الدوري أن الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة طوارئ لا يجوز الطعن فيه بأي وجه، ولكن يخضع فقط لتصديق رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه وعندئذ يصبح نهائياً، ومقتضى القواعد العامة في قانون الإجراءات الجنائية أنه يلزم لنظر الاستشكال في التنفيذ أن يكون الحكم قابل للطعن عليه وهو ما تفقده أحكام محكمة أمن الدولة طوارئ مما يمتنع معه على هذه المحاكم أن تنظر تلك الإشكالات وتضحى معه الجهة الوحيدة المنوط بها نظر هذا الاستشكال هي الجهة المنوط بها التصديق على الحكم المستشكل في تنفيذه، وسار على ذات النهج أيضاً التعليمات القضائية في المسائل الجنائية في طبعتها عام ٢٠٠٢ في الفقرة الثانية من البند ١٥٤٦مكرر.

هذا وقد ذهب رأي آخر إلى أنه يتعين قبول الإستشكال في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ إعمالاً لحسن سير العدالة الجنائية وهي أخطر صور العدالة كلها وأوثقها اتصالاً بحياة المواطنين وأمنهم وحرياتهم

---

(١) راجع مذكرة مكتب شئون أمن الدولة في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٢ جنح أمن دولة طوارئ ، دمنهور، ١٩٨٤/١/٢٥. د.جابر يوسف المراغي: المرجع السابق، ص٤٨١. محمد محرم ، أمين القرموطي، بكري عبد الله: قضاء أمن الدولة ، مرجع سابق،ص٤٥١.

وحقوقهم وواجباتهم التي ما وضعت الشرائع إلا لحسن تحقيق العدالة فيها[1] إذ أن قبول مبدأ الإشكال في تنفيذ هذه الأحكام كما في غيرها يجد سنده المتين في تحقيق غرض الدولة الأساسي ألا وهو حماية الحرية الشخصية باعتبارها من المصالح الأساسية للمجتمع فضلاً عن أن العدالة تأبي أن يدان برئ على أن يبرأ مذنب، وعليه تأبى أن ينفذ الحكم على غير المحكوم عليه أو بغير الطريق الذي رسمه القانون.

كما أن أحكام محكمة أمن الدولة طوارئ أولى بفتح باب الاستشكال في تنفيذها فعدم جواز الطعن فيها بالنظر إلى تزايد احتمالات الخطأ أو إساءة استعمال السلطة، كما أنه لا يوجد ثمة تعارض بين طرق الطعن (العادية أو غير العادية) وبين إشكالات التنفيذ بصفة عامة، ولا يتصور عقلاً ولا منطقاً أن إغلاق طرق الطعن في أي قضاء ينجم عنه أيضاً إغلاق باب الاستشكال في التنفيذ[2].

وقد ساق الرأي القائل بجواز الاستشكال في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ أسباباً لهذا:

١ – أن المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ نصت على عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة بأي وجه، ون أوجه الطعن إلا أنها لم تنص على خطر الإشكال باعتباره نعياً على التنفيذ وليس طعناً في الحكم.

٢ – أن نص المادة العاشرة من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ نصت على تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها فيما ليس فيه نصاً

---

(١) د.رؤوف عبيد : مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبيعة السادسة عشر، ١٩٨٥، ص٨٠٤. د. محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص ٣٧١. محمد أحمد الشربيني : إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، ١٩٩٧، ص٢٣٩.

(٢) د.رؤوف عبيد : المرجع السابق، ص ٨٣٣و ٨٣٥.. د.محمد حسني عبد اللطيف: النظرية العامة لإشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية، ١٩٦١، ص٢٨و ٢٩. د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٣٧١.

بقانون الطوارئ مما يعني الرجوع للقواعد العامة[1]،والتي تجيز الاستشكال حيث لم يرد نص بقانون الطوارئ يحرم من تعرض للعسف أو الخطأ في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن الدولة من حق التظلم من هذا التنفيذ الخاطئ.

٣ – أن قانون الطوارئ لم يخص رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بنظر إشكالات التنفيذ في الأحكام الصدارة من محاكم أمن الدولة طوارئ ومن ثم فالقول باختصاص جهة التصديق على الحكم بنظر الإشكال هو قول لا أساس له من القانون، خاصة وأن سلطة رئيس الجمهورية في وقف تنفيذ العقوبة المقضي بها طبقاً لأحكام قانون الطوارئ عند عرض الحكم عليه للتصديق أو بعد التصديق ليس المقصود بها منحه سلطة الفصل في النزاع الذي يثور حول التنفيذ، وإنما المقصود بها استعمال السلطة المخولة للحكمة بمقتضى المادتين ٥٥و ٥٦ من قانون العقوبات وإن كان لا يتقيد بقيودهما. وتأسيساً على ذلك فإن القرار الذي يصدر من جهة التصديق بشأن الفصل في الإشكال في التنفيذ يكون صادراً في منازعة لا يملك الفصل فيها ويكون بذلك مغتصباً لسلطة القضاء وبالتالي يكون معدوم الأثر ولا يمنع صدور مثل هذا القرار أن تنظر المحكمة المختصة دعوى الإشكال في التنفيذ[2].

٤ – أن إشكالات التنفيذ ذات طبيعة قضائية ومن ثم فإنه يترتب بطريق اللزوم أن القضاء هو المختص وحده بالفصل فيها[3].

ويذهب هذا الرأي إلى القول بأنه وتأسيسا على ما تقدم فقد أجمع الفقه

---

(١) أحمد عبد الظاهر الطيب: المرجع السابق، ص١٨١، د.أحمد شوقي عمر أبو خطوة: المرجع السابق، ص٧١. د.إبراهيم حامد طنطاوي: إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢، ص١٢٠، د.عبد الرؤوف مهدي : المرجع السابق، ص١٥٥٨، د.سالم محمود سالم : المرجع السابق، ص٢٤٥.

(٢) د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: مرجع سابق، ص٤٨٤. د.سالم محمود سالم ، المرجع السابق، ص٢٤٣.

(٣) د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: المرجع السابق، ص٤٨٤.

وجرى قضاء النقض[1] على أن الاختصاص بنظر الإشكالات في تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ ينعقد لذات المحكمة التي أصدرت الحكم فتختص محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بنظر إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها كما تختص محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ ينظر إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة منها والاختصاص ينعقد في الحالتين للمحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر منها[2].

وفي ذات السياق للرأي القائل بجواز الاستشكال في أحكام محكمة أمن الدولة طوارئ ذهب رأي[3] – نؤيده– إلى أن الاختصاص بنظر إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة طوارئ يكون لذات المحكمة، أما بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ فينعقد الاختصاص بإشكالات التنفيذ في أحكامها لمحكمة الجنح المستأنفة لأن ما ورد في المادة العاشرة من قانون محاكم أمن الدولة طوارئ يفيد الإحالة إلى القواعد العامة الواردة في قانون الإجراءات ومنها القواعد التي تحكم إشكالات التنفيذ . ولما كان المشرع لم يمنح المحكمة الجزئية طبقا لنص المادة ٥٢٤ اختصاصاً بنظر الإشكالات في تنفيذ الأحكام الصادرة منها وإنما عهد به إلى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة، فإن مقتضى ذلك تطبيق هذا النص بطريق القياس على إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة الجزئية طوارئ، ولأن المشرع لم يفصح عن رغبته في استبعاد هذه القاعدة وإنما أحال إلى مجمل المادة التي حوت هذا المبدأ .

---

(١) نقض ١٩٩٠/٤/٢٩، مجموعة أحكام النقض، س ٤١، رقم ١١٢، ص٦٥٩.

(٢) د.احمد عبد الظاهر الطيب: المرجع السابق، ص١٦٧ وما بعدها، د.جابر يوسف عبد الكريم المراغي: المرجع السابق، ص٤٨٤ وما بعدها ، د.رؤوف عبيد : المرجع السابق، ص٨٣٢، د.سالم محمد سالم: المرجع السابق، ص٢٤٣. د.محمد حسني عبد اللطيف: المرجع السابق، ص٨٣ وما بعدها.

(٣) د.إبراهيم حامد طنطاوي : المرجع السابق، ص١٢٠ وما بعدها. د.أحمد شوقي عمر أبو خطوة: المرجع السابق ، ص٧١.

وأخيرا – نرى – وجوب تعديل قانون الطوارئ في مادته الثانية عشرة بالنص على جواز الإستشكال في تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة طوارئ وعلى أن تختص بنظر هذه الإشكالات المحاكم التي أصدرت الحكم أو غيرها من المحاكم أو أن تتناول الأوامر الصادرة من سلطة الطوارئ النص على هذه القواعد وذلك لحسم هذا الخلاف فأحكام محكمة أمن الدولة طوارئ أولى بفتح باب الإستشكال في تنفيذها لعدم جواز الطعن فيها بالنظر لتزايد احتمالات الخطأ أو إساءة استعمال السلطة.

٢ ـ المحاكم العسكرية

٨٧ ـ تمهيد وتقسيم

الأصل العام هو أن ولاية القضاء تباشرها السلطة القضائية على كافة المواطنين سواء أكانوا مدنيين أو عسكريين، ولكن وبصفة استثنائية ونظراً لخصوصية الجرائم التي يرتكبها العسكريون أثناء تأدية وظائفهم أو بسببها أصبحت ولاية القضاء على العسكريين للمحاكم العسكرية، ولكن المشرع المصري انتهج مسلكاً مختلفاً فأجاز محاكمة المدنيين والعسكريين معاً عن جرائم القانون العام التي يرتكبونها أمام المحاكم العسكرية وقت السلم والحرب على حد سواء ، الأمر الذي يفرض علينا أن نتناول بشئ من التفصيل المحاكم العسكرية وإن كان الظاهر من عنوانها أنها خارجة عن إطار بحثنا وسوف نتناولها على النحو التالي:

أولاً : تنظيم المحاكم العسكرية .

ثانياً : التصديـــــق .

ثالثاً : إشكالات التنفيذ في أحكام المحاكم العسكرية.

أولاً : تنظيم المحاكم العسكرية

للمحاكم العسكرية وحسبما يبين من أسمها اختصاص أصيل وهو محاكمة الجرائم ذات الصفة العسكرية أو الواقعة من أشخاص لهم صفة عسكرية . ولكن المشرع المسري منحها اختصاصاً آخر وهو محاكمة بعض الجرائم المنصوص عليها في القانون العام الأمر الذي يدعونا لتناول التنظيم للمحاكم العسكرية بالقدر اللازم لدراستنا بشأن اختصاص هذه المحاكم بجرائم أمن لدولة وذلك على النحو التالي:

١ – نظام النيابة العسكرية .

٢ – تشكيل المحاكم العسكرية.

٣ – اختصاص المحاكم العسكرية.

٤ – الإجراءات المتبعة أمام المحاكم العسكرية.

١ـ النيابة العسكريـــة

أ – التشـكيل

خولت المادة ٢٩ من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ النيابة العسكرية سلطة التحقيق بالنسبة لجرائم القانون العام الداخلة في اختصاص القضاء العسكري، ويتولى النيابة العسكرية مدع عام (المادة ٢٥ من ذات القانون) مجاز من كلية الحقوق ولا تقل رتبته عن مقدم ويعاونه عدد من أعضاء النيابة لا تقل رتبتهم عن ملازم أول وهم تابعون له في أعمالهم (المادة ٢٦).

والمدعى العام العسكري تابع لمدير إدارة القضاء العسكري ويلاحظ أن القانون لم يشترط الحصول على إجازة الحقوق إلا بالنسبة للمدعي العام، ومن ثم فليس هناك ما يمنع قانوناً من تعيين أعضاء النيابة العسكرية من غير الحاصلين على ليسانس الحقوق رغم منحهم الوظائف والسلطات الممنوحة للنيابة العامة، وللقضاة المنتدبين للتحقيـق والواردة في قانـــون الإجـــراءات الجنائية (المادة ٢٨ ق.أ.ع) [١].

---

(١) د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٤١٤.

ب – الاختصـاصات

تختص النيابة العسكرية بالإضافة للسلطات المخولة لها السلطات الممنوحة للنيابة العامة وللقضاة المنتدبين للتحقيق في القانون العام (المادة ٢٨)، على أنه يتعين على النيابة العسكرية أن تطبيق الإجراءات والقواعد المنصوص عليها في قانون الطوارئ وفي الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية بالتطبيق لهذا القانون بالنسبة لجرائم القانون العام التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بإحالتها إلى القضاء العسكري في إبان إعلان حالة الطوارئ في البلاد طبقاً للمادة ٢/٦ من قانون الأحكام العسكرية).

فالنيابة العسكرية هي المهيمنة على الدعوى العسكرية وتتحدد سلطة النيابة العسكرية في الحبس الاحتياطي بخمسة عشر يوماً فقط (المادة ٣٥ المعدلة)[١] يجب بعدها عرض الأوراق على قاضى المحكمة العسكرية الذي يجوز له – بعد سماع أقوال النيابة العسكرية والمتهم – أن يأمر بمد الحبس مدة أو مدد أخرى لا يزيد مجموعها عن ٤٥ يوماً،وإذا لم ينته التحقيق يعرض المتهم على المحكمة العسكرية العليا المختصة محلياً لإصدار الأمر بامتداد حبسه أو الإفراج عنه،وفي جميع الأحوال فالنيابة العسكرية الإفراج عن المتهم في أي مرحلة من مراحل التحقيق واختصاص النيابة العسكرية بتحقيق جرائم القانون العام المحالة للقضاء العسكري لا تمنع جواز مباشرة النيابة العامة التحقيق في تلك الجرائم وذلك في حالة عدم إمكانية قيام النيابة العسكرية بالتحقيق الفوري، كما أنه يجوز للنيابة العسكرية إحالة الدعاوى إلى المحاكم العسكرية واكتفاء بتحقيق النيابة العامة[٢].

---

(١) معدلة بالقانون رقم ٥ ، لسنة ١٩٦٨، المنشور بالعدد الخامس ، الجريدة الرسمية ، بتاريخ ١٩٦٨/٢/١.

(٢) د.عاطف فؤاد صحصاح : التعليق على قانون الأحكام العسكرية سنة ٢٠٠٠ ، ص ٨٩. د.مأمون محمد سلامة : قانون الأحكام العسكرية العقوبات والإجراءات، دار الفكرالعربي، ١٩٨٤، ص٤١٩.

٢ – من حيث التشـــكيل [١]

نصت المادة ٤٣ من قانون الأحكام العسكرية وما بعدها على تشكيل المحاكم العسكرية فوفقاً لهذا القانون توجد ثلاث درجات من المحاكم العسكرية.

أ – المحكمة العسكرية العليا [٢]

نصت المادة ١/٤٤ من قانون الأحكام العسكرية على أنه: " تشكل المحكمة العسكرية العليا من ثلاثة قضاة برئاسة أقدمهم على ألا تقل رتبته في جميع الأحوال عن مقدم وممثل للنيابة العسكرية". ويجوز في أحوال خاصة أن تشكل المحكمة العسكرية العليا من خمس ضباط ويكون ذلك بقرار من الضابط الآمر بالإحالة (المادة ٤٧ من قانون الأحكام العسكرية).

وحددت المادة ٥٠ من ذات القانون اختصاص هذه المحكمة بالنظر في الآتي:

١ – كافة الجرائم التي يرتكبها أو يساهم فيها ضباط

٢ – الجنايات الداخلة في اختصاص المحكمة العسكرية العليا طبقاً لهذا القانون.

ب – المحكمة العسكرية المركزية ذات السلطة العليا

وتشكل من قاضي منفرد لا تقل رتبته عن مقدم منصت المادة ٤٥ على أنه: " تشكل المحكمة العسكرية المركزية لها سلطة العليا من قاضي منفرد لا تقل رتبته عن مقدم وممثل للنيابة العسكرية ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة".

ويجوز تشكيلها وبقرار من الضابط الآمر بالإحالة من ثلاثة ضباط (المادة ٤٧ من قانون الأحكام العسكرية). وتختص هذه المحكمة بالنظر في الجنايات

---

(١) تشكل من ضباط عسكريين تابعية لإدارة القضاء العسكري فقط عملاً بقانون العقوبات العسكري رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.

(٢) د. محمود صالح العادلي: موسوعة القانون الجنائي للإرهاب، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، ٢٠٠٣، ص٢٦٢ ومابعدها.

الداخلية في اختصاص القضاء العسكري والتي لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة فيها عن السجن باستثناء الجرائم المرتكبة من الضابط حيث تختص بالجرائم التي يرتكبونها المحكمة العسكرية العليا ..

جـ – المحكمة العسكرية المركزية

تشكل من قاض منفرد لا تقل رتبته عن نقيب حيث نصت المادة ٤٦ من قانون الأحكام العسكرية على انه :" تشكل المحكمة العسكرية المركزية من قاضي منفرد لا تقل رتبته عن نقيب وممثل للنيابة العسكرية ويكون مع المحكمة كاتب يتولى تدوين ما يدور في الجلسة"، وأجازت المادة ٤٧ من قانون الأحكام العسكرية بقرار من الضابط الآمر بالإحالة تشكيل المحكمة المركزية من ثلاث ضباط . وتختص بالنظر في الجنح والمخالفات الداخلة في اختصاص القضاء العسكري سواء أكان منصوصاً عليها في قانون الأحكام العسكرية أم في القانون العام وسواء أكان مرتكبها فرد من أفراد القوات المسلحة أم المدنيين باستثناء الضابط حيث تختص المحكمة العسكرية بكافة الجرائم التي تقع منهم بغض النظر عن جسامتها.

وعلى هذا فإن المحاكم العسكرية لا يدخل في تشكيلها قضاة مدنيون نهائيا [1]، وتختلف سياسة المشرع المصري في تشكيل المحاكم العسكرية عن العديد من التشريعات المقارنة فنص قانون العقوبات العسكري الفرنسي على تشكيل المحاكم العسكرية من خمس أعضاء لا يقل عمرهم عن ٢٥ سنة وهم رئيس يختار من بين مستشاري محكمة الاستئناف وقاضي مدني من بين أعضاء المحاكم الابتدائية وثلاثة ضباط جيش فضلاً عن انتداب مفوض للحكومة يقوم بدور الاتهام ويمكن تشكيل المحكمة في حالات الضرورة أن تشكل من رئيس وقاضي مدني وضابط واحد (م٤)، وفيما يتعلق بمحاكم الجنايات العسكرية فإنها تتشكل من رئيس

---

(١) د. عبد الرؤوف مهدي : المرجع السابق، ص٩٧٤، د.محمود أحمد طه : المرجع السابق، ص١٥٩.

(مدني) وست محلفين (م٦٠) ويتم التشكيل بمرسوم بعد عرض الأمر على مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الدفاع[١].

وفي بريطانيا تشكل من قضاة عاديين وضابط فالمحكمة العمومية العسكرية تتشكل من قاضي محام وخمسة ضباط عسكريين وتختص بالجنايات، وتشكل المحكمة العسكرية المركزية من ثلاث ضباط على الأقل ونادراً ما تضم القاضي المحامي ولا تصد أحكامها بالحبس أكثر من سنتين، وتشكل محكمة الميدان من ضابط فقط والبرلمان البريطاني هو صاحب السلطة في تشكيل المحاكم حيث يعتبرها القضاء الإنجليزي مجرد لجان استشارية وليست محاكم، لذلك فقراراتها لا تعتبر أحكاماً قضائية لافتقارها للعنصر القضائي[٢].

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تشكل المحاكم العسكرية من عسكريين فقط ويصدر قرار تشكيلها من القائد العام أو من ينتدبه (م٣)[٣]. وذات نهج القانون العسكري الفرنسي انتهجه قانون العقوبات العسكري السوري في شأن تشكيل المحكمة العسكرية من مدنيين وعسكريين ولكنه جعل هذا التشكيل جوازي[٤].

٣ – من حيث الاختصـاص

توسع المشرع في اختصاص المحاكم العسكرية إلى ما يجاوز نطاق فكرة الجريمة العسكرية "فكرة العسكريين " فأدخل في هذا الاختصاص أشخاصاً غير عسكريين نسبت إليهم جرائم لها طابع عسكري فوفقاً لقانون الأحكام العسكرية

---

(١) د.صلاح سالم جوده : المرجع السابق، ص١٥٨، د.محمود أحمد طه : المرجع السابق، ص ١٠٨.

Larguier (J), procédure pènal, 18ᵉ Edition 2001, Dalloy,. P,25.

(٢) د.جميل يوسف قدوره : المرجع السابق، ص٣٤١. د.حقي إسماعيل بربوتي: المرجع السابق، ص٤٢٢ وما بعدها.

(٣) د.جميل يوسف قدوره : المرجع السابق، ص٣٣٦ وما بعدها. د.محمود أحمد طه: المرجع السابق، ص١٠٩.

(٤) د.محمود أحمد طه : المرجع السابق، ص١٠٩.

رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦[١] يتحدد اختصاص المحاكم العسكرية على أربعة معايير.

(أ) المعيار الشخصي

إعمالاً لهذا المعيار تختص المحاكم العسكرية بنظر الجرائم الواقعة من شخص تثبت له الصفة العسكرية سواء أكان الفعل المرتكب يمثل جريمة عسكرية بحتة أو مختلطة أم جريمة من جرائم القانون العام.

كما تختص المحاكم العسكرية بنظر الدعاوى الجنائية المتعلقة بكافة الجرائم التي ترتكب من أي شخص على الخاضعين لحكام هذا القانون متى وقعت بسبب تأديتهم لوظائفهم وبهذا يكون قانون الأحكام العسكرية قد أخذ بالمعيار الشخصي من جانبه الإيجابي وفي جانبه السلبي أي اعتداء بصفة الجاني وصفة المجني عليه في تحديد اختصاص المحاكم العسكرية[٢](المادة ٧ من قانون الأحكام العسكرية).

(ب) المعيـار الشخصي

وهو اختصاص يتحدد بناء على طبيعة الجريمة والمصلحة المعتدى عليها، فالمحاكم العسكرية تختص بنظر الدعاوىالمتعلقة بالجرائم التي تقع على معدات أو مهمات أو أسلحة أو ذخائر أو وثائق وأسرار القوات المسلحة (المادة ٥ من قانون الأحكام العسكرية).

(ج) المعيـار المكاني

فيتحدد اختصاص المحاكم العسكرية حسب مكان ارتكاب الجريمة أياً كان الجاني وأياً كان المجني عليه فتكون المحاكم العسكرية مختصة بالجرائم التي تقع في الثكنات أو المؤسسات أو المصانع أو الأماكن التي يشغلها العسكريون لصالح القوات المسلحة أينما وجدت[٣].

---

(١) الجريدة الرسمية ، الأول من يونيو ، العدد ١٢٣.

(٢) د.محمود كبيش ، مدحت رمضان : شرح قانون الإجراءات الجنائية ، المرجع السابق، ص٣٢.

(٣) د.حسن ربيع : الإجراءات الجنائية في التشريع المصري (المحاكمة والحكم)، الكتاب الثاني ، ١٩٩٧.، ص٣٠.

(د) المعيـار التحكمي[1]

ووفقاً لهذا المعيار يتحدد اختصاص المحاكم العسكرية دون النظر إلى شخص مرتكب الجريمة أو شخص المجني عليه فيها أو المصلحة محل الحماية وإنما يتحدد فقط بناء على قرار رئيس الجمهورية[2]. فنصت المادة ٦ من قانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦[3] على أنه : " تسري أحكام هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرائم والتي تحال إلى القضاء العسكري بقرار من رئيس الجمهورية. ولرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يحيل إلى القضاء "العسكري أي من الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر".

والمادة محل البحث فرقت بين حالتين في الأولى أنه يجوز لرئيس الجمهورية – في غير حالة الطوارئ – إحالة الجرائم المنصوص عليها في الباب الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وما يرتبط بها من جرائم أي أن لرئيس الجمهورية إحالة جرائم العدوان على أمن الدولة الداخلي والخارجي للمحاكم العسكرية في غير حالة الطوارئ.

والحالة الثانية أنه يجوز لرئيس الجمهورية في حالة الطوارئ أن يحيل

---

(١) د.محمود كبيش ، مدحت رمضان : المرجع السابق ، ص٣٢ وما بعدها.

(٢) معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ٧٠، الجريدة الرسمية ، العدد ٥ صادر في ٢٩/يناير ١٩٧٠.

(٣) وقد قضت محكمة النقض أن " قرار جهة القضاء العسكري في صدد اختصاصه. قول فصل. لا يقبل تعقيباً وفقا للمادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦. إنهاء القضاء العسكري إلى عدم اختصاصه بجريمة ما . أثره. لزوم الفصل فيها من القضاء العادي". نقض ١٩٧٤/١٢/٣٠ ، رقم ٨٩٢، طعن ١٧١٥، لسنة ٤٤ ق. فالمادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قصرت على سلطة القضاء العسكري تحديد ما إذا كان الجرم داخلاً في اختصاصها من عدمه سواء وقع التنازع إيجابياً أو سلبياً. وقد أثارت هذه المادة مشكلات عملية عديدة واختلف الرأي بشأنها – فقد اتجه رأي – إلى أنها نسخت بصدور قانون المحكمة الدستورية الذي جعل الفصل في تنازع الاختصاص بين جهات القضاء من اختصاص المحكمة الدستورية وحدهـا – بينما يذهب رأي آخر – نؤيده – على أن نص المادة ٤٨ سالفة الذكر لم ينل منه القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا لكون نص المادة ٤٨ هو نص خاص. أحمد على محمد الأنور : القضاء العسكري والنظام الإجرائي الجنائي ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥م ، ص٨٤ وما بعدها.

للقضاء العسكري أي جريمة معاقب عليها بقانون العقوبات أو أي قانون أخر[١].

وقد ذهب رأي[٢] إلى أن جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي إذا كانت تستهدف الدولة بصفة مباشرة فهي في الواقع تستهدف القوات المسلحة بصفة غير مباشرة باعتبارها مسئولة عن حماية الشعب وأمنه وحماية ثورته ومكاسب وحماية الأمن العربي.. ويسترسل هذا الرأي إن للإجراءات العسكرية من السرعة والحزم لمواجهة هذه الجرائم ما لا يحققها نظام التقاضي أمام المحاكم العادية[٣].؟؟!!

وقد ذهب رأي[٤] يناصر السابق أن القضاء العسكري بشهادة رجال القانون والقضاء أثبت نزاهته وكفاءته وحيدته وتجرده خاصة وإنه عند نظر تلك القضايا أمام المحاكم العسكرية فإنه تطبق عليها قواعدها الإجرائية فقط أما من الناحية الموضوعية فيؤخذ المتهم بنصوص التجريم الوازدة في قانون العقوبات أو القوانين المكملة لها.

وذهب رأي آخر[٥] – نؤيده – أن إحالة قضايا الإرهاب إلى القضاء العسكري هو إجراء لا يستقيم مع الواقع والقانون وذلك للأسباب الآتية:

أ – القضاء العسكري لا تتوافر فيه ضمانات القاضي الطبيعي وذلك لشذوذ قواعده عن الإجراءات العادية[٦].

---

(١) وتطبيقاً لهذا فقد مارس رئيس الجمهورية هذه السلطة بإحالة المتهمين في قضية العائدين من أفغانستان في تنظيمي الإسكندرية لنظر الجرائم المنسوبة إليهم.

(٢) د.عاطف فؤاد صحصاح : المرجع السابق ، ص١٤.

(٣) وتجد المحاكم الاستثنائية تبررها في النظام الأمريكي في عدم كفاءة النظام العقابي لمحاكمة مثل هذه القضايا، غير أنه يرد على ذلك أن أحداث التخريب التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٣ في مركز التجارة العالمي، وفي السفارات الأمريكية عام ١٩٩٣، واختطاف الطائرات قد تعرضت لها المحاكم العادية على ضوء إجراءات المحاكمة العادلة، وهذه الفكرة عارضها سكرتير وزارة الدفاع.

Amann (D.M), Le dispositif Américan de lutte contre le terrorisme. Rev. SC. Crim. 2002. P.759.

(٤) د.أحمد محمد الأنور: المرجع السابق، ص٦٣.

(٥) د.إبراهيم عيد نايل : المرجع السابق، ص١٦١، د.صلاح سالم جودة: المرجع السابق، ص١٥٦، د.نور الدين هنداوي : المرجع السابق، ص٩٣. د.عصام عبد الفتاح عبد السميع: الجريمة الإرهابية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥، ص٣١١.

(٦) د.عصام عبد الفتاح عبد السميع : المرجع السابق، ص٣١١، د.محمود أحمد طه: المرجع السابق، ص١٥٤.

ب- لا يشترط في أعضاء المحاكم العسكرية أن يكونوا مؤهلين قانونياً كما أنهم ليسوا مستقلين في مواجهة السلطات الرئاسية ولا يتمتعون بحصانة عدم القابلية للعزل المقررة للقضاء العادي[1].

جـ- أحكام المحاكم العسكرية غير قابلة للطعن عليها بأي طريق .

د – أن حجة السرعة في إصدار الأحكام والتي تبرر إحالة الجرائم إلى المحاكم العسكرية تهدر بلا شك ضمانات المحاكمة من سماع شهود وتحقيق وقائع بصورة كافية يطمئن لها القانون.

٤– من حيث الإجراءات المتبعة

تخضع إجراءات المحاكمة في جرائم القانون العام المحالة إلى القضاء العسكري لبعض الإجراءات الخاصة والتي ينص عليها قانون الأحكام العسكرية[2]في الظروف العادية، أما في ظل حالة الطوارئ فتخضع لإجراءات الخاصة، وأنه فيما عدا ما هو منصوص عليه من إجراءات وقواعد في هذا القانون أو في الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق الأحكام الواردة في قانون الأحكام العسكرية، وفي حالة عدم وجود نص في قانون الأحكام العسكرية تطبق النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة[3] (المادة ١٠).

وتتميز الإجراءات الجنائية أمام المحاكم العسكرية[4] ببعض السمات الخاصة منها:

أ – عدم قبول الادعاء المدني أمام المحاكم العسكرية حيث نصت المادة ٤٩ من قانون الأحكام العسكرية على أنه " لا يقبل الادعاء بالحقوق المدنية أمام

---

(١) د.صلاح سالم جوده : المرجع السابق، ص١٥٠، ١٥٧.

(٢) في التشريع الفرنسي لا تختلف الإجراءات للدعوى العسكرية عن إجراءات الدعوى العادية إلا عند الضرورة فقط.

(٣) د.مأمون سلامة : قانون الإجراءات الجنائية، مرجع سابق، ص٥٦٠، د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٤٢٠.

(٤) محمد رفيق البسطويسي : المرجع السابق، ص٧٢.

المحاكم العسكرية إلا أنها تقضي بالرد والمصادرة وفقاً لأحكام هذا القانون" لكون الإدعاء المدني أمام المحاكم الجنائية هو استثناء من الأصل العام فقانون الأحكام العسكرية لم يأخذ بالاستثناء لكون الادعاء المدني من شأنه إطالة الإجراءات وتعطيل نظر الدعوى وهو ما يتعارض مع السرعة المطلوبة في القضاء العسكري[1].

ب – وبالنسبة للمحاكمات الغيابية فقد خرج المشرع على القواعد العامة في المحاكمة الغيابية للجنايات فنصت المادة ٧٧ من قانون الأحكام العسكرية على أنه "إذا لم يحض المتهم أمام المحكمة العسكرية بعد تبليغه قانونا يجوز للمحكمة أن تنظر الدعوى في غيبته أو أن تؤجل الدعوى وتأمر إما بالقبض عليه وإحضاره للجلسة التالية وإما بإعادة تبليغه مع إنذاره بأنه إذا لم يحضر في الجلسة المذكورة فصل في القضية وعلى المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان المتهم حاضراً ".

ويلاحظ مدى التشابه في القواعد المقررة للمحاكمات الغيابية في قانون الأحكام العسكرية مع القواعد المقررة في حضور الخصوم أمام محاكم الجنح والمخالفات المنصوص عليها في المواد (٢٣٨– ٢٤١) في الفصل الثاني من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية[2].

جـ – عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكري[3]، فقد نصت المادة ١١٧ من قانون الأحكام العسكرية على أنه لا

---

(١) عاطف فؤاد الصحصاح : المرجع السابق، ص١٥١.

(٢) د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق ، ص٤٢٢.

(٣) اتجه التشريع الفرنسي بقانون العدالة الصادر في ٨ يوليو ١٩٦٥ لعكس هذا الاتجاه حيث أجاز استعمال طرق الطعن غير العادية وهي : ١– الطعن بالنقض. ٢– التماس إعادة النظر . ٣– الطعن لمصلحة القانون. ولكنه ميز في المواعيد المقررة لذلك فجعله في وقت السلم ذات الموعد المحدد في القانون العام (خمسة أيام) أما في وقت الحرب فجعله ٢٤ ساعة وذا الاتجاه في الطعن على أحكام المحاكم العسكرية انتهجه المشرع الإنجليزي فجعل الاستئناف هذه الأحكام أمام المحكمة الاستئنافية العسكرية ويختير أعضاء هذه المحكمة من كبار رجال القضاء العام أو من تتوافر فيهم الخبرة القانونية. راجع : د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، ص٤٢٧.

يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما نصت عليه أحكام هذا القانون ".

وباستقراء نصوص قانون الأحكام العسكرية يتضح أنه لم ينص على اختصاص أية جهة قضائية أو إدارية لنظر الطعون في الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، سواء في حق العسكريين أو غيرهم من الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية أو المحالين بقرار من رئيس الجمهورية وسواء أصدر الحكم في جريمة عسكرية أو جريمة من جرائم القانون العام غيابياً أو حضورياً.

ونص قانون الأحكام العسكرية على إجراء أخر لمراجعة الأحكام وهو التصديق، وإن كان لا يصل بأي حال من الأحوال لدرجة الطعن في الحكم والضمانات المقررة له. وسنتناول التصديق على الأحكام العسكرية بالدراسة في موضع تالي.

هذا عن القواعد الإجرائية أما بالنسبة للقواعد الموضوعية فإنه يتعين بيان أن الأصل أن اختصاص المحاكم العسكرية بجرائم القانون العام التي نص المشرع على اختصاص القضاء العسكري بها أو المحالة طبقاً لقرار من رئيس الجمهورية هو اختصاص لا يسلب القضاء العادي صاحب الولاية العامة اختصاصه بها، غير أن المشرع لاعتبارات المصلحة العسكرية والحفاظ على أمن وسلامة المجتمع نص على انعقاد الاختصاص بالنسبة لبعض تلك الجرائم للقضاء العسكري الذي يطبق في شأنها القواعد الموضوعية المقررة في قانون العقوبات عملاً بنص المادة ١٢٢ من قانون الأحكام العسكرية والتي نصت على " تطبيق المحاكم بالنسبة لجرائم القانون

العام العقوبات المقررة قانوناً "، وكذا المادة ١٦٧[١] المعدلة حيث تنص على أنه " كل شخص خاضع لأحكام هذا القانون ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون العام والقوانين الأخرى المعمول بها يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة ".

ثانياً : التصـــديق

٨٨ ـ تمهيد وتقسـيم

سبق أن أشرنا أن التشريع المصري قد أخذ بنظام التصديق على الأحكام القضائية في قانونين أولهما القرار بقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ والثاني هو القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأحكام العسكرية.

وسنتناول بما يلي بيان الجهة المنوط بها التصديق على أحكام المحاكم العسكرية ثم بيان سلطات جهد التصديق على النحو التالي:

١ – الجهة المختصة بالتصديق

نصت المادة ٩٧ من قانون الأحكام العسكرية على أن " يصدق رئيس الجمهورية أو من يفوضه على أحكام المحاكم العسكرية ويجوز للضابط الذي أعطيت له هذه السلطة في الأصل من رئيس الجمهورية أن يفوض من يرى من الضباط سلطة التصديق على أحكام هذه المحاكم"[٢].

ونصت المادة ٩٨ من ذات القانون على أنه " يصدق رئيس الجمهورية على لأحكام الآتية : (١) الأحكام الصادرة بالإعدام . (٢) الأحكام الصادرة على الضباط بالطرد من الخدمة عموماً. (٣) الأحكام الصادرة على الضباط العاملين بالطرد من الخدمة في القوات المسلحة ".

هذا وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تبرير لنظام

---

(١) معدلة بالقانون ٨٢ لسنة ١٩٦٨، العدد ٥٠ مكرر ، الجريدة الرسمية ، ١٩٦٨/١٢/١٨.

(٢) أخذت العديد من التشريعات بنظام التصديق على أحكام المحاكم العسكرية مثال القانون الأمريكي والسوداني والسوري . د.محمد هشام أبو الفتوح : المرجع السابق، نص ٤٢٨.

التصديق " هذا الإجراء من أبرز مظاهر القانون العسكري فإن التقاليد العسكرية في معظم الدول تأخذ بنظام الضابط المصدق كنظام يتماشى مع الحكمة من تخصيص قضاء خاص بالقوات المسلحة تختلف إجراءاته عن إجراءات التقاضي العادية وذلك لاختلاف الهدف من كلا من النظامين فالقضاء العادي يهدف إلى تحقيق العدالة بين الأفراد، أما القضاء العسكري فيهدف بالإضافة إلى ذلك تحقيق الصالح العسكري، ولذلك تضمن القانون العسكري تجريم أفعال لا تعتبرها القوانين العادية كذلك اعترافاً منها للقانون العسكري بما لهذه الأفعال من أثر مباشر على تصرفات الأفراد العسكريين ومستويات الضبط والربط الواجب توافرها في القوات المسلحة لتحقيق واجباتها ...".

وقد ذهب رأي[1] – نؤيده – إلى عدم اقتناعه بإحلال نظام التصديق محل طرق الطعن في الأحكام باعتبار أن الطعن حق يلزم جهة الطعن بإعادة نظر الدعوى على الأقل من ناحية سلامة تطبيق القانون، فلا يكون حق المحكوم عليه منوطاً بإرادة المصدق وإذا كان لابد منه فيجب أن يقتصر على الجرائم العسكرية دون أن يمتد ليشمل جرائم القانون العام.

٢ – سلطات جهة التصديق

حددت المادة ٩٩ من قانون الأحكام العسكرية سلطات الضابط المصدق عند عرض الحكم الصادر من المحاكم العسكرية عليه أياً كان نوع المحكمة التي أصدرته أو الشخص المحكوم عليه أو نوع الجريمة سواء أكان الحكم صادر في جريمة عسكرية أو جريمة من جرائم القانون العام فقد نصت على أنه " يكون للضابط المخول سلطة التصديق عند عرض الحكم عليه لسلطـــات الآتية:

(١) تخفيف العقوبات المحكوم بها أو إبدالها بعقوبة أقل منها.

---

(١) د.محمود مصطفى : الجرائم العسكرية في القانون المقارن، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٧١-١٩٧٢، ص١٥٠.

(٢) إلغاء كل العقوبات أو بعضها أياً كان نوعها أصلية أو تكميلية أو تبعية.

(٣) إيقاف تنفيذ العقوبات كلها أو بعضها.

(٤) إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام محكمة أخرى. وفي هذه الحالة يجب أن يكون القرار مسبباً.".

وكذا نصت المادة ١٠١ من ذات القانون على أنه " إذا كانت العقوبة المحكوم بها تخرج عن سلطة الضابط المصدق فعلية أن يرفعها إلى السلطة الأعلى المختصة وفقاً لأحكام هذا القانون ، ومع ذلك للضابط المصدق أن يخفف هذه العقوبة أو يحذفها أو يستبدل عقوبة أخرى بها، إن كان هناك وجه لذلك بحيث تصبح من العقوبات التي يمكن التصديق عليها بنفسه.".

أما عن سلطات جهة التصديق بعد إعادة المحاكمة فنظمتها المادة ١٠٠ من ذات القانون فنصت على أنه : "إذا صدر الحكم بعد إعادة المحاكمة قاضياً بالبراءة وجب التصديق عليه في جميع الأحوال ، وإذا كان الحكم بالإدانة جاز للضابط المصدق أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذه أو يلغيها وفقاً لما هو مبين في المادة السابقة ، كما يجوز له إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى ".

ومن جماع ما تقدم فللضابط المصدق تخفيف العقوبة أو إبدالها بأقل منها أو لإلغائها كلها أو بعضها أو إيقاف العقوبات أو بعضها أو إلغاء الحكم كلياً سواء بحفظ الدعوى أو إعادة المحاكمة مرة أخرى، وسلطة الضابط المصدق مستقلة عن هيئة المحكمة فهو يراجع الحكم بعد صدوره، ويلاحظ أنه لا يملك تشديد العقوبة فإذا أراد ذلك فعلية إلغاء الحكم وإعادة المحاكمة مرة أخرى بقرا مسبب[1]، فإذا أصدرت المحكمة الحكم بالبراءة وجب التصديق عليه وإذا كان بالإدانة فيملك حياله ذات السلطات السالف ذكرها.

---

(١) في النظام الإنجليزي لا يملك الضابط المصدق أي سلطة حيال حكم البراءة وليس له سلطة تشديد العقوبة بأي حال من الأحوال. د.محمد هشام أبو الفتوح: المرجع السابق، ص ٤٣١.

ولم ينص المشرع على مدة محددة يجب التصديق خلالها[1]. وبعد التصديق على الحكم أجاز القانون للمحكوم عليه التظلم وفقاً لنص المادة ١١٢ والتي جرت نصها على أنه " بعد إتمام التصديق لا يجوز إعادة النظر في أحكام المحاكم العسكرية إلا بمعرفة السلطة الأعلى من الضابط المصدق وهو رئيس الجمهورية أو من يفوضه.".

وبينت المادة ١١٣ من ذات القانون أسباب الالتماس وحصرتها في سببين أولهما أن يكون الحكم مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيق أو تأويله، والسبب الثاني أن يكون هناك خلل جوهري في الإجراءات ترتب عليه إجحاف بحق المتهم[2].

وجاء الميعاد في المادة ١١٤ ليقبل الالتماس شكلاً خلال خمسة عشر يوماً مكتوباً من تاريخ إعلان الحكم بعد التصديق أو تاريخ التصديق بالحكم المصدق عليه قانوناً أو من تاريخ حضور المتهم إذا كان الحكم في غيبته.

٣- إشكالات التنفيذ في أحكام المحاكم العسكرية

سبق الإشارة إلى عدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية[3] بأي وجه من الأوجه، إلا أنه لم يرد تنظيم لإشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة من هذه المحاكم. بينما نصت المادة العاشرة من قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أنه " تطبق فيما لم يرد بشأن نص في هذا القانون النصوص الخاصة بالإجراءات والعقوبات الواردة في القوانين العامة ".

ثم أوردت المادة ١٠٤ من ذات القانون في فقرتها الثانية على تولى النيابة العسكرية تنفيذه هذه الأحكام وفقاً للقانون العام، وثار التساؤل هو كيف يمكن الإشكال في أوامر تنفيذ الأحكام العسكرية بينما لا يجوز الطعن فيها من الأصل؟

---

(١) خلافاً للوضع بالنسبة لقانون الطوارئ حيث يجوز للمحكوم عليه بعد التصديق تقديم تظلم تلو الأخر لرئيس الجمهورية غير مؤسس على أسباب قانونية محددة على سبيل الحصر.

(٢) عاطف فؤاد صحصاح : المرجع السابق، ص٢٦٣.

(٣) الجدير بالذكر أن الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية في فرنسا يجوز الطعن عليها سواء صدرت في زمن السلم أو صدرت في وزمن الحرب. د.صلاح سالم جوده : المرجع السابق، ص١٥٨.

وذهب رأي[1] إلى أن هذا القول مردود عليه بأن غياب كل طريقة للطعن على أحكام هذه المحاكم يتعين معه من باب أولى أن يؤدي إلى فتح باب الاستشكال في التنفيذ نظراً لاحتمال تزايد الخطاء أو التعسف في استعمال السلطة.

بينما ذهب رأي آخر[2] – نؤيده– إلى أنه رغم وجاهة هذا الرأي ومنطقيته ومراعاته لحسن سير العدالة إلا أنه يصطدم مع الواقع العملي وما استقرت علية أحكام محكمة النقض المصرية، والتي قضت بأنه لما كان الاشكال – تطبيقاً للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يعتبر نعياً على الحكم بل هو نعي على التنفيذ ذاته وكان يشترك طبقاً للمادة ٥٢٤، ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادي بإشكالات التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادراً من إحدى محاكم تلك الجهة ومما يقبل الطعن عليه بإحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانوناً. ولما كان ذلك وكان الحكم المستشكل في تنفيذه صادر من المحكمة العسكرية العليا وهي محكمة خاصة ذات اختصاص استثنائي وكانت المادة ١١٧ من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حظرت الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من المحكم العسكرية أمام أية هيئة قضائية أو إدارية على خلاف ما نصت عليه أحكام هذا القانون فإنه يغدو جليا أنه لا اختصاص ولائياً لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال في تنفيذ هذا الحكم[3].

٨٩ ـ رأينا في المحاكم الاستثنائية والخاصة في مصر

٩٠ ـ تمهيـــد

من الإنصاف التقرير بأن المحاكم الاستثنائية والخاصة ليست ابتداع تنفرد

---

(١) د.رؤوف عبيد : مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، المرجع السابق، ص ٨٣٠ وما بعدها. د. محمد أحمد الشربيني : المرجع السابق، ص٢٢٠ وما بعدها.

(٢) د.محمد هشام ابو الفتوح : المرجع السابق، ص٤٤٠.

(٣) الطعن ٣٢٥٦ لسنة ٥٥ جلسة ٣/١٠/١٩٨٥، س٣٦،رقم ٣٤٥، ص٨٢٠.

به مصر ، وإنما سارت على ذات الدرب العديد من التشريعات الأجنبية[1]، والتي دأبت على إصدار تشريعات تهدف إلى تجريد السلطة القضائية من اختصاصاتها، وإحالة هذه الاختصاصات لمحاكم استثنائية وخاصة لا يتوافر لها ما يتوافر في القضاء الطبيعي حتى غدا القضاء الاستثنائي هو الأصل واضمحل دور القضاء الطبيعي لدرجة تنذر بالخطر، الأمر الذي يدعونا لأن نورد حقائق في شأن المحاكم على النحو التالي:

أولاً : أن الالتجاء لهذه المحاكم يمثل مساساً صارخاً بحق الفرد في اللجوء لقاضيه الطبيعي[2]، ولكي يكون القضاء طبيعياً[1] يجب أن تتوافر عدة

---

(١) وفي فرنسا عرف المحاكم الخاصة منذ العصور الوسطى فالمحاكم المهنية التجارية تشكل من التجار وتنتخب بواسطة التجار ومازالت مستمرة بنجاح في أداء مهامها وتمارس نشاط قضائي وتوقع جزاءات على أعضائها عندما يخالفون قواعد آداب المهنة.د. أسامة الشناوي: المرجع السابق، ص٤٩٨.

ويطلق عليها اسم المحاكم ذات الاختصاص الاستثنائي Juridictions d' exception تمييزا لها من المحاكم الاستثنائية Exceptionelles jurisdictions .

- Jean Rivero; Libertés publiques, 1973, p. 135

ومثال هذه المحاكم في فرنسا المحاكم التي أنشأها "فيشي" سنة ١٦٤٤ ، والمحاكم العسكرية التي أنشأها أثناء حرب الجزائر.د. أحمد فتحي سرور : الحماية الدستورية للحقوق والحريات، مرجع سابق، ص٦٤٥.

وأوجدت أيضاً المحاكم الاستثنائية في إنجلترا في صورة المحاكم العسكرية في ظل زمن الحرب أو الأحكام العسكرية Martial Law.والذي لم يعلن في إنجلترا من سنة ١٨٠٠إلا في حالات محددة في أيرلندا الشمالية لمواجهة أعمال عنف الأيرلنديين ضد الإنجليز مطالبين باستقلالهم، وتشكل المحاكم العسكرية بقانون يصدره البرلمان وشكلت أثناء حالة الطوارئ في فترة الحربين العالميتين الأولى والثانية وتتألف من عسكريين وتختص بنظر الجرائم الجسيمة الماسة بأمن الدولة وأحكامها ليست نهائية بل يجوز الطعن عليها أمام القضاء الأعلى. حقي إسماعيل بربوتي :: مرجع سابق،ص ٤٢٢. د. محمد هشام أبو الفتوح : مرجع سابق، ص٢١٨.

وعلى الجانب الآخر فقد ذهبت العديد من الدول لعدم جواز إنشاء محاكم استثنائية بل وضمنت ذلك في دساتيرها، فالمادة ٩١ من الدستور اليوناني الصادر في سنة١٩١١، والمادة ٦٠ من الدستور الفنلندي الصادر في سنة ١٩١٩، والمادة ٩٤ من الدستور البلجيكي الصادر في سنة ١٨٣١، نصت جميعها على عدم جواز إنشاء محاكم استثنائية . د.سعد عصفور: رقابة القضاء وضرورة حماية الفرد، مجلة المحاماة، العددان الثامن والتاسع، السنة الحادية والخمسون أكتوبر و نوفمبر ١٩٧١، ص١٣٧.

(٢) عرفت مصر الفرعونية القاضي الطبيعي بأن خضع جميع المصريين لمحاكم واحدة تطبق قانونا واحدا وتتبع إجراءات واحدة، ووجد بجوار هذا القضاء العام قضاء خاص ومن //

عناصر تتمثل في أن كون المحكمة منشأة ومحدداً اختصاصها بقانون نشوء الدعوى، وأن تكون هذه دائمة، وأن يتوافر فيها الحيدة والاستقلال، وأن توفر وتكفل حق الدفاع وضمانات كاملة ونفصل الحديث عن هذه الشروط تباعاً.

١- إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها بقانون[٢]

القانون بوصفه أداة تنظيم استعمال الحقوق والحريات وهو المصدر لقواعد الإجراءات الجنائية ومنها قواعد التنظيم القضائي وقواعد الاختصاص، ولذلك فلابد أن تكون المحكمة المختصة بنظر الدعوى قد تم إنشاؤها وتحديد اختصاصها طبقاً للقانون، ويترتب على ذلك أن المحكمة التي تنشئها السلطة

//أبرز صوره المحاكم الإقطاعية، والمحاكم الدينية، والمحاكم الاستثنائية. وينظر فيما يشكل جريمة هامة أو خطيرة. أما في مصر الرومانية فقد تبلورت فكرة القاضي الطبيعي في مجموعة من الضمانات التي يتم توفيرها للهيئة المطلعة بولاية القضاء بما يكفل لها الحيدة والاستقلال. د. صلاح سالم جوده، المرجع السابق، ص ٣٨وما بعدها..

وظهرت فكرة القاضي الطبيعي في إنجلترا في العهد الأعظم عام ١٢١٥، ثم عرفت في النصف الأول من القرن الثالث عشر في صورة معينة وهي انتماء القاضي إلى نفس طبقة المتقاضين فيحاكم رجال الكنيسة أمام نظرائهم من رجال الكنيســـة، ويحاكم الإقطاعيون أمام المحكمة الإقطاعية. د. أحمد فتحي سرور: الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، مرجع سابق، ص٦٣٧، د.جميل يوسف قدوره: مرجع سابق، ص٢٤٩ وما بعدها، د. حقي إسماعيل بربوتي، مرجع سابق، ص ٤١٩، د.صلاح سالم جوده ، المرجع السابق، ص٦٣.

ثم ظهرت فكرة القاضي الطبيعي كأصل من أصول الدولة القانونية وعبر عنها الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٧٩٠ المادة ١٧ بوصفها ضمانا أساسيا للحريات.

The review of international commission of jurists; independence of the judiciary in Italy, No.10 (1973), p.34.

(١) وقضت محكمة النقض أنه " لما كان الحكم المطعون فيه وإن صدر – مخطئاً – بعدم الاختصاص ولم يفصل في موضوع الدعوى غلا أنه يعد في الواقع – وفقا لقواعد التفسير الصحيح للقانون – مانعا من السير فيها مادام يترتب عليه حرمان المتهم من المثول أمام قاضيه الطبيعي الذي كفله له الدستور بنصه في الفقرة الأولى من مادته الثامنة والستين على أنه " لكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي " وما يوفره له هذا الحق من ضمانات لا يوفرها قضاء استثنائي ومادامت المحكمة قد تخلت على غير سند من القانون عن نظر الدعوى بعد أن أصبحت بين يديها وأنهت بذلك الخصومة أمامها ومن ثم فإن حكمها يكون قابلا للطعن فيه بالنقض". الطعن ٢٥٥٥ لسنة ٥٩ ق، جلسة ١٩٨٩/١٠/٤، س٤٠، ص٧٣٣.

(٢) د.أسامة الشناوي : المحاكم الخاصة في مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص٥١٦، د.محمد كامل عبيد : مرجع سابق، ص٥٧٠.

التنفيذية للفصل في بعض الدعاوى لا تعد من المحاكم ولا تعد قضاء طبيعياً للمواطنين[1].

ويرى البعض تقيد ما أطلقه الرأي السابق بعدم جواز إنشاء السلطة التنفيذية أية محكمة استثنائية في غير حالة الظروف الاستثنائية[2].

والعبرة بالمهمة والسلطة الممنوحة للجهة التي أنشأت، فإذا كان من اختصاصها فرض جزاء أو الفصل في نزاعه فهي محكمة، ومثال ذلك ما قضى به مجلس الدولة الفرنسي من بطلان المرسوم سنة ١٩٦٠ بإنشاء لجان إدارية تختص – بجانب اختصاصها الإداري – بنظر بعض الدعاوى أن هذه اللجان تعتبر في حقيقتها محاكم ولا يجوز إنشاؤها إلا من السلطة التشريعية[3].

٢ – إنشاء المحكمة وتحديد اختصاصها قبل نشوء الدعوى

يجب أن يعلم كل مواطن سلفاً من هو قاضيه وفقاً لمعايير عامة مجردة فلا يجوز بعد وقوع الجريمة إنشاء محكمة وانتزاع المتهم من قاضيه الطبيعي إلى محكمة أخرى أنشأت لدعاوى معينة دون ضوابط عامة وأقل ضماناً للمتهم وهو ما يتعارض مع استقلال القضاء[4].

فتشكيل المحاكم الاستثنائية تتعارض وظيفتها تعارضاً صريحاً مع مبدأ المساواة الجنائية لأن إنشاء هذه المحاكم تم في فترات الاضطرابات السياسية

---

(١) د.أحمد فتحي سرور : الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، مرجع سابق، ص٦٣٨.

(2) Delagu Tullio, la loi pénale et son application, cours de doctort, le Caire 1959.

د.وحيد محمود : حجية الحكم الجنائي على الدعوى التأديبية، مكتبة نادي القضاة، ١٩٩٨، ص٢١٧ص٢١٧.

C.E. 18 Novembre 1960, Brichet, Rec. p.639, CE, 14 Avril 1967, Chatenay, (Thierry reanaux, p. 284 Baribant. Rc. P.234, 258)

د.أحمد فتحي سرور : المرجع السابق، ص ٣٩٤. د. أحمد محمد عبد الوهاب: الجريمة السياسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٨٥ وما بعدها.

(٣) د. صلاح سالم جوده : المرجع السابق، ص٤٢٨ وما بعدها.

(٤) د.صلاح سالم جوده : المرجع السابق، ص٤٢٨ وما بعدها.

الخطيرة، وكانت تعبر عن رغبة الحاكم في حرمان بعض المتقاضين من الالتجاء للقاضي الطبيعي لإخضاعهم إلى قضاء آخر أكثر امتثالاً وطاعة[1].

٣ - أن تكون المحكمة دائمة

يجب أن تكون المحكمة ذات ولاية دائمة دون قيد زمني معين سواء أكان هذا القيد الزمني مرتبط بمدد معينة أو بظروف استثنائية. فهذه المحاكم المؤقتة لا تعد من قبيل القضاء الطبيعي إلا بالنسبة للجرائم التي أنشأت من أجلها وليس سالجرائم العادية فهي دائماً من اختصاص المحاكم العادية التي لا يتوقف وجودها على وقت أو ظروف معينة، و يتلاحظ أن المادة ١٩ من القرار ١٦٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ نصت على أنه عند انتهاء جالة الطوارئ تظل محاكم أمن الدولة مختصة بنظر القضايا التي تكون محالة إليها، فإنه لا يجوز أن يمتد اختصاص هذه المحاكم بعد انتهاء حالة الطوارئ إلى غير الجرائم التي تنشأ بمقتضى الأوامر العسكرية دون الجرائم العادية التي يصدر قراراً جمهورياً بإحالتها إلى محكمة أمن الدولة في حالة الطوارئ[2].

فمحاكم أمن الدولة طوارئ والمنشأة طبقاً للقانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ هي محاكم مؤقتة تبقى ما بقيت حالة الطوارئ وتزول بزوالها، فهذه المحاكم تبتعد كثيراً عن مفترضات القاضي الطبيعي.

٤ - توافر الكفاية والحيدة والاستقلال في هيئة المحكمة

يجب أن تتوافر في هيئة المحكمة ضمانات الكفاية والتخصص في العمل القضائي فمهنة القضاء يشترط في متوليها شروط خاصة[3]من التخصص والدراية والتفرغ وتوفر له مقتضيات الحيدة والاستقلال[4].

---

(١) د. أحمد شوقي عمر أبوخطوة : المساواة في القانون الجنائي، ١٩٩١، ص٦٢.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : مرجع سابق، ص٣٩٧ وما بعدها.

(٣) راجع في ذلك شروط تولي ولاية القضاء: د. محمد محمد شتا أبو سعد: مختصر كتاب الأحكام السلطانية للماوردي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، جماد الآخرة ١٤١٤هـ/ ديسمبر ١٩٩٣م، ص٣٩ وما بعدها.

(٤) وقد تنبه المشرع الفرنسي إلى أهمية التكوين المهني للقضاة فأنشأ في عام ١٩٥٨ المركز القومي للدراسات القضائية، بهدف ضمان التكوين المهني لقضاة المستقبل وإعلاء وتحسين مستوى معلومات القضاة. وقد عدل نظام هذا المعهد في سنة ١٩٧٠ وسمي بمقتضاه بالمدرسة القومية للقضاء. وتعتبر هذه المدرسة مؤسسة عامة تتبع وزارة العدل، ويتم//

فـــالعمل القضائي يقتضي في شخص القاضي الكفاية العلمية والعملية التي تمكـــنه مـــن تكويـــن رأي قضائي في ضوء نصوص القانون الذي يطبقه نصاً وروحاً، ولاشك من أن ذلك يحتاج أن يكون القاضي على قدر من الذكاء والثقافة والتأهـــيل القانوني والقضائي فضلاً عن نزاهة الخلق وسداد النظر وموضوعية التفكير واستقلال الشخصية[1]. فالمحكمة التي تتكون من قضاة غير مؤهلين تعد غير قانونية[2] كمحاكم العسكرية والتي لا تشترط أن يكون قضاتها مُجازين في القـــانون والتـــي يمكن محاكمة المدنيين أمامها سواء في الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية[3].

//الالتحاق بها، بحسب الأصل، بواسطة مسابقة ويسمى الطلاب بمندوبي القضاء، ويعتبرون في حكم القضاة فيما يتعلق بعدم جواز الجمع بين وظائف متعارضة والحرمان من حق الإضراب. ويحلفون اليمين ويتقاضون مرتباً عن عملهم. وكما تنبه المشرع المصري بدوره إلى هذه الحقيقة فأنشأ مركزا مقابلا له تابعا لوزارة العدل. وقد قام المركز على حداثة عهده بإنجازات واضحة في إعداد معاوني النيابة. ونأمل أن ينهض هذا المعهد مع كليات الحقوق بعبء التكوين المهني للقضاة. ويجب أن تتميز الدراسة في هذا المعهد بالجانب التكميلي للدراسات القانونية التي لا يتيحها نظام كلية الحقوق فضلا عن التكوين العلمي لرجال القضاء. ويا حبذا لو أقام المركز دورات أو ندوات علمية للقضاة في مراحل متفاوتة من حياتهم العملية لإحاطتهم بأخر تطورات العلم القانوني وتطبيقاته، وذلك أخذا بمبدأ التربية المستمرة التي يجب أن يتحلى بها المرء من المهد إلى اللحد حتى يستطيع مواكبة التطور وملاحقة التغيرات السريعة في العلم، ولجعل القاضي أكثر قدرة على الاستفادة من المعلومات التي تعرض عليهم وعلى تقييم نتائج البحث في فعالية مختلف أشكال الجزاءات الجنائية، ومتابعة هذه الدورات من جانب القضاة يمثل من جانب القضاة إدراكا لصعوبة المهمة الملقاة على عاتقهم أمام تعقد المشكلات التي تعترض تحديد الجزاء الجنائي الملائم، ولكن ماذا يجدي التكوين المهني القضائي السليم أمام هذا العدد الزاخر من القوانين وتلك المجلدات من الكتب القانونية التي يجب على القاضي الإحاطة بها، بينما الاطلاع على ملفات القضايا العديدة وحضور الجلسات يأخذ منه كل وقته ولا يعطيه فرصة للبحث عن القوانين والمراجع. وإذا كان القانون هو مجرد نصوص أقرتها السلطة التشريعية وأصدرها رئيس الجمهورية، فإنه بالنسبة للقاضي شئ أكبر من هذا ، وأكثر تعقيدا. فهذه النصوص لا ينظر إليها مجردة عن غيرها من نصوص القوانين الأخرى، بل لابد من نظرة شاملة عليها تحيط بها وبغيرها من النصوص وبآراء الفقه وأحكام القضاء في شأنها. وكل هذا لابد من تيسيره للقاضي حرصا على استقلاله حتى يتهيأ للحكم الصحيح وفقا للقانون. د. أحمد فتحي سرور: استقلال القضاء حق من حقوق الإنسان في القانون المصري، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الخمسون ، ١٩٨٠، ص١٣١ وما بعدها.

(١) د.محمد كامل عبيد : مرجع سابق، ص ٥٧٥.

(٢) د.سعيد فهيم خليل:الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية،١٩٩٨،ص ٣١٧

(٣) د. محمد كامل عبيد : مرجع سابق، ص٦٠٠ وما بعدها، د. عبد الرحيم صدقي : مشروعية القانون والقضاء العسكري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص٣٩ وما بعدها.

٥ – كفالة حق الدفاع

يجب أن يوفر القضاء الطبيعي حقوق الدفاع وضماناته[١] وبدءاً باحترام مبدأ أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة وحق الدفاع وضمانات المتقاضين ومراعاة القواعد العامة فيما يتعلق بالإجراءات والإثبات واحترام حقوق الإنسان وكرامة المواطن[٢].

ووفقاً للعناصر الخمس السابقة والواجب توافرها في القضاء الطبيعي فإنه لا يجب أن تشارك السلطة القضائية في أداء رسالتها أية جهات استثنائية يُسبغ عليها بهتاناً وصف القضاء وهي أبعد ما تكون طبقاً للمفهوم الدستوري السليم والتي يلجأ إليها المشرع المصري بالانتقاص من حقوق المواطن لدرجة لجأ معها اتجاه فقهي لوصف مسلك المشرع المصري في هذا الصدد بالولع بالازدواجية والإخلال بحق المواطن في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي حيث لجأ المشرع ومنذ الخمسينات من القرن المنقضي وحتى الآن إلى التشريعات الاستثنائية والتي يصدرها في ظروف خاصة وتتعدد بها جهات الاختصاص بالفصل في المسألة الواحدة على خلاف السياسة التشريعية والقضائية الرشيدة[٣]. فلجأ لإنشاء محاكم عديدة منها ما يعتبر من المحاكم الخاصة، ومنها ما يعتبر قبيل المحاكم الاستثنائية.

ثانياً : أن اللجوء لهذه المحاكم يضعف هيبة القضاء العادي وقدسيته، وهي أفه من أخطر الآفات التي تصيب الأمم وتهدد بزوالها، فالقضاء يجب أن تنحني لسلطانه كل الهامات وتعنوا له كل الجباه، ولكي يتحقق ذلك للقضاء فلابد أن

---

(١) انظر الرأي الاستشاري للمحكمة الأمريكية الدولية لحقوق الإنسان Co- 11/90 التقرير السنوي للمحكمة الأمريكية – سبل الإنصاف الوطنية ١٠ أغسطس (آب) ١٩٩٠.
OAS/Ser. L.V/III. 23 doc. 19.Rev. p.44. Amnesty international fair trails manual. Op. cot. P.82.

(٢) وقد عني المجلس الدستوري الفرنسي منذ عام ١٩٧٦ بإضفاء القيمة الدستورية على ممارسة حقوق الدفاع أمام المحاكم الجنائية. د. محمد محمد مصباح القاضي: حق الإنسان في محاكمة عادلة – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٨٨.

(٣) د.محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص٥٥٧.

يتوافر له من الاستقلال والحيدة ما يتنافى، وطريق تشكيل المحاكم الخاصة والاستثنائية.

فلقد أصبح مبدأ استقلال القضاء جزءاً من الضمير الإنساني بحيث لم يعد من المقبول إنكاره بل غدا تعميقه وترسيخه أمراً حتمياً لتأمين العدالة وكفالة الحقوق والقضاء على القفز فوق القوانين وتوفير الحماية للمواطن في مواجهة السلطة العامة، بيد أن تقرير مبدأ الاستقلال غير كاف ما لم يكن للقضاء سلطة لا كيانها ومقوماتها وضماناتها[1].

واستقلال القضاء يعني عدم جواز إصدار تعليمات للقاضي من أي سلطة أو شخص في شأن دعوى مطروحة عليه تحدد له أسلوب نظرها أو نوع الحكم الذي يصدره فيها وإنما يتعين أن يترك ذلك لضميره مستلهماً القانون في مصادره المتنوعة فاستقلال القاضي يعني حريته في عمله القضائي في نطاق القانون[2].

وقد أكد كلاً من المؤتمرين السابع ، والثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين والمنعقدين في ميلانو ١٩٨٥ وفي كوبا ١٩٩٠ قد أكد أن مبدأ استقلال السلطة القضائية هو أساس الشرعية والمساواة أمام القانون فاستقلال القضاء يعني تحرير سلطته من أي تدخل من جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية وعدم خضوع القضاة لغير القانون[3].

وقد نص الدستور المصري في مادته ١٦٦ أن " القضاة مستقلون لا سلطان

---

(1)Pinsseau (H.) : L'organisation judiciaire en France, notes et etudes documentaries, no, 4453 ed. la documentation Française, Paris 1979, p.7.

(٢) د. خيري أحمد الكباش: الحماية الجنائية لحقوق الإنسان – دراسة مقارنة،١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م ، ص٥٩٨، د.محمود نجيب حسني: الدستور والقانون الجنائي، دار النهضة العربية ، ١٩٩٢، ص١٢٥.

(٣) د.أحمد فتحي سرور : القانون الجنائي الدستوري، الطبعة الثانية، دار الشروق، القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢، ص ٣٤٩.

عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة ".

٩١ ـ مظاهـــــره

من مظاهر استقلال القضاء عدم قابلية القضاة للعزل، والحصانة القضائية، وقد ضمن الدستور استقلال القضاة بالنص على عدم قابليتهم للعزل فجرى نص المادة ١٦٨ على أن " القضاة غير قابلين للعزل وينظم القانون مساءلتهم تأديبياً."(١).

فمبدأ عدم القابلية للعزل يعني عدم جواز إقصاء القاضي عن وظيفته إلا في الأحوال المنصوص عليها في القانون ويهدف هذا المبدأ إلى توفير الحماية للقاضي تجاه السلطة التنفيذية لذا فهو يشكل الضمانة الرئيسية لاستقلال القضاة(٢).

وعدم القابلية للعزل يعد عنصراً أساسياً لحماية الحريات وتحقيق العدالة(٣) لما له من أثر على استقلال القضاة، وفي نفس الوقت لا تعنى هذه الضمانة أن القاضي أضحى مالكاً لوظيفته ولكنها تعنى حمايته ضد المخاطر والضغوط التي قد يتعرض لها مع خضوعه في ذات الوقت للمساءلة التأديبية إذا أخطأ أو أساء

---

(١) نصت المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية في فقرتها الأولى على أن : تأديب القضاة بجميع درجاتهم يكون من اختصاص مجلس التأديب يشكل على النحو الآتي : رئيس محكمة النقض رئيسا ، أقدم ثلاث من رؤساء محاكم الاستئناف... أعضاء، أقدم ثلاثة من مستشاري النقض ...أعضاء .".

(٢) د.أحمد حامد البدري: الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية ، ٢٠٠٣، ص٣٦٠، د.علاء محمدالصاوي : حق المتهم في محاكمة عادلة، رسالة دكتوراه، حقوق القاهرة، ص١٠٢ومابعدها ، د. محمد بهاء الدين أبو شقه: ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص٤٤٧، د.محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص ١٦٨ و ١٧٠.

(٣) ويعود الأصل التاريخي لهذا المبدأ للمصريين القدماء حيث توصلوا إلى استقلال القضاء، والقضاة لدرجة أن القضاة في مصر الفرعونية – قبل أن يتسلموا مهام مناصبهم – يقسموا أمام الملك يميناً بعد إطاعة أوامره لو أنه طلب منهم يوماً ما يخالف العدالة. د.محمد كامل عبيد، مرجع سابق، ص١٦.

الوظيفة[1]. فالقاضي ما لم يكن مطمئناً على منصبه آمنا على مصيره فلا يرجى منه حياد وبفقدانه حياده يفقد استقلاله اللازم لعمله كقاضي، فأي نظام قضائي يغفل هذا المبدأ يفقد توازنه ويهدر الثقة بقضائه[2].

كما تعد الحصانة القضائية من أهم ضمانات القضاء ليتمكن من أداء رسالته وقد وذهب رأي[3] إلى تقسيمها إلى نوعين وظيفية تحمي القاضي من عزله من وظيفته، ومكانية تحمي القاضي من عزله من مكانه. والواقع أن القاضي الذي يخشى على منصبة لا يحكم بالعدل[4]. ولا يعني هذا ملكية القاضي لوظيفته أو انه يستثمر فيها مهما أساء أو أخطأ ، وإنما تعد الحصانة تأمينا للقاضي من خطر التنكيل به وتعريض مستقبله للضياع وتتم محاكمته تأديبياً أمام مجلس تأديب خاص برئاسة رئيس محكمة النقض وعضوية أقدم ثلاث مستشارين من محكمة الاستئناف وأقدم ثلاثة من مستشاري النقض[5].

وقد اتجهت بعض الدول إلى عدم جواز عزل القضاة إلا بناء على قرار

---

(١) د.محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص ١٧٢. د.علاء محمد الصاوي ، المرجع السابق، ص١٠٤.

(٢) وقد قال M.Foyer Collard في خطبة بمدينة Moniteur الفرنسية في ٣٠ نوفمبر ١٨١٥ " عندما تستدعي السلطة المكلفة من المجتمع بتعيين القاضي مواطناً لشغل هذه الوظيفة تقول له عندما تجلس في المحكمة لا تدع في قلبك أي خوف أو أمل.. كن مجايدا للقانون فيجيبها المواطن إنما أنا بشر وما تطلبيه مني فوق احتمال البشر فأنت قوية جدا وأنا ضعيف وفي صراعنا غير المتكافئ ستكون الهزيمة لي... فتجيبه السلطة : كن غير قابل للعزل".

Pontin (M.): L'élection des juges, thèse, Paris, ١٩٠٨p.12:13

راجع : د. محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص١٧٣. د.علاء محمد الصاوي : المرجع السابق، ص١٠٣.

(٣) د.أحمد فتحي سرور : القانون الجنائي الدستوري، ص٣٥٦.

(٤) هذا ما قاله النائب العام دوبان . انظر:

Burdeau (G),: Les libertés publiques, librairie générale de droit et de jurisprudence, paris 1972, p. 139.

د.أحمد فتحي سرور : مرجع سابق ، ص٣٥٦.

(٥) المادة ٩٨ من قانون السلطة القضائية.

من محكمة عليا[1] أو بواسطة الجهة انتخبته[2] أو طبقا لقرار قضائي. وفي الدول العربية فقد نص الفصل ٧٩ من دستور المغرب الصادر في ١٠ مارس ١٩٧٢ " لا يعزل قضاة الأحكام ولا ينقلون إلا بمقتضى القانون" ، ونصت المادة ٩٧ من الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية الصادر في ١٨ يوليو ١٩٧١ على أنه " رئيس المحكمة الاتحادية العليا وقضائها لا يعزلون إبان توليهم القضاء". وذات المبدأ قررته العديد من الدول مثل : الكاميرون ، والسنغال، والجابون، والهند ، وتركيا[3]. أما الولايات المتحدة فإن الدستور يقر مبدأ عدم القابلية للعزل وإن كان قد عرف ثلاثة أساليب لعزلهم بعيداً عن إجراءات السلطة القضائية وهي :

أ – الاتهام الجنائي ويعني هذا الأسلوب اتهام القاضي الاتحادي جنائيا وإدانته ثم تقرير عزله بعد محاكمته أمام السلطة التشريعية وهو أسلوب يكاد يكون مهجور.

ب– التكليف الرسمي وفيه يقوم أحد مجلس البرلمان أو كلاهما بتوجيه رسالة لحاكم الولاية تتضمن طلب عزل أحد القضاة حال التهامه بسوء السلوك الوظيفي وهو معيار منضبط وقد يبني في حالات كثيرة على إجراءات غير دقيق.

جـ– إقالة الناخبين للقاضي وهذا الأسلوب يجعل القاضي خاضعاً للرأي العام وذلك خلافاً للنظام الفرنسي .

أما في المملكة المتحدة فلقد بلغ هذا المبدأ مبلغاً عظيماً من الرقي فقضاة المحكمة العليا غير قابلين للعوز لأي سبب مهما بلغت خطورته إلا بناء على طلب من مجلس البرلماني ويتم التحقيق مع القاضي ويكون القرار الصادر بعزله بمثابة قانون يوافق عليه مجلس العموم ومجلس اللوردات والملك.

أما غيرهم من القضاء فهم قابلون للعزل لسبب عدم الكفاءة أو سوء السلوك

---

(١) ألبانيا ، بلجيكا، البرازيل ، جواتيمالا، النرويج ، هولندا، ألمانيا .
(٢) الاتحاد السوفيتي و يوغوسلافيا (سابقا).
(٣) د.محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص١٦٨.

فأصبح النظام الإنجليزي هو مضرب المثل في استقلال القضاء، وعلاوة على دور القضاة أنفسهم وحرصهم على إرساء تقاليد ظلت راسخة عبر الزمان بنزاهتهم وحيدتهم واستقلالهم واطمئنانهم إلى رفعة منزلتهم واحترام أحكامهم وسيادتها على الحاكمين والمحكومين على السواء[١].

وفي فرنسا يختص بتأديب القضاة مجلس القضاء الأعلى برئاسة رئيس محكمة النقض[٢] طبقاً لما ورد بالمادتين ١٣، ١٤ من المرسوم بقانون ٥٨ – ١٢٧١ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨[٣]،ويجد هذا المبدأ سنده في المادة ٦٤ من الدستور الفرنسي " القضاة غير قابلين للعزل" وقد ترتب على تطبيق مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل أثرين هامين عندما كانت فرنسا تأخذ بنظام اختيار القضاة بالانتخاب ويتمثل هذين الأثرين في :

١- اختيار القضاة بمعزل عن سلطان السلطة التنفيذية.

٢- حماية القضاة في مواجهة ناخبيهم الذين لم يكن لهم سحب الثقة من القضاة قبل انتهاء مدة ولايتهم[٤].

أما حياد القاضي[٥] فهو أمر لازم لإجراء المحاكمة المنصفة[٦] ويختلف

---

(١) د.محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص١٩٠ وما بعدها.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : مرجع سابق ، ص٣٥٧.

(٣) د.أحمد فتحي سرور: القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق ، ص٣٥٧، د.محمد كامل عبيد: المرجع السابق، ص٢٠٨. أحمد حامد البدري: الضمانات الدستورية ، مرجع سابق، ص٣٥١.

(٤) أوقف هذا المبدأ بصدور المادة ١٦ من الدستور في أكتوبر ١٩٥٨ وصدور قرار رئيس الجمهورية إعمالاً لنص هذه المادة في ٢٦ إبريل ١٩٦١ والذي أوقف تطبيق مبدأ عدم القابلين للعزل. أحمد حامد البدري: الضمانات الدستورية، مرجع سابق، ص٣٥٣ وما بعدها.

(٥) المادة ٧٤ من قانون السلطة القضائية.

(٦) وقد أورد البند ٣٧٣ من تقرير لجنة حقوق الإنسان عن استقلال وحيدة السلطة القضائية والمحلفين وأعوان القضاء واستقلال المحامين الصادر عن الأمم المتحدة بتاريخ ٣١/٧/ ١٩٨٥ صورة صارخة للاعتداء على حياد القاضي فتدابير الطوارئ التي تتخذ خلال الحالات الاستثنائية والتي تجرم الهيئة القضائية من سلطتها للنظر في بعض مسائل القانون الدستوري أو لتنفيذ أحكامه أو للنظر في بعض القضايا وتقيد وتحد منها إنما تمس استقلال القضاة بصورة خطيرة فتنقل القضاة إلى محاكمة عسكرية أو محاكم أخرى //

عن استقلال القاضي، حيث لا يتضور وجوده دون استقلال القاضي[1] إلا أن الاستقلال لا يضمن وحدة حياد القاضي فمن أهم الضمانات التي يجب توافرها للقاضي الطبيعي هو توفير الحيدة له[2].

ويقصد بالحياد أن يباشر القاضي إجراءات التقاضي ويصدر حكمه دون تحيز لخصم تأثراً باعتبارات غير موضوعية[3]، ولذلك نص قانون الإجراءات الجنائية على أسباب إذا توافرت في القاضي كان غير صالح لنظر الدعوى لأنه تبعد به عن أن يكون محايداً[4]. كما نص قانون المرافعات المدنية والتجارية على أسباب إذا توافر أحدها كان القاضي غير صالح لنظر الدعوى وللخصوم أن يردوه بسببها عن نظر الدعوى[5].

وللقضاء الجنائي وظائف هي سلطة التحقيق والاتهام وسلطة الحكم ولكل سلطة خصائصها التي تتعارض مع خصائص السلطة الأخرى وبالتالي لا يجوز الجمع بينهم فالفضل بين وظائف القضاء الجنائي هو ضمان لحياد القاضي الجنائي[6].

فالتحقيق الابتدائي يتميز بوجوب توافر الحيدة في القائم به لأن دوره جمع

//مشكلة بصورة خاصة وهي محاكم يثير تحيزها وافتقارها إلى الاستقلال وإلى المعرفة والخبرة في مجال القضاء القلق والخوف.

(١) عبد الرؤوف مهدي : المرجع السابق، ص٩٣٢. د. محمد بهاء الدين أبو شقه : المرجع السابق، ص٧١، ويذهب رأي أن مفهوم الحيدة يلتقي بمفهوم الاستقلال ويندمج فيه ولا ينفصلان. يحيى الرفاعي:تشريعات السلطة القضائية، معلقا على نصوصها ، مكتبة رجال القضاء، ملحق الطبعة الثانية، ١٩٩١، ص٤١.

(٢) د.أحمد فتحي سرور : القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص٣٦٩؛ د.عبدالرؤوف مهدي، المرجع السابق، ص٩٢٣.

(٣) د.أحمد فتحي سرور : القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص٣٧٠. د.عبدالرؤوف مهدي: المرجع السابق ، ص ٩٢٣. د.محمود نجيب حسني : الدستور والقانون الجنائي، مرجع سابق ، ص١٢٦.

(٤) المادة ٢٤٧ ، ٢٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية.

(٥) المادة ١٤٦، ١٤٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية

(6) Damien Roets: Impartialité et justice penale, Editions cujas, 1997,p.41.

د.أحمد فتحي سرور : القانون الجنائي الدستوري، مرجع سابق، ص٣٧٣. د.عبدالرؤوف مهدي : المرجع السابق، ص٩٣٣، د. محمد بهاء الدين أبو شقه، المرجع السابق، ص٧٥.

الأدلة سواء ضد المتهم أو لصالحه والترجيح بينهما في حيدة تامة وبغير رأي مسبق فيه، وسلطة الاتهام لا تتطلب الحيدة لأن القائم بها يطلب الإدانة فلا يجوز الجمع بينهما، وسلطة المحاكمة تتطلب الحيدة التامة وعدم وجود رأي مسبق لدى القائم بها لهذا لا يجوز الجمع بينها وبين أي من سلطتي التحقيق أو الاتهام.

وفي التشريعات المقارنة يتجلى استقلال القضاء وحيادته في الولايات المتحدة الأمريكية في أسلوب تعيين القضاة وفي ابتعادهم عن المؤثرات التي تمليها السلطات التنفيذية والتشريعية . فقضاة الاتحاد يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية تبعاً للسلطة المخولة له بالدستور أو التشريع بعد موافقة مجلس الشيوخ وأخذ رأي المدعي العام الأمريكي وجمعية المحامين. أما في الولايات ففي معظمها يتولى القاضي منصبة بالاختيار وفي بعضها يعين القضاة من محافظ الولاية أو بتأييد مجلس الولاية أو مجلس شيخ الولاية وقليل منها يعهد تعيين القضاة إلى السلطة التشريعية[1].

ثالثاً : عدم قابلية أحكام هذه المحاكم للطعن عليها وخضوعها لنظام التصديق والسلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية في مجال التصديق.

فمن حق كل متهم يُدان بارتكاب فعل جنائي أن يلجأ إلى محكمة أعلى لمراجعة حكم الإدانة الصادر ضده والعقوبة المقررة عليه[2].

أي أن يتم التقاضي على درجتين ويعاد نظر الحكم أمام محكمة أعلى درجة من المحكمة التي أصدرته ، والغرض من ذلك هي أن يحوز الحكم الصادر من محكمة أول درجة قوة الأمر المقضي ومحاولة لتصحيح أخطاء قضاء أول درجة

---

(١) د.كمال محمد على الصغير: المرجع السابق ، ص٢٢٦ وما بعدها.

(٢) المادة ١٤/٥ من العهد الدولي ، والمادة ٨/٢ (هـ) من الاتفاقية الأمريكية ، والمادة ٢ من البروتوكول ٨ للاتفاقية الأوربية ، والمادة ٨/(ب) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية . وقد رأت اللجنة الإفريقية أن الحق في الاستئناف قد انتهك عند صدور مرسوم يحظر تحديداً استئناف أحكام المحاكم الخاصة التي قضى بتأسيسها والتي ترفع أحكامها إلى حاكم الولاية للتصديق عليها أو لإلغائها دون السماح بالتظلم من قراراته.
Amnesty internationl. Fair trials manual, op.cit., .p126.

بإعادة نظر الدعوى بواسطة هيئة قضائية أكثر عدداً من هيئة المحكمة التي نظرت الدعوى أول مرة ويكونون على جانب من الخبرة يضمن الوصول للحقيقة قدر الإمكان سواء أكان الخطأ في مخالفة القانون أو في إعادة تقدير أدلة الدعوى[1].

ومما سبق فإننا ندعو وبحق إلى ضرورة إلغاء المحاكم الاستثنائية في مصر[2] فهي إخلال بالمساواة بين الناس أمام القضاء

---

(١) وقضى بأن المقصود من عرض الدعوى على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع في الحكم المستأنف الصادر من محكمة أول درجة من خطأ. فمن حقها بل من واجبها . وقد نقل الموضوع برمته إليها أن ترجع الأمور إلى نصابها الصحيح وتفصل في موضوع الدعوى بناء على ما تراه هي من واقع أوراقها والأدلة القائمة فيها. نقض ١١ فبراير ١٩٧٥، مجموعة أحكام النقض ، رقم ٤٢ ، س٨، ص١٤٠.

(٢) نصت العديد من دساتير دول العالم على عدم جواز إنشاء أية محاكم استثنائية كدستور دولة بلجيكا .

Les constitutions Europeannes. D Mirkine- Guetzévitch, Bibliothéque de la science politique, tome premier paris, 1951, p. 345.

ودستور دولة اليونان الصادر في ١٩١١ في مادته الحادية والتسعون، ودستور فنلندا الصادر في ١٩١٩ في مادته الستون، والمادة ١٠٢ من الدستور الإيطالي، والمادة ١٠١ من الدستور الألماني ، والمادة ٧٦ من الدستور الياباني. د. محمد أحمد طه، المرجع السابق، ص١٠٣.وكذا المادة ٣ من الدستور الأمريكي. فالقضاء العادي فيها هو المختص بالجرائم التي تقع بالمخالفة لأوامر سلطة الطوارئ. د. حقي إسماعيل بربوتي: المرجع السابق، ص٤٢٩، د. محمد هشام أبو الفتوح: المرجع السابق، ص٢٢٩، د. محمد كامل عبيد : المرجع السابق، ص٦٦١.

والواقع أنه قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان الأمريكان لديهم الشعور بالرضاء تجاه نظامهم العقابي من واقع الأحكام القضائية والتي استمرت خلال القرن العشرين كفالة قانونية للأفراد في مواجهة الدولة حيث عكفت كافة السلطات على احترام القواعد الدستورية التي أعلنتها المحكمة العليا الاتحادية، غير أنه بعد تلك الأحداث تغير الوضع تماما. وأرى ضرورة وضع نص نصوص تكفل مقاومة الظاهرة الإرهابية وأصبح حق المتهم في الصمت غير مقبول بل طرح للمناقشة جواز استخدام التعذيب للحمل على الاعتراف وضرورة معاملة المقبوض عليهم أثناء الأحداث عاملة استثنائية ومهاجمة المناهضين في أفغانستان والذين اعتبرهم رئيس الولايات المتحدة بمثابة القاعدة الإرهابية المنفذة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر، واستحدث الرئيس الأمريكي محاكمة أمام المحاكم الاستثنائية بدلا من المحاكم العادية والفيدرالية ووجدت هذه المحاكم تبريرا لدى هذه السلطة (نائب الرئيس (Dick cheney) في أن الإرهابيين لا يستحقون ذات ضمانات وحمايات المواطن الأمريكي الذي يخضع للإجراءات القضائية العادية.

- Amann (D.M), le dispositif Américain du lutte contre le terrorisme. Rveue de science criminalleet de droit penal comparé, 2002.p.745, etc...

- P.Slevin et G.Lardere Jr., bush plan for terrorism trials defended, Washington post 15 novembre 2001, P.A28.

وإخلال بوحدته[١] وتعتبر هروباً من نزاهة القضاء العادي[٢] ولا يجوز إنشاؤها طبقاً للشريعة الدستورية[٣] لكونها تنشأ بعد الجريمة التي يعهد إليها النظر فيها وتشكل من أفراد ليس لهم مقومات الثقة في القاضي ولها اختصاص مؤقت ولا تراعي ضمانات التقاضي للمتهم[٤].

---

(1)Solus (J) et Perrot ®: Droit judiciaire prive, 1961, Tome , 1,No 521, p.481-488.

د. حسن صلاح الدين اللبيدي : بدعة المحاكم الاستثنائية في البلدان الإسلامية ، مجلة القضاة، العدد الأول، يناير- يونيو ١٩٨٥، ص٤٧ وما بعدها. د. وحيد محمود: مرجع سابق، ص٢١٤.

(٢) د. أحمد الصاوي : المساواة أمام القضاء في القانون المصري والشريعة الإسلامية، مجلة القانون والاقتصاد، السنة الخمسون، ١٩٨٠، ص١٨١.

(٣) د. أحمد فتحي سرور : الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان ، مرجع سابق، ص ٣٤٥. د.كمال محمد علي: المرجع السابق، ص١٥٧.ss

(٤) د. محمود أحمد طه: اختصاص المحاكم العسكرية بجرائم القانون العام في ضوء حق المتهم في اللجوء إلى قاضيه الطبيعي، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٤، ص١٠٣.

الخاتمـــــة

نخلص بعد هذا الاستعراض لحماية أمن الدولة الداخلي سواء من الناحية الموضوعية أو من الناحية الإجرائية إلى جملة نتائج وتوصيات موضوعية وإجرائية نوجزها على النحو التالي:

أولا : من الناحية الموضوعيـــة

خلصت الدراسة إلى الآتي

١- أن حماية أمن الدولة فكرة لطالما سيطرت على المجتمعات مرورا بالعشيرة ثـم القبـيلة، حـتى الدول والحضارات المعاصرة، ونظراً للمتغيرات التي يتعرض لها مفهوم أمن الدولة زماناً ومكاناً فإن تحديد مفهوم جامع مانع له لهو أمر عسير.

٢- أن محاولة إضفاء أهمية أكبر على جرائم أمن الدولة الداخلي عن الخارجي أو العكـس أمـر غير مُجدٍ لكونهما يتضمنان تأثيرا متبادلاً، فتقويض نظام الدولة من الداخل وإثارة الفتن والعصيان إنما يؤدي إلى إضعاف الدولة في مواجهـة الدول الأخرى، وذات الأمر على الجانب الآخر فان الاعتداء على استقلال الدولة وتهديد أمنها الخارجي يؤدي بالضرورة لعدم إحكام قبضتها داخليا و المساس بأمنها الداخلي.

٣- إن الصـياغة الـواردة لمسـمى البابين الأول والثاني من قانون العقوبات (والمتضـمن لـتلك الجرائم) هي صياغة جديرة بتغيير لفظ الحكومة بلفظ الدولة، لما ينطوي عليه الأمر من اختلاف كبير بينهما.

٤- أن قصر تطبيق المادة ١٧ عقوبات على الجرائم المقرر لها عقوبة الإعدام أو السـجن المؤبد وجواز النزول بالعقوبة درجة واحدة - إعمالاً للمادة ٨٨ مكـرر(جـ) عقوبات - فهو أمر محل نظر يوجب التدخل التشريعي حتى لا يحرم صغار الجناة من الاستفادة برأفة القضاة.

٥- إن عـدم تحديد مفهوم للجريمة السياسية يؤدي إلى اختلاطها إلى حد كبير بجرائم أمن الدولة الداخلي- طبقا لمفهوم المادة الرابعة من الاتفاقية المبرمة بيـن دول الجامعـة العربـية في ٩ يونيو ١٩٥٣ - وما يترتب على ذلك الاخـتلاط مـن عدم جواز تسليم المجرمين السياسيين ومنحهم حق اللجوء السياسـي، الأمـر الـذي يجب معه التدخل لوضع تعريف محدد للجريمة السياسية.

٦- إن نـص المـادة ٨٦ مكرر (د) عقوبات يوجب التدخل التشريعي لتصحيح الوضـع الشـاذ الـوارد بالفقرة الثانية منها والتي تشدد العقوبة إلى السجن المؤبـد إذا تلقـى الجانـي تدريبات عسكرية أو شارك فيها إذا كانت غير موجهـة إلـى مصر، بينما تكون العقوبة السجن المشدد إذا كانت موجهة لمصر أعمالا لنص الفقرة الأولى من ذات المادة.؟؟!

٧- إن نـص المـادة ٩٨ عقوبـات - بشأن تجريم عدم الإبلاغ عن المشروع الإجرامي- توجب التدخل التشريعي بإضافة المادة٨٩ مكرر، إذ كيف يتم تأثـيم جـريمة تخريب المباني والأملاك العامة والمتطلبة لقصد جنائي عام دون تجريم هذا التخريب بنية الإضرار بالاقتصاد القومي؟؟!

ثانيا: من الناحية الإجرائيـة

خلصت الدراسة إلى ما يلي:

١ - يجـب إخضـاع سلطات النيابة العامة في تحقيق جرائم أمن الدولة لذات القواعـد العامـة في تحقيق الجرائم الأخرى، أو على أسوأ تقدير إخضاع تصـرف النـيابة العامة حال جمعها لسلطاتها وسلطات قاضي التحقيق أو محكمـة الجنح المستأنفة المنعقدة بغرفة المشورة لإشراف المحكمة المستمدة سلطتها وإمكانية التظلم أمامها من تصرفات النيابة.

٢- وجوب الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق وما يحقق لضمن حياء القاضي الجنائي.

٣- النص على مبررات حالة الطوارئ وأسبابها ومدتها والرقابة عليها في صلب الدستور دون الاكتفاء بمجرد ذكرها في قانون الطوارئ حرصاً على مبدأ الشرعية الإجرائية في كافة مراحله ولا مانع من تضمين قانون الإجراءات الجنائية – وهو قانون الضمانات – باباً خاصاً بالإجراءات الواجب اتخاذها في حالة الطوارئ.

٤- أن الاتجاء إلى المحاكم الاستثنائية والخاصة يمثل مساسا صارخا بحق الفرد في الالتجاء لقاضيه الطبيعي، نظرا لعدم توافر شروط الحيدة والاستقلال.

٥- وجوب التدخل التشريعي لإقرار طرق للطعن على أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ والمحاكم العسكرية، وذلك في حالة بقائها.

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت و
عليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو
أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصرا كما حملته
على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا
به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولنا
فانصرنا على القوم الكافرين.

صدق الله العظيم

قائمـــــة المراجـــــــع

أولاً : المراجـــــع العربيـــــة

أ – المراجع العلميـــة

د. إبـراهيم الشبـاسي :

– الوجيز في شرح قانون العقوبات الجزائري– القسم العام، بيروت ، لبنان.

د. إبـراهيم حامد طنطاوي :

– إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

– الحبس الاحتياطي ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

د. إبـراهيم عيد نـايل :

– السياسة الجنائية في مواجهة الإرهاب، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٥.

د. أحمد أبـو الروس :

– الإرهاب والتطرف والعنف الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠١.

د. أحمد جلال عز الدين:

– الإرهاب والعنف السياسي ، العدد العاشر، دار الحرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

د. أحمد حامد البـدري :

– الضمانات الدستورية للمتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، ٢٠٠٣.

د. أحمد شوقي عمر أبـو خطوة :

– المساواة في القانون الجنائي – دراسة مقارنة ، ٢٠٠٠.

د. أحمد صبحي العطار:

- جرائم الاعتداء على المصلحة العامة – القسم الخاص في قانون العقوبات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩.

د. أحمد فتحي سرور :

- الحماية الدستورية للحقوق والحريات، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.
- الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.
- الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة السابقة، ١٩٩٣.
- الشرعية والإجراءات الجنائية، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٧.
- الوسيط في قانون العقوبات – القسم الخاص، مكتبة رجال القضاء، ١٩٧٩/ ١٩٨٠.
- قانون العقوبات – القسم العام ، مطبقة القاهرة، ١٩٨٩.
- القانون الجنائي الدستوري ، الطبعة الثانية، دار الشروق ، القاهرة، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢.

د. أحمد مدحت علي :

- نظرية الظروف الاستثنائية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.

د. أسامة محمد بدر :

- مواجهة الإرهاب – دراسة في التشريع المصري والمقارن، ٢٠٠٠.

د. أحمد عبد اللطيف :

- الحبس الاحتياطي ، ٢٠٠٣.

أنور العمروسي :

- الجرائم السياسية في مصر ، مطبعة البرلمان ، القاهرة، الجزء الأول.

د. توفيق الشاوي :

- التشريع الجنائي في الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٤.
- القانون الجنائي المغربي الجديد الصادر بالظهيرة ٥١٣-٥٩- ١، الدار البيضاء.

جندي عبد الملك :

- الموسوعة الجنائية ، الجزء الثالث، دار المؤلفات القانونية، بيروت لبنان.

د. حسام الدين محمد احمد :

- المساعدة على ارتكاب الجريمة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

د. حسام محمد سامي جابر:

- المساهمة التبعية في القانون الجنائي والمقارن، الطبعة الأولى، المكتبة القانونية، ١٩٩٨.

د. حسنين إبراهيم صالح عبيد :

- القصد الجنائي الخاص، دراسة تحليلية ،الطبعة الأولى، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨١.
- الجريمة الدولية ، دراسة تحليلية تطبيقية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

د. حسن البدراوي :

- الأحزاب السياسية والحريات العامة ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

د. حسن ربيع :

- الإجراءات الجنائية في التشريع المصري (المحاكمة والحكم)، الكتاب الثاني ، ١٩٩٧.

د. حسن صادق المرصفاوي :

- قانون العقوبات تشريعاً وقضاء في مائة عام ، منشاة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- المرصفاوي في قانون العقوبات، منشأة المعارف ، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١.

د. حسني الجندي :

- جرائم الاحتماعات العامة والمظاهرات والتجمهر في القانون المصري- دراسة مقارنة ، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

د. رؤوف عبيد :

- مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري، الطبعة ١٦، ١٩٨٥.

د. رمسيس بهنام :

- الإجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلاً ، الجزء الثاني ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ١٩٧٨.
- الجرائم المضرة بالمصلحة العمومية.
- القسم الخاص في قانون العقوبات ، منشاة المعارف ، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- المحاكمة والطعن في الأحكام، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- النظرية العامة للقانون الجنائي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٨.

د. سامي النصراوي :

- النظرية العامة للقانون الجنائي المغربي، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مكتبة المعارف ، الرباط ، ١٩٨٩.

د. سعيد فهيم خليل :

- الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية، ١٩٩٨.

د. سلامة إسماعيل محمد :

- مكافحة الإرهاب الدولي، الطبعة الثانية، مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

د. سمير عالية:

- الوجيز في شرح الجرائم الواقعة على أمن الدولة ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

المستشار /سمير ناجي ، أشرف هلال :

- آداب مرافعة الادعاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢.

د. شريف سيد كامل :

- قانون العقوبات الفرنسي الجديد – القسم العام ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

شمس الدين الشيخ محمدعرفه الدسوقي حاشية الدسوقي على:

- شرح الكبير لأبي بركات سيدي أحمد الدرديري، القاهرة، الجزء الرابع.

صلاح القفص :

- عدم دستورية الاتفاق الجنائي بين الآثار القانونية والمشاكل العملية ، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء ، القاهرة، الطبعة الأولى، يونيو ٢٠٠١.

د. صلاح سالم جودة :

- القاضي الطبيعي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧.

د. طارق سرور :

- الجماعة الإجرامية المنظمة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠.

عاطف فؤاد صحصاح :

- التعليق على قانون الأحكام العسكرية ٢٥ لسنة ١٩٦٦، القاهرة، ٢٠٠٠.

د. عبد الحميد الشواربي :

- الجرائم السياسية وأوامر الاعتقال وقانون الطوارئ، الإسكندرية ، ١٩٨٩.

د. عبد الحميد الشواربي، شريف جاد الله :

- شائبة عدم الدستورية ومشروعية قرار إعلان ومد حالة الطوارئ، منشاة المعارف ، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

د. عبد الرؤوف مهدي :

- القواعد العامة لقانون العقوبات، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٦.

د. عبد الرؤوف مهدي :

- شرح القواعد العامة للإجراءات الجنائية، مكتبة رجال القضاء، القاهرة، ٢٠٠٣.

د. عبد الرحيم صدقي :

- الإرهاب ، ١٩٩٦.

- مشروعية القانون والقضاء العسكري، دار النهضة العربية، القاهرة.

عبد العزيز الشرقاوي :

- أسباب الحكم في الجناية ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة طوارئ (قضية تنظيم الجهاد)، ١٩٨٥.

د. عبد الفتاح الصيفي :

- قانون العقوبات اللبناني ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٢.

د. عبد القادر عودة :

- التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي- القسم العام، مكتبة رجال القضاء ، ١٩٨٤.

- التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي- القسم الخاص، مكتبة رجال القضاء ، ١٩٨٤.

د. عبد المهيمن بكر :

- جرائم أمن الدولة الخارجي، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٥/١٩٧٦.

د. عبد الوهاب حومد :

- الإجرام السياسي ، دار المعارف ، لبنان ،١٩٦٣.

د. عصام عبد الفتاح عبد السميع :

- الجريمة والإرهاب ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥.

د. علاء الدين راشد :

- الاشتراك في الجريمة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧.

د. على عبد القادر القهوجي :

- اختصاص محاكم أمن الدولة، الإسكندرية ، ١٩٩٦.

د. على محمد جعفر:

- قانون العقوبات والجرائم ، لبنان ، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠.

د. عمر السعيد رمضان :

- مبادئ قانون الإجراءات الجنائية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٤.

- شرح قانون العقوبات – القسم العام، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٠/ ١٩٩١.

د. غنام محمد غنام :

- نظرية الانعدام في الإجراءات الجزائية، الطبعة الأولى ، ١٩٩٩.

د. فتحي المرصفاوي :

- تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٨٧.

د. فتحي فكري :

- الاعتقال ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٨٩.

د. فريال حسن خليفة :

- حقوق الإنسان ونظم الحكم والسلام عند توماس بين ، مكتبة مدبولي ، الجزء الأول، ٢٠٠٣.

د. فوزية عبد الستار :

- شرح قانون العقوبات – القسم العام ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٢.

د. مأمون سلامة :

- جرائم أمن الدولة من جهة الداخل ومن جهة الخارج ، ١٩٨١.
- قانون الإجراءات الجنائية، الجزء الأول والجزء الثاني ، مكتبة رجال القضاء، القاهرة، ٢٠٠٥.
- قانون العقوبات – القسم الخاص، دار الفكر العربي، ١٩٨٢/١٩٨٣.
- قانون الأحكام العسكرية – عقوبات وإجراءات ، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٤.

د.محمد أبو الفتح الغنام :

- الإرهاب والتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، القاهرة، ١٩٩١.
- مواجهة الإرهاب في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٩٦.

د.محمد الفاضل :

- محاضرات في الجرائم السياسية، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٦٢.

د.محمد جمعه عبد القادر:

- جرائم أمن الدولة فقهاً وقضاءاً، الطبعة الأولى .

المستشار /محمد أحمد حسن، المستشار/ محمد رفيق البسطويسي:

- قانون العقوبات في ضوء أحكام النقض، الطبعة الثانية، المجلة الأولى، مكتبة رجال القضاء، ٢٠٠٣.

د.محمد حسني عبد اللطيف :

- النظرية العامة لإشكالات التنفيذ في الأحكام الجنائية، ١٩٦١.

د.محمد رشاد أبو عرام:

- المساعدة ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

المستشار/ محمد رفيق البسطويسي:

- الدعوى المدنية التابعة والأحكام المتعلقة بها، المركز القومي للدراسات القضائية،٢٠٠٥.

د.محمد سامي الشوا:

- الجريمة المنظمة ، دار النهضة العربية، القاهرة.

د.محمد عبد اللطيف عبد العال:

- جريمة الإرهاب ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٤.

د.محمد عبد الهادي الشقنقيري:

- مذكرات في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٧٦.

د.محمد عيد الغريب:

- الاختصاص القضائي لمأمور الضبط في الأحوال العادية والاستثنائية، ١٩٩٩/ ٢٠٠٠.

د.محمد فتحي نجيب :

- التنظيم القضائي المصري، القاهرة، ١٩٩٨.

د.محمد كامل عبيد :

- استقلال القضاء ، مكتبة رجال القضاء، ١٩٩١.

المستشار / محمد محرم ، المستشار/ أمين القرموطي ، المستشار / بكري عبد الله:

- قضاء أمن الدولة طوارئ ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤.

د.محمد محمد شتا :

- مختصر كتاب الأحكام السلطانية للماوردي ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣.

د.محمد محمد مصباح القاضي:

- حق الإنسان في محاكمة عادلة – دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٦.

د.محمود محمود مصطفى:

- الجرائم العسكرية في القانون المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة،١٩٧١، ١٩٧٢.

د.محمد محمود سعيد :

- جرائم الإرهاب ، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥.

د.محمد محيى الدين عوض:

- قانون العقوبات السوداني، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٩.

د.محمد مصطفى يونس:

- حقوق الإنسان في ظل حالة الطوارئ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.

محمد منصور:

- شرح الأوامر العسكرية ومدى دستوريتها ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٣، ١٩٧٤.

د.محمد هشام أبو الفتوح :

- قضاء أمن الدولة – دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

د.محمود أبو السعود حبيب :

- الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة في الظروف الاستثنائية، القاهرة، ١٩٩٠.

د.محمود أحمد طه:

- اختصاص المحاكم العسكرية : بجرائم القانون العام في ضوء حق المتهم في اللجوء لقاضيه الطبيعي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

د.محمود سلام زناتي:

- تاريخ القانون المصري، القاهرة، ١٩٧٣.

د.محمود صالح العادلي:

- شرح قانون العقوبات – القسم الخاص، الجزء الأول، ١٩٩٨.
- موسوعة القانون الجنائي – السياسة الجنائية لمواجهة العنف الإرهابي ، الجزء الثاني ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- موسوعة القانون الجنائي – المواجهة الجنائية للإرهاب، الجزء الأول ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
- الإرهاب والعقاب، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣.

- السياسة الجنائية لدرء جرائم العنف الإرهابي، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧.

د.محمود كبيش ، د. مدحت رمضان :

- شرح قانون الإجراءات الجنائية، دار الثقافة العربية، ٢٠٠٣.

د.محمود محمود مصطفى :

- أصول قانون العقوبات في الدول العربية، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- شرح قانون العقوبات – القسم العام، الطبعة العاشرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٣.
- الجرائم العسكرية في القانون المقارن ، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢/١٩٧١.

د.محمود نجيب حسني :

- الدستور والقانون الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
- المساهمة الجنائية في التشريعات العربية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢.
- شرح قانون العقوبات – القسم العام ، ١٩٨٩.
- شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ،القاهرة، ١٩٧٩.
- شرح قانون العقوبات اللبناني – القسم العام، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ١٩٩٨.
- علاقة السببية في قانون العقوبات ، مكتبة رجال القضاء، ١٩٨٤.

د.مدحت رمضان :

- جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥.

د.مدحت محمد عبد العزيز:

- قانون العقوبات – القسم الخاص، ٢٠٠١/٢٠٠٢.

د.مصطفى العبادي :

- مصر الإسكندر الأكبر إلى الفتح العربي، المكتبة الأنجلو مصرية ، ١٩٨٥.

مصطفى كامل منيب :

- قوانين الطوارئ وأمن الدولة والحراسات ، دار الفكر العربي، القاهرة،١٩٧٣.

المستشار / مصطفى مجدي هرجه :

- جرائم أمن الدولة طوارئ ، دار محمود للنشر، القاهر، ٢٠٠٥.
- التعليق على قانون الطوارئ في ضوء الفقه والقضاء، ١٩٨٩، دار الثقافة للطباعة.
- التعليق على قانون العقوبات في ضوء الفقه والقضاء، دار الثقافة للطباعة، القاهرة.

د.مصطفى مصباح دباره :

- الإرهاب ، جامعة قاريونس ، بنغازي، ١٩٩٠.

ناصر خميس المطيري :

- الكويت تحت الأحكام العرفية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

د.نور الدين هنداوي :

- السياسة الجنائية للمشروع المصري في مواجهة جرائم الإرهاب، دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٩٣.

د.هدى حامد قشقوش:

- التشكيلات العصابية في قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠١.

هشام عبد الحميد جميلي :

- الموسوعة القانونية في جرائم أمن الدولة طوارئ، ٢٠٠٣.

د.وحيد محمود :

- حجية الحكم الجنائي على الدعوى التأديبية، مكتبة نادي القضاة، ١٩٩٨.

المستشار / يحيى الرفاعي:

- تشريعات السلطة القضائية معلقاً على نصوصها، الطبعة الثانية، مكتبة رجال القضاء، ١٩٩١.

ب : الرسائل العلمية

إبراهيم محمود السيد اللبيدي:

- الحماية الجنائية لأمن الدولة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

أحمد عبد العظيم مصطفى المصري:

- المواجهة التشريعية لجرائم الإرهاب، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

أحمد على المجدوب:

- التحريض على الجريمة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠.

أحمد على محمد الأنور:

- القضاء العسكري والنظام الإجرائي الجنائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥.

أحمد محمد عبد الوهاب :

- الجريمة السياسية ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢.

أسامة الشناوي :

- المحاكم الخاصة في مصر، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

إمام حسانين خليل عطا الله:

- الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٩٩.

ابا زيد بسطاوي مصطفى :

- الاتفاق والتحريض في جرائم الإرهاب والبغي المضرة بأمن الدولة الداخلي ، رسالة ماجستير.

جابر يوسف المراغي :

- جرائم انتهاك أسرار الدفاع ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

جميل يوسف قدوره كتكت :

- نطاق الشرعية الإجرائية في الظروف الاستثنائية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ، ١٩٨٦/١٩٨٧.

حسام الدين محمد أحمد :

- حق الدولة في الأمن الخارجي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

حسين حامد محمد :

- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في ظل حالة الطوارئ ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦.

حسين سليمان جادو :

- فلسفة السياسة الجنائية في الفكر الإسلامي – دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٢.

حقي إسماعيل بربوتي :

- الرقابة على أعمال السلطة القائمة على حالة الطوارئ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

حنان محمد الحسيني :

- التشكيلات العصابية في جرائم أمن الدولة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

حنان مسعد مصطفى أبو العنين :

- التحريض على الجريمة بين مذهبي التبعية والاستقلال ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

زكريا محمد عبد الحميد محفوظ:

- حالة الطوارئ ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٦.

عبد الوهاب العشماوي :

- الاتهام الفردي وحق المتهم في الخصومة الجنائية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣.

علاء إسماعيل محمد :

- نظرية الجريمة المنظمة في القانون ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة حلوان ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١.

علاء محمد الصاوي:

- حق المتهم في محاكمة عادلة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

على حسن الشامي :

- جريمة الاتفاق الجنائي، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة فؤاد الأول، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩.

على صادق عبد الحميد :

- أمن الدولة والنظام القانوني للقضاء الداخلي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٦.

مجدي محمود محب حافظ:

- الحماية الجنائية لإسرار الدولة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.

محمد أحمد السويحلي :

- ضمانات حقوق الإنسان في مرحلة الاستدلالات ، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠١/٢٠٠٢.

محمد أحمد الشربيني

- إشكالات التنفيذ في المواد الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، ١٩٩٧.

محمد بهاء الدين أبو شقه :

- ضمانات المتهم في مرحلة المحاكمة الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥.

محمد بهجت مصطفى الجزار:

- الجرائم الإرهابية بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٢.

محمد عبد الله طالب:

- الإرهاب – دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

محمد عساكر :

- نظرية الاشتراك في الجريمة ، رسالة دكتوراه ، معهد العلوم القانونية والإدارية والسياسية ، جامعة الجزائر، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨.

محمد كامل عبيد :

- استقلال القضاء ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨.

محمد مؤنس محب الدين :

- الإرهاب في القانون الجنائي: رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

محمد محمد عبد الكريم :

- الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.

مصطفى عبد اللطيف:

- جريمة الاتفاق الجنائي، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة،، ١٩٨٣.

مطهر على انقع :

- جرائم الاتصال غير المشروع بالدول الأجنبية ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

نبيه يوسف صالح :

- الشروع في الجريمة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٣٣.

نجاتي سيد سند :

- الجريمة السياسية – دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٣.

نومان فالح الظفيري :

- الاختصاصات التشريعية لرئيس الدولة في النظم السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧.

هالة أحمد غالب أمين بحر :

- جرائم العنف في التشريع المصري والمقارن ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

ج : المقالات والمحاضرات

د. أحمد السيد الصاوي :

- المساواة أمام القضاء في القانون المصري والشريعة الإسلامية، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخمسون ، ١٩٨٠.

د. أحمد شوقي الخطيب :

- محكمة أمن الدولة وتأكيد ولاية القاضي الطبيعي ، مجلة المحاماة العددان السابع والثامن، سبتمبر/ أكتوبر، ١٩٩٨.

د. أحمد فتحي سرور :

- استقلال القضاء حق من حقوق الإنسان في القانون المصري ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخمسون، ١٩٨٠.
- محكمة أمن الدولة ، مجلة القضاة ، العدد الأول ، يناير/ إبريل ، ١٩٨١.

د. حسنين إبراهيم صالح عبيد :

- شكوى المجني عليه ، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الثالث، السنة الرابعة والأربعون، سبتمبر، ١٩٧٤.
- فكرة المصلحة في قانون العقوبات، المجلة الجنائية القومية ، المجلد السابع عشر، العدد الثاني ، يوليو ، ١٩٧٤.

د. حسن صادق المرصفاوي :

- ضمانات الحريات الشخصية في ظل القوانين الاستثنائية، مجلة المحاماه، العددان الثالث والرابع، مارس/ إبريل، ١٩٧٦.

د. حسن صلاح الدين اللبيدي :

- بدعة المحاكم الاستثنائية في البلدان الإسلامية، مجلة القضاة ، العدد الأول، يناير / يونيو ، ١٩٨٥.

د. سعد عصفور :

- رقابة القضاء وضرورة حماية الفرد في الدولة الحديثة ، مجلة المحاماه ، العددان ، الثامن والتاسع ، السنة الحادية والخمسو، أكتوبر/ نوفمبر، ١٩٧١.

المستشار/ عبد المجيد محمود:

- حقوق الإنسان في ضوء أحكام قانون الطوارئ، محاضرات دورة حقوق الإنسان ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP القاهرة، يوليو ، ٢٠٠٠.

د. عبد المهيمن بكر :

- الأحكام العامة في جرائم أمن الدولة الخارجي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، ١٩٦٥.

د. على الدين هلال:

- الأمن المصري والأمن العربي، محاضرة بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريعي، ٢٠ مارس، ١٩٨٠.

على زكي الدالي :

- الاتفاقات الجنائية ، المحاماه ، السنة الرابعة، العدد الأول ، أكتوبر ، ١٩٢٣.

د. محمد عبد السلام :

- الحكم العرفي في مصر، مجلة مجلس الدولة، يناير، ١٩٥٣.

نجاد البرعي :

- سيادة القانون وحقوق الإنسان والظروف الاستثنائية في المجتمع الديمقراطي ، محاضرات دورة حقوق الإنسان ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP القاهرة، يوليو ٢٠٠٠.

د. نعمان جمعة :

- جريدة الوفد ، العددان ١٠٧٩، السنة ٢١، الطبعة الأولى ٢٨ أكتوبر ،٢٠٠٤.

المستشار/ يحيى الرفاعي :

- دليل المحامي أمام النيابة ، المحاماه ، العددان الأول والثاني، السنة الرابعة والستون،يناير وفبراير ، ١٩٨٤.

د: الدوريات والقوانين وأحكام القضاء

- دستور جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٧١.
- قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية.
- قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ.
- قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له.
- قانون الأحكام العرفية رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤.
- مجموعة القواعد القانونية التي قررتهامحكمة النقض في خمسين عاماً، الجزء الأول، الثاني ، الثالث، الرابع، إعداد المستشار/ الصاوي يوسف القباني.
- المعجم الوجيز – مجمع اللغة العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في العاشر من ديسمبر (كانون الأول)، ١٩٤٨
- لسان العرب لابن منظور ، المجلد الأول، بيروت للطباعة والنشر، ١٩٩٥.
- قانون العقوبات السوري.
- المجلة الجنائية التونسية ، منشورات المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية ، ١٩٩٨.
- مجموعة التشريعات الكويتية ، الجزء السادس، القوانين الجزائية والمكملة ، الطبعة السادسة، ١٩٩٨.
- مجلة القضاة.

- مجلة المحاماه.
- مجلة القوات المسلحة (الدفاع).
- مجلة القوانين والاقتصاد للبحوث القانونية والاقتصادية.
- المجلة الجنائية القومية.
- مجلة العلوم القانونية والاقتصادية.

ثانياً : المراجع باللغة الفرنسية

A : Ouvrages Généraux :-

Chauveau (A) et Helie (F):

📖 Théorie du code pénal. II,.No 466.

Gattégno (P):

📖 Droit pénal spécial, Dalloz, 1995.

Goyet (F):

📖 Droit pénal spécial, Sirey, 7e Edition 1958.

Jeandidier (W):

📖 Droit pénal général,Montchrestien, 2e Edition 1910.

Larguier (J) et Larguier (A.M):

📖 Droit pénal spécial, Dalloz, 10e Edition, 1998.

📖 Droit pénal spécial, Dalloz, 11e Edition 2000.

Larguier (J):

📖 Procédure pénale, Dalloz, 18e Edition 2000.

Lombrose et Laschi:

📖 Le Crime politque et les revolution, par bouchard, Paris, 1982, T.P.213.

Merle (R) et Vitu (A):

📖 Traité de droit criminel, Edition Gujas, tome 11, 2000.

Paulin (C):

📖 Droit pénal général, litec.

Pradel (J):

📖 Droit pénal,Edition cujas, paris, tome 111. 1995.

Rassat (M.L):

📖 Droit pénal général,Presses universitaires de France, 2e Edition .

Rivero (J):

📖 Libertés publiques, P.U.F. 1973.

Soyer (J.CL):

🕮 Droit pénal et procédure pénale, Edition L.G.D.J. 2000.

🕮Droit pénal et procédure pénale, Edition L. L.G.D.J.1974.

Stefani (G), Levasseur (G) et Bouloc (B):

🕮 Droit pénal général,Dalloz, 17e Edition, 2000.

🕮 Procédure énpale, Dalloz, 16e Edition.

Véron (M):

🕮 Droit pénal spécial, Armand Colin, 8e Edition, 2000.

Vincent (J), Guinchard (S), Montagnier (G) et Varinard (A):

🕮 Institutions judiciaires, Dalloz, 5e Edition 1999.

B: Ouvrages spéciaux :-

Gattegno (P):

🕮 Droit pénal spécial, Dalloz, 1995.

Gonnard (J.M):

🕮 Régles particuliéres en matiére de terrorisme, régles de compétence et de procédure, J.CI. procedure pénale, article 706- 16 à 706-25-1.

Guillaume et Levasseur (G):

🕮 Le terrorisme international, Edition pedon, 1977.

Harroff- Travel (M):

🕮 L'action du comité international de la croix-Rouge face aux situations de violence interne, Mai 1993.

Lienhard (CL):

🕮 Aperçu rapide sur la protection juridiqque des victimes d'attentats terroristes, J.C.P. 1996, actualités, No, 51-52.

Mayaud (Y):

📖 Terrorisme, Rep. Pén. Dalloz, Avril 1997.

Ottentlof (R):

📖 Le droit pénal français á l'epreuve du terrorisme, Rev,. SC. Crim. 1986.

Perier Daville (D):

📖 Les lois sur la sécurite, Gaz. Pal, 1987. Doctrine. 7.

Vitu (A):

📖Atteintes aux interêts fondamentaux de la nation, edition du juris-classeur, 1996.

C: Articles et Thèses :-

Amann (D.M):

📖 Le dispositif Américain de lutte contre le terrorisme, Rev. SC. Crim 2002.

Barricand (J):

📖 La France à l'épreuve du terrorisme: regression ouprogression du droit ?, RD. pén. Crim. 1992.

Bassiouni (CH):

📖 Perspectives en matière de terrorisme en France, in Melanges Levasseur. Ed. Litec, 1992.

Bouloc (B):

📖 Le problème des repentis. La tradition française relativement au statut des repentis , Rev. SC-crim., 1986.

Cartier (M.E):

📖 le terrorisme dans le nouveau code pénal français Rev. SC. Crim. 1995.

Cesoni (M.L)

📖 Terrorisme et involutions démocratiques, Rev. dr. pén . et de crim. 2002.

Christopher (L):

📖 Rapport général, les systèmes de justice criminelle fac au défi du crime organiseé, Revue internationale de droit pénal, 1998.

Connard (J.M):

📖 Regles particuléres en marière de terrorisme regles de compéterce et de procédure, J.CI. proc-pén. Art. 706-16 à 706-25.1.

Foyer (J):

📖 Droit et politique dans la repression du terrorisme en France, in Melanges Levasseur, Edition litec, 1992.

Gerard (S):

📖 Lutte contre terrorisme et droit de l'homme, Rev. SC. Crim. 1987.

Giudicelli - Delage (G):

📖 Les crimes et délits contre la nation, L'Etat et la paix publique, nouveau code pénal, rev. SC. Crim. 1993.

Gonnard (J.M):

📖 Terrorisme, Edition juris-classeur, 1994, Art. 421à 422-5.

Hauteville (A,de):

📖 L'ésprit de la loi du 6 juillet 1990, relative aux victimes d' infractions, Rev. SC. Crim 1991.

Jung (H):

📖 Le droit pénal allemand face au terrorisme, un bref bilan de législation, Rev. SC. Crim, 1987.

Lienhard (C):

Aperçu rapide sur la protection juridique des victimes d' attentats terroristes, J.C.P. 1996, Actualités No51-52.

Matguénaud (J.P):

La qualification pénale des actes de terrorisme, Rev. SC.crim. 1990.

Palazzo (F):

Terrorisme et législation anti-terroriste en Italie, Rev. SC. Crim. 1987.

Pradel (J):

Les infractions de terrorisme, un nouvel exemple de léclatement du droit pénal (Loi no 86-1020 du 9 Sept. 1986), d. 1987, chron.

Renucci (J.F):

L'indemnisation des victimes d'actes de terrorisme, D. 1987, chron. 197.

Robert (J):

Terrorisme, idéologie sécuritaire et libertés publiques, Rev. dr. publ, 1986.

Spitz:

Constiturionnalité de la loi du 22 Juill. 1996, RFDAdm. 1997.

D: Principales abréviations :

Cass

Cour de cassation (cass. Crim: chambre criminelle,..).

D.

Recueil Dalloz.

Gaz .Pal

Gazette du palais.

J.C.P.

Jurisclasseur périodique (semaine juridique).

S

Recueil sirey.

Rev.SC.. Crim

Revue de science criminelle et de droit pénal comparé.

Rev.

int. dr. pén. Revue interntionale de droit pénal .

Rev. dr. pen

Revue de droit pénal et de criminologie.

R.F.D.A.

Revue française de droit administratif.

R.D.P.

Revue du droit public et de la science politique.

ثالثاً : المراجع الإنجليزية

Akeurst Michae :

📖Amodern interoduction to international law, 4ed, London. 1982.

Brain. M. Jenkins:

📖 Terrorism and personal protection, 2000.

Clive Wolker:

📖 The prevention terrorism in British law, second edition, Manchester University. Press.

Frederic M. goadby:

📖 Commentary on friminal Egyption law, part II, government press Cairo, 1942.

John (F) Murphy:

📖 Punishing international terrorists Rowman Allan held publishers, U.S.A. 1985.

Randy Beiter, (M.V.)

📖 Zwmzumegui, J. Quroga in Guidelines for field reporting of basic human rights volations. H.R. Quarterly, Vol.8. No.4. Nov.1986.

Smith and Hogan :

📖 criminel law (criminel damege) London, 1999.

Walfers Arnold:

📖 National security as an ambiguous symbol (political science uarterly) Vol, 70, 1952.

📖 Amnesty international index: Life under states of emergency, July 1988.

📖 Amnesty international, Fair trails manual, Jan 2000.

📖 **S.Milligan**, A federal push on security stires a bipartisan Bid to guard privacy, Boston Glable, 8 avril 2002.

📖 The revoew of international commission of jurists, independence of the judiciary in Italy, No 10, 1973.

الفهرس

	رقم الصفحة
مقدمـــــــــة	١
فصل تمهيدي في أمن الدولة الداخلي	٤
المبحث الأول: ماهية أمن الدولة الداخلي وتطوره التاريخي	٤
المطلب الأول : ماهية أمن الدولة	٥
المطلب الثاني: التطور التاريخي لحماية أمن الدولة	٩
المبحث الثاني: جوانب الحماية الجنائية لأمن الدولة الداخلي	١٨
المطلب الأول: الجوانب الموضوعية	١٨
المطلب الثاني: الجوانب الإجرائية	٣٣
الفرع الأول : عدم تقادم الدعوى الجنائية في جرائم الإرهاب	٣٣
الفرع الثاني : الأحكام الإجرائية الخاصة	٣٦
المبحث الثالث: جريمة أمن الدولة الداخلي والجريمة السياسية	٣٩
المطلب الأول: ماهيتها	٤٠
المطلب الثاني : الآثار المترتبة على اعتبار الجريمة سياسية	٥٣
المطلب الثالث: معيار تمييز جرائم أمن الدولة الداخلي	٥٦
الباب الأول	٦٢
الأحكام الموضوعية لجرائم أمن الدولة الداخلي	
الفصل الأول	٦٤
الأحكام العامة لجرائم أمن الدولة الداخلي	
المبحث الأول: المصلحة المحمية	٦٥

المبحث الثاني : خصائص جرائم أمن الدولة ٦٨

المطلب الأول : تطبيق قانون العقوبات على الجرائم المرتكبة في الخارج ٦٨

المطلب الثاني : التوسع في جرائم الخطر ٧٢

المبحث الثالث: القواعد الخاصة بالمساهمة التبعية ٧٧

المطلب الأول : التوسع في أفعال الاشتراك ٧٧

المطلب الثاني: اعتبار التحريض جريمة خاصة ٨٥

المطلب الثالث: اعتبار الاتفاق جريمة خاصة ٩٢

المطلب الرابع: اعتبار التشجيع بالمعاونة دون قصد الاشتراك جريمة خاصة ٩٨

المطلب الخامس : اعتبار الدعوة لاتفاق جنائي – غير مبلول– جريمة خاصة ١٠١

المبحث الرابع: امتناع العقاب ١٠٣

المطلب الأول : الإبلاغ عن الجريمة ١٠٤

المطلب الثاني : الانسحاب ١١٧

المطلب الثالث: صلة القربى ١١٨

الفصل الثاني ١٢٠

الأحكام الخاصة بجرائم أمن الدولة الداخلي

المبحث الأول: العدوان على النظام السياسي ١٢١

المطلب الأول: السعي لدى دولة أجنبية للقيام بأعمال الإرهاب داخل مصر ١٢٢

المطلب الثاني: التعاون أو الالتحاق بالقوات المسلحة لدولة أجنبية أو منظمة إرهابية في الخارج ١٢٩
المطلب الثالث: قلب نظام الحكم أو تعيير دستور الدولة بالقوة ١٣٥
المطلب الرابع : عدم إبلاغ السلطات بالمشروع الإجرامي ١٥٢
المطلب الخامس : القبض على شخص وحبسه كرهينة للتأثير على السلطات العامة أو تمكين مقبوض عليه من الهرب ١٥٩
المطلب السادس : استخدام العنف على أحد أعضاء السلطتين التنفيذية أو التشريعية ١٦٧
المطلب السابع : التجمهـــــر ١٧١
الفرع الأول : المقصود بالتجمهر وتبريره ١٧٤
الفرع الثاني : أركان الجريمة ١٧٨
المبحث الثاني : جرائم العصيان ١٩٠
المطلب الأول: التعدي على القائمين على تنفيذ القانون ١٩٠
المطلب الثاني: قيادة قوة عسكرية بغير تكليف من الحكومة ١٩٦
المطلب الثالث: العمل على تعطيل أوامر الحكومة من جانب من يمثلها في القوات المسلحة أو الشرطة ٢٠٢

المطلب الرابع: إنشاء جمعيات وهيئات ذات صفة دولية بغير ترخيص أو الانضمام إليها ٢٠٨
المطلب الخامس : تأليف عصابة هاجمة السكان أو قاومت بالسلاح رجال السلطة العامة ٢١٣
المبحث الثالث: جرائم الفتنة ٢١٩
المطلب الأول: استغلال الدين في الترويج لأفكار متطرفة ٢٢٠
المطلب الثاني : الجهر بالصياح أو الغناء لإثارة الفتن ٢٢٤
المطلب الثالث: ترويج إشاعات كاذبة أو حيازة محررات من شأنها تكدير الأمن العام ٢٢٦
المطلب الرابع: الترويج لتسويد طبقة اجتماعية أو للقضاء عليها ٢٣٢
المبحث الرابع: العدوان على النظام الاقتصادي ٢٣٧
المطلب الأول: تخريب وسائل الإنتاج أو الأموال العامة ٢٣٨
المطلب الثاني : تخريب الأملاك العامة أو المخصصة لمصالح حكومية ٢٤٥
المطلب الثالث: محاولة احتلال المباني العامة بالقوة ٢٥٣
المطلب الرابع: رئاسة عصابة مسلحة لنهب الأراضي ٢٥٨
المبحث الخامس: الجرائم المختلطة ٢٦٥

الباب الثاني	٢٧١
الأحكام الإجرائية لجرائم أمن الدولة الداخلي	
الفصل الأول	٢٧٣
الإجراءات الجنائية في الظروف العادية	
المبحث الأول : مرحلة التحقيق الابتدائي	٢٧٤
المبحث الثاني : مرحلة التحقيق النهائي	٢٨٧
الفصل الثاني	٢٩٨
الإجراءات الجنائية في الظروف الاستثنائية	
المبحث الأول : حالة الطوارئ	٣٠٠
المطلب الأول : حالة الطوارئ في التشريعات المقارنة	٣٠٠
المطلب الثاني : حالة الطوارئ في مصر	٣٠٩
المطلب الثالث: حقوق الإنسان في ظل حالة الطوارئ	٣١٨
المبحث الثاني : مرحلة التحقيق الابتدائي	٣٢٤
المبحث الثالث : مرحلة التحقيق النهائي	٣٣٣
الخاتمـــة	٤٠٢
قائمة المراجع	٤٠٥
أولاً : المراجع العربية	٤٠٥
أ – المراجع العلمية	٤٠٥
ب – الرسائل العلمية	٤١٩
جـ – المقالات والمحاضرات	٤٢٥
د. الدوريات والقوانين وأحكام القضاء	٤٢٧
ثانياً : المراجع باللغة الفرنسية	٤٢٩
ثالثاً : المراجع باللغة الإنجليزية	٤٣٥

ملخص الرسالة

إن مصالح الدولة الأساسية هي محط أنظار المشرع، وهذه المصالح قد تتعرض للاعتداء أو التهديد بالاعتداء بما يهدد مسيرة الرقى والتقدم فى البلاد.

والمشرع فى حمايته لهذه المصالح يتعرض لحرية الفرد، وحقوقه الأساسية، والتي تكفلها كافة الدساتير فى دول العالم، إذ يكون المشرع بين أمرين الأول وهو حماية المصلحة العامة، وما تقتضيه من حماية مصالحها وسرعة فى مواجهة جرائم أمن الدولة وسرعة الفصل فيها، والثاني هو المصلحة الخاصة وما تقتضيه من حماية للحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية، ولذلك فقد يفرض على هذه الحريات بعض القيود القانونية، وعلى ذلك فإن الدراسة تنقسم إلى فصل تمهيدي فى أمن الدولة الداخلي وتاريخه وعلاقته بالجريمة السياسية، يعقبه بابان يتناول الأول جرائم أمن الدولة الداخلي من ناحية أحكامها العامة والخاصة، ويتناول الباب الثاني القواعد الإجرائية لتلك الجرائم سواء فى الظروف العادية أو الاستثنائية.